



# الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل




# الأسرة وقضايا المجتمع العربي

# في

# إسرائيل

تأليف

**د. ـد ا ربيع**

# شكر وعرفان

أقدم شكري وامتناني لكل من ساعدني على إخراج هذا الكتـاب إلـى النـور. أتوجـه بخالص الشكر والعرفان إلى الزملاء الأفاضل الذين أطّلعوا على فصول هذا الكتاب كل حسب تخصصه، وأعطوا توجيهاتهم ونصائحهم العلمية والمهنية القيمة والمفيدة، أخص بالذكر كـل من الدكتور فيصل عزايزة، المحاضر في جامعة حيفا ومدير المعهد اليهـودي العربـي فـي الجامعة نفسها، والدكتور محمد حبيب ا ، المحاضر في أكاديمية ألقاسـمي ومـدير مركـز التعددية في الكلية.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كلّ من، الأساتذة الأفاضل أحمد دسوقي، جواد عثمـان، فيصل ناطور والدكتور نادر مصاروة على مراجعتهم اللغوية والنحوية لهذا الكتـاب وعلـى إعطائهم النصائح والإرشادات لفحوى هذه الدراسة.

وأود أن أشكر كلية أحفا للتربية على الدعم المادي والمعنوي لطباعة ونشر هذا الكتاب. كما وأشكر كلية كي للتربية التي قدمت هي الأخرى دعمها لطباعة هذا الكتاب.

وأخيرا أشكر أسرتي التي هيأت لي الظروف لإنجاز هذا الكتاب القيم.

**د. حمد ا  محمد ربيع**

# الفهرس

# هذا الكتاب

إن المحور الأساسي لهذه الدراسة هو معرفة علاقة الأسرة وموقفها من قضايا المجتمع العربي بشكل عام، مدى تأثرها بها وطرق تعاملها معها بشكل خاص.

تقف هذه الدراسة عند أهم قضايا الوسط العربي وتحاول إظهـار خطورتهـا بالنـسبة للأسرة وللمجتمع من خلال إخضاعها للتحليل العلمي والموضوعي معتمدة بذلك على المنحى الوظيفي ومنحى الصراع في علم الاجتماع. جاء هذا الكتاب ليشارك في فهم قضايا أبناء هذه الأقلية ويثير اهتمام البحث العلمي لتقصي الحقائق من خلال علم اجتماع الأسرة.

**أما القضايا المختارة لهذا الكتاب:**

قضية الأراضي، الضائقة السكنية، الفقر، البطالة، الانحـراف الاجتمـاعي، الطـلاق، الزواج المبكر، المرأة، شرف العائلة، الصحة والبيئة، الهوية، التعليم، التحدي الحضاري.

# مقدمة

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة علاقة الأسرة وموقفها من قضايا المجتمع العربي بشكل عام، وتحديد مسؤوليتها، ومدى تأثرها بهذه التغيرات وطرق تعاملها معها بشكل خاص.

تكمن خصوصية هذه الدراسة وتميزها عن الدراسات الأخرى في "علم اجتماع الأسرة" أنها تعالج مجتمع أقلية متميز لا نظير له بين أقليات العالم الأخرى ، من حيث المكانة السياسية، والظروف التاريخية، الثقافية، والحضارية وماهية التغير الاجتماعي الذي يمر به منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا. لهذا كلّه بإمكان نتائج الدراسة الراهنة أن تكون متميزة بسبب خصوصية وتنوع المشاكل والقضايا التي تعالجها. ولعل أهم خصائص هذه الدراسة هي أن المجتمع الذي تدور حوله هو مجتمع أقلية مميز في ثقافته، ومكانته السياسية ومبناه الاجتماعي. من هذا المنطلق تتسم هذه الدراسة بالوقوف عند القضايا المهمة في الوسط العربي، إظهار أهميتها وتميزها كقضايا خاصة بالأقلية العربية، ثم مناقشة وفحص مدى صلتها بالأسرة.

بسم ا الر ن الرحيم

## ا قدمة

تصل نسبة العرب في إسرائيل اليوم إلى ٢٤% من سكان الدولة إذ يبلغ تعدادهم أكثر من ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة. يتوزع السكان العرب على معظم المناطق الجغرافية للبلاد، في شمالي البلاد (الجليل) يقطن ما يزيد على ٦٠% منهم، وفي أواسط البلاد هناك قرابة ٣٠%، وفي الجنوب (النقب) حوالي ١٠%. غالبية السكان العرب هم من المسلمين السنة يليهم أبناء الطوائف المسيحية ثم أبناء الطائفة الدرزية. تحول العرب إلى أقلية بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. مكانتهم كأقلية قومية وعرقية في الدولة اليهودية جعلتهم غير متساوي الحقوق والواجبات في شتى مجالات الحياة. منذ ذلك الحين والمجتمع العربي يعاني من مشاكل وأزمات اجتماعية، اقتصادية وسياسية كثيرة. هذه المشاكل والأزمات أضعفت من وتيرة التطور والتقدم في هذا المجتمع، وجعلت الكثير من النظم الاجتماعية متخلفة وبحاجة إلى إصلاح بل إعادة بناءه من جديد. تزداد مشاكل الوسط العربي تفاقما يوماً بعد يوم لعدم وجود مبادرات وخطط إصلاح وتطوير في القرى والمدن العربية. وبالإضافة إلى العوامل السياسية هناك عوامل أخرى منبعها  البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع نفسه، وهي تتعلق بنظام القيم والعادات والتقاليد السائدة، "كزواج الأقارب"، "الزواج المبكِر"، "القتل على خلفية شرف العائلة" وغيرها. هذه العوامل الداخلية والخارجية تتظافر سوية وتتداخل فيما بينها في معظم مشاكل وقضايا المجتمع العربي كما سيتضح من هذه الدراسة لاحقا.

كثرت الأبحاث والدراسات التي تتناول مشاكل وقضايا المجتمع العربي وشغلت هذه القضايا الكثير من الباحثين عربا ويهودا على حد سواء، وأنشئت لهذا الغرض مراكز أبحاث وجمعيات كثيرة. هذه الدراسة جاءت للمشاركة في هذه الأبحاث والدراسات لتثريها بجانب مهم لم يطرق حتى الآن، وهو علم اجتماع الأسرة. الهدف من ذلك هو طرح القضايا التي تواجه المجتمع العربي ومعرفة مدى صلة الأسرة بها، أي مدى تأثّرها بهذه القضايا وكيفية التعايش معها.

العرب في إسرائيل هم مجتمع أقلية يخضع لظروف متغيرة بشكل كبير ودائم، ويؤدي هذا الأمر إلى تغيرات في شتى مجالات الحياة التي لا بد وأن تكون لها صلة مباشرة مع الأسرة باعتبارها نواة المجتمع التي تهب عليها رياح التغيير من كل حدب وصوب. فمثلا التغيرات في المجال الاقتصادي يصحبها تغير في مستوى المعيشة للأسرة، ونتائج هذا التغير إما أن تكون إيجابية (كارتفاع مستوى المعيشة) أو سلبية (كتفشي البطالة والفقر والطلاق)، أو

على سبيل المثال التغير في نظام التعليم الذي تنعكس آثاره على تربية الأولاد، ومكانة المرأة، والوعي الصحي والبيئي، والهوية السياسية وغير ذلك من المجالات.

الأسرة قادرة على الصمود في وجه لون معين من المشاكل والأزمات أكثر من مشاكل وقضايا أخرى، ويرجع تفسير هذا إلى طبيعة هذه المشاكل والأزمات، وإلى أولويتها وحيويتها بالنسبة للمجتمع والأسرة. سوف تبين هذه الدراسة أنه لا يجوز تجاهل الأسرة عندما ندرس قضايا المجتمع العربي ونقترح علاجا لها، فالأسرة هي إحدى المقومات الأساسية التي تطالها تبعات التغير الاجتماعي مع مرور الزمان وتبدل المكان.

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة علاقة الأسرة وموقفها من قضايا المجتمع العربي بشكل عام، وتحديد مسؤوليتها، ومدى تأثرها بهذه التغيرات وطرق تعاملها معها بشكل خاص.

تكمن خصوصية هذه الدراسة وتميزها عن الدراسات الأخرى في "علم اجتماع الأسرة" أنها تعالج مجتمع أقلية متميز لا نظير له بين أقليات العالم الأخرى ، من حيث المكانة السياسية، والظروف التاريخية، الثقافية، والحضارية وماهية التغير الاجتماعي الذي يمر به منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا. لهذا كلّه بإمكان نتائج الدراسة الراهنة أن تكون متميزة بسبب خصوصية وتنوع المشاكل والقضايا التي تعالجها. ولعل أهم خصائص هذه الدراسة هي أن المجتمع الذي تدور حوله هو مجتمع أقلية مميز في ثقافته، ومكانته السياسية ومبناه الاجتماعي. من هذا المنطلق تتسم هذه الدراسة بالوقوف عند القضايا المهمة في الوسط العربي، إظهار أهميتها وتميزها كقضايا خاصة بالأقلية العربية، ثم مناقشة وفحص مدى صلتها بالأسرة. تتميز هذه الدراسة لتركيزها على نقاط أساسية متعلقة بحياة الأسرة، مثل:

١) المشاكل والقضايا الملحة والمستعصية التي تُواجهها الأسرة وتتأثر بها في ظل غياب المساواة الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة.

٢) الاستراتيجيات التي كونتها الأسرة العربية لنفسها لتتمكن من الصمود في وجه الأزمات الناتجة عن هذه القضايا.

٣) العوامل الخارجية المباشرة التي تشكل تحديا لها (كوسائل الإعلام، والاحتكاك المباشر مع المجتمع اليهودي، القوانين المدنية وغيرها).

٤) العوامل الداخلية التي تتعلق بالأسرة مباشرة كـ"الزواج المبكر" " والقتل على خلفية "شرف العائلة" التي تعتبر من القضايا البارزة والهامة في المجتمع العربي اليوم.

٥) مصادر الضعف والقوة عند الأسرة العربية في أوقات الأزمات ٦) التنبؤ بمستقبل الأسرة من خلال استنتاج وتحليل الوضع القائم.

كما تحاول هذه الدراسة أن تكشف وتوضح العلاقة بين قضايا المجتمع والأسرة العربية من نواحٍ مختلفة بعد إخضاعها للتحليل العلمي والموضوعي. وسوف يجد القارئ في هذا الكتاب وجهات نظر ومواقف تحليلية متعددة ومتنوعة من خلال الأبحاث والدراسات الكثيرة التي تم الاعتماد عليها في هذا الحقل. فهناك استنتاجات ومواقف توصلت إليها هذه الدراسة، من شأنها أن تثير اهتمام الباحثين والمهتمين وأن تكون بمثابة إثراء لفهم قضايا المجتمع العربي من منطلقات جديدة وهامة.

يعتبر علم اجتماع الأسرة واحد من أهم التخصصات في علم الاجتماع لأن الأسرة هي اللبنة الأولى في المجتمع. ليس هناك مؤسسة اجتماعية أو نظام اجتماعي في العالم حافظ على كيانه منذ خلق البشرية سوى الأسرة. يتفق علماء الاجتماع على أن المجتمع يصلح إذا صلحت الأسرة ويفسد إذا فسدت، وللأسرة على الدوام علاقة متينة بما يحصل في المجتمعات من تغيرات، فهي تؤثر وتتأثر في آن واحدة بمجريات الأمور على شتى الأصعدة ، توجد في كثير من دول العالم مراكز أبحاث لدراسة أحوال الأسرة وما يطرأ عليها من تحولات، كما أنشئت الوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية التي تهتم بقضايا الأسرة في جميع مجالات الحياة وما هذا كله إلا لأهميتها في المجتمع، فموضوع الأسرة يدخل في كل الدراسات الاجتماعية على مختلف مجالاتها. على سبيل المثال يتعذر الحديث عن البطالة، والفقر، والمخدرات، والانتحار، والعمل، والصحة، والمسكن، والمرأة، والتعليم، والانحراف وما إلى ذلك من القضايا الاجتماعية، دون أن تكون الأسرة المحور الأول لمثل هذه الدراسات.

تتفق معظم العلوم الاجتماعية على أَن الأسرة قادرة على تحمل أزمات المجتمع وهي بدورها تتكيف مع التغيرات التي تحدث في محيطها، ومع هذا تعترف بأن الأسرة تضعف وتتقهقر إذا ما تراكمت المشاكل واشتد وقع التغيرات التي تطرأ على المجتمع، فتصبح الأسرة حينئذ عرضة للتفكك والانهيار، ولهذا تتواجد الأسرة في صراع مستديم مع المجتمع وتغيراته ولا تقتصر على كونها متكيفة ووظيفية في مختلف الحالات والظروف.

لا بد لهذه الدراسة من توجه نظري يفسر طبيعة القضايا المطروحة من خلال قاعدة معيارية تقدِّم بدورها صورة مقنعة، حقيقية وموضوعية للقارئ وتمنح النقاش زخماً علمياً واضحاً.

من منطق "الوظيفية" ومنحى "الصراع" في علم الاجتماع، تسعى هذه الدراسة لأن تجـد تفسيرات متنوعة للتغيرات والتحولات التي طرأت على المجتمع العربي وموقف الأسرة منها وكيفية تعاملها معها.

نجد في المجتمع العربي بعض القضايا التي تختلف عن قضايا أخرى من حيث أثرهـا على الأسرة ( كأن يكون هذا التأثير مثلا تأثيرا مباشرا أو غير مباشر) ومن حيـث تاريخهـا الزمني وطبيعتها، كأن تكون قضية سياسية، أو اجتماعية أو اقتصادية، ومن حيـث علاقتهـا بالأسرة وانعكاسها على العلاقة بين الجنسين...الخ. لذلك سوف تشمل هـذه الدراسـة هـذين الإطارين النظريين لتختبر مدى استجابة أو تحدي الأسرة لكل قضية وقضية وتحاول أن توفر التفسيرات والتبريرات الملائمة.

القضايا المطروحة في هذا الكتاب على اختلاف أنواعها وأشكالها تـستند إلـى إطـار نظري، ينطلق منه التفسير والنقاش الموضوعي والعلمي لطبيعة هذه القضايا، أسبابها، نتائجها وعلاقتها بالأسرة العربية، وذلك من باب التعمق العلمي والتنوع النظري وشـمولية التحليـل والتفسير. لذلك ترى هذه الدراسة أن الظروف التي يعيشها العـرب فـي إسـرائيل تقتـضي التطرق إلى منحى "الصراع" ومنحى "الوظيفية" كإطار نظري من علم الاجتماع، لأن الأقليـة العربية في إسرائيل تحاول أن تتكيف مع التغيرات التي يفرضها عليها مجتمع الأكثرية، وهي في الوقت ذاته تواجه صراعا دائما مع الأكثرية ومع النظم السائدة في المجتمـع الإسـرائيلي لكونها أقلية ذات ثقافة وقومية مختلفة.

منحى "الصراع" يرى أن المجتمع عبارة عن "حلبة صراع" بـين الطبقـات والفئـات المختلفة على الموارد، والنفوذ والسيطرة. وقد يكون هذا الصِراع بين العمال وأصحاب العمل، بين الأقلية والأكثرية، بين الرجال والنساء، بين البداوة والحضارة، بين الفقراء والأغنياء، بين طائفة وطائفة دينية أخرى...الخ. تقف الأسرة في خضم هذا الصراع وتدفع الـثمن بأشـكال مختلفة، فهي تفقد أحيانا من وظائفها، أو يضعف التكافل فيها، وقد تنهـار نهائيـا، أو يتغيـر شكلها ومبناها ، كل ذلك منوط بمدى حدة الصراع ونوعه، فإذا كان الصراع ذا طبيعة مادية، فإن الأسرة تقع في أزمات اقتصادية لربما تجعلها تنهار أو أنها قد تستسلم للبطالة والفقـر أو يستقل كل واحد من أفرادها بنفسه فينعدم التعاون الاقتصادي بينهم، أمـا إذا كـان الـصراع سياسيا، فإنها قد تستسلم حينها للنظام والقوانين والمعايير المفروضة عليها، فتضعف ولا تؤدي وظائفها القومية والوطنية كما ينبغي، أما إذا كان الصراع اجتماعيا، فإنها قد تضطهد إحـدى الجنسين على حساب الآخر، أو أنها تنزع صلاحيات وسلطة بعض أفرادها مستجيبة في ذلـك للصراع الاجتماعي الذي يجتاحها، كالتعليم، والقوانين، والأجناس، والثقافة، ووسائل الإعلام،





والتحدي الحضاري، والتقليد...الخ. يمكن لهذا الصراع أن يحدث تغييرا جـذريا فـي نظـام الأسرة ووظائفها، فإما أن تستجيب له أو أن تقاومه.

أما منحى "الوظيفية" فإنه يرى بكل النظم الاجتماعية متكيفة، متزنـة ووظيفيـة وفقـا للتغيرات التي تطرأ عليها وعلى بيئتها الاجتماعية. والأسرة هي منظومة اجتماعية أساسية في المجتمع وتعتبر في نظر الوظيفيين - من أكثر النظم تكيفا ، وتفسيرهم لذلك هـو أن الأسـرة استطاعت أن تستجيب لكل التغيرات والتطورات والأزمات التي واجهت المجتمعات على مر العصور. من هذا المنطلق فإن للأسرة استراتيجيات وطرق تأقلم وتكيف خاصة لكل تحد مـن التحديات التي تواجهها، فهي قادرة على إيجاد الحلول المناسبة، المؤقتة والدائمة، في كل زمان ومكان. هذه النظرية تؤمن بأن المجتمع يسعى دائما إلى الاستقرار والحفاظ على التوازن فـي ظل التغيرات والتطورات التي يمر بها.

من هذا المنطلق النظري، وهو منطق التحدي والاستجابة، جاءت هذه الدراسـة لتبـين القضايا والمشاكل الاجتماعية عند الأقلية العربية في إسرائيل ومدى تأثيرها على حياة الأسرة من ناحية، وكيفية تعامل الأسرة معها من ناحية أخرى. سوف يتـضح مـن هـذه الدراسـة وموضوعاتها المختلفة أن الأسرة تقف في مركز المجتمع ، وأن أي تغير في أي نظام سـوف يصل إلى النواة الحقيقية للمجتمع وهي الأسرة. وهكذا سوف يتم ربط الأسرة بمشاكل وقضايا المجتمع العربي وتوضيح مدى تأثرها بها وكيفية تعاملها معها.

لقد وقع اختيارنا هنا على القضايا التي تهم المجتمع العربي اليوم وتقف في رأس سـلم أولوياته، وهناك قضايا أخرى لم يتسع الحديث عنها في هذا المقام ، ومع ذلك فهـي لا تقـل أهمية عن القضايا التي عالجتها هذه الدراسة. لقد تم اختيار القضايا التالية للبحث والنقاش:

**قضية مصادرة الأراضي، الضائقة السكنية، الفقر، البطالـة، الانحـراف الاجتمـاعي، الطلاق، الزواج المبكر، المرأة، القتل على خلفية شرف العائلة، الصحة والبيئـة المحليـة، الهوية السياسية، التعليم، وقضية التحدي الحضاري.**

هذه الدراسة هي الأولى من نوعها التي تُعالج قضايا المجتمع العربي في إسرائيل مـن منظور علم اجتماع الأسرة ، لهذا يمكن لها أن تكون بمثابة محفّز لأبحاث أخـرى فـي هـذا المجال؛ كما توفّر هذه الدراسة الفرصة لفهم الواقع الراهن للمجتمـع العربـي مـن منطلـق اجتماعي آخر ومميز.

لم يخصص هذا الكتاب لفئة معينة من القراء ، وإنما هو يناسب جميع الفئات الاجتماعية على مختلف مستوياتهم الثقافية ، فهو بهذا المفهوم يخاطب شتّى الفئات التـي تهـتم بـشؤون وقضايا المجتمع العربي، ولاسيما تلك التي تتعلق بالأسرة بشكل خاص.

ومن ا    تعالى نرجو النجاح والتوفيق.

**د. حمد ا    محمد ربيع**

# الأسرة وقضية الأراضي

إحدى المشاكل الأساسية التي لا زالت تواجه العرب في إسرائيل منذ قيام الدولة حتى الآن هي "مصادرة الأراضي". على مدار السنين والعرب تُصادر أراضيهم بأشكال وأساليب مختلفة. نتيجة ذلك تعاني البلدات العربية اليوم من نقص كبير في الأراضي ومن غلاء مفرط في الأسعار. الأرض هي جزء لا يتجزأ من هوية العربي في إسرائيل، ومـا زالـت تعتبـر مصدر رزق أساسي لكثير من العائلات التي تعمل في الزراعة. الأسرة العربية لهـا علاقـة وطيدة ومباشرة بالأرض كما سوف تبينه هذه الدراسة.

والسؤال المطروح هنا هو: ما هي أسباب مصادرة الأراضي؟ ما هو حجم المشكلة؟ ما هو تأثيرها على الأسرة؟ وكيف تتعامل الأسرة مع هذه القضية؟

## مصادرة الأراضي

صودرت معظم الأراضي العربية منذ قيام الدولة حتى اليوم، ولم يبق لهم سوى ٣,٥% من أراضي الدولة فقط؛ علما بأن الأراضي التي كانت بحوزة اليهود قبل قيام الدولة كانـت لا تتعدى ٧% من أراضي البلاد. السيطرة على الأراضي العربية ازدادت مع بدايـة الانتـداب البريطاني، على يد الوكالات الصهيونية العالمية التي استحوذت على مساحات كبيرة من أجل توطين المهاجرين اليهود إلى فلسطين. حسب التقديرات من هيئة الأمم المتحدة، فقد صودرت منذ قيام الدولة وحتى سنة ١٩٦٢ ما بين ٤،٢-٥،٢ مليون دونم مـن الأراضـي العربيـة، وتقديرات أخرى تصل إلى ما يزيد عن ٥،٧ مليون دونم (רוטמן ונולמן, on-line).

بعد قيام الدولة خاصة في فترة الحكم العسكري ١٩٤٨– ١٩٦٦ تم سـن العديـد مـن قوانين المصادرة: (أروقة: نشرة الكترونية من إصدار المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، ملف يوم الأرض، آذار ٢٠٠٥، on-line)

- أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأرض البور ١٩٤٨
- قانون وضع اليد على الأراضي في حالات الطوارئ ١٩٥٠
- قانون أملاك الغائبين ١٩٥٠
- قانون سلطة التطوير ١٩٥٠
- قانون استملاك الأراضي ١٩٥٢
- قانون صندوق أراضي إسرائيل ١٩٥٣
- قانون وضع اليد على الأراضي في حالات الطوارئ ١٩٥٦

- قانون لتقادم الزمن ١٩٥٨
- قانون أراضي إسرائيل ١٩٦٠
- قانون الأراضي ١٩٦٩
- قانون تسوية الحقوق في الأراضي١٩٦٩
- قانون استملاك أراضي في النقب 1980

من أكبر المشاريع المنظمة لمصادرة الأرضي العربية كانت مصادرة أراضـي قـرى المهجرين بعد حرب ١٩٤٨، التي تزيد عن ٧٠٠ قرية، كذلك تهويد الجليل وأراضي الروحة والنقب فيما بعد. لقد استغلت الدولة النظام العسكري (مـن ١٩٤٨-١٩٦٦) لكـي تـستطيع التصرف بالأراضي العربية لصالحها. فلا زالت - حتى اليوم - كثير من الأراضي العربيـة تتبع "لدائرة أراضي إسرائيل" مع أنها متواجدة داخل القرى والمدن العربية وبحوزة الـسكان العرب. الدولة استولت على ٥٠% من الأراضي التي كانت بحـوزة العـرب حتـى ١٩٤٨ واعتبرتها "أرض غائب" (שדב, ١٩٩٤).

**جدول ١: أمثلة على تقلص مسطحات القرى العربية**

| القرية | الأراضي حتى عام ١٩٤٨ | الأراضي عام ١٩٩١ |
|---|---|---|
| عين ماهل | 14,000دونم | 4,100دونم |
| الرينة | 15,770دونم | 6,764دونم |
| المشهد | 10,805دونم | 5,420دونم |
| كفركنا | 19,500دونم | 5,636دونم |

المصدر: أروقة: نشرة الكترونية من إصدار المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، ملف يوم الأرض، آذار ٢٠٠٥، (on-line)

جدول ٢: إجمالي الأراضي العربية التي استولت الدولة عليها

| القانون | المساحة بالدونمات |
| --- | --- |
| نقل أراضي مهجورة إلى سلطة الدولة | 4,589,013 |
| مصادرة أراضي بموجب قانون مصادرة الأراضي للمصلحة العامة ١٩٤٣ | 1,288,000 |
| مصادرة أراضي في شمال البلاد | 118,000 |
| المجموع | 5,995,013 |

## جدول ٣: ملكية الأراضي بعد قيام الدولة

| نوع الملكية | المساحة بالدونمات |
| --- | --- |
| أراضي بملكية خاصة يهودية | 801,000 |
| أراضي بملكية خاصة عربية | 867,000 |
| أراضي بملكية الدولة | 18,754,000 |
| المجموع | 20,422,000 |

المصدر السابق لجدول رقم ٢ و ٣

ومن أكبر المخططات لتهويد المثلث - مخطط النجوم السبع. فيما يلي اختصار لهذا المخطط حسب ما عرضته "المؤسسة العربية لحقوق الإنسان" في "ملف يوم الأرض، آذار ٢٠٠٥":

"تهدف خطة النجوم السبع التي بادرت إليها وزارة البناء والإسكان إلى تسهيل استيعاب موجة الهجرة اليهودية التي شهدتها البلاد عام ١٩٩٠. ترتكز هذه الخطة في قطاع ضيق طوله ٨٠ كم من جانبي الخط الأخضر, ويفصل هذا القطاع بين الضفة الغربية والطرف الشرقي للسهل الساحلي, ويمتد من منطقة "مود يعين" في الجنوب وحتى مشارف أم الفحم في الشمال, ويسكن في هذه المنطقة ١٣٠،٠٠٠ عربي و٤٠،٠٠٠ يهودي, وقرار التوطين في هذا القطاع بالتحديد اتخذ من قبل أعلى المستويات الحكومية، حيث تقرر إسكان ما لا يقل عن ٣٥٠ ألف مستوطن يهودي أغلبيتهم من المهاجرين الجدد خلال ١٥ عام. والمقصود هنا المنطقة المعروفة باسم "المثلث" التي تعتبر عربية من حيث التواصل الجغرافي وتركيبها الديموغرافي, وتضم ١٧ قرية كبيرة وعدد من القرى الصغيرة وتحافظ على طابعها الثقافي وقوميتها العربية منذ اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩. دراسة أبعاد وتأثير هذه الخطة يدل على أنها قد جاءت لتغير الطابع العربي لمنطقة المثلث وتحويله إلى يهودي من خلال إحضار مئات الآلاف من

المستوطنين الجدد إليها والتجربة تعلمنا على أن هذا التوطين لا يخدم مصالح جميع السكان بل جاء ليخدم الاستيطان اليهودي على حساب المواطن العربي وعلى أرضه، فالمخطط يهدف إلى كسر التواصل الجغرافي بين قرى المثلث من خـلال إقامـة مـستوطنات جديـدة وتوسـيع مستوطنات قائمة لتشكل حاجزا بين القرى العربية كما تخلق هذه المستوطنات وجود يهـودي مكثف على طول الخط الأخضر مما سيؤدي بالتالي إلى محو هذا الخط وإفساح الطريق لـضم الضفة الغربية إلى إسرائيل".

استمرت المصادرة في شتى الوسائل والطرق حتى وصلت إلى المشروع الأخير الـذي يعتبره العرب مشروع المصادرة الكبرى، وهو مشروع شارع ٦ "عابر إسرائيل" الذي اخترق عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية المتبقية لهم. لم يستطع القـادة الـسياسيون، كأعضاء الكنيست ورؤساء السلطات المحلية، من إيقاف أو تعديل هذا المشروع ولقد تكونـت لجنة قطرية نظمت الكثير من الفعاليات والاحتجاجات العامة لمنع المصادرة. بالتالي منحـت الدولة المتضررين تعويضات مالية زهيدة مقابل فقدان أراضيهم.

ولهذا الشارع أبعاد اجتماعية واقتصادية وقومية أخرى. معظم الفلاحين العرب انقطعوا عن أراضيهم فأصبح الوصول إليها صعبا، لأن الشارع فصل القرى والمدن عن الأراضي، أو بسبب اختراقه الأراضي الزراعية وفصل أجزاء كبيرة منها عن بعضها البعض. ثـم جعـل الزراعة التي هي مصدر رزق الفلاح العربي في خطر، رغم أيمانهم بأن هذا المشروع سوف يحل مشكلة السير في الدولة. أما البعد القومي فيتجلى في عدم فتح معابر قريبة مـن القـرى والمدن العربية، فكل المعابر الرئيسية التي تؤدي إلى هذا الشارع موجودة بالقرب من المـدن اليهودية. كما ولعابر إسرائيل مخاطر كثيرة مثل تلوث الجـو، الـضوضاء ومـشاكل بيئيـة وصحية أخرى (אסיידון, on-line).

وحسب موقع الانترنت "عرب٤٨" فإنه كشف عن مخطط باسم "تاما ٢٣" والذي يهـدف إلى مد سكة حديدية تمر من أراضي وادي عاره لتصل إلى الأردن يبلـغ طولهـا ٨٠ كـم. مخاطر هذا المخطط لا يقل عن خطر "شارع عابر إسرائيل"، أي مـصادرة أراض عربيـة كثيرة في منطقة وادي عاره وقطع الأوصال بين المناطق السكنية والزراعية. كمـا ويحظـر على المواطنين البناء بالقرب من سكة الحديد مما يعني عدم استخدام قسم كبير منها للزراعـة والبناء. وشارع وادي عاره الذي ربط القرى بمركز البلاد يعتبر شريانا اقتصاديا مهما لهـذه القرى، وبعد مد السكة الحديدية سوف يستغني الكثيرون عن الشارع وذلك اختـصارا للوقـت والطريق باستخدامهم القطار (رامي منصور، موقع عرب٤٨ on-Line).

من أصل ١٣٠٠,٠٠٠ دونم كان يمتلكها البدو في النقب بقيت بأيديهم ١٨٠ ألف دونـم فقط تم مصادرة قسم كبير منها بطرق مختلفة. علما بأن ١٠% فقط من بدو النقب بقـوا فـي البلاد بعد حرب ١٩٤٨ بينما الأغلبية الكبرى رحلت أو هجرت إلى الدول العربية المجاورة. وبعدما بنت الدولة في أواسط الستينات قرى بدويه ثابتة لم تعط سكان هذه القرى أراضي بقدر حاجتهم. فمدينة رهط مثلا يبلغ عدد سكانها ٣٦٠٠٠ نسمة ولا تتعدى مساحتها ١٢٠٠٠ دونم. في المقابل أقيم بالقرب منها كيبوتس "بئيري" الذي يبلغ عدد سكانه ٣٠٠ نسمة فقـط، وتبلـغ مساحته ١٢٠٠٠ دونم، علما بأن سكانه لا يعملون بالزراعة. ومنـذ ١٩٤٨ تـضاعف عـدد سكان النقب ١٤ مرة وعرب الجليل والمثلث ٨ مرات (ظاهر، ٢٠٠٣).

مصادرة الأراضي هي قضية مهمة ومركزية في حياة العرب في إسرائيل، فهي الهوية وهي الحياة بالنسبة لهم. لا تسمح الدولة ببيع العرب من الأراضي التي يمتلكهـا اليهـود، ولا تمنحهم بناء قرى ومستوطنات جديدة كما هو الحال بالنسبة لليهود. إن مـصادرة الأراضـي مستمرة وبأشكال مختلفة، فشارع عابر إسرائيل وعدم السماح بتطـوير وتوسـيع الخـرائط الهيكلية للقرى والمدن العربية وكذلك عدم السماح للسكان العرب في المـدن المختلطـة مـن ترميم بيوتهم وبناء وحدات سكنية جديدة على أراضيهم وأراضي أجدادهم، لهي مـن الـدلائل الحقيقية لمتابعة مصادرة الأراضي العربية. لم ينجح العرب حتى اليوم من إيقاف المـصادرة حتى من الناحية القانونية لأن الدولة تعتبر ذلك نوع من سياستها الأمنية والوطنيـة وليـست قضية اقتصادية أو اجتماعية.

أورن يفتحئل، خبير في الشؤون الجغرافية والسياسية لعرب إسرائيل يلخـص مـشكلة الأراضي كالتالي (יפתחאל, 2004):

- العرب يكونون حوالي ١٧% من مجمل سكان الدولة.
- بحوزتهم الخاصة حوالي ٣,٥% من أراضي الدولة.
- المساحة الواقعة تحت نفوذ السلطات المحلية تصل إلى ٢,٥% من مـساحة الدولة فقط.
- تخصيص أراض عامة لخدمة المواطنين تقع تحت الحد الأدنى في الدولة.
- يحظر على المواطنين العرب حق امتلاك أراض من ٨٠% مـن مـساحة الدولة.
- رغم ازدياد السكان العرب حتى ستة أضـعاف منـذ سـنة ١٩٤٨، إلا أن أراضيهم ازدادت تقلصا.

- منذ قيام الدولة حتى اليوم لم تمنح السلطة العرب أن يقيموا قـرى ومـدنا جديدة.
- لا زالت عشرات القرى العربية غير معترف بها، والدولـة تـصر علـى تهجيرها.

## النتائج الناجمة عن مصادرة الأراضي

تعتمد العائلة العربية كل الاعتماد على ما تبقى لها من أراض، فهي مـصدر الـرزق، والثروة، لكل أبناء الأسرة التي تبقت لهم في هذه الدولة. وهي المكان الوحيـد الـذي يمكـن للعربي أن يسكن به في بلاده، لأنه غير متنقل في طبيعته كما لا يتاح لـه اقتنـاء أرض فـي الأماكن اليهودية، وباختصار هي عبارة عن الهوية وخاصة التي تربطه ببلاده وأبناء شعبه في الداخل والشتات.

في الماضي كان جميع أفراد الأسرة يعملون في الزراعـة ويعتمـدون عليهـا، فبعـد مصادرة الأراضي أخذ أفراد الأسرة يعملون في مجالات عمل أخرى في السوق اليهودي. إن التعلق في الاقتصاد اليهودي يرجع سببه إلى فقدان الأرض وأهميتها كمصدر رزق أساسـي. فالأيدي العاملة العربية لم تعد تجد في الزراعة المجال الكافي لاستيعابها وسد حاجياتها فانتقلت إلى السوق اليهودي تعمل في كل المجالات وبالذات في مجال الخدمات والأجرة.

عراقة الأسرة وأصلها مرتبط بالأرض التي نشأت وترعرعت عليها. حتى اليوم يمتلك الناس مستندات تدل على ملكيتهم للأرض المصادرة وعلى البلد التـي هجـروا منهـا. لـذا اضطرت عائلات كثيرة للنزوح إلى قرى ومدن مجاورة خـلال حـرب ١٩٤٨/٤٩ ولاقـت صعوبات كثيرة في التأقلم مع الأجواء الاجتماعية في البلدة الجديـدة. لقـد اضـطرت هـذه العائلات أن تبذل قصارى جهدها من أجل اقتناء الأرض لها ولأبنائها (כהן, 2000).

جراء مصادرة الأراضي أخذت الأسرة العربية تفقد علاقتها بالأرض وتتجه إلـى قـيم أخرى حديثة مثل البيوت الفخمة، السيارات الفاخرة، الرحلات وما شابه من عناصر حديثـة. حتى أواخر سنوات السبعين وأوائل الثمانينات كان العـرض كبيـرا للأراضـي الزراعيـة وأراضي البناء على حد سواء لكن الطلب كان قليلا، لذا كان سعر الأراضي ليس ثمينا نـسبة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة للناس آنذاك. أما اليوم فالأسعار باهظة حيث بلغـت قطعـة الأرض المفروزة للبناء أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دولار في بعض المـدن والقـرى العربيـة لأن الطلب أصبح أكبر بكثير من العرض. السبب لذلك يعود للزيادة الطبيعية السريعة عند أبنـاء

الأقلية العربية (٣%) والحاجة لبناء وحدات سكنية بسبب الضائقة التي يعاني منهـا الوسـط العربي بعد مصادرة أراضيهم (انظر: الأسرة والضائقة السكنية).

**جدول ٤: أسعار الأراضي في مدينة الطيبة المثلث حسب نوعية استخدامها (بالدولار الأمريكي) تقدير لشهر تموز ٢٠٠٦**

| | |
|---|---|
| أرض زراعية (١٠٠٠ متر مربع) | ٦٠,٠٠٠-٤٠,٠٠٠ |
| أرض صناعية (٥٠٠ متر مربع) | ١٠٠,٠٠٠-٦٠,٠٠٠ |
| أرض للبناء (٥٠٠ متر مربع) | ١٢٠,٠٠٠-٧٠,٠٠٠ |

المصدر: استطلاع خاص بالدراسة

نتيجة لقلة الأراضي وازدياد عدد السكان، أصبح أفراد العائلة مجبرون على تقبل البناء العمودي غير المألوف في السنين السابقة. هذه الظاهرة لا تقتصر اليوم على هذا النـوع مـن البناء المخصص للأخوة وإنما امتد ليصل إلى البنايات السكنية التجارية (الشيكونات) المتضمنة عشرات الشقق والتي تشير بذلك إلى نوع جديد من ثقافة المسكن في المجتمع العربي. (أنظر: الضائقة السكنية)

**جدول ٥: مناطق نفوذ - السلطات المحلية في منطقة الجليل**

| البلد | عدد السكان | مساحة أراضي البلد حتى ١٩٤٨ بالدونمات | مساحة أراضي البلد حتى نهاية السبعينيات بالدونمات | منطقة النفوذ الحالية بالدونمات | مساحة الخارطة الهيكلية الحالية بالدونمات | متر مربع للفرد داخل الخارطة الهيكلية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| كابول | 8600 | 8000 | 8000 | 7000 | 2030 | 240 |
| شعب | 5300 | 18000 | 23000 | 2300 | 613 | 115 |
| دير حنا | 7300 | 16000 | 16000 | 8900 | 1160 | 158 |
| سخنين | 23000 | 68000 | 68000 | 9700 | 4400 | 191 |
| نحف | 8800 | 156000 | 15600 | 4900 | 1000 | 113 |
| دير الاسد | 8900 | 15000 | 6000 | 4300 | 1000 | 112 |
| مجد الكروم | 11000 | 20000 | 16000 | 9300 | 1400 | 127 |
| عرابة | 17300 | 45000 | 33000 | 8350 | 3800 | 219 |
| م.أ. مسغاف | 15000 | | | 176000 | | 11730 |
| كرمئيل | 47000 | | | 23000 | 21500 | 524 |

المصدر: أروقة: نشرة الكترونية من إصدار المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، ملف يوم الأرض، آذار ٢٠٠٥، on-line)

رغم أن العرب يكونون ١٩% من سكان الدولة فإنهم يسكنون في ١٠٨ قـرى ومـدن عربية لا تتعدى مساحتها ٢،٥% من أراضي الدولة. في إسرائيل توجد ٥٣ مجلـسا قطريـا يهوديا يسكنون فيها ١٠% من السكان، وتسيطر على ٩٠% من أراضي الدولة في حـين لا يوجد مجلس قطري عربي واحد يتمتع بهذه المكانة (דו"ח סיכוי ٢٠٠٣).

السلطات المحلية العربية طالبت كثيرا لتوسيع أراضي النفوذ إلا أنها رفضت، وإذا لـم ترفض فإنها حصلت على قسط لا يذكر من الأراضي مقابل الطلبات اليهودية التـي حـصلت على موافقة سخية. ففي قرية كفر قاسم مثلا صادرت الدولة فـي الخمـسينات ٢٦٠٠ دونـم وألحقتها بمستوطنة رأس العين اليهودية المجاورة لها، فقط ٢٠٠ دونم تم إرجاعها لقرية كفـر قاسم حتى اليوم (المصدر السابق). في سنة ٢٠٠٠ ضمت الدولة إلى مستوطنة عـومر فـي النقب ٧٠٠٠ دونم من ضمنهن ٥٠٠٠ مواطن بدوي من عائلة الترابيين التي تـم إعطـائهم منطقه سكنيه بديله لئلا يبقوا على أراضي المستوطنة.

في القرى اليهودية كثافة السكان للأراضي المخصصة لهم هي ١،٣ أشـخاص للـدونم الواحد بينما الكثافة عند العرب تصل إلى ٤،٧ أشخاص للدونم، أي تقريبا أربعـة أضعـاف (ظاهر، ٢٠٠٣).

أثر هذا التوزيع غير المتساوي في الأراضي بين اليهود والعرب جعـل الفجـوة فـي مستوى المعيشة كبيرا بين الطرفين. فإحدى النتائج السلبية. كثيرا من الأزواج الشابة لا تجـد لها المسكن المستقل، فتضطر إلى السكن بالأجرة مما يؤدي في النهاية إلـى نـشوء ظـواهر اجتماعية جديدة في الوسط العربي. تركيز الأراضي الزراعية وأراضي البناء بيد فئات معينة في المجتمع فخلقت هوة كبيرة بين الطبقات المختلفة فأدى في النهاية إلى استغلال هذه الفئـة لفئات اجتماعية أخرى.

التلاعب في أسعار البيع والشراء بقيت متعلقة بأيدي فئة المستثمرين والأغنياء مما أدى إلى استغلال المواطن البسيط عند اقتناء أرض له ولأولاده. الـصراع الاجتمـاعي بـالمفهوم الماركسي يرجع إلى احتكار فئة معينة من المجتمع للموارد المادية المهمـة والأساسـية فـي المجتمع وافتقار أخرى لها. وفي المجتمع العربي اليوم تعتبر الأراضي، سواء كانت زراعيـة أو غير ذلك، من الموارد الحيوية والمهمة في حياة المواطنين، مما يعني ازدياد حدة الصراع بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة. إن غلاء الأراضي بشكل عام يؤدي إلـى تـراكم

الديون عند ممن يكونون بحاجة لقطعة أرض للبناء أو أي مصلحة أخرى. وفي هذه الحالة يكون هذا الشخص مستغلا أولا من البائع وثانيا من المؤسسات البنكية.

تؤدي قلة الأراضي في كثير من الأحيان إلى خلق نزاعات وشجارات بين الأخوة والأقارب وممن لهم حق في الإرث. كذلك لها دور في رفع سن الزواج عند كثير من الأزواج الشابة التي تنتظر لها بناء بيت أو شقة تسكن بها.

## الأسرة وقضية استرجاع الأراضي

الكثير من القرى العربية التي تم هدمها وهجر أهلها إلى القرى المجاورة وما زالوا يحتفظون بمستندات تثبت ملكيتهم للأرض. منهم من رضي بتسوية مالية مع دائرة الأراضي ومنهم من ينتظر حلا حتى اليوم. المشكلة الأساسية آنذاك كانت ولا زالت مرتبطة "بقانون أملاك الغائب" الذي سن في أوائل الخمسينات (١٩٥٣/٣/١٤) والذي يعتبر كل أرض لم يتواجد عليها أهلها بأنها أرض غائب وبذلك خسر العرب كثيرا من أراضيهم واعتبرتهم الدولة جزءا من المهاجرين الفلسطينيين في خارج البلاد ( כהן, 2000; عرب٤٨، on-line).

تعاني القرى العربية اليوم من تواجد أراض كثيرة ومبعثرة باسم "دائرة أراضي إسرائيل" تجعل الناس مقيدون في البيع والشراء لأنه لم يتم إرجاعها إلى أصحابها باعتبارها كانت أراضي غائبين (المصدر السابق). لقد تشتت العائلات في حرب ٤٩/١٩٤٨ فمن الأخوة والأهل من غادر البلاد إلى المخيمات في الدول العربية والأراضي كانت مسجلة باسمه، فاعتبرتها الدولة أرض غائب مع أن الأهل والإخوان لا زالوا متواجدين عليها.

الأسرة العربية لم تُهجر أو تُهاجر بأكملها أثناء الحرب ٤٩/١٩٤٨ بل بقي هناك الأقرباء الذين لهم حق الإرث والملكية. الأسر العربية كبيرة وكانت تتكون من حمائل وعشائر ذات صلة قرابة قوية وترابط دموي يرجع إلى أجداد الأجداد. وفي العادات العربية فان الملكية تكون للجميع وأن لا فرق بين أبناء العائلة مهما كبرت وأن الكبير له حق التصرف بشؤون الصغير مما يدل على العصبية القوية التي كانت تربط الجميع بعضهم ببعض. فتعريف الغائب بالنسبة للدولة غير واقعي بالنسبة لمبنى المجتمع العربي والعادات السائدة فيه. فالقريب الغائب يحل محله القريب المتواجد لأنه صاحب الحق الأول الذي له حرية التصرف بما خلفه من ممتلكاته حسب العادات والأعراف العربية المتبعة. من هنا لا يحق للدولة أن تعتبر الأراضي المسجلة على أسم رجل معين بأنها ملكه الوحيد لأن هناك معايير اجتماعية وحضارية في هذا المجتمع تجعلها تصبح ملكا للجميع وخصوصا إذا مات هذا الرجل أو فُقد.

ولا زالت قضية الأراضي في الجنوب مستعصية وتصر الحكومة على مصادرة مئـات بل آلاف من الدونمات من القبائل البدوية مقابل تركيزهم في قرى ثابتة (ثمانية حتـى اليـوم) مثل رهط وتل السبع ليتسنّى لها استغلال الأراضي لأغراض استيطانية وعسكرية. وتكونـت اثر ذلك لجنة من أبناء العشائر البدوية التي تُدافع عن الأراضي البدوية ولم تصل حتى اليـوم لحلول مرضية مع الحكومات الإسرائيلية. نصف المجتمع البدوي أي مـا يقـارب ٨٠,٠٠٠ يسكنون في قرى غير معترف بها حيث تنقصهم كل الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والصحية الضرورية للحياة اليومية. وفي القرى الثابتة يوجد نقص كبير في الأراضي بحيـث أن هذه القرى تعاني من ضائقة سكنيه ونقص في الأراضي الصناعية والزراعية فهي تعـاني من سوء الخدمات العامة والبنية التحتية. وفي العشرين سنه الأخيـرة قُـدمت ٣٠٠٠ دعـوه قضائية من طرف البدو لإرجاع أراضيهم ولم ينجح أحد من المتقدمين بإرجاع حقوقـه حتـى الآن. (דו״ח סיכוי 2003).

## النواحي الاجتماعية لقضية الأراضي

مصادرة الأراضي تعني إلغاء ملكية الأرض لأبناء العائلة الواحدة علما أنهم يمتلكونهـا ويتوارثونها فيما بينهم منذ عقود طويلة. ما تبقى من الأرض للأسرة العربية هو القسط القليل الذي أخذ أفراد الأسرة يتقاسمونه فيما بينهم بسبب تكرار التوريث من جيل إلى جيل فأدى إلى تجزئة الأراضي وشرذمتها وبعثرتها بحيث أن استغلالها بشكل جماعي (أسري) أصبح غيـر ممكنا. معظم الأراضي العربية اليوم هي عبارة عن بضع دونمات قليلة مبعثرة لا تـصلح أن تستغل كمصدر رزق أساسي للأسرة بعد أن أصبح الورثة يملكون قطعا صغيرة منها لا يمكن الاعتماد عليها والعيش منها.

ثمة طابع خاص للأراضي العربية هي أنها تتبع في الأساس للرجال أكثر من النـساء. السبب لذلك هو مبدأ التوريث المعروف عند المسلمين حيث يقول ا تعالى في القرآن الكريم: "يوصيكم ا في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين..." (القرآن الكريم، سورة النساء، أيـة رقـم ١١). في هذه الحالة يرث الذكر أكثر من الأنثى، لأنه المعيل الأساسي في الأسرة وصـاحب القوامة في البيت. ومع مرور السنين وتكرار الإرث بين أفراد الأسرة ومع كثرة أفراد العائلة وعبء الحياة الاقتصادية على الأسرة العربية أصبح كثير مـن النـساء العربيـات يكتفـين بحصتهن المالية بدل الأرض، خصوصا إذا كانت حصتها قليلة لا تتعدى الدونم الواحد أو أقل من ذلك. ومنهن من تنازلن كليا عن الحصة المعدة لهن لصالح إخوتهن المحتاجين لهـا مـن أجل بناء بيت أو صنع مستقبل عليها (مثل فتح ورشة وما شابه). هكـذا انحـصرت ملكيـة الأراضي بأيد الرجال أكثر من النساء. من ناحية اجتماعية يصبح نفوذ الرجل أكبر من نفـوذ

المرأة، لأن المرأة غير مالكة لموارد حياتية مهمة وثمينة مثل الأرض كالرجل، مما يجعلها تابعة له أكثر ومتعلقة بمستواه الاجتماعي أكثر وأكثر.

"جيل الفلاحين" آخذ بالتلاشي وحل محله جيل الأبناء العمال والتجار والمتعلمين الذين ورثوا الأرض من الآباء والأجداد. الجيل الجديد لا يستغل الأراضي كمصدر رزق أساسي لأنه لم يمارس النشاط في هذا المجال. الأراضي سواء كانت زراعية أم صناعية، أصبحت وسيلة للاستثمار والتجارة العقارية، بسبب ارتفاع أسعارها، ولم تعد وسيلة معيشية كما كانت في الماضي. الجيل القديم كان يشعر بالأرض لأنه يعمل بها ليل نهار ويأكل ويشرب منها فهي كل ما يملك من مصدر رزق. الجيل الجديد يشرب الحليب المبستر من الحوانيت ويشتري الخبز من الخبازين ويشترى الخضار والفواكه واللحوم من المتاجر المحلية دون أن يشعر بقيمتها الحقيقية ومصدرها الأساسي. هذا التغير الذي حدث جعل الاغتراب عند الجيل الجديد يزداد حتى أن وصل إلى فقدان الشعور الحقيقي بأهمية وقيمة الأرض الفعلية. الجيل الجديد الذي ابتعد عن العمل في الأرض والعيش منها أصبحت الأرض لا تشكل بالنسبة له أكثر من قطعة عقار يتاجر بها.

التداول بالأراضي اليوم أكثر من الماضي والاستثمارات في هذا المجال أصبحت أكبر وأوسع. قيمة الأرض العقارية تلعب اليوم دورا أكثر أهمية عند الملاّكين والمستثمرين أبناء الجيل الجديد. إذ اختلف المفهوم الاقتصادي للأرض مع التغيرات الزمنية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية البنيوية التي طرأت على المجتمع العربي بشكل عام.

نقص الأرض بالنسبة لعدد مالكيها وتجزئتها إلى قطع صغيرة لا تصلح أن تكون مصدر رزق زراعي، أثر على القيم المرتبطة بمساعدة الأهل في الزراعة وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تراجع عدد الأفراد في الأسرة، أي تحديد النسل. الأسرة كثيرة الأولاد تعني مصدر معونة ومساندة للأهل في الزراعة وضمان اجتماعي لهم حين يصلون سن الشيخوخة. هذه القيم سائدة في الدول النامية التي تعتمد على الزراعة والتي يكون فيها عدد الأولاد كبيرا. تقلّص الأراضي الزراعية وإدخال المكننة إلى الزراعة العربية أثر على المفاهيم المرتبطة بعدد أفراد الأسرة. الأسرة العربية لا ترى ضرورة في إنجاب عدد كبير من الأولاد لأنهم سوف يشكلون عبئا عليها بدل أن يكونوا مصدر معونة وضمان اجتماعي لها. طبعا هناك عوامل أخرى كثيرة مسؤولة عن تراجع عدد الأولاد في الأسرة العربية مثل التعليم والتغير الثقافي...الخ، لكن تغير المفهوم والأهمية بالنسبة للأرض قد يكون عاملا مساعدا في تحديد النسل.

موضوع زواج البنت له علاقة وثيقة بتوزيع الأراضي في القرية العربية. عندما تتزوج البنت لابن عائلة غير ابن عائلتها فإنها تأخذ حصتها من أبيها وتنقله إلى عائلة زوجها. عملية

الإرث هذه تعني دمج العائلات في حارات مختلطة. عندما تسكن الابنة مع زوجها أو أبنائهـا مستقبلا في الأرض التي ورثتها عن/من أبيها، وعادة ما تكون في حارة أبيها، فإنهـا بـذلك تكون قد نقلت أفراد عائلة غريبة إلى حارة عائلتها الأولى. هذه الظاهرة منتشرة اليـوم فـي القرى العربية بعدما أصبح زواج غير بنت العم شائعا. ففي الحارة الواحدة تتواجـد عـائلات مختلفة تسكن جنبا إلى جنب بسبب انتقال عائلات البنات إليها إما عن طريق الوراثة أو عـن طريق البيع والشراء، الذي يكون عادة يسيرا للبنت وزوجها. ومن الشباب من يبحث خصيصا عن شريكة حياة تملك قطعة أرض من والديها لضمان مستقبل له ولأولاده في ضـوء غـلاء وقلة الأراضي في بلده. من هنا يمكن التنبؤ بسلوك جديد عند الجيل الجديد في كيفية اختيـار شريك الحياة.

والأرض قد تكون أحيانا نقمة على بعض العائلات بسبب الخلافات حول حصة الإرث، مثلا حجمها، شروط تسليمها، مكانها، وقت تسليمها الخ. توجد عائلات لا تعترف مثلا بتوريث البنات ملكهم فتنكر عليهن هذا الحق، كما وتوجد بعض العائلات التي تختلـف علـى حجـم الحصة الواجب توريثها فمنهم من يحكّم التشريع الإسلامي ومنهم من يحكّم القانون المـدني. جراء هذا الخصام وعدم الاتفاق تنشأ مشاكل بين أفراد العائلة أنفـسهم وتُـؤدي إلـى سـوء العلاقات بينهم. معظم المشاكل العائلية يرجع أصلها إلى خلافات حول الأراضي بينهم (أنظر: الانحراف الاجتماعي).

وترتبط مع أهمية الأرض الأهمية الاجتماعية للبيدر. العائلة كانت تقضي ليالي الصيف على البيادر، حيث كانت تجمع الغلّة من الحبوب وتدرسه مع الآخرين في ساحة واسعة حددت خصيصا لذلك. على البيدر نشأت وتكونت علاقات اجتماعية قوية بين العائلات المختلفة فـي القرية. وموسم الزواج كان يحدد مع موسم الحصاد. كذلك الأمر بالنسبة للأسواق المحلية التي كانت العائلة العربية تبيع منتجاتها فيه وتكون بعلاقة مباشرة مع العائلات الأخرى من خـلال نشاطها التجاري. في القرية العربية نشأ التجار المحليون من السوق الزراعـي فـي القريـة وطوّروا هذا المجال إلى تجارة السلع الأخرى المختلفة.

الموقع الجغرافي له أثر على التدرج الطبقي في القرية العربية. نظام الإقطاع انتهى لكن حل مكانه التنازع على المكانة الاجتماعية العليا في المجتمع ومن خلالها بدأ احتكـار الهيبـة الاجتماعية والسيطرة السياسية. العائلات العربية التي تملك قطع أراضي كثيرة في الأمـاكن الحيوية في القرية (مثلا في مركز البلد، بمحاذاة الشوارع الرئيـسية والتجاريـة أو منـاطق مرتفعة داخل البلدة) أصبحت من أغنى العائلات وبذلك صعدت لتقف في الطبقة العليـا فـي المجتمع.

ملخص القول، أن الأسرة العربية مرتبطة ارتباطا وثيقـا بـالأرض، خـصوصا وأن الأرض هي جزء من الهوية السياسية والقومية لأبناء هـذه الأقليـة إضـافة إلـى أهميتهـا الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية. تحاول الأسرة العربية أن تتكيـف مـع مـشكلة مـصادرة الأراضي إلا أنها تعاني كثيرا في سبيل الحفاظ على كينونتها وهويتها. لا توجد أمام الأسـرة العربية خيارات سوى التعامل مع ما توفر لها من أراض زراعية، صناعية أو بناء. الأسـعار باهظة ولا توجد غرفة تجارية تحدد الأسعار وتتحكم بها. مـالكو الأراضـي، وإن وجـدوا، أصبحوا يحددون الأسعار كيفما شاءوا دون اعتبار حاجة الأسرة لذلك ودون اعتبار الظروف المعيشية التي يمر بها المجتمع العربي عامة. لا توجـد مخططـات لبنـاء مـدن جديـدة أو تخصيص أراض جديدة للبلدان العربية. المشكلة تزداد حدة وسوءا والأسرة تعاني منها وتقف مكتوفة الأيدي أمام التطور الخطير في نقص الأراضي. أساليب التعامل لدى الأسرة هي البناء غير المرخص والبناء العمودي والوقوع في الديون الباهظة من أجل الحصول علـى قطعـة أرض لها ولأبنائها. الصراع على الأرض سوف يطول لأن هذه المشكلة بالذات، هي مـشكلة الدولة مع العرب بشكل عام. أكبر دليل على ذلك هي الأراضي البدوية في النقب التي لم يتبق منها للبدو إلا القليل، والتي تنازع الدولة عليها مع العشائر البدوية حتى تنتزعها منهم بحجـة مشروع التوطين والتمدن. مهما تكيفت الأسرة مع مشكلة الأرض، فإنها في النهاية لا تستطيع الصمود أمام هذه الأزمة الخانقة، التي ربما تكون السبب في انهيار مقومات الأسرة الأساسية.

# الأسرة والضائقة السكنية

يعاني المجتمع العربي من ضائقة سكنية خانقة منذ سنوات عديدة ولا زالت دون حلول قريبة أو بعيدة المدى، الأسباب متعلقة بعوامل كثيرة منها قضية الأراضي، الوضع الاقتصادي، نظام القيم والمعايير، المبنى الديموغرافي والمكانة السياسية للعرب في إسرائيل وغيرها من العوامل الأخرى. هذه القضية هي عبارة عن مؤشر لمشاكل عديدة من مجالات مختلفة ترتبط بعضها ببعض.

فيما يلي طرح الضائقة السكنية بشكل عام وبحث تأثيرها على الحياة الأسرية بشكل خاص.

## ثقافة المسكن في الماضي والحاضر

لم يواجه المجتمع العربي مشاكل سكنية حتى السنوات الأولى من قيام الدولة. كانت ثقافة المسكن هي التي تحدد ظروف السكن، شكله، نوعه وحجمه وكانت تختلف عن مفاهيم اليوم. القرية كانت عبارة عن عدد من البيوت المتراصة ذات الأزقّة الضيقة. البيت فيها كان مكونا من غرفة أو غرفتين يعيش فيها عشرة أفراد أو ما يزيد. هذه الظروف لم تكن سيئة بالنسبة للأسرة لأن الحالة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، والجغرافية كانت تقتضي هذا النوع من المسكن. فتراص البيوت مثلا، كان يعني الألفة والأمان في كنف العائلة والأقرباء، وبقاء الابن المتزوج في بيت الأب كان يدل على التضامن والتكافل الاجتماعي القوي بين أفراد العائلة الواحدة. تغيرت ثقافة المسكن بكل ما يخص حجم، نوع، مكان ومورفولوجيا البيت العربي.

تشير إحدى الأبحاث أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على توزيع (انتشار) السكن عند العرب في إسرائيل هي ملكية الأرض وعنصر القرابة إلى جانب عوامل أخرى مثل المساحة والمنطقة الجغرافية التي تؤثر على أولويات البناء والسكن. وقد أثبت البحث أن تنظيم البناء القانوني لم يؤثر على هذه العوامل وعلى شكل توزيع (انتشار) المساكن الحالية في القرى والمدن العربية (ארליך-חי, ١٩٩٥).

فمثلا، من ثقافة المسكن اليوم هو البناء المستقل لكل واحد من الأبناء الذكور. بعد تحسن مستوى المعيشة بشكل عام وبعد تغير المفاهيم تجاه المسكن أصبح الناس يبنون بيوتا لأبنائهم تكون مستقلة عن بيت الأب وحتى عن منطقة سكن العائلة والأقرباء. هذه الظاهرة عجلت فيما بعد من ازدياد الضائقة السكنية في معظم القرى والمدن العربية، لأنها من البداية لم تبن كوحدات سكنية مشتركة للأخوة وإنما كل واحد كان يبنى بيتا خاصا به، لأن أراضي البناء

كانت متوفرة لكل أبناء القرية. نتيجة مصادرة الأراضي المستمر في القرى العربية ونتيجـة غلاء الأراضي وازدياد عدد السكان لجأت العائلة العربية إلى البناء العمودي الذي يحوي عدة أخوة في عمارة واحدة مكونة أحيانا من ستة طوابق أو أكثر في بعض المدن الكبـرى مثـل الناصرة والطيبة وأم الفحم (ربيع، ٢٠٠٤). سنة ١٩٩٧-١٩٩٨ كان ٨١% مـن المـسلمين أبناء جيل ٦٠ فما فوق يملكون بيتا بينما عند المسيحيين ٥٧% فقط وعند اليهـود ٦٧% أمـا عند الدروز فالنسبة أعلى حيث وصلت إلى ٩٣% (שמש ורסולי, ٢٠٠٣). معطيـات هـذا الاستطلاع تدل على أن العرب المسلمين والدروز يعطون أهمية كبرى على ملكيـة البيـت. فالرجل هو صاحب البيت وقلما تكون المرأة، لأن الرجل هو الذي يتزوج المرأة ويوفر لهـا المسكن قبل كل شيء. حتى اليوم يتوقع المجتمع من الأب أن يوفّر البيـت الخـاص لأبنائـه الذكور ليكون ملكا لهم ولأسرهم في المستقبل (רוזנפלד, 1964).

وكثيرا بل وأغلبية الآباء يتركون بيتهم لأبنهم الأخير، إذا لم يستطيعوا توفير بيت خاص له، ويسكنون في غرفة واحدة أو في قسم هامشي من البيت ( مثلا، إلى جانب مصعد الدرج، بجانب البيت، وراء البيت) ليتسنى للابن أن يكون له بيت مستقل يعيش فيه هو وأسرته. هـذه "التضحية" من الآباء هي انعكاس لمدى إخلاص هذا الجيل لثقافة ومعـايير مجـتمعهم التـي ألزمتهم وآباءهم أن يهبوا كل ما يملكون لأبنائهم، حتى البيت الـذي يـسكنون فيـه (نفـس المصدر).

من الناحية الاجتماعية فإن الشباب والفتيات اليوم يرون فـي مكـان أو موقـع البيـت الجغرافي شيء هام بالنسبة لحريتهم الشخصية والعائلية. لقد بينت أحد الأبحاث أن ٥٨% من الفتيات العربيات يحبذن السكن بعيدا عن بيت والدهن وخصوصا بيت والد الزوج (٦٣،٧%)، بينما النسبة عند الفتيات اليهوديات أقل بكثير من ذلك وتـصل إلـى ٣٢،٥% فقـط (פוגל-ביז׳אוי ובכר, ٢٠٠٣). هذا برهان على أن الأزواج العربية الشابة تبتعد عن تأثير الوالدين والأقارب على حياتهم الزوجية ويتجهون إلى الاستقلالية في إدارة شؤون حياتهم الخاصة. هذا التوجه صحب معه ضائقة سكنية خانقة في القرية والمدينة العربية وخصوصا أن الأراضـي المخصصة للبناء محدودة وغير قابلة للزيادة أو التوسيع، ويحظر على المجتمع العربـي مـن بناء قرى ومدن جديدة كما هو الحال في المجتمع اليهودي (גונן וחמאיסי, 1993).

أحد الأبحاث وجد بأن ٤٠% من البيوت العربية كانت مكونه من غرفة أو غرفتين حتى أواخر السبعينات (أي السكن التقليدي) وتغير ذلك فأصبح أكثر من ٤٦% من البيوت تحتـوي على أكثر من أربعة غرف حتى أواخر الثمانينات. ووجد البحث أن ٣٩% من البيـوت كـان ينقصها حتى أواخر السبعينات إما مطبخ، مراحيض أو حمام داخل البيت، وتغير ذلـك حتـى

أواخر الثمانينات بقيت فقط ١٤% من البيوت على هذا الحال. في البيت الواحد كانـت كثافـة المسكن عالية حيث سكن في الغرفة الواحدة أكثر من ثلاثة أفراد حتـى أواخـر الـسبعينات وانخفضت النسبة إلى أقل من ١٠% حتى أواخر الثمانينات (קיפניס, ١٩٩٦).

بدأت العائلة العربية تدرك أن الإمكانيات لتوفير بيت مستقل لكل الأبناء أصبح صـعبا. والكثير من العائلات لا تملك أرضا للبناء، فاكتفت بشراء قطعة أرض لتقيم عليها بيتا مكونـا من عدة وحدات سكنية لتسد حاجة كل الأبناء.

نتيجة الضائقة السكنية اتجه المجتمع العربي منذ السبعينات ببناء مساكن تجارية مشتركة (تعرف بالشيكونيم) من قبل رؤوس أموال عرب. هذه المساكن التجارية هي بمثابة بديل لمـن لا يملك بيتا، خصوصا من الأزواج الشابة المقبلة على الزواج. هذه المشاريع الـسكنية هـي تجارية بحتة ولا تهدف لحل الضائقة السكنية بشكل مباشر. الدولة، وبالتحديد وزارة الإسكان، لم تشارك أو تبادر بشكل مباشر في إنشاء مثل هذه المـشاريع، إلا بمـنح قـروض سـكنية مشروطة وصعبة التسديد.

المشكلة هنا لا تكمن فقط بتمويل وحدة السكن التي يريد أن يشتريها الشاب العربي من التاجر وإنما بظروف هذا السكن. ابن العائلة العربية يحبذ أن يسكن في بيت مستقل وليس في بناية تجارية كاليهود والأجانب. ربما تكون مساحة هذه الوحدة السكنية غير كافية له ولعائلتـه (بعد إنجاب الأطفال مثلا). البيت في المساكن التجارية يكون عادة غيـر مـستقل، أي لـيس منفصلا عن الوحدات السكنية الأخرى وهذا ما لا يشجع الشاب العربي الإقدام على هذا النوع من السكن، لأنه لا يشعر بالاستقلالية التامة مع الجيران الغرباء، الذي لم يتعرف عليهم مـن قبل. ربما كذلك عدم معرفة الجيران في نفس المبنى تردع الشاب من شراء وحـدة سـكنية. عادة ما يكون المدخل واحدا والمصعد واحدا فيزيد ذلك من عدم ارتياح الشخص في بيئته وفي بيته. بما أن هذه الوحدات السكنية متواجدة في مبنى واحد فان احتمال الضوضاء والإزعـاج من قبل الجيران يكون أكبر. الشاب العربي غير أليف للسكن المشترك مع الغرباء ولو كـانوا أبناء بلده، لذلك يشترى هذه الوحدات السكنية أشخاص لا يجدون بديلا أفضل منها.

## حجم الضائقة السكنية

في سنة ١٩٦١ وصلت نسبة العائلات العربية القروية التي تحوي أكثر من ٤ أشخاص في الغرفة الواحدة إلى ٤٤% مقارنة بالعائلات اليهودية التي وصلت نسبتها إلى ١٠% فقـط (Cohen, 1970). في سنة ١٩٨٦ كانت العائلات المكونة من ثلاثة أشخاص ٢٣،٧%، بينما عند اليهود وصلت إلى ١% فقط؛ وفي نفس السنة كان معدل أفراد الأسـرة العربيـة ٥،٨٦ شخصا بينما المعدل في الأسرة اليهودية لم يتعد ٣،٣٦ شخصا (למ״ס, 1987). اليوم معدل

الأفراد في العائلة العربية يصل إلى ٥,١٤ بينما يصل عند اليهود إلـى ٣,٦٤ فقـط (למ"ס, ٢٠٠٥).

**جدول ٦: نسبة الأفراد في البيت**

| الأفراد | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يهود | ١٩,٤ | ٢٥,١ | ١٦,٨ | ١٧,٥ | ١٢,٥ | ٤,٩ | ٣,٨ |
| عرب | ٥,٥ | ١٠,١ | ١٤,٦ | ١٨,١ | ١٨,٨ | ١٥,٢ | ٢١,٩ |

المصدر: למ"ס, ٢٠٠٥

نسبة الأولاد في البيت العربي أعلى بكثير منها في البيت اليهودي. معنى هذا أن عـدد أفراد العائلة العربية يجعلون السكن أكثر كثافة وأصعب حالا كما يبينه الجدول أعلاه. البيـت العربي بحاجة إلى مساحة أكبر من البيت اليهودي لأن معدل أفراد العائلة أكثر. بدل معالجـة التزايد الطبيعي العالي عند العرب يجب توفير الأوضاع السكنية المريحة والمناسبة لهم. لكـن الدولة تنظر إلى التزايد الطبيعي عند العرب بأنه "خطر ديموغرافيا" يهدد الهيمنـة الـسكانية اليهودية في الدولة، ويعطيها في المستقبل طابع "اثني عربي" أكثر منه "اثني يهـودي". لـذلك الدولة لم تكن معنية حتى اليوم في تحفيز التزايد السكاني الطبيعي عند العـرب مـن خـلال تحسين ظروفهم السكنية.

**جدول ٧: مساحة أراضي البناء ومعدلها للسكان في بعض القرى والمدن العربية**

| البلد | عدد السكان | مساحة الخارطة الهيكلية الحالية بالدونمات | متر مربع للفرد داخل الخارطة الهيكلية |
|---|---|---|---|
| كابول | ٨٦٠٠ | 2030 | 240 |
| شعب | 5300 | 613 | 115 |
| دير حنا | ٧٣٠٠ | 1160 | 158 |
| سخنين | 23000 | 4400 | 191 |
| نحف | ٨٨٠٠ | 1000 | 113 |
| دير الاسد | 8900 | 1000 | 112 |
| مجد الكروم | 11000 | 1400 | 127 |
| عرابة | 17300 | 3800 | 219 |
| م.أ. مسغاف | 15000 | | 11730 |
| كرمئيل | 47000 | 21500 | 524 |

المصدر: أروقة: نشرة الكترونية من إصدار المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، ملف يوم الأرض، آذار ٢٠٠٥، on-line)

يتضح من الجدول أن الأراضي المخصصة للبناء في القرى والمدن العربية قليلة نسبة لعدد سكانها. في المدن اليهودية نسبة الأراضي للفرد الواحد أضعاف ما نسبة المساحة التي يحصل عليها المواطن العربي. وكما هو معروف، فإن التزايد الطبيعي في الوسط العربي أعلى بكثير منه في الوسط اليهودي. النقص في أراضي البناء يرجع إلى مصادرة الأراضي العربية وإلى عدم توسيع الخرائط الهيكلية للقرى والمدن العربية. فيما يلي تفصيل أكثر لذلك.

القرى والمدن العربية تواجه اليوم مشاكل كثيرة جراء نقص الأراضي المخصصة للبناء. السبب الأساسي الأول هو مصادرة الأراضي التي بدأت منذ قيام الدولة وبالأخص في السنوات الأولى منها عندما خضع السكان العرب تحت نظام الحكم العسكري ولا زالت مستمرة بأشكال مختلفة، مثل شق شارع ٦ "عابر إسرائيل"، تصفية أراضي النازحين، بناء المستوطنات المجاورة للبلدان العربية وبناء الجدار الواقي وغيرها (انظر أيضا: الأسرة وقضية الأراضي). السبب الأساسي الثاني، يرجع إلى معاملة "دائرة التخطيط والبناء" التي تمارس سياسة تأجيل البت في رخص البناء وقضايا توسيع الخرائط الهيكلية في القرى والمدن العربية. تأخير دائرة ترخيص البناء لطلبات السلطات المحلية وعدم توسيع الخارطة الهيكلية يجعل الطلب على الأراضي أكبر بكثير من العرض. احتياجات السكان لأراضي البناء أصبحت تفوق ما هو موجود، وأسعار الأراضي أصبحت عالية بحيث لا يستطيع السكان ذوي الدخل المحدود أن يشتروها. هذه الضائقة الخانقة تجبر الناس على إتباع طرق غير شرعية في البناء، كالبناء غير المرخص.

البناء غير المرخّص عقابه المعروف والمألوف، هو هدم المنازل. في سنة ٢٠٠١ تم هدم ٥٤ منزلا (تحتوي على ٧٠ وحده سكنيه) في القدس العربية الشرقية. وفي الأشهر الأولى فقط من سنة ٢٠٠٢ هدمت بلدية القدس ١٣ منزلا إضافيا (זו הדרך, ٢/٢٠٠٢). نسبة البناء غير المرخص في الوسط اليهودي تصل إلى ٤٥% والسلطات الإسرائيلية تتعامل معها على أنها مشكلة تخطيطية يمكن حلها بأدوات تخطيطية، أما في الوسط العربي فالتعامل مع هذا النوع من البناء ، يكون الهدم لأنه يعتبر تهديدا للهيمنة الإثنية على التخطيط والأرض. في النقب تعتبر الضائقة السكنية خانقة، إذ وصل فيها البناء غير المرخص إلى حوالي ٦٠ ألف وحدة بناء وفي الجليل لا يقل الأمر سوءا إذ وصل العدد هناك إلى ٤٠ ألف وحدة سكن. في بداية عام ٢٠٠٣ وحتى آب من نفس العام تم هدم ١١٧ منزلا في النقب مقابل ١١٣ منزلا في

العام ٢٠٠٢، وقد قدمت خلال نفس السنة ٩٣٣ لائحة اتهام ضد البدو في النقـب، أي ثلاثـة أضعاف لوائح الاتهام التي قدمت في العام ٢٠٠٢ (الإفرنجي، ٢٠٠٥).

الأسرة العربية تضطر للبناء غير المرخّص لأن الحاجة تقتضي ذلـك، الطلـب علـى الأراضي كبير والعرض قليل. من أجل أن يتزوج الشاب العربي يتوجب عليه بناء بيت يسكن به هو وزوجه. هذا هو شرط أساسي للزواج في المجتمع العربي وخصوصا القـروي. فـي المدن المختلطة يتعذّر عليه ذلك بسبب الغلاء المفرط في سعر الأراضي والوحدات الـسكنية وبسبب صعوبة الوضع الاقتصادي الذي يعيشونه العرب في هذه المدن. في القرى نادرا مـا يقبل الشاب بتأجير بيت حتى يتسنّى له أن الحصول على ترخيص وبناء بيـت مـستقل، لأن العادة المتّبعة هي توفير المسكن أولا ومن ثم الإقدام على الزواج. لا يحق الحكم علـى هـذا السلوك بأنه سلبي، وإنما على السلطات المختصة مراعاة احتياجات الشباب وثقافة المسكن عند أبناء هذه الأقلية. المشكلة الأساسية ترجع إلى مصادرة الأراضي وسوء التخطيط والبناء وليس إلى ثقافة المسكن.

البناء غير المرخّص لم يتراجع بل ازداد مع ازدياد احتياجات الناس للبيوت والوحـدات السكنية. الأسرة العربية تُخاطر وتبني البيت متأملة ألا يهدم وأن تُرغم بعقوبة مالية فقط حتى تحصل على ترخيص رسمي. الأسرة العربية تحاول أن توفّر المسكن للأبناء بأي ثمن. قريـة البعنه في الجليل أصبحت نموذجا لكثير من القرى العربية التي أصبح خروج الأزواج الـشابة منها ظاهرة متكررة لأنهم لا يجدون أرضا للبناء في بلدتهم فيضطرون لتأجير البيـوت فـي قرى ومدن أخرى، في البعنه لا زال يتكرر البناء غير المرخّص الذي يتبعه هدم البيوت، كما في القرى والمدن العربية الأخرى (صحيفة البانوراما، ٢٠٠٣/٨).

وفي القدس الشرقية يعيش السكان العرب في ضائقة سكنية خانقة وتنقـصهم الخـدمات الأساسية في أماكن سكناهم. أجرة الشقة السكنية المكونة من غرفتين بلغـت ٧٠٠$ شـهريا. العرب هناك نادرا ما يحصلون على رخص للبناء، والدولة لم تبن لهم حارات سكنية جديـدة. هذه الأزمة في السكن أجبرت كثيرا من العائلات إلى مغادرة المدينة والتوجه إلى مدن عربية أخرى (רבינושטיין, 21.4.2005).

مع أن السلطات المحلية العربية تكون ٤٠% من مجمل السلطات المحلية في إسـرائيل إلا أن ٦% منها فقط يوجد فيها "لجان تخطيط وبناء" من خلالها تستطيع أن تؤثر على قرارات البناء والأراضي في البلدة. باقي القرى والمدن العربية لا يوجد فيها هـذه اللجـان المهمـة والمؤثرة. وظيفة هذه اللجان أن تطلب رخصا للبناء وأن تقترح خططا للتطوير المحلي بشكل رسمي وقانوني، فبدورها تقوم بالتأثير على اتخاذ القرارات فـي "دائـرة التخطـيط والبنـاء

المركزية". العرب غير ممثلين في الدوائر الحكومية المهمة وان تواجدوا فـإنهم قليلـون ولا يستطيعون التأثير على القرارات الحاسمة التي تُتخذ هناك. لذلك تبقى الطلبات للتخطيط والبناء منوطة بالموظفين اليهود وبموقفهم تجاه القرى والمدن العربية فتطـول المعاملـة وتُـرفض الطلبات مما يجبر الأسرة العربية على البناء غير المرخّص (דו"ח סיכוי ٢٠٠٣).

وافقت الحكومة سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٠١ على خطة تطوير للقرى العربيـة. بعـد أن انتهت وزارة البناء والإسكان من عملية التخطيط كان من المفروض أن تُبنى ٣٥٠٠ وحـدة سكنية جديدة في ٨ بلدات عربية. الميزانية المخصصة لهذا الغرض كانت ٨٠ مليون شـيقل، إلا أنها لم تصرف لهذا الغرض منذ ذلك الحين (أي منذ أربعة سنوات من إصدار هذا التقرير) (مركز مساواة، ٢,١١,٢٠٠٤ on-line).

الدولة أعطت العائلات العربية إمكانية الحصول على قروض حكومية للسكن (المعروفة بالمشكنتا) كما للعائلات اليهودية، إلا أن نسبة الاستحقاق لا تتعدى أل ٦٢،٥% وذلك بـسبب عدم خدمة العرب في الجيش الإسرائيلي. نتيجة "شروط الخدمة بالجيش" أصبح هناك نظامـان مختلفان للقروض الإسكانية، النظام الأول للعرب والنظام الثـاني لليهـود. والعـرب الـذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي كالدروز والبدو هم فقط رجال وهذا يعني أن الإضافات التـي يستحقها الزوج اليهودي هي أكثر من التي يستحقها الدرزي أو البدوي لأن نـساء العـرب لا تخدم في الجيش (סבירסקי ויחזקאל, ١٩٩٩).

الأزواج الشابة اليهودية تستغل حقها للقرض خلال سنتين من الـزواج بينمـا الأزواج العربية بعد فترة أطول – ٣٠% يأخذون القرض بين ٥-١٠ سنوات من الزواج، و٣١% بعد ١٠ سنوات من الزواج أو أكثر (المصدر السابق). نتيجة ذلك يكون الشاب العربي مـضطرا للتوجه إلى البنوك لأخذ القروض الإضافية بفائدة عالية يصعب عليه سدها.

المجتمع العربي يرى في هذه الوحدات السكنية غريبة عن ثقافتـه وحـضارته وبنيتـه الاجتماعية، فأخذ بوصمها بأنها ملاءمة لتجار المخدرات "والعملاء" من الضفة الغربية وقطاع غزة وأنها مساكن للفساد والعائلات المنحلة والمنحرفة. لذلك كثيرا من هذه المـشاريع بـاءت بالفشل ولم تحقق مرادها فبقيت فيها وحدات سكنية كثيرة فارغة رغم الحاجة الملحـة إليهـا. الشباب العرب يستأجرون البيوت ليس فقط لعدم قدرتهم على شراء هذه الوحدات السكنية وإنما بسبب خوفهم من وصمة المجتمع لهم. يمكن القول بأن المجتمـع لـيس ناضـجا تمامـا لأن يستوعب في ثقافته هذا النوع من المسكن لذلك لا بد من تغير في القيم والمفاهيم التي تخـص "ثقافة المسكن".

السكان العرب في المدن المختلطة يواجهون أزمة سكنية خانقة إذ أنهم غيـر مخـولين لشراء أراضي للبناء ومحظور عليهم ترميم البيوت التي يرجع تـاريخ بنائهـا إلـى الفتـرة العثمانية أو قبل ذلك. في مدينة اللد المختلطة لا يحصل العرب على رخص بناء رغم الأزمة الخانقة لديهم لأن منطقة "بردس شنير" تعتبر أرضا زراعية غير صالحه للبناء، أما في الحـي الزراعي المجاور لليهود "جني أبيب" الزراعية يحصلون لها على رخص للبناء (דו"ח סיכוי, ٢٠٠٣). وفي يافا وعكا يحظر على الناس تغيير شكل البيت الخارجي بحجة الحفـاظ علـى الشكل القديم للبلادة وبما أن البيوت قديمة فان صغر حجمها وقدم بنائها وعدم توفر الظـروف والشروط الأساسية فيها كالتهوئة الجيدة، المساحة الكافية، الجدران العازلـة مـن الرطوبـة وغيرها تؤدي إلى مشاكل صحية، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والنفسية لهـؤلاء الـسكان (كشك وجيريس، ١٩٧٧). من العوامل التي تُؤثر على رأي العرب بالنسبة لقـضية التعـايش اليهودي-العربي في المدن المختلطة هي التمييز في سياسة الإسكان تجاه الـسكان العـرب. فبسبب الضائقة السكنية هناك يوجد عدم رضا من جانب السكان العرب من حياة التعايش بين الشعبين (Falah et.al., 2000)

لكن لا شك أن للضائقة السكنية أثرا كبيرا على صحة أفراد الأسرة. أبحـاث علميـة كثيرة تُثبت خطورة سوء السكن من حيث كثافة الأشخاص للغرفة الواحدة ومن حيث الأوضاع البيئية والصحية فيها. الأمراض المعدية على أنواعها، خصوصا لدى الأطفال، تنتـشر فـي المساكن الضيقة. تحصيل الطالب توعز اليوم، إضافة لعوامل أخرى، إلى المناخ البيئي فـي بيت الطالب. والعوارض النفسية والسلوكية، مثل القلـق، الاكتئـاب، الانحـراف، تعـاطي المخدرات والاعتداءات الجنسية وغيرها من المشاكل الناتجة عن الضائقة السكنية(انظر أيضا: الأسرة الصحة والبيئة المحلية).

## بعض الحلول والخيارات أمام الأسرة العربية

أحد الحلول المتّبعة في المجتمع العربي كحل مقبول للضائقة السكنية هو البناء العمودي. في القرى أو المدن التي استنفذت تقريبا أراضي البناء ارتفعت أسعار الأراضي فيهـا بـشكل كبير بحيث يصعب على الأسرة العربية شراؤها. الأسرة العربية تقف اليوم شبه عاجزة أمـام الأسعار الباهظة للأراضي المخصصة للبناء. وتتميز الأسرة العربية بكثرة الأولاد مما يزيـد على كاهلها توفير الأرض والمسكن لكل أبنائها. اضطرت الأسرة العربيـة أن تقبـل البنـاء العمودي كحل لهذه الأزمة.

لقد تم بحث قضية البناء العمودي من قبل طاقم كونه لواء المركز مع رؤساء سـلطات محلية، مهندسين ومراقبي بناء في اللواء بالنسبة لثلاث مدن (قلنسوة، الطيبة والطيرة) وثلاث

قرى عربية (كفر برا، جلجولية وكفر قاسم في منطقة المثلث. وقد اتفق جميع الأطراف على تشجيع البناء العمودي في هذه القرى والمدن التي يبلغ عدد سكانها ما يقارب ١٠٠,٠٠٠ نسمة والتي لا تتعدى مساحتها ٦٢٠٠٠ دونم، أي أقل من دونم واحد للفرد (صحيفة بانوراما، ٢٠٠٣/٨/١٥).

الأسرة العربية لا تقبل أن يسكن غير الأخوة (مثل الأقارب) في هذا المبنى. الأبنية العمودية هي ملك أسرة واحدة يسكنون فيها أخوة فقط. لقد توسعت الحارة السكنية وأصبحت مختلطة من عدة حمائل وعائلات لكن هذا الدمج أو الاختلاط لم يؤثر بعد على الملكية التامة للمبنى العمودي للأسرة الواحدة، أي أن المبنى يسكنه أخوة فقط.

لا توجد أمام الأسرة العربية والمواطن العربي سوى القرية والمدينة التي يعيشون فيها فلا توجد لديه خيارات سكنية أخرى، مثل مدن كبرى، مستوطنات أو كيبوتسات وما شابه ذلك. في المدن اليهودية توجد إمكانيات اختيار حارات حديثه مع أشكال سكنيه جديده ومميزة البناء وتوجد أيضا إمكانية العيش في المستوطنات والقرى الزراعية أو المدن الكبرى بكل ما فيها من مشاريع بناء مختلفة وخدمات متقدمة تتناسب مع احتياجات كل أسره وكل مواطن (דו"ח סיכוי ٢٠٠٣).

لقد تم عن طريق مختصين عربا طرح توصيات لسياسة تمدن جديدة في القرى والمدن العربية مفادها أن تقام في عدد من القرى أو المدن العربية المحاذية لشارع رقم ٦ (المسمى بشارع عابر إسرائيل) أحياء سكنيه حديثه ومميزه من ناحية المباني، الخدمات العامة والنشاط الاقتصادي. بعد الانتهاء من ذلك من المفروض على الحكومة أن تبدأ بتحسين الأوضاع السكنية في الأحياء الأخرى في البلدة. النتيجة سوف تكون، حسب رأي المختصين، تشجيع الهجرة إلى هذه القرى أو المدن التي من المتوقع أن تصل عدد سكانها إلى ٤٠-٨٠ نسمه. هكذا تُحل الضائقة السكنية في القرى والمدن العربية وتتقلص الفجوة بين الوسط العربي والوسط اليهودي، لأن هذه المدن الجديدة سوف تكون حديثه وذات نشاط اقتصادي مميز ويسيره المواصلات بصفتها تكون قريبه أو محاذية لشارع رقم ٦ (גונן וחמיסי, ١٩٩٣).

تبقى هذه المقترحات شبه خيالية لأنه من شارع رقم ٦ لم تفتح أية مخارج قريبة من القرى والمدن العربية التي يمر بجانبها، فكيف للدولة أن تسمح بإقامة مشاريع سكنية واقتصادية كبيرة من القرى العربية؟ ثم أن العرب لا يحظون بمشاريع تطوير أساسيه في قراهم ومدنهم الأصلية فكيف تبادر الحكومة بمشاريع تطويرية حديثه في بعض القرى والمدن لتحفيز الهجرة؟ المقترحات تكون واقعية وعملية أكثر عندما تبادر الحكومات الإسرائيلية بإعطاء كل القرى والمدن العربية ما تحتاجه من مشاريع تطوير بناء على النطاق المحلي.

بسبب سوء تطوير البلدة العربية واستحالة بناء قرى ومدن جديـدة رغـم الاقتراحـات الواردة من مختصين وقياديين عرب (صحيفة أخبار النقب، ٢٠٠٦/١/٢٤)، لا يبقـى أمـام الأسرة العربية إلا أن تعيش في ضائقة سكنية خانقة، مستبيحة ظاهرة البناء غير المرخّص مع كل المخاطر الناجمة عنها. في المدن المختلطة لم يتبق أمام العائلـة العربيـة إلا أن تعـيش ظروفا صعبة بل ومأساوية بسبب عدم السماح لهم ببناء مساكن جديدة وتخصيص أراض لهذا الغرض. في مدينة اللد مثلا، بني حي الشنير خلافا للقانون، وهو من أكبر الأحياء السكنية في المدن المختلطة، وقد كان الدافع لذلك الضائقة السكنية الخانقة هناك.

## الهجرة الداخلية وعلاقتها بالضائقة السكنية

عاشت مدن أوروبا أبان الثورة الصناعية وما بعدها موجة عارمة من الهجرة إليها، لأن الصناعة كانت بحاجة إلى أيدي عاملة كثيرة مما أدى إلى استقطاب الكثير من الريف والقرى المجاورة لها. لكن المدينة العربية تفتقر إلى الصناعة وأماكن العمل، فـلا يمكـن مقارنتهـا بالمدينة الغربية التي تتميز بقوة الصناعة والتجارة إضافة إلى عوامـل جـذب أخـرى مثـل النشاطات الثقافية، التعليم، السياسة وغيرها، فتبقى الهجرة إليها قليلة.

ابن القرية العربية ليس متنقلا في طبعه فهو راسخ في أرضه ولم يعرف عنـه طـابع الهجرة حتى في سنوات المحل والفقر فهو استقراري بطبعه. السبب في ذلـك قـوة انتمائـه لأرضه ومسقط رأسه إضافة إلى قلّة البدائل المتوفرة أمامه للهجرة. اليوم سهلت وسائل النقل الحديثة إمكانيات التنقل بين مكان العمل والبيت، فالحاجة إلى الهجرة لم يرد في الحسبان لمثل هذه التسهيلات في الوصول إلى كل مكان دون النزوح إليه.

**جدول ٨: الهجرة الداخلية في بعض المدن العربية لألف نسمة وحسب المرتبة بين المدن في الدولة (٢٠٠٠)**

| المدينة | المعدل | المرتبة |
|---|---|---|
| أم الفحم | ٢,٤- | ١٣١ |
| باقة الغربية | ٠,٣٠- | ١٠٩ |
| الطيبة | ٢ | ٨٨ |
| الطيرة | ١,٢ | ٩٣ |
| طمرة | ٣,٤ | ٧٨ |
| كسيفة | ٢٨,٢ | ١٨٩ |
| لقية | ١٢٢,٢ | ٣ |

| | | |
|---|---|---|
| الناصرة | ٠,٦ | ٩٨ |
| سخنين | -٠,٥ | ١١٣ |
| قلنسوة | -٢ | ١٢٥ |
| رهط | ٤,١ | ٧٦ |
| شقيب السلام | ٣٧,١ | ٢٨ |

المصدر: למ״ס, ٢٠٠٠

يتبين من الجدول أعلاه أن المدن البدوية استوعبت أكبر عدد ممكن من البـدو الـذين نزحوا إليها من القرى غير المعترف بها وذلك وفقا لسياسة توطين البدو وليس رغبة منهم في الهجرة. وفي المدن العربية غير البدوية هناك نسبة بسيطة تكاد لا تُذكر من حيث الهجرة من البلدة نفسها أو الهجرة إليها. فمثلا من المفروض أن يهاجر كثير من الناس إلى المـدن مثـل مدينة الناصرة، لكن مستوى المعيشة فيها لا يختلف عن باقي القرى والمدن العربية الأخرى، كما أنها تعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها كل البلدات العربية.

أبناء الأقلية العربية في إسرائيل هم سكان بطبعهم الاستقرار وعدم الترحال. ربما يتغير هذا السلوك مع مرور الوقت، إذا توفرت المحفّزات لذلك. الهجرة إلى المدن اليهوديـة تكـاد تكون معدومة وإن وجدت فإنها تكون في غالب الأحيان بهدف العمل. هناك بعض الأكاديميين الذين يسكنون وعائلاتهم في مدن يهودية حيث يدرسون أو يعملون فيها أو في محيطها. فمثلا، تسكن عائلات كثيرة من المدرسين العرب في مدينة بئر السبع وفي المدن البدوية المختلفة. إلا أن معظم هذه العائلات تسكن هناك اضطراريا بحكم أماكن عملها ولكنها سرعان مـا تعـود لتسكن في مسقط رأسها عندما تسنح الفرصة بذلك. الأسرة العربية متعلقة بمكان سكناها ولها انتماء قوي للبلدة التي نشأت بها (שדל, ١٩٩٤). إضافة لذلك، لا توجد كما ذكر آنفا، محفزات مادية ومعنوية تشجع الحراك الأفقي (الهجرة الداخلية)، كما أنه لا توجد لـدى العـرب فـي إسرائيل "ثقافة هجرة" كما في المجتمعات الأخرى.

لقد هاجرت عائلات بدوية كثيرة إلى قرى ومدن المثلث والجليل بـشكل اضـطراري وذلك بسبب مصادرة أراضيهم في النقب أو لأسباب اقتصادية واجتماعية أخرى مما أدى إلى زيادة حدة الضائقة السكنية في المناطق التي استوطنوا واستقروا فيها. ففي قرية كفـر قاسـم ومدينة الطيبة وقلنسوة يعيش ما يزيد عن عشرة آلاف بدوي مع عائلاتهم ويقطنـون مـساحة واسعة من الأراضي السكنية التي اشتروها من أصحاب البلد الأصـليين. لـم يتوقـع بـائعو الأراضي بان ضم عائلات غريبة إلى بلدتهم سوف يؤدي مستقبلا إلى ضائقة سكنية خانقـة.

وكما هو معروف فان العائلات البدوية كثيرة الأولاد ونسبة التزايد الطبيعي فيها أكبـر مـن معدل التزايد الطبيعي للمجتمع العربي وهذا ما يؤدي إلى ازدياد الحاجة لأراض أخرى جديدة.

مع بداية الانتفاضة الأخيرة استوطنت عائلات "العملاء" من الضفة والقطاع في القـرى والمدن العربية والتي لاقت معارضة واحتجاجات شعبية كبيرة من قبل المواطنين، دخول فئات سكانية غريبة إلى القرية يزيد من حجم الضائقة السكنية.

وفقا لما ورد من معطيات وحقائق عن قضية السكن، يمكن القول بأن الأسرة العربيـة تواجه ضغوطات كبيرة في هذا المجال الذي يعتبر من أهم مجالات الحياة الأساسـية. رغـم محاولاتها التكيف مع الضائقة السكنية التي تعيشها، فإنها تعاني كثيرا، وترى نفسها مـضطرة لإيجاد سبل ووسائل للخروج من هذه الأزمة، كالبناء غير المرخص الذي يجعلها فـي قفـص الاتهام لأنها بنظر الدولة قد تجاوزت الحدود القانونية المسوح بها. لذلك تواجه الأسرة العربية ضغوطات نفسية ومشاكل صحية واجتماعية كثيرة وتعتبر بنظر أبنائها غير قادرة على توفير إحدى الحاجات الأساسية لهم، وهو المسكن. هدم البيوت أصبحت ظاهرة شبه عادية في كـل القرى والمدن العربية، بل آخذة بالازدياد. الأسرة تشعر أنه لا توجد بدائل أمامها سوى البناء غير المرخص لتخرج من الضائقة التي تواجهها. الضائقة السكنية في الوسط العربـي هـي قضية سياسية من الدرجة الأولى لأنها أولا متعلقة بقضية الأرض التي هي من أهم القـضايا القومية والسياسية للدولة، وثانيا، سياسة التخطيط والبناء المجحفة أمـام الـسلطات المحليـة العربية. التكيف للضائقة السكنية أصبح غير حقيقي بالنسبة للأسرة العربية، فاتجهت للمواجهة والصراع مع سياسة الدولة المفروضة عليها في هذا الجانب المهم في حياتها. المخـرج مـن الأزمة يقتضي تغيير جذري في سياسة الإسكان للوسط العرب، مع تغيير موازٍ لثقافة المسكن من قبل الأسرة العربية.

# الأسرة والفقر

يواجه المجتمع العربي مشاكل اقتصادية كثيرة تتمثل في مشكلة الفقر المستمرة منذ قيام الدولة حتى اليوم. أكثر من نصف العائلات العربية، نصف الأولاد العرب ومعظم المسنين العرب يعيشون اليوم تحت خط الفقر. لا توجد حلول فورية أو بعيدة المدى لمواجهة هذه المشكلة والقضاء عليها، لأن الأسباب الحقيقية للفقر في الوسط العربي ترجع إلى اللامساواة الاجتماعية بين مجتمع الأقلية ومجتمع الأكثرية وليس إلى أسباب أخرى محددة يمكن معالجتها والتغلب عليها بسهولة. لذلك كانت نسبة الفقر في الوسط العربي دائما آخذة بالازدياد ولم يلاحظ عليها تراجع أيا كان.

فيما يلي صورة عن مشكلة الفقر في الوسط العربي وتأثيرها على الحياة الأسرية من جهة، وكيفية مواجهة الأسرة لها من جهة أخرى.

## لمحة عن الفقر في المجتمع العربي

هناك ثلاث فئات اجتماعية تعاني من مشكلة الفقر عند العرب في إسرائيل وهي العائلات كثيرة الأولاد، الأولاد والمسنون. النتائج تشير إلى أن ٥٠% من العائلات العربية كانت في أواخر الثمانينات تعيش تحت خط الفقر، علما بأن هذه العائلات تساوي ٦٠% من المجتمع العربي، أي أن ٦٠% من أبناء الأقلية العرب كانوا فقراء. إضافة إلى ذلك تشير معطيات البحث إلى أن ٧٠% من الأولاد العرب كانوا يعيشون تحت خط الفقر ويعيشون في ضائقة وظروف اقتصادية خانقة. عائلات المسنين كانت تساوي ٨،٣% من العائلات العربية و ١٦% من العائلات العربية الفقيرة، هذا يعني أن نسبتهن في دائرة الفقر ضعفي نسبتهن من بين العائلات العربية عامة (פארס, ١٩٩٣). حسب معطيات التأمين الوطني فإن ٤٠٢ ألف طفل عربي كانوا سنة ٢٠٠٤ فقراء هذا العدد يعادل نسبة ٦٠% من الأولاد، وعدد العائلات العربية الفقيرة وصلت في نفس السنة إلى ١١٨ ألف عائلة. حسب التقرير الأخير لسنة ٢٠٠٥ ارتفع عدد سكان الدولة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ١,٦٠٠,٠٠٠ نسمة، ونسبة العائلات الفقيرة وصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ عائلة والتي تساوي ٢٦% من مجمل العائلات في الدولة. عدد العائلات العربية الفقيرة وصل إلى ١٣٧,٠٠٠ عائلة (במוסד לביטוח לאומי, דו"ח ממדי העוני ٢٠٠٤ ו-2005).

الدولة تواجه صعوبات ومشاكل اقتصادية كثيرة جراء النزاع الدائم مع الفلسطينيين. في السنوات الأخيرة أنهكت انتفاضة الأقصى الاقتصاد الإسرائيلي مما أدى إلى تغيير حكومات وإصدار خطط اقتصادية إصلاحية متعاقبة لم تسفر إلا عن معاناة اجتماعية للطبقات الدنيا من

المجتمع العربي والإسرائيلي على حد سواء. التقليص في الخدمات الاجتماعية وخصوصا بتلك التي تخص مصدر معيشة العائلات كمخصصات التأمين الوطني، الـشيخوخة، مخصـصات العائلات أحادية الزوج، تأمين الأطفال...وما إلى ذلك من مستحقات إنـسانية مهمـة جعلـت عائلات كثيرة تنضم إلى دائرة الفقر. في التقرير التي أعدته عضو الكنيست تمار جوجنـسكي في ديسمبر ٢٠٠٠ جاء فيه: أنه أكثر من مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، الثلث الأول منهم هم مسنون الذين يعيشون من مخصصات التأمين الوطني، الثلث الثاني هو من عائلات مع معيل ذو دخل متدني تجعل الأسرة كلها تعيش تحت خط الفقر (عدد هذه العائلات يـصل إلى ٤٠٠،٠٠٠ عائله)، والثلث الأخير هم العاطلون عن العمل وعائلات أحادية الأزواج (זו הדרך, ٢٠٠١/١٢).

تفشي البطالة عند العرب زادت من حدة الفقر. من بين أل-٢٨ بلدة الأولى فـي سـلم البطالة في إسرائيل كانت ٢٥ بلدة عربية، أي فقط ٣ بلدان يهودية. في معظم العائلات العربية الفقيرة يوجد معيل غير عاطل عن العمل إلا أن دخله المتدني يجعل الأسرة بأكملهـا تعـيش تحت خط الفقر (المصدر السابق). في سنة ١٩٨٩ وصلت نسبة عائلات العاطلين عن العمـل التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٨٢% ونسبة العاطلين الفقـراء إلـى ٧٤% مقابـل ٥٥% و ٦٠% عند اليهود حسب الترتيب (פארס, ١٩٩٣).

الاحتجاجات العارمة للنقابات العمالية وفئات الشعب المختلفة لم تثني الدولة عن تنفيـذ قراراتها. من جهة تحاول الدولة أن تحافظ على كينونتها "كدولة رفاه" ومن جهـة أخـرى لا تستطيع أن توفر لمواطنيها المحتاجين كل الخدمات التي تمنعهم من السقوط في دائرة الفقر.

نسبة عائلات المسنين وصلت سنة ١٩٨٧ إلى ١١% من بين العائلات العربية الفقيـرة وارتفعت سنة ١٩٨٩ إلى ١٧%. أما نسبة عائلات المسنين الفقراء فقد وصلت سـنة ١٩٨٩ إلى ٨٣،٣%. بما أن المجتمع العربي لا زال يحافظ على قيم التكافل والتضامن الاجتمـاعي وخصوصا الاعتناء بالمسنين واحتضانهم داخل الأسرة فان ٤٠% فقط من المسنين عاشوا سنة ١٩٨٩ لوحدهم بعيدا عن عائلاتهم مقارنة مع ٧٦% من المسنين اليهود. ٧٥% منهم عاشـوا من مخصصات التأمين الوطني مقارنة مع ٣٠% مـن المـسنين اليهـود، هـذا يعنـي أن المخصصات التي يقتضيها المسن العربي داخل العائلة التي يعيش فيهـا لا تكفـي لتحـسين مستوى المعيشة، لذلك تبقى نسبة المسنين الفقراء العرب أكبر مـن نـسبة الفقـراء اليهـود (פארס, ١٩٩٣).

يستدل من المعطيات أعلاه أن العرب يعانون من مشكلة الفقر أكثر من اليهود. تقريبـا ٣٥% من الفقراء في إسرائيل سنة ١٩٨٣ بقوا فقراء في سنة ١٩٩٥، وحـوالي ١١% مـن

غير الفقراء سنة ١٩٨٣ أصبحوا فقراء في سنة ١٩٩٥. الفئة الكبيرة هي من بـين أصـحاب المستوى التعليمي المنخفض ومن بين أبناء العرب. الاحتمالات لاستمرارية الفقر هـي عنـد اليهود أقل بكثير مما هي عند أبناء الأقلية العربية في إسرائيل (שעיר וקנין, ٢٠٠٠).

أسباب الفقر عديدة ومتنوعة إلا أن معظمها يرجع لأساس واحد وهو كون العرب أبناء أقلية سياسية وعرقية غير متساوية الحقوق مع اليهود الذين يكونون الأكثريـة فـي الدولـة. اللامساواة تؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية كثيرة تنعكس بظواهر سلبية، مـن ضـمنها ظاهرة الفقر.

## بعض أسباب الفقر

في الخمسينات والستينات قيد الحكم العسكري تحرك الناس وممارسة حياتهم بشكل حر مما جعل الكثيرين منهم غير قادرين على توفير لقمة العيش لأبنائهم. معظم الـسكان العـرب كانوا يعملون في الزراعة ويعتمدون عليها كمصدر رزق أساسي فبمجرد انقطاع المطر كـان الفلاحون يعانون من سوء الأحوال الاقتصادية. أبواب العمل في سوق العمل اليهودي كانـت مشروطة بتصاريح عمل يحصل عليها البعض من الحاكم العسكري المسؤول عن المنطقـة. منذ البداية والاقتصاد العربي في إسرائيل متعلق ومعتمـد تمـام الاعتمـاد علـى الاقتـصاد الإسرائيلي.

بعد إلغاء الحكم العسكري في عام ١٩٦٦ بدأ الوضع الاقتصادي العام بالتحسن إلا أنـه بقي صعبا وظاهرة الفقر تقتحم العائلات والمسنين. لم يطرأ تطـور جـدي وجـذري علـى الاقتصاد العربي المحلي الذي من شأنه أن يحسن من مستوى المعيـشة للعـائلات العربيـة. الزراعة تراجعت والصناعة تكاد تكون معدومة إلى اليوم، خير دليل على ذلك توجه معظـم الأيدي العاملة العربية (تقريبا ٥٠%) إلى سوق العمل الإسرائيلي. وكما ورد في هذا الكتـاب في عدة مواقع فان نسبة البطالة أكثر من ضعفين من الوسط اليهودي.

العائلات العربية كانت ولا زالت كثيرة الأولاد والأب يعتبر المعيل الوحيـد لأن نـسبة النساء العربيات العاملات قليل ولا تتعدى ١٨% من مجمل قوى العمل النسائية. مـا يقـارب نصف المجتمع أو يزيد هم تحت جيل ١٨ سنة، يعني جيل مستهلك وجيل مدرسة وليس جيلا عاملا منتجا.

يعاني العامل العربي من تدني في الدخل لأنه عادة ما يعمل أجيرا في السوق اليهـودي مما يزيد احتمال انزلاقه في دائرة الفقر. في إحدى تقارير مؤسسة التأمين الوطني الجديدة ثبت أن العرب أبناء جيل ٦٠ فما فوق هم الأقل دخلا فـي إسـرائيل يليـهم اليهـود الـشرقيين

والمهاجرين الجدد من دول أوروبا الشرقية (שמש ורסולי, ٢٠٠٣). ٦٢,٢% من البيوت العربية موجودة في السلم التحتي للدخل المتدني في البلاد، أكثر البيوت ذات دخل متدن كانت عند البدو في النقب. مع أن المواطنين العرب يتقاضون من مؤسسة التأمين الوطني ومؤسسة الشؤون الاجتماعية معاشات إضافية ومخصصات تأمين للأولاد والمسنين، إلا أن الدخل لا يكفي لسد احتياجات كل أفراد الأسرة ورفع مستوى معيشتهم (חידר, 2005).

ومن المفروض أن مخصصات التأمين الوطني تُخرج، على الأقل، العائلات أحادية الزوج من دائرة الفقر، لأن عدد أفراد الأسرة يكونون قليلين، إلا أنها تُبقي ثلثين من هذه العائلات خارج نطاق برنامجها بسبب معايير خاصة تمس بالذات بالعائلات العربية. فمثلا لا تحصل عائلات أحادية الزوج على تأمين الدخل إذا كان مسجلا على اسمها أراضي. في حالة أن أرملة عربية تعيش لوحدها مع خمسة أولاد وورثت عن أبيها قطعة أرض لا تستغلها ولا تشكل مصدر رزق لها، فإنه في هذه الحالة لا يحق لها تقاضي مخصصات تأمين الدخل، وبذلك تنضم إلى دائرة الفقر (זו הדרך, ٢٠٠٣/١٢).

من ناحية أخرى هناك كما في كل مجتمع آخر، فئة من القوى العاملة التي لا ترغب بالانضمام إلى سوق العمل، وتُفضل الاعتماد على مخصصات التأمين الوطني ومصادر أخرى، فتزيد من نسبة الفقراء والعاطلين عن العمل.

ضعف الفروع الاقتصادية جميعها (الصناعة، الزراعة والتجارة) وتعلّق الاقتصاد العربي بالاقتصاد اليهودي بشكل عام يجعل مشكلة البطالة والفقر في الوسط العربي دائما في ازدياد.

## التعلّق الاقتصادي والفقر

جعل الفقر الأسرة تنهمك في توفير الاحتياجات الأساسية لأفرادها ولم يمنحها الفرصة في توفير الازدهار والرفاهية لهم. منذ فترة الانتداب البريطاني حتى نهاية الحكم العسكري الإسرائيلي في سنوات الستين كان معظم الناس يعيشون على الاكتفاء الذاتي وكان الفقر منتشرا بين العائلات في القرى. السبب الرئيسي لذلك كان سياسة اللامساواة الاجتماعية التي يرجع مصدرها الأساسي إلى سياسة التعلق الاقتصادي الهادفة إلى التحكم في البنية الاقتصادية للمجتمع العربي. المجتمع العربي غير قادر على تكوين اقتصاد محلي يملك القدرة على التنافس مع الاقتصاد اليهودي، أو أن يكون مكملا له. العرب هم الأوائل الذين يتضررون من الكساد الاقتصادي في الدولة لأنهم متواجدون على هامش السوق وفي الأماكن الضعيفة اقتصاديا كالزراعة، التجارة الصغيرة، المطاعم، البناء والخدمات العامة.

القرية لم تُنشئ لها اقتصادا متميزا وخاصا يحمي سكانها من الفقـر وتـدني مـستوى المعيشة. من المفروض أن يتطور فرع الصناعة بعد أن ضعف فرع الزراعة في القرية وبعد أن تحولت القرية إلى مدينة، ليكون مصدر رزق بديل للاقتصاد التقليدي. بعد انهيار الزراعة العربية أصبح العمل في سوق اليهودي هو مصدر الرزق الأساسي للأسـرة العربيـة. هـذا التحول الاقتصادي جعل الأسرة العربية وكل القوى العاملة متعلقة بالسوق اليهودي وكل مـا يمليه عليها من قوانين وشروط كثيرة. بدأت الدولة الاهتمام في تطوير الصناعة العربية بعـد سنوات التسعين تقريبا، قبل ذلك لم تطرأ تطورات جذرية وجدية في هذا المجال. رغم التحول في سياسة تصنيع الوسط العربي، لم يزد نصيب السلطات المحلية العربية حتى بدايـة ٢٠٠٣ عن ٣،٢% من مجمل الأراضي الصناعية الموجودة قيد المعالجة لدى وزارة الصناعة. وحجم الأراضي الصناعية التي لها أهميه كبرى في تطور هذا المجال لا زالت بعيـده مـن حجـم الأراضي اليهودية. ففي الجنوب معدل الأراضي الصناعية وصل إلـى ١،٦٢٢ دونمـا فـي السلطات المحلية اليهودية بينما في السلطات المحلية العربية (البدوية) كـان المعـدل ١٢٦،٥ دونما فقط. في الشمال كان المعدل في السلطات المحلية اليهوديـة ٥٥٠ دونمـا بينمـا فـي السلطات المحلية العربية لم يتعـد ٧٦،٩ دونمـا ( דו"ח סיכוי ٢٠٠٣). معظـم المـصانع والمتاجر في الوسط العربي هي صغيرة الحجم. والعاملون فيها لا يتعـدون العـشرات مـن العمال والموظفين. ثم أن المناطق الـصناعية بدائيـة وينقـصها البنيـة التحتيـة اللازمـة والاستثمارات والدعم اللوجيستي وما إلى ذلك من ضـروريات لإنـشاء منـاطق صـناعية. الصناعة العربية لا تعتبر منافسا للصناعة اليهودية بل أكثر متكيفة معه ومتأثرة منه في كـل المجالات. المصانع والمتاجر الصغيرة معظمها أسرية، أي يعمل بها أفـراد العائلـة أنفـسهم وبعض الأقارب، لذلك لا توفر أماكن عمل للقوى العاملة المحلية. هذه المشاكل البنيوية التـي يعاني منها الاقتصاد العربي تجعله يتعلق تعلقا كبيرا بالاقتصاد اليهودي وبالتالي يكون عرضة للكساد الاقتصادي والفقر أكثر من المجتمع اليهودي.

التعلق أيضا بمؤسسات الرفاه الاجتماعي، كمؤسسة التأمين الوطني ومؤسسة الـشؤون الاجتماعية تجعل العرب معرضين لمخاطر الفقر في حال حـدوث تغيـرات قانونيـة أو أي تقليص في الميزانيات، كما حدث في سنة ٢٠٠٤، حيث تم تقليص مخصصات التأمين الوطني لكل الفئات الاجتماعية وقلّصت ميزانيات الوزارات الأخرى مثـل وزارة المعـارف ووزارة الصحة. هذه التغيرات في السياسة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة على مر السنين، تـأثر تأثيرا مباشرا على مستوى المعيشة للسكان بشكل عام والسكان العرب بشكل خاص، حيث أنها جعلت الكثير من العائلات تعيش تحت خط الفقر.

التعلق الاقتصادي بالقروض البنكية وقروض الإسكان على أنواعهـا تجعـل العـرب ينضمون إلى دائرة الفقر أسرع من اليهود. ورد في إحدى الاستطلاعات أن مـا يزيـد عـن ٤٠% من سكان دولة إسرائيل مدينين للبنوك في حساباتهم الجارية، وذلك دليل على الوضـع الاقتصادي الصعب التي تمـر بـه الدولـة فـي الـسنوات الأخيـرة (ידיעות אחרונות, ٢٠٠٤/٣/٥). وبما أن اقتصاد العرب في إسرائيل أصعب من الاقتصاد اليهودي فـان مـن المتوقع أن يكون التعلق بالبنوك والمؤسسات الاقتصادية الأخرى أكبر حجما من اليهود.

ثمة مؤشر آخر على التعلق الاقتصادي وهو، استبدال العامل العربي بالعامل الأجنبـي بخس الأجرة، الذي أصبح يتنافس مع العامل العربي على أماكن العمل. اسـتوردت إسـرائيل مئات آلاف العمال الأجانب (معظمهم من الدول الآسيوية) منذ سنوات التسعين للقرن المنصرم وأصبحوا بمثابة تحدي للعامل العربي من حيث الأجر وساعات العمل الطويلة. أصبح العامل العربي يقبل بظروف عمل صعبة وأجرة متدنية خوفا على فقدان مكان العمل (أنظـر أيـضا: الأسرة والبطالة).

## انعكاسات الفقر وأساليب التحدي

انعكاسات الفقر في المجتمع العربي اليوم يمكن تتبعها وملاحظتها في مجـالات عديـدة مثل مجال التربية والتعليم، المستوى الثقافي، الوعي السياسي، الانحراف والعنف وغيرها من المجالات الأخرى. الفقر أدخل العرب إلى "دائرة اليأس" نتيجة سياسة شح المـوارد وإعاقـة التطوير. من أجل إدخالهم في "دائرة الأمل" علـى الدولـة أن تكـون مـستعدة لتخـصيص الميزانيات والموارد اللازمة للحد من التمييز ولتحسين البنية التحتية وجهاز التربية والتعلـيم في القرى والمدن العربية (גת, ١٩٩٧).

في مجال التعليم، حسب ما تنشره تقارير مركز أدفا سنة ٢٠٠١، يتّضح أن أبناء الفقراء وذوي الدخل المتدني من أبناء العرب هم الأقل تحصيلا في الدراسـة وهـم الأقـل متابعـة للدراسات العليا والتقدم في السلم الاجتماعي. الإمكانيات المادية لا تـسمح لهـم فـي تـوفير المستلزمات الأساسية في المدارس والمعاهد العليا. كثيرا منهم من يتسربون أو لا يحـصلون على معدلات تسمح لهم بالالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا (انظر: الأسرة والتعليم). أما فـي المجال الثقافي فان أبناء الفقراء لا تتاح لهم الإمكانيات لممارسة هوايـاتهم الفنيـة والثقافيـة والسير نحو ميولهم ورغباتهم كأبناء الطبقات الميسورة، بالتالي تُحرم هذه الفئة من المجتمـع من المشاركة الفعالة في هذا المجال المهم في المجتمع.

أما بالنسبة للوعي السياسي فان أبناء الفقراء لا يكونون الوعي الطبقي والوعي السياسي الذي يجعلهم ينتمون لأحزاب سياسية ويؤثرون في المجتمع. بـالعكس فـإنهم يكونـوا الفئـة

المتأثرة التي تخضع لسيطرة وقيادة الفئات الواعية والمثقفة. الفقير هو الأكثر امتثالا لحمولته وبيئته الأولية حيث يتّضح ذلك بالعصبية والانتماء القوي للدائرة الضيقة التي ينتمي إليها. فيها يرى الشخص المحتاج السند الوحيد له – ولو تعاطفا – والإطار البديل لكل هيئات المجتمع الرسمية. من الصعب على الدولة اليوم أن تتوقع من أبناء العائلات العربية الفقيرة أن يبلوروا هوية مواطنة ويقووا انتماءهم للدولة. من المفروض على الدولة أن تُشعرهم بأنها كفيلة وقادرة على حل مشاكلهم الاقتصادية وخصوصا مشكلة الفقر إذا أرادت أن تعزز فيهم روح المواطنة. فالفقر يؤدي إلى اللامبالاة الاجتماعية والى ضعف وإضعاف القيم الاجتماعية والنظام الديمقراطي (Rosenfeld & Tradieu, 2000 )

ظواهر العنف والانحراف منتشرة –حسب رأي العالم ألبرت كوهن – في الطبقات الدنيا، أي في أحياء الفقر والجيتوهات في المدن الكبيرة حيث يكون المستوى الاجتماعي-الاقتصادي متردياً جدا. يمكن استخلاص العبر من الأبحاث التي أثبتت العلاقة الوطيدة بين هذه الأوضاع السيئة ومشكلة الفقر، فالفقر هو من محفزات العنف ضد الأولاد في العائلة (שור, ١٩٩٧).

في المجتمع اليهودي توجد الجمعيات الأهلية والخيرية التي تحاول أن تساعد الفقراء، فمنها من يقدم المساعدة المالية ومنها من يقدم الوجبات الساخنة ومنها من يرعى شؤونها المختلفة...الخ. في المجتمع العربي تتبنى الحركة الإسلامية دورا أساسيا في مساعدة الفقراء والمحتاجين من منطلق الواجب الديني. فهناك لجنة الزكاة التي تساعد الكثير من العائلات المستورة والأطفال اليتامى. وهناك أيضا مشروع الحقيبة المدرسية والمنح الدراسية التي تقدمها لتلاميذ المدرسة والطلاب الجامعين في مطلع كل سنة دراسية. حتى الآن لا توجد مؤسسات خيرية بارزة وجماهيرية كبيرة تختص بشؤون الفقراء العرب بشكل مباشر. السبب لانعدام مثل هذه المؤسسات أو الهيئات الخيرية والأهلية يرجع إلى عوامل كثيرة منها:

١) قلة المبادرات الشعبية لإنشاء مثل هذه المؤسسات
٢) قلة الخبرة في هذا المجال لأنه يحتاج إلى تطوع وجهد في تصنيف الفئة الفقيرة وتحديد كمية المساعدة لها
٣) عدم تعاون العائلات الفقيرة بشكل علني خوفا من وصمة العار
٤) إلقاء المسؤولية على مؤسسات الرفاه الحكومية مثل التأمين الوطني ومكاتب الشؤون الاجتماعية في مساعدة الفقراء
٥) قلة الوعي لخطورة الفقر ونتائجه

هذا النقص يجعل العرب في إسرائيل متعلقين بمؤسسات الدولة حتى في حالـة الفقـر. العائلة الموسعة لم تعد تساعد الفرد في أزماته الاقتصادية كما كانت تفعل في الماضي، لـذلك يتكل الفقير على مؤسسات الدولة فتكون حياته ومستوى معيشته متعلقة بها بشكل كامل. الحل لفك هذه الاتكالية المؤسسية هو المبادرة الحثيثة من قبل المجتمع في إنشاء صـناديق خيريـة تكون قادرة على مساعدة العائلات المحتاجة.

البناء الاجتماعي للأقلية العربية متميز بالنظام الحمائلي الذي من شأنه أن يحمي الفـرد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية لأنه مبني على أسس التضامن الاجتماعي والتضحية من أجل الفرد والجماعة. إلا أن الحمولة العربية اليوم لا تعتبر نفسها كفيلة في مساعدة ومـساندة أفرادها الفقراء لأنها أولا لا تعتبر نفسها مسؤولة عن السبب وثانيا لا تملك السلطة والقوة التي تجعلها تحمي أعضاءها من مثل هذه الأزمات. ضعف الحمولة اليوم جعل العائلة الـصغيرة، أي الأسرة النواة، تبرز وتحتل مكانة مرموقة أكثر في حياة الفرد.

نظام القرابة في العائلة العربية وما يترتب عليه من تـضامن اجتمـاعي قـوي مـنح المحتاجين في الماضي ضمانا اقتصاديا، حد من انتشار الفقر بـين النـاس (ربيـع، ٢٠٠٣). الأزمات الاقتصادية التي مر بها العرب في إسرائيل عززت وقوت أواصر القرابة والتضامن الاجتماعي بين الناس. فالأقارب كانوا محتاجين إلى بعضهم الـبعض. فمـثلا مـن الناحيـة الاقتصادية كان هناك مساعدة مباشرة في الزراعة وفي مواسم الحصاد قبل مكننتهـا. ومـن الناحية الاجتماعية وقف الأقارب جنبا إلى جنب في المناسبات العامة مثل الأفراح والأتـراح وزواج الأقارب قوى من الأواصر الاجتماعية بين الجميع وجعلهم متماسكين ومتلاحمين فـي السراء والضراء.

في المجتمع البدوي أيضا، كان مساعدة الآخرين واجب اجتماعي بل شـرف واحتـرام لمن يقدم المساعدة ويكرم المحتاج. العشيرة حافظت على كيانها رغم الظروف القاسـية فـي الصحراء وجعلت "قيم التعاون، التضامن والتضحية" على سلّم أولوياتها وجزء مهم من فلسفة حياتها. لذلك كان الفرد على استعداد أن يضحي بماله وروحه من أجل الحمولـة لأن كيانـه مرتبط بها فكان يرى أنه لا حول له ولا قوة بـدونها (אל-אעסם, on line؛ ربيـع، ٢٠٠٤؛ Kressel, 1992).

مشكلة الفقر لم تكن مسألة شخصية - فردية وإنما مشكلة جماعية تهم كل أفراد العائلـة والمجتمع المحلي. الجماعة كانت قادرة على حل مشاكل الفرد الاقتصادية الصعبة، مثل حالـة الفقر. لا زال الناس يساعدون العائلات الفقيرة المحتاجة بسبب انتماء الجميع لبعضهم البعض وللأسباب التي تم ذكرها آنفا. أما في المدن فتعتبر ظاهرة الفقر مشكلة شخصية تتعلق بالفرد

نفسه. الشخص الفقير في المدينة يعتمد اعتمادا كليا علـى مؤسـسات الدولـة والمؤسـسات الخيرية. لذلك هناك بعض التوصيات التي تحث السلطات المسؤولة علـى تقـديم الخـدمات الاجتماعية لسكان المدن أكثر من سكان القرى (בן-יצחק, ١٩٨١).

الأزمات الاقتصادية متفاوتة من مجال إلى آخر ومن فئة إلى أخرى. اليوم توجد عـدة فروع اقتصادية يعمل فيها العامل العربي، مثل الصناعة، البناء، الخدمات العامة وغيرها، ولم يعد يعتمد على الزراعة كمصدر رزق أساسي يشمل معظم فئات المجتمع. واليوم توجد شرائح اجتماعية كثيرة ومتنوعة بسبب التغيرات التي طرأت على المجتمع. فلما كـان النـاس فـي الماضي يعملون في نفس المجال الاقتصادي (الزراعة) فإن الأزمات التي كانت تواجه هـذا المجال كانت تمس الجميع على حد سواء. فمثلا، إذا أتت سـنوات مـن المحـل وانحـسار الأمطار، كان كل العاملين في الزراعة يتأثرون من ذلك، ولم تكن هناك فئات تتأثر أكثر مـن فئات أخرى. فدور الحمولة والعشيرة كان مهما وضروريا من أجل مواجهة الفقر بشكل خاص والكساد الاقتصادي بشكل عام. اليوم يقف الفرد مكتوف الأيدي أمام مثل هذه المشكلات، لأنه يعتمد في حلها على المؤسسات الرسمية، ولا يلتفت إلى المساعدة العائلية كما كان يفعل فـي الماضي.

**الجمعيات الأهلية والخيرية لم تكن حلا وافيا وشافيا لمشكلة الفقر في أي مجتمع مـن المجتمعات، وهي عبارة عن عنصر يخفف من معاناة الفقراء ولو بسد الرمق. مشكلة الفقر تبقى مشكلة الدولة والمجتمع. الأسرة هي نواة المجتمع والكفيلة في التغلب علـى معانـاة الفقر وتخطي الأزمات الاقتصادية لأفراد المجتمع، بشرط أن يتوفّر التكافل الاجتماعي المبني على تبني قيم التعاون والتضحية. ألأسرة العربية لا زالت، في القرى، تحرص علـى هـذه القيم التي تحميها من عواقب الفقر. أما بالنسبة لحل مشكلة الفقر جذريا فإن الأمـر يرجـع إلى مؤسسات الدولة الحديثة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة فيهـا. بالنـسبة للأقلية العربية في إسرائيل فإن مشكلة الفقر هي مشكلة قومية وسياسية في الدرجة الأولى حيث ترجع أسبابها إلى سياسة التمييز بين العرب واليهود في الدولة وعدم مساواة الحقوق بين العرب واليهود.**

# الأسرة والبطالة

تعتبر البطالة قضيه اقتصاديه واجتماعيه في آن واحد، وهي معضلة مـن معـضلات الدول الحديثة. المتضرر المباشر من البطالة ونتائجها هي الأسرة. البطالة تؤدي إلـى الفقـر وإلى تدني مستوى المعيشة إضافة إلى الحالة النفسية الصعبة التي يمر بها العاطل عن العمـل وأفراد أسرته. لا تكتفي الأسرة الحديثة بسد الاحتياجات الأساسية لأفرادها وإنما تسعى اليـوم إلى مستوى معيشي عال يضمن لها ولأفرادها الازدهار والرفاهية.

المجتمع العربي يعاني من البطالة وهي قضية تواجه الأسرة خاصة وتجعلها تقف أمـام تحد كبير، إما التحدي وإما الاستجابة.

السؤال المطروح في هذه الدراسة هو: ما هو مدى تأثر الأسرة العربية مـن البطالـة وكيف تتعامل مع هذه المشكلة؟ هل هي متكيفة معها أم أنها أسيرة لها؟

## الاقتصاد العربي والبطالة

الاقتصاد العربي في إسرائيل يعاني من ضعف ووهن منذ قيام الدولـة حتـى اليـوم. المشكلة هي مبدئية وبنيوية متعلقة بمكانة الأقلية العربية في الدولة وليست نابعة من طبيعة أو ثقافة المجتمع نفسه، أو من مؤثرات خارجية بعيدة عن واقع المجتمع نفسه. البطالة بدأت مـع انهيار الاقتصاد الزراعي الذي كان يشكل مصدر الرزق الأساسي للعرب في البلاد والذي كان يضم معظم القوى العاملة في القرية. الصناعة والتجارة العربية كانت ولا زالت ضعيفة، فهي لا تستطيع أن تستوعب ولو نصف الأيدي العاملة في القرية وغير قادرة على سـد حاجـات المجتمع المحلي، إضافة إلى أنها عاجزة عن التنافس مع الصناعة والتجارة اليهوديـة. لـذلك مشكلة الفقر والبطالة منتشرة في الوسط العربي وآخـذة بالازديـاد، لأن الاقتـصاد المحلـي ضعيف وغير قادر على التغلب على هذه المشاكل والحد من تفاقمها وانتشارها.

البطالة في الوسط العربي ناتجة عن ضعف الاقتصاد العربي نفسه. المشاكل والأزمات التي تواجه الاقتصاد اليهودي تنعكس مباشرة على الاقتصاد العربي، أي أن البطالـة متعلقـة بمدى تعلق الاقتصاد العربي بالاقتصاد اليهودي (חידר, 2005).

**جدول ٩: حجم البطالة في الوسط العربي واليهودي**

| السنوات | عرب | يهود |
|---|---|---|
| ١٩٨٦ | ٥,١٠ | ٦,٦ |
| ١٩٨٨ | ٤,٨ | ٢,٦ |
| ١٩٨٩ | ٢,١٠ | ٧,٨ |
| ١٩٩٠ | ٦,١٠ | ٤,٩ |
| ٢٠٠٢ | ١٤,١ | ٩,١ |

المصدر: אטרש, ע. (١٩٩٥) ؛ למ״ס ٢٠٠٢

هناك ازدياد ملحوظ بنسبة البطالة في الوسط العربي. أما بالنسبة للوسط اليهودي ففـي سنوات التسعين تدفق مئات آلاف المهاجرين الجدد من أثيوبيا ومن مناطق الاتحاد الـسوفيتي القديم وكانوا لا يدخلون مباشرة إلى سوق العمل مما زاد من نسبة البطالة هناك. رغـم ذلـك بقيت نسبة البطالة في الوسط اليهودي أقل منها في الوسط العربي.

**جدول ١٠: نسبة البطالة في بعض البلدات العربية في شهر أيار ٢٠٠٦**

| اسم البلد | نسبة البطالين عن العمل |
|---|---|
| الأعسم | ٢٠,٧ |
| أبو قرينات | ١٥,٤ |
| تل السبع | ١٥,١ |
| شقيب السلام | ١٥ |
| عرعرة النقب | ١٥,٨ |
| اللقية | ١٦,١ |
| كسيفة | ١٨,١ |
| رهط | ١٤,٢ |
| مسعدين العزازمة | ١٥,٢ |
| أم الفحم | ١٠,٨ |
| جديدة المكر | ١١,٦ |
| الطيبة | ٧,٥ |

| | |
|---|---|
| طرعان | ٨,٩ |
| عرابة | ١٠,٦ |
| عين ماهل | ١٢,٩ |
| شفاعمرو | ١٠,٢ |
| طمرة | ١٢,٨ |

المصدر: רשות התעסוקה: מידע וניתונים סטטיסטיים, יוני ٢٠٠٦

يتضح من الجدول أعلاه أن القرى والمدن العربية تعاني من البطالة بشكل سافر. قرى ومدن الشمال والقرى البدوية في الجنوب فيها نسبة البطالة أعلى من قـرى ومـدن المثلـث (المركز) (المثلث قريب من المناطق الصناعية والتجارية في الـبلاد). أعلـى نـسبة بطالـة رصدت في النقب حيث وصلت سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠،٧%، بينما لم تتعد في المثلث فقـط ٥% (חידר, 2005). المدن اليهودية إما أن تكون بعيدة عن المناطق الصناعية (ديمونا مـثلا) أو أنها استوعبت الكثير من المهاجرين الجدد الذين لا يندمجون مباشرة في سوق العمل. بمـا أن الدولة لا تتخذ إجراءات فعلية لمكافحة البطالة في الوسط العربي فان القرى والمدن العربيـة تبقى في أعلى سلم البطالة في البلاد.

إن سبب البطالة يرجع إلى سياسة سوق العمل والسياسة الاقتصادية تجاه العـرب فـي إسرائيل بشكل خاص. في شهر تشرين الثاني من سنة ٢٠٠٥ وقفت ٣٩ بلدة عربية، مدينـة مختلطة ومدينة يهودية واحدة على رأس قائمة البلدات الأكثر بطالة في البلاد. معدل البطالـة في البلدات العربية وصل إلى ١٠%، بينما المعدل في البلدات اليهودية كان اقل من ذلك بكثير (רשות התעסוקה: ניתונים סטטיסטיים, 2005).

كما ذكر آنفا فان المجتمع العربي متعلّق بالاقتصاد اليهودي بشكل كبيـر ممـا يجعلـه هامشي وضعيف مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي (חידר, 2005). أغلبية الأيدي العاملة العربية تعمل في السوق اليهودي وخصوصا في مجالات العمل الأكثر تأثرا بالأزمـات الاقتـصادية، مثل مجال البناء، الصناعة والخدمات العامة. العمال العرب عادة ما يكونون غير مهنيين ولذا احتمالات فقدان أماكن العمل تكون أكبر من غيرها.

في السنوات الأخيرة قدموا على البلاد آلاف من العمال الأجانب الذين يعملون في نفس المجالات التي يعمل بها العمال العرب وبأجرة أقل مما أدى إلى عدم ضمان أمـاكن العمـل للعـرب (לוין-אפשטיין ואחרים, ١٩٩٤; חידר, 2005 ). وفـي إحـدى التقـارير (المستعجلة) المقدمة "للجنة العمل، الرفاه والصحة" في الكنيست جاء أن ٩٨،٩١٤ من العمال الأجانب عملوا في البلاد خلال شهر تموز ٢٠٠١ بتصاريح عمل مقابل 93,674 في شـهر

حزيران من نفس السنة، لقد توزع العمال الأجانب حسب مجالات العمل التالية: ٤٣،٠١٠ في البناء، ٠،٥٢٠٦ في الصناعة ٢٠،١٥٣ في الزراعة، ٣٠،٥٤٥ في الرعاية والخدمة الصحية (צוובנר, ٢٠٠١). هذه الأيدي العاملة الأجنبية تقف منافسة للأيدي العاملة العربية وتجعلهـا مهددة بالبطالة في كل وقت وحين.

المتاجر العربية صغيرة الحجم وعادة ما تكون عائلية أي يديرها أبناء العائلة الواحـدة مثل دكاكين وحوانيت صغيرة، "ميني ماركتات"، مكاتب تأمين، أسواق شعبية صغيرة الحجـم (عادة أيام الجمعة أو السبت)، مكتبـات وقرطاسـيه، مـصانع صـغيرة (عائليـة)، تجـارة السيارات...وما شابه. في سنة ١٩٩٧ كان عدد المحلات التجارية في ستة قرى عربية ٢٣٥ محل، تقريبا ٥٠% منهن تابعة لشخص واحد، مما يدل على ضعف التجارة رغم انفتاحها في سنوات التسعين بعد نشوب الانتفاضة والقضاء على المنافسة الخارجية (חידר, 2005).

البلدات العربية لم تدخل في خارطة "مناطق التطوير" التي أقرتها الحكومة مـن اجـل مساعدة القرى والمدن الضعيفة اقتصاديا. من المفروض أن تـدخل معظمهـا – حتـى تلـك المتواجدة في مركز البلاد (منطقة المثلث) – في هذه الخارطة، لأنها تجيب على كل الشروط المطروحة للانضمام، لكنها بقيت دائما خارج هذا البرنامج الحكومي واستمرت تعاني من بنية اقتصادية ضعيفة (דו״ח סיכוי, 2004).

وهناك أيضا معوقات سياسية تمنع العرب من الالتحاق بمجالات العمل في خدمة الدولة. في أواخر سنة ٢٠٠٢ كانت نسبة العاملين العرب في خدمات الدولة ٦،١% فقط رغم وجـود مؤهلات عالية وكفاءات مناسبة لوظائف ومناصب في الـدوائر الحكوميـة المختلفـة (דו"ח סיכוי ٢٠٠٣).

وكما هو في كل مجتمعات العالم، فان هناك فئات سكانية لا ترغب في الانضمام إلـى سوق العمل وتكتفي بمخصصات التأمين الوطني لسد لوازمها الأساسية.

لعبت الإصلاحات المتعاقبة في الاقتصاد الإسرائيلي دورا مهما في إفلاس كثيـر مـن المرافق الاقتصادية من حين إلى آخر، وأدى الأمر إلى انحلال الحكومات المتعاقبة.

أسباب البطالة في الوسط العربي تتلخص حسب عزيز حيدر (חידר, 2005) في النقاط التالية::

١) تطور الاقتصاد اليهودي وحاجته إلى عمال مهنيين في الصناعة والتكنولوجيا وتخليـه عن الأيدي العاملة غير المؤهلة مهنيا.
٢) دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي.

٣) استيعاب نسبة قليلة فقط من العاملين العرب في مؤسسات الدولة والخدمات الجماهيرية التي تتطلب مهارات ومؤهلات بمستوى عال.

٤) نقل مصانع الخياطة وفروع المصانع للملابس من القرى والمدن العربية إلـى الأردن ومصر، مما أدى إلى بطالة نسبة عالية من النساء العربيات.

٥) تنافس العمال العرب مع العمال الأجانب التي وصـلت نـسبتهم سـنة ١٩٩٩ إلـى ١٦,٥% من مجمل العمال في إسرائيل.

منذ قيام الدولة حتى اليوم يسير الاقتصاد العربي بشكل غير مـنظم وغيـر مـدروس، فالعشوائية في التخطيط والتطوير هي صفة بارزة لهذا النظام. الاقتصاد الإسـرائيلي يعتبـر مركزي والاقتصاد العربي هامشي. لقد بنت الدولة لها نظام مراقبه وضبط للأقليـة العربيـة بحيث تكون الأخيرة متعلقة تعلقا تاما بقرارات وسياسات الدولـة تجاههـا (Lustik, 1980 ). فمثلا لا توجد استثمارات من قبل الدولة ومن قبل رؤوس أموال يهود في الاقتصاد العربي ولا توجد استثمارات ومساعدات أو هبات دولية خارجية مثلما هو الحال في الاقتـصاد اليهـودي (סופר ואחרים, 1995). التعلق الاقتصادي ما هو إلا نتيجة جهاز المراقبة المفروضة على هذه الأقلية. فإذا كان الاقتصاد العربي "تابع" فإنه بالتأكيد لا يؤدي وظائفه ولا يحقـق أهدافـه كالاقتصاد "المتّبع".

## تأثير البطالة على الأسرة العربية

الأجر المعدل للعائلة العربية الواحدة بلغ سنة ٢٠٠٢ ٥,٢٧٧ شيقل وللعائلـة اليهوديـة ٩,٢٧٥ شيقل، نسبة البيوت العربية التي يعيلها فرد واحد بلغت ٦٢% بينمـا نـسبة البيـوت اليهودية بلغت ٤٣% فقط (דו"ח סיכוי, 2004). من هذا المنطلق يمكن استخلاص النتيجـة أن البطالة في المجتمع العربي ليست ذاتيه، أي أنها لا ترجع إلى "ثقافة البطالة أو ثقافة الفقر" في هذا المجتمع، وإنما هي حتمية للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أبناء الأقلية.

وفي سنة ٢٠٠٢ كان في إسرائيل ١٦,٥% من الأولاد (٣٤٢,٠٠٠ ولد) يعيشون فـي عائلات لا يعمل فيها أحد. النسبة عند اليهود وصلت إلى ١٣,١% (أي ١٩٤,٠٠٠ ولد) وعند العرب كانت النسبة مضاعفة ووصلت إلى ٢٦% من الأولاد (أي ١٤١,٠٠٠ ولـد) الـذين يعيشون في عائلات عاطلة عن العمل (למ"ס, ٢٠٠٣).

للبطالة أثر كبير على الحياة الاجتماعية داخل الأسرة. الطلاق والتفكك الأسري بـشكل عام هي إحدى نتائج البطالة . عندما يعجز الزوج عن إعالة أفراد عائلته بسبب البطالة يصبح بنظر كثير من الزوجات والأبناء والجيران والأقرباء أنسانا "فاشلا". فعندما لا يجد مكان عمل يضمن له ولعائلته قوت يومهم تكثر وتكبر المشاكل العائلية التي تؤدي في كثير من الأحيـان

إلى الطلاق. المكانة الاجتماعية للمعيل تتضعضع، والتوقعات من أداء الدور تنخفض فيصطحب مع ذلك تصور ذاتي منخفض للشخص نفسه وتنخفض قيمته وهيبته الاجتماعية في نظر الآخرين. عدم القدرة على أداء الدور كرب أسرة، تخلق توترا ومشاكل مع الزوجة والأبناء وتتدهور العلاقات الاجتماعية مع الناس في البيئة التي يعيش فيها. كثيرا ما تتراكم الديون لأصحاب البقّالات والمحلات التجارية الأخرى، خصوصا ديون البنوك والمعارف، كما وتؤدي البطالة إلى خلق وقت فراغ كبير يؤثر سلبيا على المناخ النفسي والاجتماعي داخل الأسرة ويؤدي في كثير من الأحيان إلى الوقوع في دائرة السرقات، الكحول والمخدرات، أو الممنوعات بشكل عام (حسن، ١٩٦٧).

وكذلك سوء التغذية، التوتر النفسي، والضغط الاجتماعي الذي تخضع إليه الأسرة بأكملها، تنتج عنها أمراض نفسية وفسيولوجية كثيرة. وكثرا ما يصحب هذه المشاكل السلوك العنيف الذي يؤدي بالزوجات الإقدام على طلب الطلاق. إحدى الأبحاث وجدت أن المرأة العربية تعاني قبل اتخاذ قرار الطلاق من اضطهادات نفسيه، جسديه وجنسيه من طرف الأزواج العاطلون عن العمل، الذين يعانون نتيجة ذلك من اضطرابات نفسيه وإدمان على الكحول والمخدرات (بعكس النساء الغربيات الآتي يطلقن غالبا على خلفيات عاطفيه وسوء علاقات اجتماعية) (Savaya & Cohen, 1998).

مستوى المعيشة المتدني للعاطلين عن العمل ينعكس على المستوى التعليمي، السلوكي والنفسي للأولاد. العائلات الفقيرة أو العاطلة عن العمل لا تستطيع أن تسد الحاجات الضرورية للأولاد فتظهر الانحرافات السلوكية والنفسية في شخصياتهم، يتسربون من المدارس وينزلقون في دائرة الممنوعات.

هناك معطيات تُثبت مدى أثر البطالة على التحصيل العلمي لأبناء العاطلين عن العمل، فقد وجدت إحدى الأبحاث المعتمدة على معطيات مكتب التأمين الوطني، أن ٢٨% من الأولاد لآباء عاطلين عن العمل حصلوا على علامات سلبية مقابل ٩% فقط من الأولاد الذي كان يعمل آباؤهم. فالتحصيل العلمي له علاقة وطيدة بدخل المعيل في الأسرة، فكلما كان الدخل جيدا كلما كان التحصيل كذلك (גורדון, ٢٠٠١).

لم تعرف الأسرة العربية في الماضي ما معنى البطالة، لأنها كانت تعمل بالزراعة والصناعة المحلية التي كانت تستوعب كل القوى العاملة. كل فرد في الأسرة كان يعمل إما في الزراعة أو في المجالات المتوفرة كالحرف اليدوية والصناعة المحلية البسيطة أو في مجال التجارة الحرة. النظام الاقتصادي الحديث الذي ينتمي إليه المجتمع العربي اليوم لم يعط الزراعة العربية فرصة التطور ودمج القوى العاملة فيها، وإنما فرض واقعا جديدا جعل القوى

العاملة في الزراعة باطلة عن العمل تتجه لسوق العمل الجديد الذي يفرض شروطه الخاصـة عليهم. الأسرة لم تعد توفر للأبناء أماكن عمل كما كانت في السابق لأنها لم تعد تعمـل فـي الزراعة كمجال عمل للجميع ولم يتبق لديها الأراضي الكافية لفلاحة الأرض بسبب مـصادرة غالبيتها وتوريثها المتكرر لأبناء العائلة (انظر أيضا: الأسرة وقضية الأراضي).

كانت ولا زالت الأسرة العربية تعتبر الرجل هو المسؤول والمعيل الأول في الأسـرة. رغم أن المرأة بدأت تشارك في سوق العمل إلا أنها لازالت تعتبر معيل ثانوي في الأسـرة. معدل بطالة المرأة العربية أقل من معدل بطالة الرجـل العربـي. ازدادت نـسبة العـاملات اليهوديات عندما ارتفعت نسبة بطالة الرجال لتسد حاجات الأسرة. إلا أن النساء العربيات لـم يرتفع معدل اشتراكهن في سوق العمل رغم ارتفاع بطالة الرجال. نـسبة النـساء العربيـات العاملات تصل إلى ١٧,١% فقط، مقابل ٥٤% من النساء اليهوديات العاملات (דו"ח סיכוי, 2004). إحدى الأسباب لذلك هو أن الأسرة العربية تهتم أولا في وظيفة وعمل الأبناء عـن عمل النساء لذلك لا يزال تفضيل تعليم الأبناء عن البنات وإكسابهم مهنة منتشرا عند قطاعات كبيرة من الأسر العربية. المرأة العربية عادة لا تعتبر المعيل الأول والأساسي فـي الأسـرة العربية لذلك لا يعطيها المجتمع أن تستلم هذا الدور. بطالة المرأة لا تُشكل خطرا لحياة الأسرة العربية لأنها عادة تُعتبر مصدر رزق ثانوي وغير أساسي في حياة الأسرة. فاعليـة المـرأة العربية في سوق العمل أصبح يزداد شيئا وشيئا وأصبحت تتواجد في كثير من مجالات العمل، مثل المرافق العامة ومجال التربية والتعليم. لكن تبقى المرأة غير ملزمة بـأن تلعـب الـدور البديل للرجل في إعالة الأسرة ، وإنما تعتبر عاملا داعما ومكملا له.

عادة ما يعتبر عمل البنت رصيدا لمستقبلها إذا كانت مثلا عزباء أو خاطبة، فهي غالبـا تعمل لنفسها فتُنفق على نفسها من ملابس، سيارة، لوازم منزلية...الـخ ولا تتـدخل الأسـرة بدخلها. هذه العائلات مثلا لا تشترط على البنت الإنفاق عليها، إلا إذا رغبت هي بـذلك دون إكراه. وهناك عائلات عكس ذلك، تتخذ من عمل البنت مصدر رزق أساسي لها لتنفقه علـى نفسها. بما أن عمل البنت يعتبر في كثير من الأسر العربية ثانويا أو هامشيا فإن عدم عملها لا يواجه عادة بصدمة أو بدهشة من قبل أفراد الأسرة، مثلما لو كان ذلك عند أحد أبنائها الذكور. طالما أن مكانة المرأة العربية في سوق العمل لا زالت محدودة وغير متـساوية مـع مكانـة الرجل بكل المفاهيم، فان مفهوم البطالة سوف يترجم طبقا لذلك أيضا.

عواقب البطالة النفسية تكون على الرجل أكبر منها على المرأة لأن التوقعات من الرجل كمسؤول وكمعيل لعائلته تكون أكبر من التوقعات من المـرأة، فلـذلك تـزداد الـضغوطات الاجتماعية والنفسية عند الرجال العاطلين عن العمل أكثر من عنـد النـساء خـصوصا وأن

المجتمع العربي لا زال يعد مجتمعا ذكوري، لا يساوي تماما بين الرجل والمرأة في كثير من أمور الحياة.

الجيل يلعب دورا هاما بالنسبة لحجم البطالة. كلما كان جيل العاطل عن العمل متقـدما في السن كلما قلّت فرصه في إيجاد عمل جديد أي كلما قلت إمكانيات إرجاعـه إلـى سـوق العمل. كبار السن يكونون عادة قريبون من جيل التقاعد وكثيرا منهم يعانون من أمراض تعيق نشاطهم في العمل. وسوق العمل اليوم لا يحتاج إلى خبرة فقط وإنما إلـى معرفـة ودرايـة علمية-مهنية نتيجة التقدم التكنولوجي المنتشر في كل مجالات العمل وعادة ما يكون متقـدمو السن غير مواكبين للتغيرات في مبنى سوق العمل ولا يملكون التأهيل المهني الـذي ينتظـره صاحب العمل من موظفيه أو عماله (אטרש, ١٩٩٥). لا يشارك نحو ٣٧% مـن الرجـال العرب في سن ٤٥-٥٤ عاما في قوة العمل، مقابل ١٣% فقط من الرجال اليهود (أي ثـلاث أضعاف عند اليهود). في سن ٥٥-٦٤ تصل نسبة الرجال العرب الذين لا يشاركون في القوة العاملة إلى ضعفي نسبة الرجال اليهود من الفئة العمرية نفسها وتقف على ٦٠% مقابل ٣٠% بين الرجال اليهود (דו"ח סיכוי, 2004). هؤلاء العمال هم أرباب عائلات وربما يكونـون المعيلين الوحيدين لأسرهم. إذا أصبح هؤلاء العمال عاطلين عن العمل، فان رجـوعهم إلـى سوق العمل سوف يكون صعبا وشبه مستحيل في ضوء التغيرات التي طرأت على الاقتـصاد الإسرائيلي والتي أدت بآلاف من اليهود والعرب إلى البطالة. فاليوم يعمل في إسـرائيل آلاف العمال الأجانب بأجر أقل وبشروط وظروف أصعب من العامل العربي.

أما بالنسبة لعلاقة مستوى التعليم بالبطالة، فإن لارتفاع مستوى التعليم دور في انخفاض حجم البطالة وبالعكس، أي كلما ازدادت سنوات التعليم كلما انخفض حجم البطالة. إلا أن ذلك لم يلعب دورا كبيرا في هذا المضمار عند أبناء الأقلية العربية في إسرائيل. فذوي الـسنوات التعليمية الكثيرة والقليلة يعانون بنفس المستوى من حجم البطالة. التعليم الثانوي عند العرب لم يخفف مثلا من حجم البطالة عند هذه الفئة من العمال (المصدر السابق). وهناك دليـل آخـر على ذلك هو مشكلة البطالة المتفشّية عند الأكـاديميين العـرب فـي شـتى الاختـصاصات والمستويات، ٤٠% من الأكاديميين العرب يعملون في سلك التربية والتعليم، أي بعيـدا عـن نطاق تخصصاتهم (חאג יחיא, ٢٠٠٢; אלחאג, ١٩٨٨; חידר, 2005).

## الأسرة وآليات التعامل مع البطالة

استمرار البطالة وازدياد نسبتها، جعل الأسرة العربية تكون لها استراتيجيات للتعامل مع هذه المشكلة. الركيزة الأساسية للتكيف مع الأزمـات الاقتـصادية والاجتماعيـة هـي روح التضامن الاجتماعي الذي يميز العائلة العربية، رغم ضعفها الوظيفي اليوم.

أساليب والآليات التعامل مع البطالة يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

١) التوفير
٢) الاكتفاء الذاتي
٣) تخزين المواد الغذائية (المونة)
٤) استغلال كافة المستحقات الحكومية
٥) بيع الأراضي والعقارات لسداد الديون ولسد الحاجيات
٦) الاعتماد على لجان الزكاة والصدقات
٧) العودة على فلاحة الأرض
٨) خوض التجربة مع التجارة المحلية
٩) القروض البنكية وغير البنكية

**وتعامل الأسرة العربية مع البطالة له اتجاهين أساسيين:**

**الاتجاه الأول هو الضمان المادي**: الأسرة هي الإطار الأول الذي يستطيع أن يقوم بدور الكفيل في إعالة أفراده وتوفير الاحتياجات الأولية لهم. الأسرة العربية فـي طبعهـا متكافلـة ومتضامنة بحيث أنها تكون قادرة على تخطي الصعوبات وتقديم المساعدة الماديـة المباشـرة للمتضررين فيها. فمثلا هناك الشباب العاطلون عن العمل والذين يرغبون في تأسيس وبنـاء مستقبل لأنفسهم (كالزواج، بيت، مهنة...الخ)، الأسرة في هذه الحالـة تقـف إلـى جـانبهم وتساعدهم. الأب العاطل عن العمل يجد زوجته وأبناءه يقفون إلـى جانبـه ويـستلمون دور المعيل للأسرة. هناك عائلات لا تعمل تمتثل لهذا التوجه، لكن الأغلبية لا زالت محافظة على التكافل الاجتماعي بينها.

**الاتجاه الثاني هو الدعم النفسي**: الأسرة تقدم المعونة النفسية وتبذل الجهود من أجـل الحفاظ على التكافل الأسري والعلاقات الجيدة بين أفرادها. شؤون الفرد في الأسرة العربيـة تهم الجميع وعادة تقف الأسرة إلى جانب المحتاجين منهـا وتمـنحهم الـدفء الاجتمـاعي الاطمئنان النفسي وتخفف عنهم من عبء المشاكل والأزمات التي يمرون بها.

اليوم يسود الوعي عند العامل العربي بشكل عام حول معرفة الحقوق المتعلقة بالعمـل ومخصصات البطالة واستغلالها بالشكل الصحيح. ففي حالة البطالة يتجه العامل العربي إلـى "مكاتب العمل" أو "مكتب التأمين الوطني" لتقاضي "تأمين الدخل ومستحقات البطالة"، ويسجلون أنفسهم في مكاتب العمل الحكومية وينتمون إلى النقابات العمالية التـي تقـدم لهـم المـشورة القضائية والتوجيه في البحث عن أماكن عمل جديدة.

وهناك عائلات كثيرة تحاول أن تعمل بشكل جماعي في ورشات صناعية أو محـلات تجارية، لكي يضمنوا لأنفسهم أماكن عمل ودخل ميسور . فمثلا الحوانيت والمطـاعم علـى أنواعها هي في الأساس "متاجر أسرية" يعمل فيها أحيانا كل أفراد العائلة. هذا النوع من تحدي البطالة والخوض في تجارب تجارية مختلفة ليست دائما مكللة بالنجاح، أو أنها غير كافية لسد حاجيات الأسرة، إلا أنها تعتبر نوع من أنواع التكافل الاقتصادي والتصدي للبطالة.

وملخص القول هو أن البطالة تعتبر أزمة اقتصادية واجتماعية في آن واحد، والأسـرة هي المتضررة الأولى من هذه الأزمة، لأن العاطل عن العمل عادة ما يكون رب أسرة وربما المعيل الوحيد لها. نتيجة البطالة والمكوث في البيت وعدم القدرة على سد احتياجات الأسـرة الأساسية تنشب مشاكل بين الزوجين وبين الإباء والأبناء، مما يؤدي إلى توتر في العلاقـات وتدهور الاستقرار الاجتماعي والعاطفي فيها، فيزداد العنف، والتوتر النفـسي والاجتمـاعي، حتى أن يصل في بعض الأحيان إلى التفكك الأسري. المجتمع العربي يعاني من البطالة أكثر من المجتمع اليهودي وذلك بسبب تعلقه بالاقتصاد اليهودي بشكل مباشر ومـستمر. الأيـدي العاملة العربية تعمل في مجالات عمل غير مضمونة وقليلة الدخل فتكون عرضة للبطالة أكثر من الأيدي العاملة اليهودية. الأسرة تقابل البطالة بتحد وتحاول أن تحافظ على كيانها ومستوى معيشتها، أنها ورغم تكيفها، تتأثر وتضعف لأنها لا تجد المساندة الحقيقية من قبل المؤسـسات الحكومية ولا من قبل المجتمع العربي نفسه. الأسرة تقف مكتوفة الأيدي أمام أزمة متكـررة منذ قيام الدولة حتى اليوم ولا تملك الاستراتيجيات الكافية للتعامل مع هذه الأزمـة. أسـاليب التعامل مع البطالة لا تحل مشكلة البطالة، وإنما تساعد الأسرة على التكيف للمشكلة فقط. شأن البطالة كشأن الفقر الذي ينهك قوى الأسرة العربية لأن مثل هذه المشاكل والقضايا ليست نابعة من خلل في المجتمع نفسه وإنما من خلل في تعامل الأكثرية مع الأقلية.

# الأسرة والانحراف الاجتماعي

قضية الانحراف الاجتماعي من القضايا الهامة التي يعاني منها المجتمع العربي اليـوم. إذ يدل تفشي الانحراف بأشكاله وأنواعه يدل على وجود مشاكل كثيـرة يعـاني منهـا هـذا المجتمع، كتردي الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، والتأثير السلبي لوسائل الإعلام، والخلـل في التنشئة الاجتماعية، واللامساواة الاجتماعية وغيرها. الدور المركزي للأسرة يتمحور فـي توفير الحاجات الأساسية، والتنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي، بالإضـافة إلـى كونهـا الإطار الاجتماعي الأهم الذي يوفر الطمأنينة النفسية، والدفء الاجتماعي، والدعم المعنـوي والفعلي لأفراده عند الأزمات. لكن الأسرة خاضعة لتأثيرات كثيرة تجعلها لا تتقن وظائفها كما يجب، فتصبح سببا في انحراف أفرادها بدل ردعهم عن ذلك.

حالات الانحراف والإجرام في الوسط العربي آخذة بالازدياد، كما سـوف تبينـه هـذه الدراسة. إلى جانب سوء التربية الأسرية والمدرسية، توجد عوامل كثيـرة أدت إلـى ذلـك، والسؤال المطروح هنا هو: أين تقع مسؤولية الأسرة العربية من الانحراف الاجتماعي؟ وكيف تتعامل معه؟ هل هي متكيفة معه أم مستسلمة له؟

## خصائص الأسرة العربية والانحراف

كانت الأسرة العربية تعيش في مجتمع صغير، وهو مجتمع القرية، حيث ساد التكافـل الاجتماعي والضبط الاجتماعي القوي بين الناس. طبيعة المبنى الاجتماعي ميـزت مجتمـع القرية بالانصياع وبالطاعة لأولي الأمر من آباء، ومشايخ، ومعلمين، ومخاتير، وقادة آخرين. الانحراف عن المعايير والعادات المتبعة كان يتبعها حرمان اجتمـاعي صـارم وقـاس، لأن مجتمع القرية المتكافل لم يسمح بتقويض أسسه الاجتماعية والأخلاقية المتينة وتهديدها. كـان الانحراف يعتبر عارا اجتماعيا على كل أفراد العائلة التي ينتـسب إليهـا المنحـرف، لـذلك حرصت العائلة الموسعة (الحمولة والعشيرة) وكذلك الأسرة النواة على أن تبقى سمعتها نظيفة وهيبتها الاجتماعية محفوظة ولذلك غرست في أبناءها روح التضامن والتكافـل الاجتمـاعي ومارست أشد الضوابط الاجتماعية عليهم لكي يضمنوا لها السمعة الحـسنة بـين العـائلات الأخرى (Rosenfeld, 1964؛ גינת, ١٩٧٦ ; ربيع، ٢٠٠٤).

إلى جانب الأسرة، لعبت المدرسة دورا مركزيا ومهما في تنشئة الأطفال على الامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية. فقد منحت الأسرة المعلم الصلاحية الكاملـة فـي تربيـة الأولاد، حسب ما تقتضيه المعايير السائدة في مجتمع القرية. كان بإمكان المعلم استخدام أشد وسـائل العقاب مع التلاميذ، مثل الضرب، والحرمان، والتوبيخ والسخرية. فلم تكن هذه الوسائل غريبة

على الناس لأن الأهل يستخدمونها وكذلك أبناء المجتمع، وهـي مقبولـة علـيهم باعتبارهـا ضرورة تربوية. كان المعلم يعاقب التلاميذ أشد العقاب ليس فقط من أجل تعليمهم وإنما أيضا من أجل ضبطهم وتربيتهم (אלחאג, המורה הערבי, ١٩٩٦، ريناوي ).

لم تكن هناك مؤثرات خارجية كثيرة تحفّز الـشذوذ الاجتمـاعي وتثيـر روح التمـرد الاجتماعي مثل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ولم يكن هناك احتكاك مباشر للشباب مع المجتمع الإسرائيلي، لأن المجتمع العربي عاش تحت الاستعمار قرون عديدة، مقيدا ومنغلقا لا يحتك مع المجتمعات الخارجية، وبعد قيام دولة إسرائيل عاش ثمانية عشرة سنه تحت الحكـم العسكري (١٩٤٨-١٩٦٦) الذي قيد حياة الناس في جميع أمورهم الشخصية وغير الشخصية، وحد من تحركاتهم وتعرفهم على المجتمع اليهودي والمجتمعات الأخرى. لـم تتـوفر آنـذاك وسائل الاتصال مثل التلفزيون، والتلفون، والسيارات....وغيرها. فمثلا آفـة شـرب الخمـر وتعاطي المخدرات وما يترتب عليها من مشاكل شخصية، وعائلية ومجتمعية، لم تكن منتشرة ومألوفة مثلما هو الحال اليوم، لكن بعد التعرف عليهـا والوصـول إليهـا، ازدادت حـالات الانحراف والإدمان والقتل وحالات التفكك الأسري وما إلى ذلك من مآس وويلات.

كانت مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد، وبما أن الانحراف الاجتمـاعي هـو ضـد مصلحة الجماعة كان الفرد حريصا في الحفاظ على كل ما يخص الجماعة التي هي أهم مـن مصلحته الشخصية. لم يكن هناك خيار آخر سوى الامتثال لما يمليه عليـه المجتمـع. مـن خصائص التربية العربية كانت تنشئة الفرد على الطاعة العمياء، والاتكـال علـى الجماعـة وذوي الشأن ممن حوله، بمعنى آخر أن يربى الفرد على أن لا حول له ولا قوة خارج نطاق عائلته. تربى على مفاهيم جماعية، فأصبح يدرك أن مصلحته ومستقبله من مـصلحة عائلتـه ومستقبلها وأبناء بلده وأن شخصيته من شخصية عائلته وأبناء بلده. هذا التوجيه نحو الجماعة والاتكال عليها والتضامن معها والتضحية من أجلها، جعلته يلتزم بأوامر ونواهيه من حولـه ممن هو أكبر منه سنا، فردعه عما يمس بعائلته وأبناء بلدته. كل هذا ضمن للأسرة وللقريـة العربية الحفاظ على النظام الاجتماعي.

لم تعد القرية العربية قرية صغيرة، متواضعة المباني والإمكانيات، لقد تغير فيها الكثير من الناحية السكانية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية والاجتماعية. هذا التغير أنـشأ معـه ظروفا حياتية جديدة وأضعف النظم الاجتماعية السائدة، فكثرت العوامل المحفزة للانحـراف. تغيرت القيم والمعايير الاجتماعية، وتغير المبنى الاجتماعي والظروف الحياتيـة فـي شـتى مجالات الحياة، مما أدى إلى نشوء ظواهر جديدة لم تكن من قبل، مثل: تعليم المرأة، واستبدال المختار بالرئيس (رئيس مجلس/بلدية)، وترك الزراعة، وتغير في ثقافـة المأكـل والملـبس،

وإدخال التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة إلى البيت، والعمل والحيـاة اليوميـة. تغيـرت ظاهرة الانحراف الاجتماعي من حيث: الشكل، والأسباب، والطبيعة، والحجـم، والخطـورة، وفقا للتغير الذي حصل في المجتمع العربي بشكل عام.

## من أشكال الانحراف الاجتماعي

تكثر اليوم حالات الانحراف والإجرام في الوسط العربي عند بعض الفئات الاجتماعيـة وخصوصا عند الأجيال الشابة ذوي المستوى الاجتماعي-الاقتصادي المتدني.

انحراف الأحداث آخذ بالازدياد والانتشار في الوسط العربي ونابع من أسـباب عديـدة أهمها: سوء التربية، وعدم اهتمام الأهل والمؤسسات الرسمية بحال أبنـاء الـشبيبة العـرب ومستقبلهم. أحد الأبحاث يبين أن العلاقة السيئة بين الزوجين لها الأثر النفـسي والاجتمـاعي الكبير على الأولاد. وهناك ما يسمى اليوم "بالفوضى التربوية" داخل الأسرة والمدرسة العربية وعدم انضباط الأطفال والشباب اجتماعيا وأخلاقيا. وللوضع الاجتماعي-الاقتـصادي الـسيئ للأسرة العربية دور مهم في ازدياد وتفاقم "ظاهرة الانحراف" عند الأحداث العـرب ( Kamel Nahhas, 1994، ربيع، ٢٠٠٤).

تراوحت نسبة المنحرفين من الأحداث العرب ما بين السنوات ١٩٨٠ حتى ١٩٨٣ ما بين ٢٥% إلى ٣١,١%. أما نسبتهم بين السنوات ١٩٧٨ حتى ١٩٩٠ فكانت اكبر بكثير ممـا هي عند اليهود. من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٩٠ كان لانحراف الأحداث العـرب خاصـتين بارزتين: الأولى، نسبة الأحداث الذين فتحت لهم ملفات جنائية كانت ٢٥%-٣٠% من بـين مجموع الأحداث في الدولة، وهي نسبة عالية علما بأن نسبة العرب في الدولة لم تتعـد ١٨% من السكان، والخاصية الثانية، أنهم كانوا يميلون إلى مخالفات العنـف الجـسدية أكثـر مـن الأحداث اليهود الذين كانوا يميلون أكثر إلى العنف ضـد الممتلكـات (דקה, ١٩٩٣). هـذه المعطيات هي مؤشر للتغيرات السريعة التي حدثت في المجتمع العربي والتي تدخل الـشبان العرب في دائرة الانحراف، وهي أيضا مؤشر لمكانة العرب في الدولة كأبناء أقلية يعانون من اللامساواة الاجتماعية في كل المجالات.

إحدى أشكال الانحراف الشائعة والتي (لا) تُعتبر عادة "انحرافا" هي "ظاهرة التـسرب". التسرب من مقاعد الدراسة يعني خرق الإطار الاجتماعي الذي يجب أن يتواجد فيه الطالـب حتى جيل السابعة عشرة أو الثامنة عشرة (حتى إنهاء المرحلة الثانوية). نسبة التـسرب فـي المدارس العربية تصل اليوم إلى ٣٠% تقريبا (למ"ס, ٢٠٠٣). إذا تسرب الطلاب لأي سبب من الأسباب, كان ذلك نتيجة ضغط الأهل أو فشل المدرسة أو الطالب نفـسه, فـان احتمـال انحراف هؤلاء المتسربين مستقبلا يكون كبيرا جدا. لأنه إذا سمح الطالب لنفسه أن يخرج من

الإطار الاجتماعي، الذي توقع المجتمع منه أن يتواجد فيه حتى جيل معين، فانه من السهل أن يخرق أطرا اجتماعية أخرى سوف ينتمي إليها مستقبلا مثل الأسرة, ومجال العمل، أو الجامعة وغيرها. والطلاب العرب في جيل المدرسة يميلون إلى السلوك العنيف أكثـر مـن البنـات Marie-Alsana, Haj Yahia & Greenbaum, 2006 ).

أحد الاستطلاعات عن حال الشباب العرب الذين عالجتهم وحدات النهوض بالشبيبة تبين أن نصف الشباب لم يتعلم في المدارس، وربعهم لا ينتمي لأية إطار تربوي. معظمهـم كـان عندهم انحرافات سـلوكيه مثـل تعـاطي المخـدرات وحـالات إجـرام أخـرى (כאהן-סטרבצ´ינסקי ואחרים, ١٩٩٩). فالتسرب إذا لم يكن انحرافا بحد ذاته فانه يكـون علـى الأقل مؤشرا لانحراف الأحداث والبالغين مستقبلا.

للجهاز القضائي علاقة بتحديد حجم الصورة الجنائية عند العرب. فـي فتـرة الحكـم العسكري مثلا (١٩٤٨-١٩٦٦) اعتبر القانون الجنائي مئات بل وآلاف العـرب خـارقون للقانون لمجرد ممارستهم عملهم في الحقول وفي الأسواق اليهودية. مجـرد خـروجهم إلـى الحقول أو إلى أماكن العمل الأخرى في البلدات اليهودية بدون "تصاريح تنقـل" و"تـصاريح عمل" كانوا يعتبرون خارقين للقانون وكانت تُفتح لهم أيضا ملفات جنائية إذا خرقوا أوامر منع التجول. لذلك اعتبرت التقارير والأبحاث التي اعتمدت على هذه الملفات بأن العـرب كـانوا أكثر انحرافا من اليهود مما أدى في النهاية إلى اعتبـار العـرب أقليـه معاديـه للمجتمـع الإسرائيلي. الدفاع عن الأرض والتمرد على سياسة التمييز أبان الحكم العسكري كان يعتبـر خروجا على القانون (Hassin, 1986 ; קורן, ١٩٩٩;אמארה, ١٩٩٧).

لا زال التعامل مع الملفات الجنائية للعرب يختلف عنه مع الملفات اليهودية. ففي سـنة ١٩٩٥ أغلقت ٧٠% من الملفات الجنائية للشباب اليهود مقابل ٤٧% فقط من الملفات للشباب العرب (Mesh & Fishman, 1999).

من الانحرافات الخطيرة الآخذة بالازدياد في المجتمع العربي هي الاعتداءات الجنسية، وخصوصا الاعتداءات على الأطفال. يتبين من معطيات "الـسوار" أن أغلبيـة الاعتـداءات الجنسية تحدث في أماكن تتواجد فيها الضحية بشكل يومي. ٩٣% من الحالات يكون المعتدي من أفراد العائلة أو شخص معروف للضحية وفقط ٧% من الحالات يكون المعتـدي غريبـا بالنسبة للضحية (السوار، ٢٠٠١). هذا مؤشر على الشذوذ الجنسي الذي أخذ يتشابه إلى حـد كبير مع المجتمعات الغربية. ٩١% من الضحايا لا يتقدمون بشكوى للشرطة بسبب الظروف الاجتماعية التي ترى بذلك عيبا وعارا على الأسرة وبسبب "...فشل الجهـاز القـضائي فـي توفير الحماية وتحصيل الحق للضحية" (المصدر السابق).

الأسرة العربية تتعامل مع مثل هذا النوع من الانحراف الأخلاقي بمعيارين، الأول: قتل المرأة من أجل تطهير شرف العائلة، والثاني: إخفاء الجريمة وتستير العار والفضيحة بين الناس. ٧٣% من الضحايا توجهوا شخصيا لطلب الدعم والمساعدة من "جمعية السوار"، ٩% من الحالات كان التوجه من طرف شخص قريب للعائلة أو صديق للضحية (المصدر السابق).

فيما يلي صورة عن الحالات الجنائية في الوسط العربي كما يعرضها "كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي الصادر سنة ٢٠٠٥.

**جدول ١١: عدد الحالات الجنائية عند اليهود والعرب من ١٩٦٥-٢٠٠٣**

| عام | يهود | عرب |
|---|---|---|
| ١٩٦٥ | ١٤,٢٧٢ | ٥,٧٦٠ |
| ١٩٧٠ | ١٣,٤٩٨ | ٤,٦٨٥ |
| ١٩٨١ | ١٦,٠٨١ | ٤,٤٨٨ |
| ١٩٨٥ | ٢١,٢٢٧ | ٧,٥٤٣ |
| ١٩٩٠ | ١٨,١٦٧ | ٧,٠٧٢ |
| ١٩٩٥ | ٢٢,٢٦٠ | ٩,٠٦٧ |
| ٢٠٠٠ | ٢٤,٣٠٩ | ١١,٥٠٦ |
| ٢٠٠٢ | ٢٥,٨٧١ | ١١,٦٣٨ |
| ٢٠٠٣ | ٢٣,٠٩٠ | ١١,١٦٢ |

المصدر: למ״ס, ٢٠٠٥

يلاحظ من الجدول أن الحالات الجنائية في الوسط العربي قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا وسريعا مع بداية الثمانينات، بعد أن بدأ المجتمع العربي يحتك بالمجتمع اليهودي وتتغير ظروف الحياة والمعيشة في كل المجالات.

**جدول ١٢: نسبة الحالات الجنائية حسب نوع الجناية (٢٠٠٣)**

| الحالة | يهود | عرب |
|---|---|---|
| ضد أمن الدولة | ٦٥,٥ | ٥٦,١ |
| ضد النظام العام | ٦٩,١ | ٦٧,٦ |
| ضد حياة إنسان | ٤٣,١ | ٥١,١ |
| ضد جسم إنسان | ٥٦,٩ | ٦٤,٣ |
| جنايات جنسية | ٤٨,٧ | ٥٠,٥ |
| ضد الأخلاق | ٧٢,٤ | ٨٥,١ |
| ضد الممتلكات | ٧٠,٣ | ٦٦,٢ |
| خداع وغش | ٦٠,٥ | ٥٥,٩ |
| حالات أخرى | ٣٨,٤ | ٥٢,٦ |

المصدر: למ״ס, ٢٠٠٥

يتبين من الجدول أن نسبة الحالات الجنائية عند العرب متقاربة للنسبة عند اليهود بـل وتفوقها في بعض الحالات (الاعتداءات الجسدية، والجنسية، والأخلاقية). بغض النظـر عـن نوع الجريمة، والملاحظ هو أن النسبة في كل الحالات عالية وتدل على مشاكل كثيـرة فـي المجتمع العربي.

**جدول ١٣: نسبة الحالات الجنائية حسب الجنس عند اليهود والعرب (٢٠٠٣)**

| | | |
|---|---|---|
| | ٣٨,٤ | ٥٢,٦ |
| **رجال** | ٦٥,٠ | ٦٦,٧ |
| **نساء** | ٣٦,٩ | ٢٧,٦ |

المصدر: למ"ס, 2005

يستدل من الجدول أعلاه أن النساء العربيات أقل انحرافا من الرجال العـرب. الـسبب لذلك يرجع إلى مكانة المرأة ودورها في المجتمع بشكل عام والذي يتصف بالانضباط لمعايير المجتمع والتنشئة الصارمة على الامتثال والانصياع للمعايير السائدة أكثر من الرجل، وكـذلك لقلة تعرضها لحالات الانحراف، بسبب محدودية مشاركتها في المجتمع، كما هو الحال عنـد الرجل. ورغم ذلك نسبة النساء العربيات تكاد تصل إلى نسبة المنحرفات اليهوديـات وهـذا مؤشر خطير للمجتمع العربي الذي يعتبر نفسه مجتمعا محافظا.

**جدول ١٤: نسبة الحالات الجنائية حسب الجيل عند اليهود والعرب (٢٠٠٣)**

| من - إلى | يهود | عرب |
|---|---|---|
| حتى ١٩ سنة | ٤٠,٤ | ٣٦,٩ |
| ٢٠-٢٤ | ٥٥,٦ | ٤٨,١ |
| ٢٥-٢٩ | ٦٠,١ | ٦١,٠ |
| ٣٠-٣٩ | ٦٤,٣ | ٦٩,٥ |
| ٤٠-٤٩ | ٦٨,٠ | ٧٦,٤ |
| ٥٠+ | ٥٩,٦ | ٧٥,٤ |

المصدر: למ"ס, ٢٠٠٥

يبين الجدول أعلاه أن الانحراف يزداد مع ازدياد الجيل. فالنسبة عند العرب بعد جيل الخامسة والعشرون أعلى منها عند اليهود. والسبب يرجع إلى كثرة المشاكل التي يواجهها العرب في مختلف أمور حياتهم وإلى الإحباط واليأس الذي ينتابهم جراء هذه المشاكل. لا بد من الإشارة إلى أن نسبة الانحراف عند الشباب عالية عند اليهود والعرب على حد سواء.

**جدول ١٥: نسبة الحالات الجنائية عند العرب حسب الانتماء الديني (٢٠٠٣)**

| المعدل العام عند العرب | ٦٤,٨ |
|---|---|
| مسلمين | ٦٥,٣ |
| مسيحيون | ٦٢,٧ |
| دروز | ٦٠,٠ |

المصدر: למ"ס, ٢٠٠٥

يتضح من الجدول أن الحالات الجنائية عند أبناء الديانات والطوائف العربية

متقاربة ولا يوجد هناك فرق في نسبة المنحرفين بينهم. المسلمون، المسيحيون والدروز يعيشون نفس الظروف وكلهم أبناء الأقلية العربية التي لها نفس المكانة ونفس المشاكل بغض النظر عن الانتماء الديني لأية طائفة منهم.

**جدول ١٦: نسبة الحالات الجنائية عند العرب واليهود حسب نوع الإدانة (٢٠٠٣)**

| | يهود | عرب |
|---|---|---|
| إدانة مالية | ٣٨,٧ | ٥٢,٤ |
| سجن | ٢١,٣ | ٢٤,٦ |
| سجن مع وقف التنفيذ | ٦١,٤ | ٦٤,٧ |

المصدر: למ"ס, ٢٠٠٥

نسبة الإدانات عند الجناة العرب أعلى منها عند اليهود. إما أن يكون الـسبب خطـورة الجريمة التي يرتكبها العرب بشكل عام، وإما لكون الجريمة تخـص أمـن الدولـة أو حيـاة مواطنيها.

في أحد الاستطلاعات الذي شمل أربعمائة شخص من المجتمع العربي و ٤٠٠ شخص من المجتمع اليهودي، تبين أن العرب يمارسون العنف ثلاثة أضعاف مـا يمارسـه اليهـود، ٣٣% من العرب استخدموا السلاح في أماكن سكناهم مقابل ١٢% في الوسط اليهودي فقـط، ٢٠% فقط من العرب لم يتوجهوا للشرطة في حال تعرضهم للعنف بل أخذوا القـانون إلـى أيديهم وانتقموا من المعتدي، مقابل ٢٠% من الوسط اليهودي. ظهر من الاستطلاع أن حالات كثيرة من أعمال العنف في الوسط العربي ترجع إلى انعـدام التقـسيم المنـتظم للأراضـي وحدودها بشكل عام، ومن الأسباب الشائعة هي الخلافات بين المعارف والجيـران لأسـباب اجتماعية مختلفة (صحيفة بانوراما، ٢٠٠٥)

إذا الانحراف بأشكاله منتشر في المجتمع العربي ويفـوق الانحـراف فـي المجتمـع اليهودي. ومهما كانت الأسباب فان الأسرة لها الدور المركزي في انتـشار العنـف أو عـدم انتشاره. إذا أنشأت الأسرة شخصيات متّزنة وممتثلة لقيم المجتمع ومعاييره فانه يكـون مـن الصعب خرق هذه القيم والمعايير إلا بحالات خاصة تكون قهرية للفرد. فمثلا إذا عـم الفقـر المدقع في بلد ما فانه ليس بالضرورة أن يتحول كل الناس إلى سارقين أو مجـرمين، وإنمـا النسبة التي تنحرف تكون قليلة. فهناك رجال يعانون من الفقر المدقع، ويرون أبناءهم يموتون جوعا ولا يسرقون، وهناك فئة أخرى لا تتحمل الفقر فتتحول إلى فئة منحرفة. تفـسير ذلـك يرجع إلى التنشئة الصحيحة، فكلما أنشأت الأسرة شخصيات متماثلة وتلك القيم كان المجتمـع محميا من الانحراف رغم الظروف الصعبة التي يمر بها.

## الكحول والمخدرات في الوسط العربي

تنتشر ظاهرة تعاطي الكحول والمخدرات في معظم القرى والمدن العربية. وهذه الآفـة الاجتماعية لم تكن منتشرة في الماضي، لذلك يمكن اعتبارها "ظاهرة حديثة" تنتشر وتزداد حدة كلما اتجه المجتمع إلى التحضر.

تراكم المشاكل والأزمات ينتج عنه الإحباط واليأس عند الإنسان ويجعله يـدخل عـالم الكحول والمخدرات عندما لا يستطيع مواجهة الواقع الصعب الذي يعيـشه (Merton, 1968). والعرب في إسرائيل يواجهون مشاكل كثيرة تجعل الكثير منهم، خصوصا الشباب، يستسلمون

للإحباط واليأس ويدخلون دائرة الإدمان على الكحول والمخدرات. هناك أسباب عديدة أخرى، مثل: الموضة الاجتماعية (الحداثة)، وحب التجربة والمغامرة، والتأثر من الآخرين، والابتعاد عن الدين وتعاليمه...وما إلى ذلك من أسباب معروفة تناولتها دراسات عديدة متخصصة في هذا المجال.

**جدول ١٧: معدل متعاطي المواد المنشطة في السنة الأخيرة (٢٠٠٣) لدى طلاب مدارس عرب**

**(معدل لكل ١٠٠٠ طالب)**

| النوع | العدد | ولا مرة | ١-٢ مرات | ٣-٩ مرات | أكثر من ١٠ مرات |
|---|---|---|---|---|---|
| سجائر | ٢٨٧٩ | ٨٦٤ | ٤٠ | ٤٥ | ٥١ |
| نبيذ | ٢٨٨٣ | ٨٨١ | ٤٨ | ٤٦ | ٢٥ |
| مشروبات ثقيلة | ٢٨٩٠ | ٩٠٠ | ٣١ | ٤٢ | ٢٧ |
| مهدئات | ٢٨٧٩ | ٩٣٦ | ٢٢ | ٢٤ | ١٨ |
| منشطات | ١٨٨٩ | ٩٤٥ | ١٩ | ٢٠ | ١٦ |
| حشيش | ٢٨٨٧ | ٩٤٦ | ١٤ | ٢٥ | ١٥ |
| مريحوانا | ١٨٧٩ | ٩٥١ | ١٥ | ٢٢ | ١٢ |
| أدولان | ٢٨٧١ | ٩٣٩ | ١٩ | ٢٦ | ١٦ |
| أبياتيم | ٢٨٩٢ | ٩٤٨ | ١٤ | ٢١ | ١٧ |
| كوكائين | ٢٨٩٣ | ٩٥١ | ١٢ | ١٦ | ٢١ |
| ل.س.د. | ٢٨٨٠ | ٩٤٨ | ١٣ | ٢١ | ١٨ |
| اكستازي | ٢٨٨٢ | ٩٥٢ | ٩ | ٢٥ | ١٤ |
| كراك | ٢٨٨٣ | ٩٥٥ | ٩ | ١٨ | ١٨ |
| PCP | ٢٨٨٠ | ٩٥٦ | ٩ | ٢٢ | ١٣ |

| صدر: עזאיזה, פ. ואבו עסבה ח. (٢٠٠٤). השימוש בחומרים פסיכו אקטיביים של תלמידים בבתי ספר בקרב האוכלוסייה הערבית ונדרוזית במדינת ישראל. ירושלים: הרשות הלאומית בלחימה בסמים

أصبح طلاب المدارس في هذه الأيام ضحية للكحول وللمخدرات الآخذة بالانتشار في الوسط العربي. لقد أظهر البحث لعزايزة وأبو عصبة أن الطلاب الذين يجدون الدفء الاجتماعي والتكتل القوي داخل الأسرة هم اقل إقداما على تعاطي الكحول والمخدرات من الطلاب الذين تسود في بيوتهم الفوضى وانحلال العلاقات بين أفراد الأسرة. كما ويستنتج

البحث أن للأهل دورا مركزيا في انزلاق الأبناء إلى دائرة المخدرات، وكلما كانت العلاقة جيدة مع البناء، قل احتمال وقوع الأبناء في هذه الدائرة الخطيرة (עזאיזה ואבו עסבה, 2004).

أبناء أسر المدمنين يعانون من مشاكل نفسية واضطرابات في الشخصية، ويصعب عليهم التركيز في المدرسة وتكوين علاقات صداقة مع الآخرين. هؤلاء الأولاد يشعرون بالدونية مع شعور بالنقص والخجل ويكونون عرضة للانحراف وللمخدرات (רינאל וחיימוב-אילי, 2005).

من النتائج الخطيرة لتعاطي الكحول والمخدرات العنف الذي يؤدي إلى مشاكل اجتماعية ونفسية كثيرة جراء وقوع أحد الزوجين في دائرة الإدمان. تبين في أحد الأبحاث التي أجريت في مستشفى مئير كفار سابا على نساء عربيات ويهوديات تعرضن للضرب أن العنف ضد الأولاد والنساء كان أساسه تعاطي رب الأسرة من الوسط العربي المخدرات، بينما لم يكن ذلك هو السبب الرئيسي عند من تعرض للعنف في الوسط اليهودي – نساء وأولادهن (1999 , Rabin et.al) .

كما وأن أسر المدمنين تقع في ضائقة مالية تجعلها من أفقر الأسر في المجتمع، وينتج عن ذلك الطلاق وانحراف الأبناء في جيل مبكر (Cohen & Savaya, 1997). ومن العواقب السيئة التي تلحق بالأسرة ما يلحق بها المجتمع من وصمة وعار اجتماعي، حتى إلى ما بعد الفطام تظل الوصمة الاجتماعية تلاحق المدمن وأسرته إلى أمد بعيد (دعبس، ١٩٩٥؛ سويف، ١٩٩٦).

وقضية الإدمان على الكحول لا تختلف كثيرا عن الإدمان على المخدرات. في قرية المغار في شمال البلاد أقيم سنة ١٩٨٧ مركز للفطام عن الكحول لكي يخدم أبناء الجليل. الوظائف الرسمية للمعالجين لكل المجتمع العربي لا تتعدى ٢،٥ وظيفة (מועדי, ١٩٩٥).

مراكز الفطام في المجتمع العربي تعاني من سوء البنية التحتية لشح الميزانيات، لأن السلطات المختصة لا تقدم الدعم المهني والمعنوي. وجراء الخطة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٣ والتي اقتضت تقليصات كبيرة في هذا المجال أثر على وظيفة هذه المراكز المهمة في معالجة مشكلة المخدرات والإدمان. معظم مراكز الفطام في الوسط العربي أغلقت، أو لا تعمل بشكل جيد وكامل. في مدينة اللد والرملة التي يسكنها أكثر من ٢٠% من العرب والذين يواجهون مشاكل كثيرة بالنسبة لتعاطي المخدرات والمتاجرة بها، وصلت الميزانية لكل من مراكز الفطام فيها إلى ٩٠٠,٠٠٠ شيقل سنويا. هذه المبالغ التي يقع قسط منها على عاتق البلديات وقسم على عاتق وزارة الرفاه الاجتماعي، لا تكفي لتغطية النفقات الكبيرة التي تقدمها هذه

المراكز للمدمنين وعائلاتهم. ففي مدينة اللد مثلا ارتفع عدد متعاطي المخدرات والمتـاجرين بها من ٨٩٢ في سنة ١٩٩٩ إلى ١,٠٣٠ في سنة ٢٠٠٣ (ורצברגר וזולפן, 2003)

إلى جانب عملية الفطام في المراكز المختصة يتم التركيز اليوم على الأسـرة كعنـصر أولي وأساسي مهم في معالجة المدمنين. مراكز الفطام تعتمد كل الاعتماد على أفـراد أسـرة المدمنين لأنهم يعتبرون الخلية المناسبة في توفير المنـاخ النفـسي والاجتمـاعي للمعـالجين (دعبس، ١٩٩٥؛ سويف، ١٩٩٦).

الضبط الاجتماعي يلعب دورا فعالا في منع تعـاطي الكحـول والمخـدرات. التربيـة الأسرية الصحيحة لا تتيح للفرد أن يقع في هذه الدائرة الخطيرة المجتمع القروي لا زال لـه تأثيرا إيجابيا على الحد من انتشار الكحول، خصوصا في القـرى المـسلمة والدرزيـة، لأن الشرائع الدينية تحرم الكحول والمخدرات. فأحد الأبحاث يشير إلى أن ظاهرة تعاطي الكحول في القرى العربية أقل من المدن وأن النساء المسلمات والدرزيات لا يشربن الكحول في هـذه القرى بتاتا. تعاطي الكحول في المدن العربية أكثر منه في القرى، وبين المسيحيين أكبر منـه عند المسلمين والدروز، متعاطو الكحول هم من الرجال أكثر منهم من النساء (نسبة قليلة جدا من النساء المسلمات والدرزيات يتعاطين الكحول (Moore & Weiss, 1991 ).

## أسباب الانحراف الاجتماعي

أسباب الانحراف الاجتماعي في المجتمع العربي لا تختلف عن الأسباب المعروفة فـي أي مجتمع، لكن يضاف إلى ذلك أن المجتمع العربي هو مجتمع أقلية قومية، عرقية وثقافيـة غير متساوية الحقوق والواجبات مع مجتمع الأكثرية وتعيش ظروفا خاصة، تجعـل طبيعـة الانحراف الاجتماعي ذات مستوى آخر وأسباب خاصة به. فمثلا أسباب الإدمان على الكحول والمخدرات ونتائجها على الأسرة والمجتمع العربي لا تختلف كثيرا عنهـا فـي المجتمعـات الأخرى، إلا أنه هناك أسباب أخرى لها نتائجها خاصة بالمجتمع العربي منها: مصدر الكبـت الاجتماعي والاقتصادي لأبناء الأقلية، وانتشار البطالة والفقـر، وقلـة الخـدمات والرعايـة الاجتماعية...الخ ( Savaya et. al., 1999). المجتمع العربي وصل إلى مرحلـة مـن التغيـر الاجتماعي جعلته عرضة لنفس العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الانحراف في المجتمعـات الحديثة.

### أهم أسباب الانحراف الاجتماعي في المجتمع العربي يمكن تلخيصها كالتالي:

١) الحياة السياسية في إسرائيل متوترة وغير مستقرة منذ قيام الدولة حتى اليـوم وذلـك نتيجة الصراع "العربي-الإسرائيلي" والصراع "الفلسطيني-الإسرائيلي" الدائم. ويؤدي

التوتر السياسي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والنفسي ويخلق جوا من العدائية بين الفئات المختلفة في المجتمع يظهر في أشكال عديدة منها "ظاهرة العنف" مثلا أو التعدي على ممتلكات وأمن الدولة، كما تبينه الجداول أعلاه (אמארה, ١٩٩٧).

٢) الظروف الاجتماعية- الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أبناء الأقلية العربية، كالبطالة والفقر، والضائقة السكنية، والمشاكل الصحية, والبيئية, والتربوية وغيرها والتي تم مناقشتها في طيات هذا الكتاب.

٣) التحديات الحضارية التي يخضع لها العرب في إسرائيل بسبب احتكاكهم المباشر بالمجتمع الإسرائيلي، وبمجالات العمل والتعليم، وبكل الدوائر الحكومية المختلفة، فالمواطن العربي باحتكاك مستمر ومباشر مما يجعله يتأثر اجتماعيا وثقافيا بهذا المجتمع، إضافة إلى تأثير وسائل الإعلام الأجنبية التي تمارس الغزو الفكري والحضاري على المجتمعات الشرقية (أنظر أيضا: الأسرة والتحدي الحضاري).

٤) التوجه إلى الاستقلالية والحياة الفردية أفقد الناس روح التضامن والتكافل الاجتماعي. التضامن الاجتماعي والانتماء للعائلة الكبيرة فضعف ولم يعد كما كان في الماضي.

٥) "شيوع الفوضى التربوية" التي تتمثل بأساليب التربية المختلفة داخل الأسرة وخارجها. عدم التناسق في وسائل ومبادئ التنشئة بين الأسرة والمجتمع يؤدي إلى بلبلة واضطراب في الشخصية وفي الهوية الاجتماعية، وتؤدي بالفرد إلى الانحراف السلوكي والأخلاقي (ربيع، ٢٠٠٤).

٦) اللامعيارية الناتجة عن التغير السريع في المجتمع تجعل الفرد متغيرا في سلوكه، وغافلا عن المعايير الصحيحة في مجتمعه (انظر: الأسرة والهوية السياسية). وفجائية التغير الاجتماعي وسرعته في كل المجالات يجعل أبناء المجتمع في حيرة وعدم معرفة للمعايير الواجب إتباعها في مواقف وحالات كثيرة مما يخلق عندهم حالات متناقضة تظهر في سلوكهم ألانحرافي (اللامعياري) (ربيع، ٢٠٠٣).

٧) تعاني القرى والمدن العربية من غياب الأطر اللامنهجية للأطفال والشباب. هناك نقص كبير في مثل هذه الخدمات التي من شأنها أن تحتضن هذه الشريحة من المجتمع ليستغلّوا أوقات فراغهم بشكل مفيد.

بالتالي يمكن حصر هذه الأسباب تحت عناوين رئيسية مثل: أسباب اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وتربوية. السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي أشكال الانحراف الشائعة في المجتمع العربي، وكيف تستجيب الأسرة العربية لهذا الانحراف؟

## الأسرة وطرق التعامل مع الانحراف الاجتماعي

معنى الانحراف هو عدم امتثال الفرد لقيم ولمعايير الجماعة التي ينتمي إليها والتي يعيش معها، أي خرقها وعدم احترامها. بالنسبة للمجتمع العربي لقد أدرك الفرد أن الجماعة لا تخدمه بشكل مباشر، وليست هي المسئولة عن أسلوب حياته وحالته الشخصية، تمرد عليها بشتى الوسائل والطرق. الأسرة والجماعة التي ينتمي إليها الفرد لا تمتلكن دائما الوسائل المناسبة لممارسة الضغط على الفرد ليعدل من سلوكه ألانحرافي، كأن يمارس الحرمان الاجتماعي عليه مثلا. فأصبح يرى عجز الأسرة والجماعة من حوله تعطيه الجرأة على ارتكاب الجرائم. ذلك أن الأسرة والجماعة لا تستطيع دائما أن تساعد الفرد في حل مشكلاته الاقتصادية، والاجتماعية أو النفسية، يظل وحيدا يحاول عن طريق الكحول والمخدرات أن يهرب من مشاكله (Merton, 1968).

يعتبر ضعف "الحياة الجماعية" وشيوع "الحياة الفردية" من المحفزات الأساسية للوقوع في دائرة الكحول والمخدرات. المجتمعات الغربية الحديثة تعاني كثيرا من انتشار هذه الآفة الاجتماعية بعدما استقل الفرد عن الجماعة وأخذ يدير شؤون حياته بنفسه غير معتمدا على الأسرة والجماعة عند مواجهة المشاكل والأزمات، فكان فريسة لهذه المشاكل والأزمات التي تؤدي به إلى الإدمان والهلاك.

تحاول الروابط والجمعيات الأسرية التي تكونت في المجتمعات الحديثة أن تعالج المشاكل التي تواجهها، وأن تجد السبل للتخاص والتغلب عليها. في المجتمعات الحديثة تكونت روابط وجمعيات أسرية حول مشاكل تواجهها تحاول عن طريقها إيجاد السبل للتخاص منها والتغلب عليها. في المجتمع العربي لا توجد روابط أو جمعيات أسرية كهذه، لذلك تقف الأسرة وحيدة أمام التحديات التي تواجهها، مثل مشاكل الانحراف والإجرام. في المجتمعات الحديثة توجد المؤسسات الداعمة للأسرة، مثل: الكنيسة، والنوادي الأسرية، والجمعيات الأهلية، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الحكومية وغيرها وهي تقف إلى جنبا إلى جنب لمساندة ومساعدة الأسرة في المحن. الحمولة والعشيرة ضعفت وظلت الأسرة في الميدان وحيدة.

لا زالت الأسرة العربية تشعر بأنها قادرة لوحدها على مواجهة الانحراف وأنها غير معتادة التوجه إلى جهات رسمية داعمة تنقذها من مشاكلها. وفي أغلب الأحيان تتوجه الأسرة إلى البيئة المحيطة بها، مثل الأقارب، والجيران والأصدقاء لإنقاذها من محنها. هذا هو البديل للحمولة والعشيرة، لكن البيئة المحيطة غير منظمة وتواجه هي الأخرى مشاكل اجتماعية كثيرة. أصبح الانحراف والإجرام شأن الشخص نفسه وأفراد أسرته وليس شان كل الأقارب والبلد كما كان في الماضي. لذلك غدت الأسرة العربية بحاجة إلى روابط ومؤسسات رسمية

تساعدها في حل مشاكلها وأزماتها، لأن الجماعات الأولية تملك القدرة والقـوة والإمكانيـات للتغلب على مشكلات الأسرة الحديثة. المؤسسات والتنظيمات في المجتمع الحديث هي التـي تستطيع أن تجد الحلول المناسبة للأسرة لأن لديها القدرات والطاقات والإمكانيـات المنظمـة والقانونية للوقوف أمام طبيعة مشاكل المجتمع الحديث. تبذل الأسرة كل ما في وسعها من أجل مساعدة المنحرف على الخروج من دائرة الانحراف، إما عن طريق الفطـام وإمـا بتعـديل السلوك لدى مختصين وأطباء نفسيين.

أهم من ذلك أنه، ينقص الأسرة العربية التجربة في التعامـل مـع الانحـراف بـشكل جماهيري ومؤسسي. فالروابط الاجتماعية كانت على مستوى القرية قوية فلم تكن بحاجة إلـى مساعدات من مؤسسات وهيئات رسمية لحل المشاكل. أما اليوم فالأسرة العربية بعيـدة عـن العمل المؤسسي والبيروقراطي الهادف إلى تحدي الانحراف والإجـرام ومقاومتهمـا. القـادة السياسيون، المثقفون، ورجال التربية لم يعيروا هذا المجال اهتماما كبيرا، ولم يبادر أحد منهم في حل مشاكل الانحراف والإجرام بشكل مدروس ومنظم، والمؤسسة الاجتماعية المألوفة هي لجان الإصلاح المنتشرة في القرى والمدن العربية، ومعظمها آني، أي تتكون في حال حدوث مشكلة وتنحل مباشرة بعد حل المشكلة.

مهما تنوعت أسباب الانحراف والإجرام تظل الأسرة هي الإطار الأهم والأساسي فـي ضبط الفرد وتوجيهه في المجتمع. اليوم يمكن القول بأن الأسرة العربية تفتقر لوسائل الضبط اللازمة ولا تحظى بمساندة المؤسسات الاجتماعية الأخرى للسيطرة على هذه المشاكل. لـذلك على الأسرة العربية في إسرائيل أن تكون دائما فعالة ونشيطة في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، لأنها بذلك تحافظ على العلاقات الاجتماعية المتينة، وتعيش في تفاهم وقرب اجتمـاعي ونفسي مع الآخرين، فينشأ الأبناء في بيئة اجتماعية نشطة ومتكافلة فيضبط سلوكهم فيمـنعهم من الانحراف والإجرام، أكثر مما لو عاشت وحيدة ومنعزلة عن هذه البيئـة (חילו, ١٩٩٢). لذلك تعتبر الأسرة هي البيت الدافئ الذي يستطيع أن يحصن الفرد مـن الانحـراف إذا مـا ساعدته البيئة المحلية أو باقي مؤسسات المجتمع الأخرى.

# الأسرة والطلاق

يعتبر الطلاق إحدى المشاكل المهددة لكيان الأسرة، وأشدها خطورة على التكافل الاجتماعي عامة والأسري خاصة. تعاني المجتمعات الحديثة اليوم من انتشار ظاهرة الطلاق التي تعبر عن سوء العلاقات الاجتماعية والعاطفية بين الزوجين، وأفراد الأسرة الآخرين. للمجتمع دور مهم في انتشار هذه الآفة الاجتماعية، كشيوع الفقر والبطالة، وضعف التكافل الاجتماعي والضوابط الاجتماعية، والابتعاد عن العقائد الدينية، والإفراط بالحريات الشخصية، وشيوع المادية، والحياة الفردية على حساب الحياة الجماعية. للطلاق أسباب أخرى كثيرة ومتعددة تختلف من مجتمع لآخر، أما النتائج فهي متشابهة وأهمها التفكك الأسري وانهيار مقوماته.

يعاني المجتمع العربي من ازدياد حالات الطلاق، كما سوف تبينه هذه الدراسة، ما هي أسباب ذلك؟ كيف تتعامل الأسرة العربية مع هذه المعضلة؟ هل أصبحت تهدد البنيان الاجتماعي؟ ما هي الخيارات المطروحة أمام الأسرة للتغلب على هذه المشكلة؟

## صورة عن الطلاق في الوسط العربي

كانت القرية العربية حتى سنوات الستينات من القرن العشرين تقليدية-محافظة، أما وظيفة المرأة فكانت مقتصرة على عمل البيت وتربية الأولاد إلى جانب المساعدة في الزراعة وقت الحاجة. في تلك الفترة ساد زواج الأقارب وتعدد الزوجات. لم يكن المجتمع معرضا لمؤثرات حضارية ومحفزات شخصية تستدعي عملية الطلاق. كانت حالات الطلاق قليلة ونسبتها تقريبا ثابتة، رغم وجود المشاكل الزوجية والعائلية. لم يسمح المجتمع القروي بتنفيذ الطلاق وقبوله من أحد الزوجين إلا في أسوء الحالات، وعند استنفاذ كل المحاولات والطاقات، وانغلاق كل السبل والإمكانيات لإصلاح الوضع بين الزوجين المتخاصمين. زواج الأقارب حد من سهولة الإقدام على الطلاق، لأن الزوجين يمثلان عائلة واحد، فعادة كان الزواج من أولاد وبنات العم، أي القرابة بينهم من الدرجة الأولى، فسمعة العائلة كانت فوق مصلحة الزوجين وتأثير العائلة من طرف الزوج ومن طرف الزوجة كان أحيانا أقوى من القرار الشخصي للزوجين. لم تكن عملية الطلاق مألوفة في القرية، بل كانت شبه محرمة وشبه مستحيلة. لذلك قاوم المجتمع القروي ظاهرة الطلاق واعتبرها من المخاطر والويلات التي يمكن أن تهدد طيب الروابط الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الناس، فالأسرة تكون أقوى في وقت الشدائد منها أي وقت آخر.

حدت ظاهرة تعدد الزوجات أيضا من الصراع بين الزوجين، فإذا ما اندلعت المـشاكل واستعصت الحلول، كانت الطريق الأنسب أن يتزوج الرجل من امرأة أخرى دون أن يطلّـق زوجته الأولى. مكّن تعدد الزوجات الرجل من الزواج من أكثر من امرأة بدل أن يبحث عن طرق غير شرعية خارج نطاق العلاقة الزوجية. هذه الظاهرة كانت بمثابة صمام أمان أمـام انتشار وتكرار ظاهرة الطلاق في القرية العربية، إلى جانب العادات والتقاليد التـي حظـرت على الزوجين التفكير في مسألة الطلاق من باب العيب والحفاظ على كرامة العائلة وشـرفها. تشير إحدى الأبحاث أن ٢٨% من العرب يفضلون "الحياة الزوجية التعيسة" على البقـاء فـي العزوبية مما يدل على خطورة الوقوع في الطلاق فيما بعد لعدم تحمل أحد الطرفين العيش في دائرة اليأس (גליקמן ואחרים, ٢٠٠٣).

لكن للتغير الاجتماعي دوره المهم في تغيير المجتمع القروي وطريقة حياته. مع توجـه المجتمع العربي نحو الحداثة، أخذت ظاهرة الطلاق في الانتشار شـيئا فـشيئا. بـدأت فـي الثمانينات ظاهرة الطلاق بالازدياد في المجتمع الإسرائيلي عامة وعند اليهود خاصة ويتبعهـا ازدياد ملحوظ عند العرب وخصوصا المسلمون منهم حسبما يتبين من الجدول التالي:

**جدول ١٨: معدلات الطلاق (لـ ١٠٠٠ نسمة) حسب الانتماء الديني**

| | يهود | مسلمون | مسيحيون | دروز |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٥-٥٩ | ١,٢ | ٠,٧ | (١,٠) | ١,٠ |
| ١٩٦٠-٦٤ | ١,٠ | ٠,٥ | (٠,١) | ٠,٦ |
| ١٩٦٥-٦٩ | ٠,٩ | ٠,٤ | (٠) | ٠,٥ |
| ١٩٧٠-٧٤ | ٠,٩ | ٠,٥ | (٠,١) | ٠,٥ |
| ١٩٧٥-٧٩ | ١,١ | ٠,٥ | (٠,١) | ٠,٦ |
| ١٩٨٠-٨٤ | ١,٣ | ٠,٨ | (٠,٢) | ٠,٧ |
| ١٩٨٥-٨٩ | ١,٣ | ٠,٨ | (٠,٢) | ٠,٩ |
| ١٩٩٠-٩٤ | ١,٥ | ٠,٩ | (٠,١) | ٠,٨ |
| ١٩٩٥ | ١,٨ | ١,٢ | (٠,١) | ٠,٦ |
| ٢٠٠٠ | ٢,٠ | ١,٠ | ٢,٠ | ٠,٧ |
| ٢٠٠١ | ٢,٠ | ١,١ | ٠,٣ | ٠,٨ |

المصدر: למ"ס, ٢٠٠٣

وحسب معطيات كتاب الإحصاء السنوي لسنة ٢٠٠٥ فإن عدد حالات الـزواج عنـد اليهود وصلت سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٩,٦٤٩ وعدد حالات الطلاق وصلت إلـى ٩,٥٠٦، وعنـد المسلمين وصلت حالات الزواج إلى ٨,٠٠٦ وعدد حـالات الطـلاق إلـى ١,٠٣٦ (למ"ס, ٢٠٠٥).

يجب الإشارة إلى أن عملية، أو صيرورة، الطلاق في الإسلام أيسر من عملية الطـلاق في الديانة اليهودية والمسيحية والدرزية، لذلك يلاحظ من المعطيات أعلاه أن الطـلاق لـدى المسلمين ارتفع مع مرور السنين أكثر من أبناء الديانات الأخرى. يمنع القـانون فـي دولـة إسرائيل الزواج المدني، مما يعني أن الطلاق يكون عند جميع الطوائف صعبا لأنه يرجع إلى تطبيق الشرائع الدينية التي تعتبر أصعب بكثير من تطبيق شرائع القانون المدني.

المعدلات الواردة في الجدول أعلاه لا تؤكد تفشي واتساع ظاهرة الزواج عند كل أبنـاء الديانات المختلفة. لكن هناك صورة مغايرة تظهر وفقا لمعطيات المحكمة الشرعية في الطيبة المثلث (التي تعالج قضايا المسلمين من يافا حتى مدينة أم الفحم، وهي منطقة في أواسط البلاد متاخمة للمدن اليهودية الكبرى). ويبين الجدول التالي أن نسبة الطلاق أكبر بكثير مـن التـي يعطيها مركز الإحصاء السنوي الإسرائيلي. وحسب رأي العاملين فـي المحكمـة الـشرعية والقاضي الشرعي (سنة ٢٠٠٦) فان المشاكل الأسرية وظاهرة الطلاق بالـذات قـد ازدادت وتفاقمت في السنوات الأخيرة بشكل كبير بحيث يمكن التحدث عن "أزمة حقيقية" في العلاقات الأسرية عند المسلمين في هذه المنطقة من البلاد.

**جدول ١٩: عدد حالات الطلاق في منطقة المثلث لسنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٣**

| الحالات/السنة | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ |
|---|---|---|
| عدد حالات الطلاق في مرحلة الخطوبة | ٧٣ | ١٥٥ |
| عدد حالات الطلاق بعد الزواج:<br>منها حالات طلاق مع أولاد | ٦٦<br>٥٧ | ١١٨<br>٩٤ |
| عدد حالات الإصلاح بين الزوجين* | ٩٠ | ٧٠ |
| المجموع | ٢٢٩ | ٣٤٣ |

* المقصود بحالات الإصلاح هو حل المشكلة بين الـزوجين والتراجـع عـن طلـب الطلاق.

المصدر: المحكمة الشرعية في الطيبة المثلث: سجلات الزواج والطلاق لـسنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٣

هناك ارتفاع ملحوظ بعدد حالات الطلاق من سنة ٢٠٠٢ إلى سنة ٢٠٠٣ في منطقة المثلث وخصوصا في مرحلة الخطوبة، مما يدل على عدم التفاهم وسوء اختيار شريك/ة الحياة المناسب عند أبناء الجيل الجديد. والأمر لا يقل سوءا بالنسبة لازدياد حالات الطلاق بين المتزوجين الذين لهم أولاد، مما يدل على سوء العلاقات الزوجية. فرغم وجود الأولاد فإن الإقبال على الطلاق قد ازداد زيادة ملحوظة خلال سنة واحدة فقط.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع العربي، رغم أن الطلاق هو الحل المشؤوم لمشاكل الزوجية دينيا ودنيويا؟

## أسباب الطلاق في المجتمع العربي

هناك أسباب كثيرة وعديدة تؤدي إلى الطلاق في المجتمع العربي، منها: **سوء الوضع الاقتصادي للأسرة**: تشير الأبحاث إلى أن الطلاق عند ذوي الدخل المتدني يكون ثلاثة أضعاف مما هو عند ذوي المستويات العليا في الدخل. الأسرة التي لا تستطيع أن توفر لأفرادها مستلزمات الحياة الأساسية والعادية فإنها تكون معرضة لمشاكل اجتماعية أكثر من غيرها (Blood, 1969; Horton & Leslie, 1960). يتقاضى العامل العربي أجرا اقل بكثير من العامل اليهودي (חידר, ٢٠٠٥; דו״ח סיכוי, 2004). العمال غير المهرة وذوي المهن المنخفضة يكونون عادة أكثر عرضة للطلاق والتفكك الأسري من غيرهم من ذوي المؤهلات المهنية والدخل الجيد. الواقع يشير إلى أن نصف الأيدي العاملة العربية في إسرائيل تعمل بالأجرة وفي مهن ليست بحاجة لكفاءات ومؤهلات مهنية، ومعظمها ذات دخل متدن لا يكفي لسد الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة. من المتوقع إذاً أن تكون هذه الطبقة العاملة مهددة بالمشاكل العائلية التي من شأنها أن تؤدي إلى حد الطلاق ( Blood, 1969; Horton & Leslie, 1960). الوضع الاقتصادي هو عامل مهم للتوترات والمشاكل الأسرية وداع مهم ومركزي لحدوث الطلاق وأشكال التفكك الأسري الأخرى.

**المستوى التعليمي المتدني للزوجين**: يتضح من الدراسات أن لذلك علاقة وثيقة بظاهرة الطلاق. جيل الزواج يكون عادة مرتفع عند الطبقة المتعلمة بسبب مراحل التعليم المختلفة فتكون هذه الفئة مستقلة وقادرة على اختيار شريك الحياة المناسب لها أكثر من الفئة غير المتعلمة التي تخضع لتأثير الآخرين والتي تسمح أيضا بتدخل الآخرين في حل مشكلاتها الشخصية (الجنابي، ١٩٨٣). رغم تحسن مستوى التعليم عند العرب إلا أن هناك شريحة كبيرة من ذوي المستوى التعليمي المتدني التي يمكن أن تكون عرضة لحالات الطلاق. لا يتيح الزواج المبكر للفتاة غالبا أن تلتحق بالدراسة الثانوية أو الأكاديمية مما يجعلهما دون خبرة في حل المشكلات الحياتية المختلفة. من الأهالي من يجبرون أبناءهم وبناتهم على الزواج بسبب

مستواهم التعليمي المتدني الذي لا يوفر لديهم الوعي تجاه مستقبل أبنائهم وبناتهم، فينتج عن ذلك مشاكل بين الزوجين، أكثر مما بين الزوجين المتعلمين.

**مكانة المرأة العربية**: تشارك المرأة العربية اليوم في سوق العمل، والتعليم، والسياسية، والثقافة...الخ. شُرعت القوانين المنادية بحقوقها لمساواتها مع الرجل، فأصبحت تقدم هي الأخرى على الطلاق في حال عدم سعادتها الزوجية بينما كان ذلك مقتصرا في الماضي غالبا على قرار يتخذه الرجل وحده. الانفتاح على المجتمع جعلها أكثر وعيا ودراية بحقوقها وواجباتها. تغيرت مكانتها وأصبحت أيضا تتخذ قرارات بخصوص حياتها الأسرية والمهنية.

**عملية التمدن**: يمر المجتمع العربي اليوم بمرحلة تمدن وابتعاد عن أساليب الحياة التقليدية. فقد كبرت القرى بسبب الازدياد الطبيعي السريع وتحول معظمها إلى مدن صغيرة، تختلف فيها الظروف المعيشية والحياة الاجتماعية عنها في القرية. من صفات الحياة المدنية أنه يضعف فيها التضامن الاجتماعي، وتغلب فيها المصالح الشخصية على المصالح الجماعية. الحياة الزوجية وكل ما يتبعها من توقعات، تقسيم عمل وأدوار، وصلاحيات، ونفوذ..الخ، تأخذ في المدينة معاني غير التي في القرية حيث تظهر فيها الحياة المادية والحرية الفردية والشخصية ويبرز فيها أيضا استخدام المؤسسات الرسمية-البيروقراطية والاستعانة بسلطة القانون أكثر من القرية. فمثلا، يلجأ الزوجان اليوم إلى تحكيم القانون المدني، أكثر من القانون العرفي، في حل مشاكلهم الزوجية وضمان الحقوق بعد عملية الطلاق.

**زواج المصاهرة**: يعتبر التباين في الخلفية الاجتماعية للزوجين سببا مهما لحدوث الطلاق، لأن كل واحد منهم نشأ في بيئة مختلفة عن الآخر مما يجعل شخصياتهم مختلفة عن بعضها البعض. هذا الاختلاف يرجع إلى الفروق الطبقية والى تفاوت المستوى التعليمي والى اختلاف العادات والتقاليد بين الزوجين الذي يجعل التفاهم بينهما صعباً وشائكاً (عمر، ١٩٩٤). في الماضي كان زواج الأقارب شائعا وهذا يعني بدوره أن أبناء العم وبنات العم كانوا ينشئون في ظروف اجتماعية وطبقية متشابهة وكانت أنماط التربية الأسرية والعادات والتقاليد واحدة، إذ كان الأقارب يعيشون في حارة واحدة (حمائل، عشائر) فلم تكن هناك فروق اجتماعية واقتصادية كثيرة ولم يكن اغتراب بين الزوجين وكانت الشخصيات متقاربة من ناحية المبنى، والميول، والاتجاهات. كان الأقارب الذين يعيشون في نفس الحارة يشاركون في العملية التربوية بشكل أو بآخر، وسائل الضبط الاجتماعي كانت تمارس من الكبار على الصغار. كما وأن زواج الأقارب ساعد على تماسك الأسرة وحافظ على استمرارية أسلوب الحياة ونمطها. اليوم يميل أبناء الأقلية العربية في إسرائيل إلى زواج المصاهرة والابتعاد شيئا

فشيئا عن زواج الأقارب. "تغريب النكاح" يعني التقاء شخصيتين متباينتين في الخلفية الاجتماعية والتربوية، التي ربما يكون لها دور في المشاكل والخلافات بين الزوجين.

**العنف ضد المرأة**: العنف ضد المرأة العربية لم يكن في الماضي دافعا للطلاق كما هو الحال اليوم. العائلة والأقارب كانوا يمنعون المرأة من التوجه إلى القانون وكانوا يعطون الرجل حق التصرف مع المرأة كما شاء (אלבדור, ٢٠٠٥). القانون المدني يحمي المرأة اليوم من جور الرجل ويعطيها الفرصة أن تبتعد عنه وأن تطالب الحماية من المؤسسات الرسمية، فأصبحت اليوم واعية أكثر بالنسبة لحقوقها ومكانتها في المجتمع. وهناك المؤسسات النسائية الكثيرة التي تقدم المشورة والإرشاد للمرأة في حالة نشوء أزمات ومشاكل في العائلة.

هناك أسباب أخرى كثيرة للطلاق في المجتمع العربي كالإدمان على المخدرات، ونشوز المرأة، والأمراض النفسية، والعقم وغيرها من الأسباب الشخصية التي يتعذر الحديث عنها هنا بإسهاب. كثرة المشاكل وتعددها في الوسط العربي تهدد استقرار واستمرار الحياة الزوجية. ازدادت حالات الطلاق بازدياد المشاكل الأسرية التي لها علاقة متينة بمشاكل المجتمع عامة. لم تعالج مشاكل الوسط العربي من قبل الحكومات المتعاقبة منذ قيام الدولة حتى اليوم ولم توضع برامج أسرية خاصة بمشاكل الأسرة التي من شأنها أن تحد من تفاقم الأوضاع حتى حدوث الطلاق. دخل التغير الاجتماعي وأحدث معه الكثير من التغيرات على كل المستويات، وبالمقابل لم تتغير السياسة تجاه المجتمع العربي فأخذ يواجه التحديات لوحده دون تخطيط استراتيجي لمواجهة المشاكل والصعوبات الناتجة عن هذا التغير. ازدياد ظاهرة الطلاق ناتجة عن هذا التغير وعن كل ما يتبعه من مشاكل اجتماعية واقتصادية لم تعالج في وقتها.

## أثر الطلاق على الحياة الأسرية

الطلاق هو فك الرباط الشرعي بين الزوجين. هذا الرباط ليس كأي رباط بين مؤسسات أو شركات أو دول، إنه الرباط الرباني بين الزوجين وهو العقد الذي منه تبدأ ومنه تنتهي نواة المجتمع. عندما تكون الأسرة هي نواة المجتمع، فإن انهيارها يعني انهيار البنية الأساسية للمجتمع. هنالك كم هائل من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى نتائج وعواقب الطلاق على جميع أفراد الأسرة في كل المجتمعات. لكن لا زالت الدراسات عن ظاهرة الطلاق في الوسط العربي شحيحة. رغم ذلك لا بد من وقفة، ولو مختصرة، عند النتائج المترتبة على الطلاق في هذا المجتمع.

إن لعلاقات القرابة في الماضي دور مهم في تغلب الأولاد على الضغوطات الناتجة عن طلاق الوالدين، فالعائلة الكبيرة كانت ترعى الأولاد وتشارك في تربيتهم وتعليمهم، لأن ذلك

كان يعتبر "واجبا اجتماعيا" عليها. كانت المطلقة، والأرملة، والدميمة، وذات العاهة تتـزوج، لأن تعدد الزوجات كان عادة طبيعية وشائعة، كذلك زواج الأقارب، واختيار الوالدين الزوجة للابن والزوج للبنت. حياة الأقارب وما تبعها من معايير اجتماعية مكّنت المطلقة من الـزواج فساعدها ذلك على التغلب على الضغوطات النفسية التي تواجهها هي وأولادها. رعاية الأولاد كانت مسألة جماعية، إذ شارك الجميع في التربية والتوجيه وليس الوالدان فقط. ضعفت اليوم هذه العلاقة وبدأ يحل محلها الاستقلالية والتفرد في إدارة الشؤون الشخصية والأسرية. ابتعـد الأقارب جغرافيا واجتماعيا عن بعضهم فلم يعودوا يسكنون في حارات متجانسة ولا تـربطهم مصالح عائلية ضرورية، مثل توفير لقمة العيش أو الأمن...الخ (ربيع، ٢٠٠٥). الأقـارب لا يعتبرون اليوم الذراع الواقي للأطفال المحرومين من أحد الوالدين بسبب الطلاق.

للطلاق عواقب وخيمة على الناحية النفسية والاجتماعية لكل أفراد الأسرة علـى حـد سواء. في المجتمع العربي الرجولي تكون المرأة هي المتضرر الأكبر من عملية الطلاق، لأن فرصتها في الزواج ثانية بعد الطلاق تكون أقل بكثير من فرصة الرجل. الوضع الجديد يعني بالنسبة لها، الوحدة، والعزلة، والفراغ العاطفي، وفقدان المكانة الاجتماعية، والوصمة...الـخ. عادة ما توصم المرأة المطلقة بالفشل وتكثر الاتهامات والشائعات ضدها، على أنها السبب في عملية الطلاق، فيزداد التوتر والضغط النفسي عليها، بدل مساعدتها في التغلب على عواقـب الطلاق النفسية والاجتماعية الصعبة.

أحيانا يكون الطلاق هو الحل الأمثل لكل المشاكل المستعصية بين الـزوجين. عنـدما تسوء العلاقة بين الزوجين وتصل إلى طريق مسدودة، وعندما يقع الظلم على أحد الـزوجين ويعاني الأطفال من الأجواء الصعبة في البيت، يكون الطلاق هو الحل الأفضل للخلاص مـن كل ذلك. الطلاق يمنح الزوجين فرصة أخرى لبداية حياة جديدة قد تكون أفـضل مـن التـي سبقتها.

تشير أحد الأبحاث إلى أن ٦٠% من العرب يؤمنون بأن الطلاق هو الطريق الأفـضل لحل المشاكل الزوجية المستعصية. ونفس النسبة عند اليهود والعرب يؤمنون بأن الأسرة التي يتحمل مسؤوليتها أحد الوالدين قادرة على أن تربي الأولاد كأي أسرة ثنائية الـزوج (أسـرة عادية) (גליקמן ואחרים, ٢٠٠٣). القدرة على تربية الأولاد من أحد الـزوجين المطلقـين أصبحت ممكنة في مجتمع الرفاه الاجتماعي. العائلة أحادية الزوج/ة تستطيع اليوم أن تحصل على مساعدات مادية لسد حاجات الأسرة والأولاد، وتضمن لهم التعليم والخـدمات الـصحية والترفيهية. لكن هذه الخدمات من طرف الدولـة لا تـستطيع إصـلاح الأضـرار النفـسية والاجتماعية الناجمة عن الطلاق لدى أفراد هذه الأسرة، خصوصا الأطفـال مـنهم. معظـم

الدراسات والأبحاث تشير إلى أن الأولاد هم الأكثر تضررا من الطلاق، لأنهم يفقدون أحد الوالدين، على الأغلب يفقدون حنان ورعاية الأب، إذا كانوا دون سن الرشد ويتبعون لحضانة الأم. أبناء المطلقين يعانون من مشاكل في السلوك ومن مشاكل نفسية أكثر من الأولاد من عائلات عادية. الطلاق يترك آثارا عميقة في وجدان الطفل ومشاعره. الأطفال المحرومين من الاستقرار الأسري قبل الطلاق أو الذين يعانون من مشاكل مستمرة ومستديمة بين الأبوين، يفقدون الأمان والمحبة والاستقرار النفسي فيؤثر على سلوكهم وشخصياتهم وتجعلها إما منحرفة أو غير سوية وغير متّزنة. هجر أحد الوالدين بيت الأسرة، ينعكس على حياة الأبناء مستقبلا. فعلم النفس يثبت أن أولاد المطلقين غالبا يسلكون نفس السلوك الذي سلكه الوالدين مع بعضهم البعض ومع أبنائهم، فعادة ما تكون العلاقة قاسية وخالية من عنصر التفاهم والحب والحنان (الجنابي، ١٩٨٣؛ عمر، ١٩٩٤).

الأولاد المنحرفون هم من عائلات مفككة لم يتلقوا فيها العناية الكافية وعادة ما ينقصهم الحب والحنان يلجأون إلى العنف والطرق غير الشرعية لتحقيق ذاتهم أو التنفيس عما يعانون من كبت. عادة ما تكون لهؤلاء شخصيات مضطربة غير مكتملة الهوية، وينقصهم الانتماء وآليات التكيف الاجتماعي. ويفضل البعض أن ينشأ الأطفال داخل الأسرة مهما وصلت المشاكل ذروتها بدل أن ينشأوا في أسر مطلقة، لأن الأطفال لا يحصلون على تعويض من أية جهة رسمية لما يفقدونه من رعاية الوالدين الأصليين وحنانهما (المصدر السابق).

إحدى نتائج الطلاق بشكل عام هو خطورة انزلاق الزوجين أو أبنائهم في دائرة المخدرات والإدمان. علم الاجتماع يقول بأن الأشخاص الذين لا يستطيعون مواجهة الواقع والحياة هم أولئك "المنسحبون" الذين يهربون من مواجهة الواقع وخصوصا المشاكل التي تواجههم، فينسحبون إلى حانات الخمر وتعاطي المخدرات لنسيان همومهم. والطلاق هو مشكلة كبيرة تواجه الأسرة التي ليس بمقدور كل إنسان أن يتحمل وطأتها ونتائجها فهناك من يلجأ إلى المخدرات والمسكّرات ليهرب من مواجهة الحقيقة (Merton, 1968). وكما تبين من المعطيات عن "الانحراف الاجتماعي"، فان نسبة المدمنين في المجتمع العربي آخذة بالازدياد ومن ضمن أسبابها تفاقم وتزايد "ظاهرة الطلاق".

الأسرة العربية تعاني بشكل عام من مشاكل اقتصادية كبيرة، تثقل على الرجل تحمل النفقة على زوجته المطلقة وأولادها وتوفير المسكن الخاص لهم الذي يحتاج أيضا إلى تمويل ونفقة، وكذلك على زوجته الجديدة وأولادها (إذا تزوج ثانية). العبء الاقتصادي المضاعف قد يؤدي إلى تدهور العلاقات الأسرية الجديدة وينتج عن ذلك مشاكل بين الزوجين الجديدين أيضا. كثير من حالات الطلاق يرجع أساسها إلى عوامل اقتصادية صعبة في الأسرة، إما

نتيجة البطالة، والفقر أو نحو ذلك. الطلاق يعني للرجل عبئا اقتصاديا جديدا قد يدخله في أزمة اجتماعية ونفسية أكبر من عملية الطلاق نفسها. عادة ما يتزوج الرجل بعد الطـلاق فيكـون مضطرا لتحمل النفقة على العائلتين، القديمة والجديدة.

هذه أهم النتائج المترتبة على الطلاق، إضافة إلى نتائج أخرى كثيرة، لكنها نادرة فـي الوسط العربي، مثل انتحار أحد الزوجين قبل الطلاق أو بعده، وقتل أحد الزوجين وأولادهـم، والهجرة، وأمراض نفسية خطيرة...وما شابه ذلك.

## طرق تعامل الأسرة العربية مع الطلاق

بما أن الأسرة العربية تعيش في علاقات وطيدة مع البيئة التي توجد فيهـا (القريـة أو المدينة)، بمعنى أن الفرد ليس معزولا عن الجماعة التي يعيش معها، فان التعامل مع قـضية الطلاق له خاصيته في مثل هذا المجتمع المتميز بالعلاقات الاجتماعية الوثيقة.

الأسرة العربية تتميز بأنها ليست منفردة عن الأطر الاجتماعية الأخرى، بمعنـى أنهـا موجودة داخل نظام اجتماعي شفّاف يجعلها جزءا منه وليس جزءا مفصولا عنه. فالقريـة أو المدينة العربية هي إطار اجتماعي متماسك ومتداخل بحيث أن الفرد فيه موجود داخل جماعة أكبر من جماعة الأسرة. رغم ضعف علاقات القرابة، لا زال الأقارب لهـم منزلـة ومكانـة معتبرة في حياة الفرد. علاقات الجيرة، والصداقة، والزمالة، لهـا أيـضا أثـر فـي الحيـاة الاجتماعية لكل واحد من أبناء القرية أو المدينة. كل هذه العلاقات تتحكم في مدى خطورته أو عدم خطورته بالنسبة للزوجين. لذلك يمكن اعتبار طبيعة العلاقات القوية والمتينة في المجتمع العربي ذات طابع مميز وخاص يجل نتائج الطلاق تختلف عن نتائج الطلاق في المجتمعـات الغربية، هناك يكون الفرد والأسرة غير مرتبطين بنظام القرابة والمجتمع المحلي كمـا هـو الحال في المجتمع العربي.

هذه الميزة الاجتماعية تفرض سلوكا خاصا للتعامل مع مشكلة الطلاق. فعنـد حـدوث الطلاق يعلم الأقارب والجيران وكل أبناء القرية أو المدينة بما جرى، بل ويكونون منذ بدايـة الخصومات والمشاكل بين الزوجين على دراية ومعرفة جيـدة بمـا يـدور بـين الـزوجين المتخاصمين، فيكون الطلاق ليس حدثا مفاجئا أو غريبا عليهم. لذلك يكون الإقدام على الطلاق صعبا لأن الزوجين ليسا معزولين عن المجتمع المحلي. عند تفاقم المشاكل بين الزوجين تُبذل الجهود الكثيفة من أجل منع وقوع الطلاق. المجتمع المحلي يبدي بـذلك اهتمامـه بتماسـك الأسرة، ويعطي المشورة والمساعدة في حالة الأزمات الزوجية. في كل بلدة عربية توجد فرق إصلاح خيرية لحل أزمات زوجية وأسرية. ومن طبيعة هذه العلاقات أنها تؤدي إلـى اتخـاذ موقف من عملية الطلاق، فإما أن يميل الرأي العام إلى جانب الرجل ويصدقه ويؤيـده فـي

موقفه وإما أن يميل إلى جانب المرأة. بمعنى آخر أن المجتمع المحيط بالزوجين يلعب دورا في تطور عملية الطلاق وفي المرحلة التي تليها. قوة العلاقات الاجتماعية من جهة والاستقلالية الفردية من جهة أخرى، تجعل التعامل مع ظاهرة الطلاق في المجتمع العربي لها خاصية مميزة، تختلف عن المجتمعات الأخرى التي تتميز بإحدى هاتين الخاصتين.

من هنا يمكن استخلاص مستويان للتعامل مع ظاهرة الطلاق في الوسط العربي، المستوى الأول، هو الأسرة نفسها والمستوى الثاني، هو البيئة القريبة من الأسرة:

**المستوى الأول يتعامل مع قضية الطلاق كالتالي:**

١) الطلاق يتم في أسوء الحالات وبعد استقصاء كل الوسائل والسبل في حل المشاكل الزوجية. لذلك يكون الطلاق حلا مقبولا عند الطرفين: الزوج والزوجة. الأسرة العربية في إسرائيل، إذا كانت مسلمة، فإنها تسير حسب الشرع الإسلامي في إنهاء العقد الزوجي. لذلك لا ترى الأسرة العربية حرجا في الطلاق لأنه مقبول شرعا.

٢) الأسرة العربية تعلم أن الطلاق قد يؤدي إلى وصمها أو وصم أحد الطرفين بأنه المذنب والمسبب في الطلاق، لذلك تلجأ الأسرة العربية إلى تثبيت موقفها في البيئة التي تعيش فيها وإقناع من حولها على ضرورة الانفصال كحل نهائي وناجح. لا يوجد تستر أو إخفاء لعملية الطلاق، عادة ما تحرص الأسرة على ترويج موقفها وضمان مصداقية الطلاق قبل الإقدام عليه. أحيانا يكون أحد الطرفين مظلوما أو متضررا من الحملة المعلنة لتبرئة ساحة أحدهما.

٣) عادة ما يلجأ أحد الزوجين إلى إظهار براءته، وعفته، واتهام الآخر بأسباب الطلاق. هذا لا يعتبر حلا وإنما طريقة تعامل مع الطلاق كعملية مشؤومة ومنبوذة في المجتمع. فيعتبر إحدى الطرفين هو وأهله في ساحة صراع لا بد له من إثبات جدارته أمام الآخرين (المجتمع).

٤) عادة ما يتظاهر الرجل بعدم اكتراثه للمشكلة، وباللامبالاة، وبالشجاعة فيقدم على الزواج من امرأة أخرى بأسرع وقت ممكن ليثبت للطرف الآخر (طليقته وأسرتها) بأنه غير مهتم بالطلاق من خسر من العملية هي الزوجة وحدها.

٥) في الماضي كانت المرأة المطلقة تغادر بيت زوجها ترجع إلى بيت والدها. اليوم وبعد الوعي للقوانين المدنية المتبعة في إسرائيل، والمجتمعات الحديثة، فان للمرأة الحق المكوث في بيت زوجها مع الأولاد بعد الطلاق إذا لم يتوفر لها مسكن هي وأولادها، وأن على الرجل الخروج من البيت وليس العكس كما كان يحدث في الماضي.

٦) إذا كان هناك أطفال، أي دون جيل الرشد، فان الحضانة تكون للمرأة والنفقة تكون على الرجل.
٧) نادرا ما تعدل الأزواج المطلقة عن رأيها وتتزوج مرة أخرى. فبعد وقوع الطلاق نادرا ما تتوفر حلول للمشاكل التي أدت لذلك. المجتمع العربي يعتبر الطلاق آخر مشوار للحياة الزوجية ولا يجتهد مرة أخرى في إرجاع الزوجين المطلقين إلى بعضهما البعض.

**أما المستوى الثاني، وهو البيئة الاجتماعية، فتتعامل مع قضية الطلاق كالتالي:**

١) الأهل والأقارب يحاولون تقريب وجهات النظر بين الزوجين المتخاصمين ويحاولون قدر استطاعتهم التوفيق بينهما.
٢) دائما يكون دور لأهل الخير من وجهاء أقارب وغير أقارب ممن لهم كلمة مسموعة وخبرة في حل المشاكل الزوجية.
٣) الأهل يساعدون ابنتهم المطلقة في رعاية الأولاد.
٤) لا تترك البيئة الاجتماعية المطلقين إلا وقد اتخذت موقفا من أحدهما وحملته المسؤولية.
٥) كثير من الناس تتردد أو تتورع من تزويج بناتها من المطلقين وكذلك من تزويج أبنائها من المطلقات مما يصعب العودة إلى رحاب المجتمع والحياة الاجتماعية العادية.
٦) عادة لا تستمر الجهود في إرجاع المطلقين بعد عملية الطلاق، باعتبارها المحطة الأخيرة لهما إلى الأبد.
٧) لا يتعامل المجتمع المحلي العربي مع أولاد المطلقين بشذوذ أو بطرق مغايرة للأولاد الآخرين.

يمكن القول بأن المجتمع العربي متكيف مع ظاهرة الطلاق، ولكن الأسرة نفسها تعاني من صراع شديد يفرضه عليها المجتمع بشكل عام، والتغيرات المحلية بشكل خاص. أصبحت الأسرة العربية أمام خيارات عديدة بين التكيف والانحلال. يمكن اعتبار التغيرات في المجتمع العربي محفّزة للانحلال الأسري لأنها تمنح الاستقلالية المادية، والضمانة القانونية، والاستقلالية الاجتماعية التي لها علاقة بتسهيل وقوع الطلاق. يزداد الطلاق والتفكك الأسري في الوسط العربي بازدياد الفقر، والبطالة، وفقدان الهوية، والتقليد الأعمى، والتخبط بالحداثة والتقليدية، التأرجح بين التدين والعلمانية، وبازدياد الفوضى التربوية، وضعف الأواصر الاجتماعية، واللامساواة الاجتماعية. كل هذه الأمور لا تؤدي إلى الاستقرار الأسري وإنما

تثير الفتنة الأسرية وتفسح المجال أمام المـشاكل والتـوترات أن تـدخل الـساحة الأسـرية والزوجية.

تشير ظاهرة ازدياد ظاهرة الطلاق بشكل غير مباشر إلى أن المجتمع العربـي أصـبح يقترب من المجتمع الحديث الذي تكثر فيه هذه الظاهرة وتنتشر بشكل كبير. الحداثة لها ثمنها وظواهرها الخاصة بها، من ضمنها انتشار ظاهرة الطـلاق عنـد كـل الفئـات والطبقـات الاجتماعية. الثمن عند المجتمع العربي عامة والأسرة العربية خاصة أكبر مـن أي مجتمـع حديث آخر، لأن الأسرة لا تجد المساعدات النفسية والاجتماعية التي تنظمها الدولة ويتيحهـا المجتمع المحلي. لا توجد مؤسسات استشارة أسرية في الوسط العربي، ولا توجـد سياسـية أسرية واضحة للوزارات الحكومية، خصوصا وزارة الرفاه الاجتمـاعي منهـا. الدراسـات شحيحة في هذا المجال ولا توجد توصيات ترفع إلى الجهات المختصة وتهتم بالأسـر التـي أضر بها منها وباء الطلاق. المؤسسات الاجتماعية المحلية مثل السلطات المحلية والمـساجد والكنائس لا تعطي الاهتمام الكافي لمواجهة هذه الظاهرة بشكل موضوعي ومدروس، كل مـا تفعله هذه المؤسسات هو إصلاح ذات البين في حالات النزاع والخصام، لكن لا تقدم بـرامج وقائية ولا علاجية ما بعد حدوث الطلاق. من هنا يمكن استخلاص القول بان الأسرة العربيـة تواجه المشاكل المحيطة بها لوحدها وتدفع ثمن تحدياتها لوحدها، وهو الثمن الباهظ للطلاق.

# الأسرة والزواج المبكر

لا زالت ظاهرة "الزواج المبكر" منتشرة عند العرب رغم ارتفاع جيل الزواج عند الشباب والفتيات، فهي، إذا حق القول، ظاهرة قديمة-حديثة، لأنها كانت سائدة في الماضي وعادت اليوم من جديد لتكون منتشرة في الوسط العربي. المعطيات الإحصائية الرسمية تشير إلى ارتفاع جيل الزواج لكن اليوم يلاحظ إقدام كبير على الزواج المبكر في الوسط العربي، فيلاحظ اليوم انتشار موضة "الخطوبة الطويلة" التي تبدأ في جيل مبكر دون تسجيل الخاطبين في المحاكم الشرعية أو الدوائر الحكومية بشكل رسمي. ويلاحظ اليوم أن كثيرا من بنات المدارس الإعدادية والثانوية يخطبن وحتى يتزوجن في جيل المدرسة أو ما بعده مباشرة.

يرى التيار المحافظ في المجتمع العربي بالزواج المبكر ظاهرة ايجابية رغم أن التيار الحديث يرى عكس ذلك. الموضوع هو ليس من هو على حق أو صواب، وإنما السؤال عن ماهية العوامل الحقيقية التي تجعل هذه الظاهرة منتشرة عند العرب في إسرائيل رغم اتجاه المجتمع إلى الحداثة؟ وهل نمط وماهية الزواج المبكر تختلف عما كانت عليه في الماضي أم لا؟ وما هو دور وموقف الأسرة من هذا الزواج؟

## ارتفاع جيل الزواج

إحدى الأبحاث تقول بأن النساء العربيات في إسرائيل في الأوساط التقليدية المحافظة يتزوجن بجيل مبكر أكثر وينجبن أكثر أولادا ويملن للتدين أكثر ومستوى ثقافتهن واشتراكهن في مجالات العمل أقل من النساء في الأوساط الحديثة (חשיבון, ١٩٩٧). هذا البحث يشير إلى أن الفتيات العربيات اللواتي يتزوجن في جيل مبكر هن تقليديات وغير متحضرات. لكن الجيل لوحده ليس معيارا للتخلف أو التحضر. وتعليم لوحده ليس معيارا كافيا لأن تكون المرأة مثقفة وحضارية. وهل التدين هو صفة ملازمة للنساء صغيرات السن أليس هناك نساء متدينات من كبار السن؟

الأسرة العربية الموسعة (الحمولة والعشيرة) تغيرت وتقلصت الى أن أصبحت أسرة نواة تعطي أفرادها حرية الاختيار والرأي. الاختلاط بين الأجناس في المجتمع أصبح شيئا عاديا بعدما كان محظورا عرفيا. متطلبات الحياة فرضت على الرجل أن يعطي المرأة حق المشاركة في الحياة اليومية والاقتصادية والاجتماعية. مستوى التعليم والثقافة ارتفع عند النساء والرجال على حد سواء والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي تحسن عند كثير من الفئات الاجتماعية. الاحتكاك بالمجتمع اليهودي والتأثر المباشر وغير المباشر من الغزو الفكري والحضاري التي تمارسه المجتمعات العالمية عبر قنوات الاتصال المختلفة، أدت كلها إلى تأثر

الأسرة العربية والفرد العربي من أساليب الحياة الحديثة وتبني أنماطا سـلوكية جديـدة فـي المجتمع حلت محل الأنماط السلوكية التقليدية. هذه العوامل وعوامل فكرية وإيديولوجية أخرى أخذت توجه الشباب والفتيات إلى ضـرورة رفـع سـن الـزواج (רינאוי, 2003; פלטיק ומחאמיד, 1989; ).

**جدول ٢٠: متوسط جيل الزواج عند العرب في إسرائيل**

| عام | اليهود | المسلمون | المسيحيون | الدروز |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٢٤,٤ | ٢٤,٣ | ٢٧,٥ | ٢٢,٧ |
| ١٩٨٠ | ٢٥,٣ | ٢٣,٧ | ٢٧,٠ | ٢١,٦ |
| ١٩٩٠ | ٢٦,٥ | ٢٤,٦ | ٢٧,٦ | ٢٤,٤ |
| ٢٠٠٠ | ٢٧,٢ | ٢٥,٣ | ٢٨,٤ | ٢٥,٥ |
| ٢٠٠٣ | ٢٧,٦ | ٢٥,٩ | ٢٨,٩ | ٢٥,٩ |

المصدر: למ"ס, ٢٠٠٥

يلاحظ من الجدول أعلاه أن جيل الزواج قد ارتفع منذ السبعينات عند كل من العـرب واليهود وعند كل الفئات الدينية. هذا الارتفاع ليس دراماتيكيا ولا يوحي بتحول جذري وبنيوي في جيل الزواج، خصوصا عند المسلمين والمسيحيين. هذا يعني أن العـرب يتجهـون إلـى الزواج في إطار هذه الأجيال ( بين ٢٤-٢٦ سنة) والتي تشير إلى الحرص على الزواج بجيل مبكر نسبيا.

ثمة سبب مهم في ارتفاع جيل الزواج هو وعي المجتمع عامة وجماعة الشباب والفتيات خاصة بضرورة التمتع وخوض التجارب في مرحلة المراهقة. الجيل الجديد يرى أن من حقه أن يعيش جيل المراهقة ليهيئ نفسه جيدا لتحمل المسؤوليات المستقبلية مثل الحيـاة الأسـرية ومجال العمل الخ (ميرون وفلدمان، ١٩٩٧؛ פלטיק ומחאמיד, 1989).

ويعتبر جيل المدرسة عائقا أساسيا أمام الزواج المبكر باعتبار أن الشاب والفتـاة ليـسا مستقلين عن أسرهما وأنهما ليسا على قدر مسؤولية بناء بيت الزوجية. ساد هـذا الانطبـاع وتطور مع تطور مفاهيم المجتمع في بناء وضمان مستقبل قبل عقد الزواج. الـشاب والفتـاة توجها إلى التعليم العالي بعدما سنحت لهم الفرصة واعتبرا نفسيهما متعلقـان اقتـصاديا فـي أسرهم فأجلا عملية الزواج الى ما بعد التعليم باعتبار أن التعليم يقف في سلم أولويات النـاس

في هذا الزمان وأنه من الصعب التوفيق بين التعليم والحياة الزوجية في آن واحـد (רינאוי, 2003). تبين أطروحة دكتوراه في الخدمة الاجتماعية أن الجيل الأول من النساء العربيـات تزوجن بمعدل ١٦ سنة، والجيل الثاني بمعدل ١٩ سنة والجيل الثالث بمعدل ٢١ سـنة (אבו אחמד, 200٦).

في الماضي لم تكن الفرص متوفرة أمام المرأة لأن تخوض تجربة التعليم والعمل خارج البيت، لذلك بادرت الأسرة في منحها فرصة الزواج المبكر لتضمن لها حياة أسـرية مـستقلة تحقق ذاتها من خلالها. مع مرور الزمن ارتفع جيل الزواج عند الأجيال التابعة، لأن المجتمع منح المرأة فرص التعليم والعمل لتحقق ذاتها خارج نطاق الحياة الأسرية.

أما من الناحية الدينية فموقف الإسلام تجاه الزواج المبكر واضح وصريح، إذ أنه يحث المسلمين على الزواج عند سن البلوغ إذا كان باستطاعة الشاب أن يتزوج. والحديث النبـوي الشريف يقول:"يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتـزوج، فإنـه أغـض للبـصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء" (الشيخ سيد سابق، فقـه الـسنة، ج٢ ص١١). الحديث الشريف يذكر كلمة "استطاعة" بمعنى أن الزواج بجيل مبكر ليس إلزاما وإنما مفضلا لمن كانت له القدرة المادية والمعنوية لذلك. متطلبات الحياة العصرية (ضـرورة التعليم، توفير مسكن، ضمان المهنة وأشياء أخرى) تصعب على الـشاب العربـي أن يلتـزم بالزواج المبكر وفق ما ينصح به الحديث الشريف. وكما أنه معروف، فإن الإسلام صالح لكل زمان ومكان ولا يكره الناس ما لا طاقة لهم به. لذلك متطلبات الحيـاة العـصرية لا تـسمح لجميع الشباب والفتيات الإقدام على الزواج المبكر. والحديث الـشريف لا يفـرض الـزواج المبكر فرضا، لأنه قد تنبأ أن ظروف المجتمعات وأحوالها سوف تتغير ولا تسمح بذلك فـي كل الأزمنة والأمكنة.

## ظاهرة العنوسة

مقابل الارتفاع التدريجي لسن الزواج، ازدادت "ظاهرة العنوسة" في الوسط العربي. لقد ابتعد المجتمع عن العادات التي تحد من العنوسة، وأخذ يتبع منهجا حديثا فـي التعامـل مـع الزواج. ففي الماضي كانوا يتزوجون ويزوجون العزباء، الأرملة والمطلّقة بغض النظر عـن سنها أو عاهتها، أو إن كان عندها أولاد أم لا. هذه العادات لم تعد سـائرة المفعـول إلا فـي الحالات الشاذة، لذلك أخذت تظهر العنوسة في الوسط العربي بشكل جلي.

في إحدى الدراسات الحديثة التي قام بها الباحث سليمان خوالدي يتضح أن ٥٦% مـن الفتيات المشتركات في البحث يخشين من العنوسة وأن الظاهرة منتشرة عند كل الفتيات مـن كل الفئات الاجتماعية المختلفة (متدينات، متعلمات، عاملات...). ما يقارب ٨٠% يعتقدن أن

المجتمع ينظر للعوانس بشفقة و٧٠% يؤمن أن العوانس يعانين من عقد نفسية ويصبحن مستعدات لتقبل أي عرض زواج يتاح لهن. كثيرا من الفتيات يدخلن عالم العنوسة لأسباب عديدة منها مثلا، العدول عن تعدد الزوجات والتوجه إلى الزواج من امرأة واحدة (المونوجاميا) فقط، شيوع زواج الأقارب، ارتفاع سن الزواج، ارتفاع المهور وتكاليف العرس، انتظار فارس الأحلام (غني، مثقف، جميل) إضافة إلى سمعة الفتاة السيئة وانفتاحها على العالم (عمل، سيارة، رحلات، استقلالية)، وتعتقد الأغلبية المشتركة في البحث أن انتشار الفساد الأخلاقي سبب مهم لانتشار العنوسة اليوم لذلك تعتقد ٩٠% منهن أن العودة إلى العفة والفضيلة والقيم الدينية من أفضل الحلول لمعالجة هذه الظاهرة (خوالدي، ٢٠٠٦).

أحد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة ترجع إلى سلوك الرجل حيث أنه أخذ يتحكم في سن الزواج للمرأة. من العادات المتبعة في المجتمع العربي أن يتزوج الشاب فتاة أصغر منه سنا. طالب الزواج هو الرجل وليس المرأة، لذلك لا تستطيع المرأة أن تتحكم في سن الزواج واختيار شريك الحياة مثل الرجل. تدل إحدى الأبحاث أن ٩١،٦% من النساء العربيات تتفق والعبارة "من المحبذ أن يكون جيل الزوجة أصغر من جيل الزوج بينما النسبة عند اليهوديات لا تتعدى ١٦،٢% (פוגל-ביז'אוי ובכר, ٢٠٠٣). هذا يعني أن الفتيات يجب أن يكن دائما أصغر من الرجال جيلا أو أقصى حد نفس الجيل. نتيجة ذلك بدأت تظهر شريحة من العوانس التي أخذت بالتضخم شيئا فشيئا مع مرور الوقت.

رغم أن زواج الأقارب لا زال شائعا في المجتمع العربي إلا أن ذلك لم يمنع ظاهرة "العنوسة". من المفروض أن يقضي زواج الأقارب على هذه الظاهرة أو يحد من تضخمها، لأن كل عائلة تكون حريصة على أن تزوج بناتها ويكون الكل ملزم بالبدل مع الآخرين فيكون تكافؤ فرص بين الجميع. يظهر أن زواج الأقارب لا يحل مشكلة العنوسة لوحده فلا بد أن تكون هناك أسبابا أخرى مشتركة بذلك.

في إحدى قرى الشمال يؤيد معظم طلاب الحادي عشر ومعظم الخاطبين منهم زواج الأقارب مع أنهم يعلمون ويعون المخاطر الصحية المترتبة على ذلك، مثل الإجهاض، الولادة المبكرة، تهديد لحياة الأم (כהן, ٢٠٠٠). في أبحاث أجريت على ما يقارب التسعة آلاف عربي كان ٤٤،٣% منهم زواج أقارب والنسب العليا وجدت في القرى أكثر من المدن علما بأن زواج أبناء وبنات العم كان الأكثر شيوعا من بين النتائج (Jaber et.al,1994, 1997).

شيوع زواج الأقارب لا يعني بالضرورة إجبار الفتاة على الزواج من قريبها. اليوم تُعطى الحرية للفتاة في اختيار شريك حياتها، فمن المتوقع أن ترفض قريبها المتقدم لطلب يدها إذا لم تراه مناسبا لها. الإمكانيات المتبقية لها تكون قليلة وضئيلة لأن الغرباء لا يقدمون لطلب

يدها بسبب انحسارهم أيضا في بوتقة زواج الأقارب من عائلاتهم، فتكون الفتاة وبإقناع أهلهـا "مضطرة" على قبول الزواج من الأقارب.

النتيجة الحتمية لازدياد ظاهرة العنوسة، هي قبول الأسرة بزواج بناتها في جيل مبكـر خشية أن يلحقن بركب العوانس. لقد أدركت الأسرة العربية والفتاة العربية بالذات أن تأجيلهـا لطلب الزواج إلى ما بعد مرحلة التعليم أو إلى ما بعد إيجاد مكان عمل مـضمون، ربمـا لا يكون لصالحها، فأخذت توافق على عرض الزواج بجيل مبكر، وبالتحديـد جيـل المرحلـة الثانوية. يلاحظ اليوم أن كثيرا من الطالبات العربيات في المدارس الثانويـة يعقـدن القـران وينتظرن الزواج حتى إنهاء المرحلة الثانوية، منهن من يتزوجن في هذه المرحلـة وتقـدمن لامتحانات التوجيهي (البجروت) بعدما أصبحن زوجات وحتى أمهات.

هذا السلوك يمكن اعتباره "قهريا"، لأن الأسرة، وخصوصا الفتاة، تخشى مـن فـوات الفرصة لابنتها فتقبل أن ترتبط أبنتها بشريك حياة بجيل مبكر، أحيانا بدون رغبة تامة منهـا لعدم قناعتها التامة بالزواج المبكر. لقد وافقت ٧٢% من النساء العربيات علـى أن "الفتـاة العزباء تخسر أساس حياتها" بينما فقط ٣٠% من اليهوديات موافقـات علـى ذلـك (פוגל-ביז´אוי ובכר, ٢٠٠٣). فلسفة الحياة عند النساء العربيات هي أكثر "جماعيـة" منهـا عنـد النساء اليهوديات. عند النساء اليهوديات توجد أكثر "إدارة ذاتية" لأمور الحيـاة أمـا النـساء العربيات فيتبعن أكثر "لإدارة الجماعة" (בן-שאול, ٢٠٠٣). الزوجة العربية تعتمـد علـى زوجها في إدارة شؤون حياة الأسرة وتلتفت في الأساس إلى المنزلي، إلـى جانـب العمـل المهني، إذا كانت عاملة. الفتاة العربية تعتمد أيضا على أبيها وإخوتها في إدارة شؤون الحيـاة قبل الزواج، بعكس الفتاة اليهودية التي تعتمد على نفسها في كل شيء بعد سـن البلـوغ، لأن الأسرة والمجتمع يمنحانها الفرصة لذلك. من هنا جاءت ربما هـذه النتـائج المتباينـة فـي المواقف.

إحدى الاستطلاعات بخصوص "ظاهرة العنوسة" في المجتمع العربـي تـدل علـى أن الفتيات تقبل الوسائل غير التقليدية في البحث عن شريك حياة. فاليوم توجد جمعيـات عديـدة عبر وسائل الإعلام وغير وسائل الإعلام التي تعطي الفتيات والشباب الفرصة للبحـث عـن الزوج/ة المناسب/ة مقابل مبلغ مادي معين. وحسب رأي العاملين الاجتماعيين فان هذه الطرق الجديدة في المجتمع العربي بدأت تأخذ دورا مهما في مساعدة الفتيات اللاتي لم يحالفهن الحظ في الزواج (صحيفة بانوراما، ٢٠٠٤/٤/٣٠). إلا أنه من الضروري هنا الإشـارة إلـى أن المؤسسات والوسائل العصرية والحديثة في البحث عن شريك حياة، غيـر مألوفـة للمجتمـع

العربي الذي يميل إلى التقليدية أكثر منه إلى الحداثة. فهناك المؤيد والرافض لهـذه الوسـائل والطرق، لذلك فإنها حتى اليوم غير مشهورة وغير شعبية في المجتمع العربي.

٤٠% من النساء العربيات لا يوافقن على الطريقة التقليدية لإيجاد شريك الحياة، أي عن طريق الأهل أو إحدى الأقرباء، وفقط ٣٢% يوافقن جدا بينما ٢٨% لهن موقف وسطي مـن ذلك. ٧٦% يوافقن أن اختيار شريك الحياة هو مسألة شخصية للإنسان ولا يحق لأحد التدخل بها (פוגל-ביז'אוי ובכר, ٢٠٠٣). ٧٣% من النساء اليوم تزوجن من غير قريب عائلـة، بينما ٥٦% من نساء الجيل الثاني و ٤٥% من نساء الجيل الثالث. تدخل الأهـل فـي زواج البنت. في الجيل الثالث كان ٨٦%، مقابل ٥٢% في الجيل الثاني و ١٣% فقط فـي الجيـل الثالث. وكانت عادة "العطاء" (اتفاق بين الأهل على إعطاء البنت لابن عمها عنـد الـولادة) شائعة في الماضي حيث تزوجن على هذه الطريقة ٣٩% من المشتركات في البحـث، بينمـا اليوم ١٠% فقط يتزوجن وفق هذه العادة. اليوم توجد حرية في اختيار شريك الحياة وكثير من الحالات يتم فيها التعارف قبل الخطوبة (אבו אחמד, 2006).

هذه المعطيات تدل على أن النساء العربيات لا زلن يتخبطن بين التقليدية والعصرية في مسألة الزواج. مما يدل على مدى تأثرهن من التغيرات المجتمعية الشاملة التـي يمـر بهـا المجتمع العربي.

## فرص وإمكانيات الزواج

يوجد اليوم تفاوت كبير بمستوى التعليم لدى الفتيات. الفتاة المتعلمـة تكـون فرصـتها للزواج أكبر من غير المتعلمة. فالتعليم هو عامل مباشر في ارتفاع إمكانيات الزواج لدى الفتاة العربية (حاج يحيى، ٢٠٠٠). لذلك يمكن القول ولو بنوع من التحفظ بأن نـسبة العزبـاوات المتعلمات أقل من نسبة المتعلمات. المجتمع العربي يعاني من سوء الأوضاع الاقتصادية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع. الشاب العربي يحاول أن يـضمن مـستوى اجتمـاعي واقتصادي جيد في المستقبل، وذلك عن طريق الزواج من فتـاة متعلمـة وعاملـة. الأسـرة تحرص اليوم على تعليم بناتها، ليس فقط من أجل رفع المستوى الثقافي وضمان مستقبل مادي ومهني جيد لهن، وإنما أيضا من أجل رفع فرص الزواج لديهن.

فرص الزواج محدودة في المجتمع العربي لأن معظم الفئات الاجتماعية لا تـسمح، أو بالأحرى لا تتيح الفرصة للفتاة العربية بربط علاقات عاطفية وغرامية قبل الزواج، كما هـو مألوف في المجتمع اليهودي والمجتمعات الأجنبية. ٣٠% من النساء العربيات موافقات علـى السكن المشترك مع الرجل قبل أن يتزوجا لكن ٦١% يرفضن ذلك ونـسبة عاليـة ٦٦٫٣% الموافقات على تجربة جنسية قبل الـزواج (פוגל-ביז'אוי ובכר, ٢٠٠٣). يستـشف مـن

الإحصائيات أن الفتيات العربيات يردن ويرغبن في تغيير الواقع الاجتماعي عن طريق تبنّـي مواقف حديثة تتوافق مع القيم الغربية وليست مع قيم المجتمعات العربية والإسـلامية. لكـن المجتمع لا يزال يرفض أن تقيم الفتاة العربية علاقات عاطفية وجنسية قبل الـزواج ، رغـم إبداء رغبتها وميولها في تغيير ذلك (حسب ما تبينه نتائج البحث). الإقدام من الزواج بفتيـات بجيل مبكر، يمكن أن يكون بالنسبة للرجل ضمان عفّة وشرف الفتاة قبـل أن تخـرج إلـى المجتمع ومخاطره الأخلاقية.

المجتمع يغرس في نفوس الشباب والفتيات أهمية وضرورة الحياة الزوجية، على أنهـا مطلب أساسي ومهم في الحياة من الواجب الإقدام عليه وجعله في سلم أولويـات كـل واحـد منهم، من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي. لذلك يلاحظ أن الزواج والإنجاب يعتبر مطلب أساسي لكل شاب وفتاة عربية. خير مثال على ذلك انتشار ظـاهرة الـزواج المبكـر وظاهرة الإنجاب المباشر بعد الزواج. فالأزواج الشابة التي يتعسر لديها الإنجاب تحاول بشتى الوسائل والطرق وبكل ثمن أن تتخطى هذه الأزمة وأن تنجب الأطفال.

الزواج هو مسألة أساسية في المجتمع العربي لأن البدائل، كالإنجـاب غيـر الـشرعي والعلاقات العاطفية والجنسية غير الشرعية ممنوعة. لقد فضل أبناء المجتمع العربي "الـزواج التعيس" على عدم الزواج بتاتا مقارنة بنسبة ٢٨% من اليهود الذين يرفضون ذلـك. اليهـود والعرب على حد سواء يتفقون بينهم أن الإنجاب يجب أن يكون في إطار الحياة الزوجية وأن المتزوجين هم أسعد من غير المتزوجين (גליקמן ואחרים, ٢٠٠٣). هذا البحث يدل علـى أن المجتمع يرفض العزوبية ولا يرى لها مبررا. المعاشرة الزوجية غير الشرعية مرفوضـة ومحرمة وغير مألوفة على المجتمع العربي. لا يبقى أمام الشاب والفتـاة إلا الـزواج وهـو الإطار الاجتماعي المقبول وأن يبتعدا عن حياة العزوبية التي لا توفر لهما الإشباع الجنـسي ولا الاستقرار النفسي والاجتماعي.

تعدد الزوجات كان أمرا شائعا في المجتمع العربي وبالأخص ما زال ساري المفعـول عند السكان البدو. هذا النوع من الزواج يعني بطريقة غير مباشرة، القـضاء علـى ظـاهرة العزوبية. في الماضي لم يعرف المجتمع العربي ظاهرة العزوبية، فكل فتاة وكل امرأة (حتى المطلقات والأرامل) كان لهن نصيب من الزواج. اليوم يمنع القانون الإسرائيلي تعدد الزوجات والمجتمع نفسه أصبح غير قادر وغير قانع من تعدد الزوجات (البولوجاميا). ارتفاع مـستوى التعليم والثقافة وازدياد احتياجات الفرد والمجتمع، كذلك تغير مكانة المـرأة وعـبء الحيـاة الاقتصادية، وغيرها من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، أدت إلى تغيير النظرة إلى مسألة تعدد الزوجات وانحسارها في أحادية الزوجة (المونوجاميا). تعدد الزوجات هي ظاهرة

منتشرة في المجتمع البدوي أكثر من سائر المجتمع العربي. انحسار هذه الظاهرة على أحادية الزوجة (المونوجاميا) أصبحت تقلق رجال الدين والمصلحين الاجتماعيين الذين بدؤوا يرون في ظاهرة العنوسة قضية اجتماعية خطيرة. في الآونة الأخيرة نادت اتجاهات دينية ولا زالت تنادي بتطبيق منهج تعدد الزوجات كما أمر به الإسلام وليس لاعتبارات عرفية ومصالح وأهواء شخصية. حسب رأي رجال الدين، فإن تعدد الزوجات سوف يحل مشكلة العنوسة في الوسط العربي ويمنع الفساد الأخلاقي والاجتماعي في المجتمع.

الجمعيات النسائية وأوساط ثقافية وفكرية معاصرة تعتبر الزواج المبكر ظاهرة من ظواهر "التخلف الاجتماعي" لأنه لا ينطبق مع أساليب الحياة الحديثة ومع مفاهيم حرية المرأة اليوم. الزواج المبكر يعتبر ظاهرة تقليدية تتناسب مع ظروف وأساليب الحياة في المجتمعات التقليدية، لذا فإنها لا تتناسب مع أساليب الحياة للمجتمعات الحديثة والمتحضرة، على هذا الأساس فإنها تُصنف بأنها ظاهرة رجعية من صنع الماضي والثقافات البدائية.

من منظور علم الاجتماع، يمكن أيضا تفسير هذه الظاهرة على أنها نتيجة نابعة من الصدمة الحضارية الناتجة عن الغزو الحضاري والفكري الذي يخضع له المجتمع العربي بشكل مباشر. وربما يريد المجتمع أيضا دمج هذه الظاهرة بأساليب الحياة الحديثة والتعامل معها على أنها ظاهرة جديدة منسجمة مع الواقع الذي يعيشه المجتمع اليوم. إلا أن هذه التجارب مرفوضة لدى بعض الفئات الاجتماعية التي ترى بالزواج المبكر ظاهرة للتخلف الحضاري.

## فلسفة الإنجاب

ثمة مجال مهم لا بد من التطرق إليه ألا وهو حب الإنجاب عند العرب وخصوصا إنجاب الأطفال في جيل مبكر. الفكرة الشائعة هي أن الإنجاب بجيل "مبكر" أفضل منه بجيل "متأخر". هذه الفكرة هي عبارة عن محفّز للأسرة على زواج أبناءهم وبناتهم بجيل مبكر. لا زال الاعتقاد سائدا بأن الآباء يستطيعون توفير المستقبل الأفضل لأبنائهم وهم في جيل القوة والشباب وأن الأبناء سوف يكونون لهم سندا في المستقبل، إضافة إلى الاعتقاد بأن الآباء يستطيعون أن يفرحوا بأبنائهم وبناتهم وهم في ريعان الشباب وأن يتابعوا مستقبل حياتهم وحياة أبناءهم وأحفادهم قبل الوفاة.

يتضح من إحدى الأبحاث التي أجريت على نساء متزوجات من مدينة باقة الغربية، أن معظم النساء في عينة البحث (العينة تضمنت ٢٩٠ امرأة) تزوجن قبل سن الثالثة والعشرين، بدأن الإنجاب مباشرة بعد الزواج واستمررن بالإنجاب حتى جيل الأربعين. ٩٤% منهن يعرفن أنفسهن "بالمتدينات أو التقليديات"، ٤٠% متزوجات من أقارب و ٦٢% ربات بيوت

ويستعملان بالأساس وسائل "منع الحمل" التقليدية مما يدل أيضا على العلاقـة بـين المـستوى التعليمي والوضع الاقتصادي وأثرها على "تحديد النـسل" عنـد النـساء العربيـات (כבהה, ٢٠٠٠).

وبحث آخر يشير إلى أن ظاهرة الإنجاب عند العرب في إسرائيل تساوي وتتشابه مـع دول "العالم الثالث" رغم أن المجتمع العربي قد مر بتغيرات اجتماعيه جذريه. يدعي الباحـث أن هناك عدم وعي بالنسبة لتنظيم النسل والوسائل الحديثة التي تتعلق به (Azaizah, 1996 ).

معدل التزايد الطبيعي هو ضعف المعدل الطبيعي عند اليهود (عنـد اليهـود ١,٥%). التزايد الطبيعي لا ترجع أسبابه إلى عدم الوعي بالنسبة لوسائل منع الحمل الحديثة وإنما إلـى فلسفة المجتمع نحو الإنجاب. فعندما يتم الزواج يتبعه الإنجاب مباشرة، بعكس ما هو متبع في المجتمعات الحديثة. الزواج في المجتمعات الحديثة لا يتبعه الإنجاب بالضرورة. الإنجاب عند العرب يعتبر هدفا في الحياة وهو مصدر الفرحة والبهجة لدى الزوجين والأقرباء. كثير مـن الناس، من عندهم إيمان وتوجه ديني، يؤمنون بأن كثرة الإنجاب هي بركة وخيـر وليـست نقمة. الأبحاث تعتبر الإنجاب المبكر والإنجاب الكثير نوع من أنـواع التخلـف الاجتمـاعي وتوزع السبب إلى قلة الوعي عند المرأة العربية باستخدام وسائل لمنع الحمل. هذه الأبحاث لم تراع ثقافة الإنجاب، المعتقدات الاجتماعية والدينية المرتبطة بالحياة الزوجيـة. مـن ناحيـة أخرى، إذا كان لدى المجتمع العربي صفات كصفات الدول النامية فهذا دليـل علـى سـوء الظروف المعيشية لهذه الأقلية التي لا تحظى بالإمكانيات التي يحظى بها المواطنون اليهود في الدولة. اليمينيون المتطرفون في المجتمع اليهودي يتحدثون عن "الخطر الديموغرافي" أو مـا يوصف "بالقنبلة السكانية" من طرف العرب في إسرائيل. إذا كانت الأحوال المعيشية الـصعبة محفزة للإنجاب، فعلى الجهات المسؤولة العمـل علـى إصـلاح الحـال وتفـادي "الخطـر الديموغرافي".

## الدوافع والمحفزات للزواج المبكر

الأسرة العربية تحرص على توفير الراحة لأبنائها وبناتها حتى بعد زواجهم. الزواج في جيل مبكر لا يقلق الأهل كثيرا لأنهم يكفلون أبنائهم وأحفادهم ويرعونهم ويساعدونهم في كثير من أمور الحياة. الأزواج الشابة تلقى المساعدة، المشورة، التوجيه والرعاية من قبـل الأهـل بشكل دائم حتى يتأكدوا من قدرتهم على الاستقلال وإدارة شؤون الحياة بأنفسهم. هكذا تحـافظ الأسرة العربية على التواصل الاجتماعي فتشعر الأسرة الشابة أنهـا فـي رعايـة واهتمـام متواصل. وهكذا يدرك الشاب والفتاة أن الزواج المبكر لا يشكل بالنسبة لهم مشكلة أو أزمـة في بداية حياتهم الزوجية.

الشبيبة العرب من إناث وذكور تعودوا منذ نعومة أظافرهم على التعلـق الاجتمـاعي والاقتصادي في الآباء. في جيل المراهقة لا يكون لهم رؤية مستقبلية واضحة مما يسهل على الأهل إقناعهم بفكرة الزواج. الشخصية المطيعة التي تُربى عليها الفتاة العربية بالذات تجعلهـا تتقبل رأي أهلها بالزواج. الأهل يتظاهرون أمام الفتاة بأنهم أكثر خبرة منها في أمور الحيـاة المختلفة وأدرى بأحوال الشباب المتقدم لطلب يدها، مما يجعلها تترك تقريـر المـصير لهـم وتمنحهم كل الثقة في اختيار شريك حياتها. هناك الفتيات الآتي يرفضن هيمنة الأهل وحريـة تقرير المصير الأسري والمهني، إلا أن هذه الفئة سرعان ما تواجه النقد العنيف من قبل الأهل الذين يزعمون أنهم يعطونها حرية تقرير المصير لنفسها. الشخصية المتمـردة عنـد الفتـاة العربية غير مرغوب بها ويعتبر شاذة عن القاعدة الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع.

ظاهرة أخرى لها علاقة بالزواج المبكر هي ظاهرة "زواج البدل". هناك الكثيـر مـن العائلات العربيات التي تتّخذ زواج البدل طريقة لتزويج الفتيات التي يعتقد بـأنهن يـستطعن الزواج فقط بهذه الطريقة وذلك لأسباب عدة متعلّقة بالجمال مثلا، أو بعاهات جسدية، أو عدم التعليم، أو عدم احتراف مهنة... وما إلى ذلك من أسباب الذي يعتقدون بأنها ربما سوف تقف أمامهن حجر عثرة في عملية الزواج. اللجوء إلى الأبناء كوسيلة، بل كمنقذين من هذا المأزق، هو باعتقادهم الحل الأفضل والأضمن لهم ولهن. في هذه الحالة تعرض إحدى العائلات أحـد أبناءها وبناتها على عائلة أخرى تتشابه ظروفها من ناحية المعادلة والرغبة في زواج البـدل. إذا أبدت العائلة المتقدم إليها الموافقة تتم عملية الزواج. الشرط الأساسي هـو تبـادل البنـات للأبناء من كلا الطرفين. هذا النوع من الزواج لا يزال شائعا في الوسط العربي ويعتبر سـببا من أسباب الزواج المبكر (רוזנפלד, 1964; Ginat, 1982)

من الشباب والفتيات من لا يرون مستقبلا باهرا بعد الدراسة الأكاديميـة، فمـنهم مـن يكتفي بالتعليم الثانوي أو المهني، لأن انتشار بطالة الأكاديميين العـرب تحـبطهم وتطمـس طموحاتهم وتثنيهم عن إكمال التعليم في المؤسسات الأكاديميـة العليـا. وصـعوبة القبـول للجامعات والكليات الأكاديمية لا تحفّزهم على متابعة تعليمهم والتطلع إلى العلم والتعليم. فـي هذه الحالة تكون بالنسبة لهم خطوة الزواج هي الأهم في الحياة من اجل بناء مستقبل لهم.

ومن الآباء من يريد أن يتزوج أبناؤهم وبناتهم بجيل مبكر كما تزوجوا هم فـي جيـل مبكر، ويعتقدون أن الزواج المبكر يجعل أبناءهم قـادرين علـى إعالـة أولادهـم والقيـام بمسؤولياتهم وهم في جيل الشباب.

تلخيصا لما ورد آنفا، يمكن القول بأن ظاهرة الزواج المبكر تعتبر قضية مهمـة لهـا دورها في الاستقرار الاجتماعي والنفسي لجيل الشباب وتعكس التطورات في المجتمع العربي

على المستوى الفكري والديني والثقافي. رغم اختلاف الآراء حول حسنات وسلبيات هذه الظاهرة، فإنها تبقى ظاهرة لها أهميتها القصوى في فهم العمليات الاجتماعية داخل المجتمع العربي الذي ينتقل من مجتمع تقليدي محافظ إلى مجتمع حديث. إذا انتشرت هذه الظاهرة فإن لذلك دلالات على أن المجتمع يمر في أزمة حقيقية يحاول أن يواجهها بمثل هذا السلوك، إذ أن ظاهرة الزواج المبكر ليست منتشرة إلا في المجتمعات التقليدية البسيطة. هذه القضية هي إنعكاس لتأزم الوضع الاجتماعي والحضاري الذي يمر به المجتمع اليوم. الإسلام لا يرغب في الزواج المبكر من منطلق التعبير عن أزمة مجتمعية وإنما مقتنع بان هذا الزواج صالح في ظروف مجتمعية ملائمة له في كل زمان ومكان. لكن المجتمع العربي يبدو أنه يتعامل مع هذا الزواج من منطلق الأزمة وليس من منطلقات حضارية وعصرية أخرى.

# الأسرة والمرأة

لقد فرض المجتمع العربي على المرأة في الماضي أن تختص في الـشؤون المنزليـة والتربوية بذلك تكون قد حققت ذاتها داخل الأسرة. اليوم دخلت المرأة مجالات الحياة المختلفة وتلعب بها دورا فعالا إلى جانب الرجل، فانتقل تحقيق الذات إلى ساحة المجتمع.

اليوم تتواجد المرأة في عدة أطر اجتماعية مختلفة, مثل المدرسة, المـصنع, الحـزب، السلطات والمؤسسات الرسمية والأهلية وغيرها. هذا التحول فـي مكانـة المـرأة العربيـة ومشاركتها في معترك الحياة العام كالرجل أوجد حقائق جديدة غيرت مـن شـكل المجتمـع وحولته من مجتمع تقليدي-محافظ إلى مجتمع يميل إلى الحداثة. ففـي المجتمعـات التقليديـة والبدائية عادة ما يكون نشاط المرأة منحصر في عمل البيت، أما في المجتمعات المتقدمة فـإن نشاط المرأة يكون في شتى المجالات. والمجتمع تغير وانتقل إلى مرحلة ما بعد التقليدية فمنح المرأة الفرصة للمشاركة في شتى مرافق المجتمع. هذا التغير والتحول أوجـد معـه أنماطـا سلوكية وعلاقات اجتماعية جديدة بين الجنسين، غير تقسيم الأدوار والمكانات فـي الأسـرة والمجتمع.

هل يمكن الحديث عن "قضية المرأة" في المجتمع العربي الإسرائيلي وما دلالات ذلـك؟ ثم ما هي التغيرات التي طرأت على مكانة المرأة داخل الأسرة والمجتمع؟ وكيف أثرت هـذه التغيرات على مبنى العلاقات بين الجنسين وخصوصا داخل الأسرة؟

## تحديد دور المرأة في الماضي والحاضر

لم يقتصر عمل المرأة في السابق على إدارة شؤون البيت اليومية، كـالتنظيف وإعـداد الطعام...الخ وإنما امتد إلى المجال التربوي، الاجتماعي والاقتصادي. ففي المجال التربـوي كان المسؤول الأول عن تربية الأولاد هي المرأة علما بأن الأسرة العربيـة كانـت مباركـة الأولاد أكثر مما عليه اليوم وهذا كان يحتاج إلى جهد ومتابعه وعناية شديدة من طرفها. أمـا في المجال الاجتماعي كانت المرأة تختار مع زوجها شركاء حياة لأبنائهم وبناتهم ولـم تقـف مكتوفة الأيدي وبدون أي اعتبار في هذه المسألة، كذلك كانت تشارك في الحيـاة الاجتماعيـة كالمناسبات الخاصة والعامة. وفي المجال الاقتصادي لم يقتصر بناء المستقبل لـلأولاد علـى الرجال فقط، المرأة كانت تشترك أيضا في الحقل والعمل اليدوي كالغزل والنـسيج، التجـارة المحلية...الخ ولم تكن هذه أمور تختص بالرجال فقط. المرأة هي التي كانت تساند الرجل في كل مجالات الحياة ووقت المحن ولم يقف وحيدا في معاركة الحياة، أن يتغلب على المصاعب والمشقات لوحده (Ginat, 1982; Rosenfeld, 1964). ظاهرة الطلاق لم تكـن منتـشرة فـي

السنوات الماضية مما يدل على التآزر والتضحية المشتركة للرجل والمرأة من أجـل أبنـائهم وبناتهم. فالتكافل الاجتماعي كان من صفات الأسرة العربية، والأهـداف والمـصالح واحـدة ومشتركة. بروز الرجل في حياة المجتمع وفي قرارات الأسرة، هو الذي جعـل دور المـرأة ثانويا، إلا أنه لم يكن هامشيا بل مركزيا إذا تم بالفعل الحديث عن مهام المرأة الواقعيـة فـي الماضي.

دخول المرأة اليوم في مجالات الحياة المختلفة جعلها تبتعد شيئا فـشيئا عـن دورهـا التقليدي داخل البيت والأسرة، فبدل أن تكون لها مكانه محدده (مساعدة) أصـبح لهـا عـدة مكانات اجتماعيه (ذات قرارات) في آن واحد والتي ليس من السهل التوفيق بينها دائما وبشكل جيد. تعدد المكانات الاجتماعية مصحوبة عادة "بالصراع الاجتماعي" والمعـروف "بـصراع المراكز والأدوار". فكلما انتحل الفرد مكانات اجتماعيه كثيرة كلما صعب عليه الوفـاء بكـل التوقعات الملقاة على كل دور ودور، يقوم به في كل مكانة ومكانـة اجتماعيـة يقـف بهـا ( Merton, 1968 ). المرأة العربية النشيطة في مجالات الحياة المختلفـة، كـالتعليم، المهـن الحرة، العمل، السياسة وغيرها أصبحت تتحمل أعباء كبيرة وتدخل في ضغوطات كثيرة لأن عليها أن تنسق بين البيت والعمل. النساء العربيات العاملات يبدين مسؤولية كبرى تجاه البيت والأسرة ويعتبرن دورهن في البيت والأسرة هو الأهم من بين الأدوار الأخرى. كثيـرا مـن النساء العربيات لا يخرجن للعمل بسبب الموقف المتحفظ لعائلاتهن تجاه خروج المـرأة إلـى العمل حيث لا زال يسود في هذه العائلات مبدأ عـدم تـشغيل المـرأة (גנאיים-סלימאן, ٢٠٠١) .

الرجل العصري ذو الرؤية المتحضرة يقف اليوم إلى جانب المرأة ويدرك أن من واجبه أن يساهم ويساعد في الإدارة المنزلية لكي يتسنّى لزوجته أن تحقق ذاتها ولكي تـساعده فـي شؤون الحياة المختلفة، وتساهم في بناء المجتمع وتقدمه.

لو كانت المرأة في الماضي تشارك في أمور الحياة المختلفة بقدر ما كانت تساهم داخل الأسرة لربما كان المجتمع اليوم يختلف عما هو عليه من جميع النواحي. لكن حكم الظـروف المجتمعية (العادات، الأعراف القيم والثقافة) آنذاك فرضت أن تكون المرأة نشيطة في إطـار الأسرة أكثر من باقي الأطر الاجتماعية الأخرى.

يشير أحد الأبحاث بهذا الصدد إلى أن مديرات مدارس من عائلات محافظـه، يتميـزن بقوة الإرادة، توقعات عاليه من أنفسهن، حب التعلم والتقدم والتغيير. لذلك يعتبرن فئة مهمـة للنضال ضد التحفظ والضغط الاجتماعي في مجتمعاتهن. دور هذه الفئة من النساء القياديـات اللواتي يملن غالبا إلى الانفتاح والسلوك الديموقراطي مع أبناء جلدتهن، بعكس ما هو متبع في

عائلاتهن، هو مؤشر لتطور وتقـدم المجتمـع العربـي (שפירא והרץ-לזרוביץ, ٢٠٠٢). المرأة العربية في إسرائيل أصبحت امرأة متعلمة ومثقفة وواعية لأمور المجتمع، فـدورها لا يمكن له أن ينحصر في إطار واحد - أي الأسرة - وإنما أصبحت تعي أنهـا قـادرة علـى المشاركة في السياسة، التعليم، الثقافة، الاقتصاد وغيرها، وأصبحت تشعر بان المجتمع بحاجة إليها من اجل التقدم والازدهار. بالنسبة للنساء من عائلات محافظة فإن التعليم العالي بالنـسبة لهن هو بمثابة نضال وكفاح مستمر ضد موقف الأسرة الصارم تجاه انفتاحهن على المجتمـع، مما يؤدي أحيانا إلى عزلتهن واغترابهن داخل بيئتهن العائلية والاجتماعية. السبب لذلك هو أن التعليم يعتبر محفّز لتحسين مكانتهن الاجتماعية ومصيرهن الشخصي عدا عن أنه يعتبـر أداة للاستقلالية وتحقيق الذات (הרצוג ובדר-עארף, ٢٠٠٠). إن التناقض هنا هو، أن الأسـرة تسعى إلى تعليم وتثقيف بناتها وفي نفس الوقت لا تعطيها الفرصة بعد ذلك بأن تقرر مـسيرة حياتها ومشاركتها في المجتمع. النساء اللواتي يمكن اعتبارهن تابعات للجيل القديم، يعتبـرن محافظات ولا يوافقن على إعطاء المرأة الحرية في السلوك واتخاذ القرار. هذا الجيـل لا زال يفرق بين الأجناس في التربية والمعاملة، لأنه يرفض الخروج عن العادات والتقاليد التي نـشأ عليها. العائلات المحافظة تحدد مكان دراسة البنت جغرافيا لكي تكون قريبة من البيـت قـدر الإمكان، وقلما تعطيها فرصة العمل بعد إنهاء الدراسة في مكان بعيد عن بلدتها (مثل التعلـيم في مدارس النقب، إذا كانت هي من شمال البلاد) فتجعلها عاطلة عن العمل.

## المرأة بين التقليدية والحداثة

من جراء انفتاح قنوات الاتصال بين المجتمع العربي والمجتمعات الأخرى بدأت المرأة العربية تطالب بمزيد من الحقوق، أصبحت تحاول أن تبلور لها رؤية اجتماعيه حديثه تمكّنهـا من الاندماج في المجتمع الحديث. المرأة تطالب اليوم أن تشترك في كل مجالات الحياة بعدما تعرفت على أساليب وأنماط حياتيه أخرى. وأن حقوقها العصرية ليست تلـك الحقـوق التـي حددتها العادات والتقاليد وإنما الحقوق التي وضعها المجتمع الحديث والتي تعترف بالمـساواة التامة بين المرأة والرجل دون اعتبار الاختلافات الجنسية بينهما. لكن هناك فرق بين موقـف النساء العربيات أنفسهن من قضية الحرية والانفتاحية على المجتمع فمثلا يختلف موقف النساء العربيات أنفسهن من قضية "المساواة بين الجنسين"، فرأي النساء المـسيحيات هـو ليبرالـي ومنفتح أكثر ولا يختلف عن موقف ورأي النساء اليهوديات بالنسبة لهذا الموضوع، أمـا بمـا يخص النساء المسلمات فهن أكثر تحفظا بالنسبة لهذا الموضوع. مدى احتكاك النساء العربيات بالمجتمع اليهودي والمجتمعات الأخرى يؤثر على مواقفهن وآرائهن في مثل هذه المواضـيع (שחר ומאיר, ١٩٩٨). إضافة لذلك يمكن اعتبار الدين مهم بالنسبة لتحديد المواقف وكل ما

يخص التحضر والانفتاحية، إذ أن المرأة المسيحية متأثرة من المجتمعات المسيحية الغربية التي منحت المرأة كثيرا من الحريات والتفكير الليبرالي بكل ما يخص " المساواة بين الأجناس" ...الخ. إذا من المتوقع أن يكون اختلاف في الرؤية والمواقف بين النساء العربيات أنفسهن. الاختلاف في المواقف ليس فقط حسب الانتماء الديني وإنما حسب اختلاف الجيل والمستوى التعليمي والمنطقة السكنية والجغرافية.

المرأة العصرية والرجل العصري يحاولون من خلال التربية الحديثة أن يحققوا المساواة بين الجنسين ويسعون على بناء وبلورة شخصيات متكافلة في الأسرة والمجتمع، فتنشأ تدريجيا أجيالا وشخصيات تختلف عن تلك التي كانت في الماضي. فالتغيير يبدأ إذا من التنشئة الأسرية إضافة إلى التنشئة المدرسية التي تحاول أن تحقق هي الأخرى "مساواة الفرص" بين الجنسين.

إلا أنه من المبكّر الحديث عن شخصيات حديثة تخطّت نظام العادات والتقاليد السائدة واتبعت منهج المجتمع الحديث والمبادئ الحديثة التي تنظر إلى المرأة في المجتمع من منطلق المساواة التامة بين الجنسين. فما زالت المرأة العربية تُنتج شخصيات تكراريه كالتي كانت وتُحافظ بذلك على مكانة ودور الفتاة والمرأة القائم أكثر مما تمنحها فرصة التغير والتغيير (ربيع، ٢٠٠٣). السبب هو أن الأسرة العربية لا زالت تخضع لعادات وتقاليد تجبرها على الانصياع والامتثال لمبدأ الأبوية والرجولية. لا تستطيع الأسرة أن تغير اتجاهات ومفاهيم مجتمعية سائدة وراسخة دون مساعدة وعون النظم الاجتماعية الأخرى لأن كل النظم الاجتماعية لها علاقة مع بعضها البعض فمن الصعب أن تستقل إحدى النظم عن الأخرى تماما. فنظام العادات والتقاليد، القيم والمعايير ووسائل الإعلام على شتى أنواعها وأشكالها التي تساهم هي الأخرى في بلورة نوعية لباس المرأة اليوم، والنظام الديني، والنظام التربوي، كلها معا تلعب دورا مهما في هذا المجال. فالمجتمع هو عبارة عن نسيج اجتماعي لا يمكن فصل أجزائه عن الأخرى لذلك يتأثر كل جزء، أي كل نظام، من الآخر.

ومن الأمثلة على ذلك هو تغيير ملبس المرأة العربية. الأسرة المحافظة تستطيع في هذه الحالة أن تُلزم المرأة باللباس العربي الديني المحتشم، لكنها بذلك تكبت رغبة المرأة التي ترى الملابس العصرية في المحلات التجارية وفي وسائل الإعلام شيئا حضاريا وحديثا. فمن أجل الثبات على هذا النوع من اللباس يجب أن تكون هناك قناعة دينية حضارية تامة عند المرأة لكي تقبل بذلك. وإلا فإنها سوف تتجه للّباس الحديث، أي للباس الموضة على حساب اللباس الديني المحتشم. إذا لم تقتنع المرأة أو الفتاة بان لباس الموضة الحديث هو نوع من أنواع

الغزو الحضاري ونوع من أنواع المخالفات الشرعية، فإنها سوف تفضل اللباس الحديث على الجلباب المحتشم، والعكس صحيح.

تبيّن إحدى الأبحاث الأخيرة أن المرأة العربية رغم موقفها التقليدي مقارنة مع المـرأة اليهودية، إلا أن لديها توجه نحو التجديد والتغيير ولها مواقف وآراء تتنافى تماما مع عـادات وتقاليد المجتمع العربي. فيما يلي بعض نتائج هذا البحث الذي ركز علـى أربعـة مجـالات (פוגל-ביז'אוי ובכר, ٢٠٠٣):

**المجال الأول**: طبيعة العلاقات قبل الزواج: بما يخص العلاقات الجنسية قبل الزواج فإن رأي الفتيات العربيات أقرب إلى التقليدية، وأما رأي الفتيات اليهوديات فهو أقرب إلى عـصر ما بعد الحداثة (postmodern).

**المجال الثاني**: اختيار شريك الحياة: الفتيات العربيات لهن موقف تقليـدي أيـضا بمـا يخص جيل الزواج، طريقة الزواج، الحياة الزوجية، الزواج من نفس الطائفة ومن نفس الطبقة (المكانة) الاجتماعية. لكن هناك منهن من يختلفن في الرأي مما يدل على تغير فـي مواقـف المرأة تجاه هذه المواضيع. أما الفتيات اليهوديات فلهن توجه في هذا الموضوع إلى "ما بعـد الحداثة".

**المجال الثالث**: تقسيم الأدوار في العائلة: الفتيات العربيات لهن موقف تقليدي مع تغيير ملحوظ نحو المساواة بين الأجناس في هذا المجال. أما الفتيات اليهوديات فلهن موقف "ما بعد الحداثة".

**المجال الرابع**: الوظائف الزوجية: لا يوجد فرق بين مواقف الفتيات اليهوديات والفتيات العربيات في هذا المجال، إذ أن إنجاب الأطفال في العائلة يعتبر موضوعا مركزيا في الحيـاة الزوجية لدى الفئتين. النتائج تدل على أن المشاركة في العمل والدخل، ولو جزئيا، هو مهـم بالنسبة للفتيات العربيات واليهوديات على حد سواء.

الجدول التالي يبين ملخّص المواقف بين الفيتات العربيات والفتيـات اليهوديـات تجـاه المواضيع التي ذكرت.

**جدول ٢١: المواقف التقليدية، الحديثة وما "بعد الحديثة"**

| الموقف / المجموعة | مواقف تقليدية | مواقف حديثة | مواقف "ما بعد الحديثة" |
|---|---|---|---|
| طالبات يهوديات | ♥ | ♥$ # @ | * # ^ @ |
| طالبات عربيات | * #♥ | ♥$ ^ @ | ^ @ |

| طلاب يهود | ♥ | @ * # $♥ | @ ^ # * |
|---|---|---|---|
| **طلاب عرب** | ♥@ ^ # * | @ ^ $ | @ ^ |

دليل الرموز: * مواقف حول طبيعة العلاقات قبل الزواج #، اختيار شريك الحياة، ^ مواقف حول تقسيم الأدوار في العائلة $ وبالنسبة للعمل، مواقف حول الوظائف الزوجية، @ تنظيم المسكن

المصدر: פוגל-ביז'אוי ובכר, ٢٠٠٣

النتائج تشير بشكل عام إلى أن الفتيات العربيات والفتيات اليهوديات على حد سواء يتفقن فيما بينهن على أن الحياة الزوجية، الأمومة والأبوة (الوالدية) وعمل المرأة، هي من أهم المواضيع التي تهمهن وأنها مواضيع من المفروض أن تكون بديهية وأساسية، بل ومفهومة ضمنا في المجتمع الإسرائيلي. لا يوجد توافق كبير بين موقف الفتيات العربيات وبين موقف الفتيات اليهوديات بما يخص العلاقات العاطفية والجنسية قبل الزواج أو خارج نطاق الحياة الزوجية. الفتيات العربيات متأثرات من القيم الاجتماعية ومن التربية الدينية التي تختلف مع القيم الحديثة في هذا المجال.

بما أن الأسرة هي نواة المجتمع، فإنها تتواجد في مركز المجتمع وكل النظم الأخرى تُأثر عليها بشكل كبير فهي اليوم مأسورة للتغيرات التي تحدث من حولها. دليل على ذلك تقبل التغيرات بما يخص الأدوار الاجتماعية وتقسيم العمل داخل الأسرة العربية. هذا يعني أن مكانة المرأة في الأسرة العربية قد تغيرت بسبب التغير الذي حدث في بيئة الأسرة، من أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية-حضارية. مكانة المرأة في الأسرة اليوم ما هو إلا حصيلة التغيرات التي طرأت في بيئتها، فالأسرة متكيفة حسب الزمان والمكان. بكلمات أخرى: الأسرة العربية وحدها لم تحدد وتغير في مكانة المرأة وإنما طبيعة التغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى أدت إلى ذلك التغير والتحول.

## المرأة وتغيّر مبنى العائلة العربية

الحمولة والعشيرة كانت ولا زالت سائدة في المجتمع العربي. مكانة المرأة ووظيفتها الاجتماعية كانت متعلقة بهذا الشكل الأسري الذي حدد لها المكانة والوظيفة. مكانتها ووظيفتها كانت محدودة في عمل البيت وتربية الأطفال. لا زالت المرأة كذلك في المجتمع البدوي والقروي المحافظ حتى اليوم، حيث لا زال لهذه العائلة سيطرة ونفوذ على حياة المرأة (חאג יחיא, 2005). لكن ضعف الحمولة والعشيرة بشكل عام فسح المجال أمام المرأة أن تلعب دورها في المجتمع. نتيجة التغير الاجتماعي وضعف هذه الأشكال الأسرية الكبيرة، تحولت

المرأة إلى شريكة فعالة في شتى أمور الحياة الأسرية والمجتمعية. الأسرة النواة، التي أخـذت تسيطر على شكل المجتمع العربي، هي متكيفة بطبعها مع التغيرات التي تسير نحو الحداثـة وتبتعد عن الحياة التقليدية-المحافظة. لذلك فسحت المجال أمـام المـرأة أن تكـون عنـصرا مشاركا في بناء المجتمع الحديث. الحمولة والعشيرة هي نظام أسري متكيـف مـع التقليديـة وليس مع الحداثة، لذلك أصبحت اليوم غير قادرة على تتدخل في حياة الفرد كما كانـت فـي السابق، فهي آخذه اليوم بالتراجع والاضمحلال من حياة الفرد لأنهـا تـصلح أكثـر لحيـاة الجماعة. من هنا أعطت الحمولة والعشيرة الأشكال الأسرية الأخرى فرصـة التكيـف مـع الظروف المجتمعية الجديدة، بينما بقيت هي ثانوية بكل ما يخص الشؤون الشخصية لأفرادها. وبما أن المرأة لم تعد تعيش في ظل نطاق تأثير الحمولة المباشر، فإنها أصبحت تتكيف مـع المتغيرات الجديدة وبدأت تعيش في أسر حديثة مكّنتها من لعب ادوار جديـدة فـي المجتمـع (ربيع، ٢٠٠٣).

رغم أن النظم الاجتماعية لها دورها الفعال في تحديد مكانة ودور المرأة إلا أن الأسرة تبقى الإطار الأساسي والمركزي الذي يعطي المرأة فرص التغير. مهما تغير المجتمع، فـإن المرأة تبقى في نهاية المر ملزمة بالانصياع إلى معايير الأسرة ذات الطابع الرجولي. فعنـدما يسمح النظام الاقتصادي، النظام السياسي والنظام التعليمي للمـرأة الانـدماج فـي مجالاتهـا المختلفة، ربما لا تسمح لها الأسرة بذلك، فتبقى المرأة رهينة المعايير الأسرية السائدة والتـي تستمد قوتها من سلطة الرجل ومن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع. فلا زالت توجد فئات داخل المجتمع العربي التي يمكن اعتبارها تقليدية-محافظة والتي لا تعطـي المـرأة فـرص المشاركة في مجالات كثيرة. في مثل هذه الأسر تقوم المرأة أكثر بعمل البيت وينحصر دورها في تربية الأولاد ويكون للرجل السيطرة الكاملة على مجريات الأمور، بينمـا فـي الأسـرة المتكيفة والمتغيرة تحصل المرأة على تكافؤ في الفرص داخل الأسرة وخارجها (חאג יחיא, 2005; חשיבון, ١٩٩٧).

## محاولات من أجل تحسين مكانة المرأة

لم تصل المرأة اليوم إلى مناصب عليا ومهمة في الاقتـصاد والتعلـيم والـسياسة، لأن الحواجز الأسرية، إلى جانب المعوقات السياسية والمجتمعية الأخرى، هي المسؤولة عن ذلك. كثيرا من الأسر العربية تمنع البنات من التعلم، خصوصا من التعليم الجامعي، وتمنع الأسـرة المرأة من خوض تجارب اقتصادية شتى وتتحفظ في إعطائها حقها في النشاط السياسي. ليست كل الأسر العربية متّفقة فيما بينها على نوعية الفرص والحقوق التي يجب أن تُمنح للمرأة من أجل تحسين مكانتها ودورها في الأسرة والمجتمع. الاتجاه المحافظ لا زال متواجدا في الأسرة

العربية وهو متفاوت بين الأسرة المدنية والأسرة القروية وبين الأسرة المسيحية والأسرة غير المسيحية وبين الأسرة البدوية والأسرة غير البدوية. لذلك مكانة المرأة العربية متفاوتة طبقـا لهذه الاختلافات بين فئات وطبقات المجتمـع (ישי, ١٩٩٨; אבו בקר). الاتجـاه الحـديث متفاوت في درجة تقبل تغيير مكانة المرأة وفقا للمتغيرات التي ذكرت للتو. هـذان القطبـان المتناقضان داخل المجتمع العربي يخلقان نوعا من عدم وضوح الصورة كاملة تجـاه مكانـة ودور المرأة في الأسرة والمجتمع، كما هو الأمر في المجتمعات الحديثة الأخرى.

عندما منح القانون الإسرائيلي المرأة حقوقها المدنية لم يأخذ بالحسبان موقـف الأحكـام الدينية، الأعراف الاجتماعية، العادات والتقاليد العربية في هذا المجال. القانون شرع أحكامـه المدنية في الأساس من أجل المرأة اليهودية-الإسرائيلية وليس من أجل المرأة العربية. الدولة سنّت قوانين لرفع مكانة المرأة اليهودية-الإسرائيلية في سنوات الخمسين والستين، ولكن ليس من أجل رفع مكانة المرأة العربية في إسرائيل. المجتمعان يختلفان كثيرا من ناحيـة ثقافيـة، دينية، قومية وعرقية عن بعضهما البعض، ما يصلح لواحد منهم لا يصلح للآخر. في البدايـة لم يتقبل المجتمع العربي هذه القوانين لأنها كانت تعارض وتخالف مبادئه الدينيـة والعرفيـة. شيئا فشيئا أصبح المجتمع العربي يتقبل بعض القوانين المدنية ويـستخدمها كبـديل للقـوانين العرفية القائمة لأنه أصبح تدريجيا يتكيف للتغيرات التي تحدث من حوله.

**بدأت الأسرة العربية تتأثر من القوانين الإسرائيلية في مجالات عديدة، منها:**

١) الميراث: القانون المدني يعطي المرأة الحق في نصف الميراث كالرجل ولـيس ثلثـا الميراث للرجل، وثلثا واحدا فقط للمرأة كما هو في الشرع الإسلامي.
٢) الطلاق: القانون المدني يعطي المرأة حق الطلاق من الرجل في كل وقت وحين، أمـا في الشرع الإسلامي وحسب الأعراف المتبعة بين الناس فطلاق المرأة مـن الرجـل يكون في حالات خاصة اضطرارية يحكم عليها المجتمع وليس المرأة لوحدها.
٣) سن الزواج: في القانون المدني يحق للفتاة أن تتزوج عند بلوغها سن السابعة عـشرة فقط أما في الشرع الإسلامي وحسب العادات والتقاليد المتعـارف عليهـا يمكـن أن تتزوج في جيل مبكر أكثر (حين التأكد من البلوغ).
٤) الوصاية: القانون المدني يعطي المرأة حق الوصاية على الأولاد حتى جيـل البلـوغ، وهو جيل الثامنة عشرة، أما في الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد فيحق لـلأولاد بعد سن الثامنة أن يختاروا لأي الوالدين يريدون الانضمام.
٥) النفقة: هنا يتفق القانون المدني مع القانون الشرعي والعرفي مبدئيا في حـق النفقـة على الزوجة وأولادها، إلا أنهما لا يتفقان على المعايير الكيفية والكمية في هذا الشأن.

٦) الحماية: القانون المدني يحمي المرأة من سوء معاملة الرجل لها ومن عـدم منحهـا وإعطائها حقوقها الزوجية كاملة. فاليوم توجـد الملاجـئ النـسائية وغيرهـا مـن المؤسسات التي تحمي المرأة من ظلم الرجل. الشرع والعرف لهما طرقهما الخاصـة في حل مشاكل المرأة مثل الصلح، التوفيق بين الطرفين، والتـزام الرجـل بـشروط وضعها الشرع أو المجتمع... وغيرها.

٧) تعدد الزوجات: يمنع القانون الإسرائيلي تعدد الزوجات مما يعني بالنـسبة للمـسلمين العرب في إسرائيل مخالفة لما نصت عليه الشريعة الإسـلامية والعـادات والتقاليـد الاجتماعية. تعدد الزوجات يعتبر في المنظور الحديث للمرأة مؤشرا لعـدم مـساواة الرجل بالمرأة، ويعتبر سببا رئيسيا في إحباط معنويات المرأة، وازدياد حالات العنف ضدها (אלקריינאוי ולב-וזיל, ٢٠٠٢). لكن تعدد الزوجات من وجهة نظر الـدين الإسلامي وما يتعلق بحقوق المرأة ليس هو السبب في تدهور مكانة المرأة العربية، أو إحباط معنوياتها وممارسة العنف ضدها، وإنما يرجع السبب الرئيسي إلـى العـادات والتقاليد الاجتماعية السائدة التي تسيطر على سلوك الرجل في التعامـل معهـا بهـذا الشكل.

الأسرة العربية تعتبر من ناحية، رهينة للمرأة فبدونها لا يمكن أن تكتمل ولا يمكـن أن تستمر، ومن ناحية أخرى، فإن المرأة لا حول لها ولا قوة دون مساندة الأسرة لهـا إذا أرادت أن ترقى إلى ما تصبو إليه في المجتمع. هذه العلاقة الديالكتيكية بين الطرفين تُؤكـد التعلّـق المباشر بين تحسين مكانة المرأة في المجتمع وبين استمرارية الأسرة فـي مجتمـع دينـامي متغير. بما أن مكانة المرأة العربية لا زالت تتأرجح بين التقليدية والحداثة، فإن الحديث عـن "قضية المرأة" لا زال قائما وحيا. الأسرة العربية لها الدور الفعال في منح المرأة فرص التقدم والتغير، ولكن في نفس الوقت لا بد للتغير أن يأخذ مجراه التاريخي. ربما لـم يمـر الوقـت الكاف لتتأقلم الأسرة مع التغيرات التي تحدث من حولها، فلا زالت حريصة على المحافظـة على الوضع القائم للمرأة ومتحفظة في منحها مزيدا من الفرص. من الصعب توجيـه إصـبع الاتهام للرجل العربي بالتقليدية تجاه معاملته وموقفه من المرأة، لأن المجتمع هو الذي يمـده بالشرعية لذلك. المجتمع لا زال يبحث عن هوية اجتماعية جديدة تحدد مكانة المرأة العصرية. بما أن المجتمع لا يوجد في مرحلة واضحة من التطور فإن كل أشكال التعامل والمواقف تجاه المرأة متقلبة وأحيانا متناقضة. الأسرة لوحدها لا تستطيع تغيير مكانة المرأة، لأنها تحمل فـي طياتها كل عادات المجتمع وتقاليده، فهي مسؤولة عن تغيير هذه العادات والتقاليد فـي حالـة

تغيير مكانة المرأة بشكل كامل وجذري. والأسرة هي نظام اجتماعي يـتحفظ ويحفـظ لذاتـه الخصوصية ولا يقبل التغيير السريع والمفاجئ الذي من شانه أن يؤدي به إلى الانهيار.

# الأسرة والقتل على خلفية شرف العائلة

من الظواهر الاجتماعية السلبية في الوسط العربي هو "القتل على خلفية شرف العائلة". "شرف العائلة" يأخذ شكل التقديس عند فئات كثيرة من المجتمع ولا ينحصر على فئة أو طبقة اجتماعية دون الأخرى. العائلة تترجم "شرف العائلة" عن طريق التزام المرأة بالعفاف والأخلاق. لذاك تُقتل المرأة التي تخرق هذه القيم الاجتماعية المتعلقة بكرامة كل أفراد العائلة. رغم التطورات والتغيرات التي طرأت على المجتمع العربي، لا زال "القتل على خلفية شرف العائلة" مستمر وشائع، فلا تمر سنة إلا وقد وقعت فيها عدة حالات قتل من هذا النوع.

ما الذي يجعل الأسرة العربية تقتُل المرأة على خلفية "تدنيس الشرف"، ولماذا لا تتعامل مع هذه القضية بطرق أخرى غير طريقة القتل؟ هل هناك من تغيرات في مفهوم "شرف العائلة" اليوم؟ كيف تتعامل الأسرة العربية مع هذه القضية بشكل عام؟ هل أصبح "شرف العائلة" يخص الأسرة النواة فقط أم أنه لا زال يخص الأسرة الموسعة (الحمولة والعشيرة) أيضا؟

## التنشئة على "شرف العائلة"

الأسرة العربية حريصة في تربيتها على غرس قيمة "الشرف" عند البنت أكثر منها عند الولد. منذ نعومة أظافرها تتعلم البنت الالتزام في البيت، وتسمع كثيرا كلمة "عيب" التي تدل على قيمة "الشرف". ويحظر على البنت القيام بأي سلوك انحرافي مهما كان، فعليها الامتثال للمعايير المتبعة في البيت، المدرسة وفي المجتمع. ليس فقط الانحراف الأخلاقي محظور على البنت وإنما كل انحراف آخر، لأن انحراف البنت في أي مجال يعتبر مسا لشرفها وشرف عائلتها. التنشئة حريصة على أن تكون البنت ممتثلة لقيم ولمعايير المجتمع قدر المستطاع، وإلا فإنها سوف تجلب العار لها ولكل العائلة. إذا يمكن القول بان "تدنيس شرف العائلة" ليس معناه الانحراف الأخلاقي والجنسي فقط، وإنما هو كل انحراف اجتماعي آخر مهما كان نوعه. من هنا يمكن فهم شرف البنت والعائلة على أنه الامتثال والطاعة التامة لقيم ولمعايير المجتمع في كل المجالات ومن جميع النواحي (خوالدي، ١٩٩٨).

وجدت إحدى الأبحاث أن الفتيات العربيات نادرا ما يرتكبن الجرائم، بعكس الشباب، وأنهن يبدين امتثالا أكثر في الأسرة والمدرسة (Sherer, 1992). هذا يرجع لتربيتهن في البيت على مثل هذا السلوك الذي ما إن أهملته البنت فإن عقابه سوف يكون عليها أكبر وطأة وباسا من الولد، لأنه سوف يمس بسمعتها وسمعة عائلتها، أي بشرفها وبشرف عائلتها.

المرأة العربية تؤمن بأن "العذرية" هي من البراهين الأساسية الدالة على مدى (مستوى وأهمية) شرف المرأة، ما يقارب ٧٠% من الفتيات العربيات يؤكدن موافقتهن على أن الحفاظ على "العذرية" هو برهان على مدى اهتمام المرأة بعذريتها، بينما ما يقارب ١٠% فقط من الفتيات اليهوديات يؤيدن ذلك. تجدر الإشارة هنا إلى أن ما يقارب ٢٠% من الفتيات يرفضن بتاتا هذا الادعاء ويتخذن موقفا يتنافى مع القيم والأعراف العربية السائدة (פוגל-ביז'אוי ובכר, ٢٠٠٣). هذه المعطيات تدل على أن الأسرة العربية تغرس في شخصية البنت أهمية شرف العائلة وبالذات "العذرية" كرمز وكإثبات لصيانة هذا الشرف. يتم عبر التنشئة غرس أهمية العذرية في نفوس وفي عقول البنات، وأنه بدون العذرية تفقد العائلة هيبتها ومكانتها الاجتماعية وتدنّس سمعتها بين العائلات مما يجلب إليها وصمة "العار" إلى أمد بعيد، حتى ولو "قتلت" العائلة البنت وأثبتت للمجتمع مدى تمسكها وحرصها على طهارة شرفها. "انتهاك العذرية" لا تعني فقط العلاقة الجنسية، وإنما أيضا السلوك غير الأخلاقي والعلاقات الغرامية "كالحب الأفلاطوني" وعلاقات أخرى محظورة عليها. هذه المعاني للعذرية تقف في سلم أولويات العائلة العربية في عملية التنشئة الجنسية للبنات.

"الشرف" يأخذ مكانة أخلاقية عليا عند العرب فالحلف بالشرف كأن يقول المرء: "بشرفي"، يعني مدى قيمة "الشرف" عندهم ومدى حرصهم عليه. المراد بذلك هو إزالة الشك عند الآخر وتصديق الأقوال أو الأفعال بمجرد الحلف بالشرف وهو أغلى ما عند الرجل العربي. المرء الذي يريد إقناع المستمع بأقواله وأفعاله يحلف با العظيم ليزيل الشك من الآخرين، كذلك الأمر عندما يحلف الرجل "بشرفه" مستخدما ذلك لتدعيم كلامه وإعطاءه مصداقية لدى السامعين. الرجل يستخدم الحلف بالشرف أكثر من المرأة باعتبار أن المرأة هي مصدر الشرف نفسه، فيكون عيب عليها أن تحلف بشرفها. شرف المرأة متعلق بكل شيء وكل فعل يمت للعلاقة الجنسية أو العاطفية غير المشروعة بصلة. فالحلف بالشرف هو توكيد العفّة والنزاهة للمرأة. أقرباء المرأة أو الفتاة التي ارتكبت فاحشة جنسية لا يجرءون عادة الحلف بشرف المرأة حتى ولو تخلّصوا من الجانية بشكل أو بآخر، وذلك لأن وصمة العار تبقى ملازمة لهم زمنا طويلا.

الولد يحمل "اسم العائلة" والبنت تحمل "سمعة العائلة". الحفاظ على اسم العائلة لا يتعلق بالتزامات من طرف الولد، فبمجرد أنه ذكر يكون الشرط الأساسي للحفاظ على "اسم العائلة". أما بالنسبة للبنت فبمجرد أنها أنثى لا يكفي أن تحافظ على سمعة العائلة وإنما سلوكها وأخلاقها طيلة حياتها تكون الشرط الأساسي لنقاء ونزاهة "شرف العائلة". الفرق بين الحالتين

هو أن الحالة الأولى منوطة بالشروط الوراثية فقط، أما الحالة الثانية تكون منوطة بالـشروط الاجتماعية-التربوية.

الإقدام على قتل المرأة بسبب شذوذها الجنسي وخرقها قيمة "الشرف" يعبر عن عظمـة مسؤوليتها في حمل هذه الأمانة. المجتمع يرى بأنها مسؤولة مباشرة عن سبب قتلها وليس أي شخص آخر. المجتمع لا يذنّب نفسه انه لم قد قصر في تنشئتها على القيم التـي يريـدها، ولا يبحث عن الرجل كمشترك في الجريمة، وأيضا لا يرجع السبب إلى الفتن والمغريات الكثيـرة التي تتحدى الفتاة والمرأة في العصر الحاضـر (אלבדור, 2005). مـن الواجـب معاقبـة المجتمع الذي هيأ لها الظروف أن تنحرف. الرجل والمرأة متواجدان اليوم في مجتمع متغيـر ومتأثر من حضارات وثقافات غريبة تجعلهم عرضة لانحرافات أخلاقية وجنسية كثيرة. لذلك فإنه من الواجب على المجتمع أن يراعي هذه الظروف وأن يحاسب نفسه أولا قبل أن يحاسب الجناة.

علم العقوبات الحديث يرجع أسباب الإجرام إلى عوامل مجتمعية عديدة ويلقي المسؤولية على المجتمع في خلق المجرم وقلما يرجع السبب للمجرم نفسه. بمعنى أن المجتمـع يـستحق نسبة المجرمين فيه لأنه هو الذي هيأ الظروف لهم ليكونوا مجرمين. المجتمع العربي يحكـم على المرأة بأنها هي المسؤولة الوحيدة عن جريمتها وقلما يتضمن "حكـم القتـل" الـشخص المشترك في الجريمة، وهو الرجل.

## "شرف العائلة" بين الدين والعرف الاجتماعي

المجتمع يعتبر شرف المرأة ليس قضية خاصة بها وإنما قضية تشمل كل عائلتها. مـن البداية تعمل الأسرة على توعية البنت بان شرفها يعني "شرف العائلة" كلها. في حالـة عـدم صيانة هذا الشرف يشعر كل أفراد العائلة بالإهانة والخزي أمام الآخرين. النـساء العربيـات يؤيدن العنف ضد النساء اللاتي لا يحافظن على "شرف العائلة"، وذلك من منطلـق أيمـانهن العميق بأنهن مصدر الشرف للرجل في المجتمع العربي (Haj-Yahia, 2000). لقـد زرعـت الأسرة في نفوسهن منذ نعومة أظافرهن بأنهن الوحيدات المحافظات على شرف العائلـة، وأن الرجل معفي من هذه المسؤولية.

"الشرف" هو عرْف من الأعراف العربية لذلك يكون العقاب الواقع على المـرأة أكبـر وأشد من العادات الشعبية مثلا. وجدت إحدى الأبحاث التي أجريت على ٨٠٠ طالب وطالبـه عربيه ويهودية أن العرب يميلون إلى عقاب من يرتكب جرائم ضد الممتلكات وجرائم عنـف أخرى أكثر بكثير ممن يقوم بجرائم على خلفية شرف العائلة (תורג'מן, ٢٠٠٠). هذا يـدل على أن الرجل الذي يقوم بجرائم بحجة الحفاظ على شرف العائلة يكون معافى من العقـاب،

لأنه بنظرهم أراد أن يطهر "شرف عائلته". بكلمات أخرى: يسمح المجتمع العربي للرجـل أن يقترف جريمة قتل بحجة الحفاظ على شرف العائلة ولا يقيم الحد عليه، بينما يعاقبه ويلومه إذا ارتكب جرائم غير ذلك (المصدر السابق).

أما بالنسبة للديانات السماوية فلها موقف مغاير للأعراف الاجتماعيـة. رسـخ وبلـور المجتمع قيمة "شرف المرأة" من خلال النصوص والشرائع السماوية. الدين اليهودي، المسيحي والإسلامي يحث على الأخلاق الحميدة والابتعاد عن المخالفات الجنسية التي تعتبر من الكبائر ومن المسببات الرئيسية لانهيار المجتمعات عبر التاريخ. المرأة تعتبر حسب هـذه الـديانات مصدر فتنة للرجل، لذلك شرعت كل الديانات للمرأة لباسا، منهجا ومسلكا خاصا في الحيـاة. لكن في نفس الوقت منحتها مكانة اجتماعية شريفة وعظيمة في الأسرة والمجتمع تليق بجنسها وبنيتها الجسدية. معاملة المجتمع للمرأة أصبحت بعيدة كل البعد عن المنهج الـديني الربـاني وحل محله نظام العادات والتقاليد الاجتماعية في التعامل مع المرأة على شتى الأصعدة. فمثلا أصبح يقتلها بحجة مساسها بشرف العائلة دون الرجوع إلى الأحكام الشرعية في هذا البـاب، أو يعذبها جسديا ونفسيا، أو يزوجها بالإكراه، وما إلى ذلك من عقوبات لا تمس الرجل فاعـل الجريمة الحقيقي. من هنا فإن القتل على خلفية "شرف العائلة" لا يتم باسم الدين وإنمـا باسـم الأعراف الاجتماعية لتطهير "شرف العائلة" من الدنس.

الشريعة الإسلامية مثلا، حددت أنواع العقوبات للرجل والمرأة في حال ارتكاب أحدهما جريمة الزنا، كالرجم للمرأة والجلد للرجل، وحددت قبل قيام الحد عليهما شـروطا يجـب أن تتوفر عند القاضي أو القضاة. الشريعة الإسلامية تعاقب المرأة والرجل على حد سـواء، ولا تعافي احدهما من الجريمة، مما يدل على الإنصاف والعدل فـي الإسـلام (زيـدان، ١٩٩٧؛ الزحيلي، ١٩٩٧). يقول ا تعالى في سورة النور: **والزانِيةُ والزانِي فَاجلِدوا كُـل واحِـدٍ منْهما مِئَةَ جلْدةٍ ولَا تَأْخُذْكُم بِهِما رأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ إِن كُنتُم تُؤْمِنُون بِاللـهِ والْيـومِ الْـآخِرِ ولْيشْهد عذَابهما طَائِفَةٌ من الْمؤْمِنِين (٢) الزانِي لَا ينكِح إلَّا زانِيةً أَو مشْرِكَةً والزانِيـةُ لَـا ينكِحها إِلَّا زانٍ أَو مشْرِك وحرم ذَلِك علَى الْمؤْمِنِين (٣) والَّذِين يرمون الْمحصنَاتِ ثُـم لَـم يأْتُوا بِأَربعةِ شُهداء فَاجلِدوهم ثَمانِين جلْدةً ولَا تَقْبلُوا لَهم شَهادةً أَبدا وأُولَئِك هم الْفَاسِـقُون (٤) إِلَّا الَّذِين تَابوا مِن بعدِ ذَلِك وأَصلَحوا فَإِن الله غَفُور رحِـيم (٥)** (القرآن الكريم: سورة النور، أية ٢-٥)

الآيات واضحة وصريحة توقع العقاب على المرأة والرجل في حال ارتكابهما جريمـة الزنا. ولا يعترف الإسلام بمجرد شبهات وإنما يقطع الشك باليقين ويطلب أربعة شهداء علـى الجريمة أو كما يقال "المتهم بريء حتى تثبت إدانته". في العرف الاجتماعي تقتل المرأة عقابا

لجريمتها ولا يقتل الرجل. الإسلام لم يأمر بقتل احد من الجناة وإنما أوقع عليهم عقاب القذف والرجم، وأمر بأن تنكح الزانية زان مثلها والرجل ينكح زانية مثله، كلون من ألوان العقـاب النفسي والاجتماعي لهما. التفسير للآيات القرآنية طويل ولا يسع هذه الدراسة الخـوض فيـه بإسهاب. كل تفاسير القرآن تسترسل في شرح هذه الآيات وتبين عظمة العدل فـي الإسـلام وبراءته مما يسمى "بالقتل على خلفية شرف العائلة.

لكن المجتمع يتصرف دون الأخذ بهذه المعايير فينصب العقاب على المرأة لوحدها ولا يصل إلى الرجل إلا في حالات نادرة، والمجتمع لا يتأكد أحيانا أو غالبا من وقوع الجريمة أو من الأسباب التي أدت إلى وقوعها، مخالفا بذلك ما أقرته وحددته الشريعة الإسلامية، فأحيانـا أو غالبا تقتل المرأة، أو تعاقب وهي بريئة لمجرد شبهات أو سمعة سيئة ابتـدعها المجتمـع لغرض ما أنزل ا بها من سلطان.

من الناحية القانونية فإن القانون الإسرائيلي يحمي المرأة ولا يقبل قتلها أو تعنيفها فـي حالة خرق "شرف العائلة". القانون الإسرائيلي هو قانون علماني يعترف بحرية المرأة الكاملة بالمفهوم العلماني، فمن ضمن هذه الحرية، الممارسة الجنسية مع من تريد إذا كانـت بالغـة عاقلة فالقرار في مثل هذا التصرف يرجع إليها وحدها ولا يحق لأحد معاقبتها علـى ذلـك. الاعتداء على المرأة نتيجة قيامها بعلاقات جنسية أو عاطفية مع من تريد، يعتبر خرقا للقانون، وبما أن عملية القتل هي من أبشع الجنائيات بالنسبة للقانون فان مرتكبها يقع عليه أشد أنـواع العقاب، وهو السجن المؤبد على الأقل (في دول أخرى الإعدام). إلا أن كثيـرا مـن النـساء المعتدى عليهن جنسيا من المجتمع العربي (٩١%) لا يقدمن شكوى عند الشرطة على الرجل المعتدي عليهن بسبب عدم ثقتهن بجدارة الجهاز القضائي في هذا المضمار وقدرته على ضبط الفاعل ومعاقبته كما ينبغي، أو لخوفهن من العائلة التي سوف تنتقم منها باعتبارهـا مجرمـة ومذنبة من الدرجة الأولى (السوار، ٢٠٠١).

الدين الإسلامي يرى في عملية الزنى "كبيره" من "الكبائر" التي تستحق أشد العقاب، مثل الجلد للرجل والرجم للمرأة (زيدان، ١٩٩٧؛ الزحيلي، ١٩٩٧). في العـرف الاجتمـاعي لا يأخذ الرجل العقاب التي تأخذه المرأة عند ارتكاب جريمة الزنا. الحكم على المتهم/ة يتم عـن طريق أقرب الأقربين ( الأخ، الأب، الزوج) وليس عن طريق لجنة قضاة مسلمين معترف بها من الدولة، كيفما تفرضه الشريعة الإسلامية. الدولة ليست إسلامية لذلك لا يقوم الحد الشرعي في هذه الحالة على المرأة وعلى الرجل. العائلة "والأقارب" يسارعون في غسل "شرف العائلة" بأنفسهم عن طريق تنفيذ القانون العرفي بأيديهم، بغض النظر عن أحكام الشرع والحكم بالعدل

بين الفاعل والمفعول به. الشريعة الإسلامية بريئة من "القتل على خلفية شرف العائلة" بالشكل الذي يمارسه المجتمع العربي، لأنه ليس مبنيا على أحكام الشريعة الإسلامي.

هناك فرق بين تطبيق العرف وبين تطبيق شرع ا سبحانه وتعالى. ما يجـري عنـد العرب في إسرائيل هو على الأغلب إتباع العرف دون أية اعتبارات لحكم الشريعة الإسلامية في هذه القضية.

## القتل كوسيلة للحفاظ على "شرف العائلة"

تدنيس "شرف العائلة" يعتبر مهددا ومقوضا للمكانة الاجتماعيـة للعائلـة فـي القريـة والمدينة على حد سواء. السمعة والهيبة الاجتماعية عند العائلات العربية بالذات ضرورية من أجل التكافل الاجتماعي مع الآخرين ومن أجل الحفاظ على الهيبة والمكانة الحسنة والنزيهـة في المجتمع. هذه السمعة والهيبة تفقد من قيمتها وتؤثر على المكانة الاجتماعية في البلدة وبين العائلات الأخرى بمجرد أن تمارس المرأة علاقات عاطفية مع الرجل خارج الإطار الشرعي المتفق عليه، أو بمجرد أن يعتدي عليها جنسيا أو يشكك في أنها قد فعلت ذلـك. بـل يعتبـر المساس بشرف العائلة شكل من أشكال الضعف الاجتماعي والأخلاقي حيث أن الشرف هـو رمز للقوة الاجتماعية للعائلة بين العائلات الأخرى فـي البلـدة (خوالـدي، ١٩٩٨ ؛ Ginat, 1982).

العائلة العربية تخشى الوصمة التي ربما تصاحبها قرونا عديدة وتؤثر علـى وظائفهـا الحيوية في المجتمع. كثيرا من فتيات العائلة تتشوه سمعتهن بسبب ارتكاب إحـدى أقربـائهن جريمة الزنى ولا يكون لهن مثلا نصيب في الزواج مثل فتيات من عائلات أخرى (Fedida, 1984; Kressel, 1992). العقاب يشمل جميع الفتيات أحيانا ولو بطريقة غيـر مباشـرة، لأن المجتمع العربي لا زال يفرض على الفرد أن يعيش في بوتقة الحمولة والعشيرة التي تمـارس عليه الضبط الاجتماعي وتجعله يجد هويته داخل العائلـة ولـيس خارجهـا. طبيعـة البنـاء الاجتماعي هذا يجعل المرأة أو الفتاة جزءا من الكل فإذا تأثر هذا الجزء فسوف يـؤثر علـى الكل المرتبط به، أي العائلة.

يتناقض المجتمع أحيانا مع نفسه إذ أنه من جهة يتّهم المرأة نفسها بارتكـاب الجريمـة ومن جهة أخرى يسمح للرجال بالمساس بشرف المرأة، لأنه قلما يقدم علـى معـاقبتهم عنـد ارتكاب الجريمة كما يعاقب المرأة. الرجل في مجتمع رجولي يسمح لنفسه بارتكـاب جـرائم الشرف لأنه يعلم أن الذي يدفع الثمن غاليا هو الفتاة أو المرأة فقط، أما الرجل غالبا لا يحاسب على أفعاله، بل ينظر إليه كضحية (אלבדור, 2005). الرجل يعتبر نفسه صـاحب الحكـم والقضاء، الذي يحكم على المرأة في حال مساسها بشرف العائلة (خوالدي، ١٩٩٨).

إحدى الدراسات عن المجتمع الدرزي تبين بشكل عام أن الرجال يؤيدون القتل على خلفية شرف العائلة أكثر من النساء، والشباب يؤيدون ذلك أكثر من البالغين. هذه المواقف لها علاقة بمتغيرات كثيرة مثل: المستوى التعليمي، التصور الذاتي، الإيمان بالقيم والتقاليد، القرب الجغرافي من المجتمع اليهودي، والموقف من عملية القتل (אבורוכון, ١٩٩٧). كما هو معروف فإن المجتمع الدرزي يعتبر مجتمعا مغلق ومحافظا، فموقفه من هذه القضية واضح. هذا الموقف لا يختلف عن موقف أبناء الديانات الأخرى، خصوصا المسلمين منهم، ويكون أكثر وضوحا عند القرويين منه عند المدنيين.

الأسرة العربية لا زالت رغم التغيرات تُنشئ أجيالا جديدة تحرص على معاقبة المرأة التي تمس بشرف العائلة (אבורוכון, ١٩٩٧). أساليب العقاب لم تتغير كثيرا ففي الماضي كان القتل هو الأكثر اتباعا بصفته يمسح العار عن العائلة التي تُشهر إخلاصها للقيم ونكرانها لمخالفتها، اليوم لا زالت تتبع فئات كثيرة في المجتمع نفس الأسلوب مع نفس المعنى و المضمون الاجتماعي، فالشباب يؤيدون القتل على خلفية شرف العائلة مثلما تبين في البحث ومنفذو عملية القتل يكونون من الشباب وليس من كبار السن.

هناك أساليب تتبعها العائلة اليوم من أجل تغطية الجريمة وتفادي الوقوع في جريمة القتل، فمثلا تتبع عائلات كثيرة أسلوب تزويج المتهمين (الفتاة والشاب) بالقوة وبالإكراه بهدف تغطية الجريمة وتحميل الفاعلين مسؤولية جريمتهما. لكن في نفس الوقت هناك أسلوب التستر فقط وعدم تزويج الاثنين لبعضهما البعض، فلا يتحمل الفاعل أية مسؤولية لفعلته فتصبح الفتاة ضحية للعزلة الاجتماعية والحرب النفسية داخل العائلة وضحية على يد الجاني نفسه الذي هدم لها مستقبلها وحياتها وتركها في عناء وشقاء بين أهليها وبيئتها. اليوم يعتبر التستر أسلوبا شائعا ومقبولا عند معظم العائلات العربية التي تشعر بأن "شرفها" قد دنس. لقد وجدت شلهوب –كبركيان أن ١٠% من حالات الشرف تنتهي بقتل المرأة إذا لم تتمكن العائلة من ستر الفاحشة. السكوت خشية شيوع الفضيحة بين الناس لا تساعد الضحية التغلّب على الآثار النفسية للجريمة وإنما تزيد من حدتها، لأنها سوف تبقى في قفص الاتهام بين أفراد عائلتها إلى أن يجعل ا لها سبيلا (Shalhoub-Kevarkian, 1999).

**يمكن إجمال أهم العوامل المسببة في المساس "بشرف العائلة" كالتالي:**

١) ازدياد الاحتكاك والاختلاط مع الرجال في أماكن كثيرة، مثل أماكن العمل والتعليم والمؤسسات العامة.

٢) تأثر الفتاة والمرأة العربية من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بما فيها من أفلام ومسلسلات وبرامج إباحية محفزة للتمرد الاجتماعي.

٣) ازدياد وعي المرأة بحقوقها في مجتمع ديموقراطي-حديث وسعيها نحو تحقيق ذاتهـا ورغباتها بشتى الوسائل والسبل.

٤) انهماك أفراد العائلة بشؤون الحياة المختلفة واستقلال كل واحد منهم، بما فـي ذلـك النساء، ماديا واجتماعيا عن الآخر.

٥) التربية الأسرية المعتمدة على تفضيل الرجل على المرأة في كل مجالات الحياة.

٦) استمرار رسوخ القيمة الثابتة القائلة بأن المرأة هي الممثلة والمسؤولة الوحيـدة عـن "شرف العائلة".

هذه عوامل يمكنها أن تهيئ الظروف لانتهاك شرف العائلة، إلا أن ظاهرة "القتل علـى خلفية شرف العائلة" آخذة بالتراجع مع مرور الوقت. إحدى الأسباب لذلك، أن الأسرة العربية أصبحت ترى أن ظروف الحياة قد تغيرت وتتطلب عمل وتعليم المرأة مما يزيد من إمكانيـة احتمالات احتكاك المرأة بالرجل في شتى مجالات الحياة. الرجل أصبح غير قادر على صـد المرأة ومنعها من المشاركة في حياة المجتمع، فأضطر أن يتكيف للظـروف الجديـدة، التـي زادت من احتمالات انتهاك شرف العائلة. خروج المرأة من البيت كان في الماضـي يعتبـر عيبا، لكنه اليوم يعتبر شيئا طبيعيا بل ضروريا لحياة الأسرة والمجتمع. النظرة نحو خـروج المرأة إلى المجتمع تغير ومفهوم العيب والعار تغير معه أيضا.

الوضع الجديد الذي فرضه المجتمع على الرجل جعله يتراجـع عـن طـرق العقـاب التقليدية، وهي "عملية القتل". أصبح يستخدم طرقا أخرى في التعامل مع هذه القضية، من هذه الطرق المتّبعة اليوم مثلا:

١) تزويج الجانية والجاني بالإكراه حتى ولو كان الجاني (في بعض الأحيان) متزوجا.

٢) طلاق المرأة المباشر إذا كانت متزوجة وسلبها كل الحقوق التـي تـستحقها كمطلقـة عقابا لها.

٣) ستر وإخفاء الفاحشة خشية انتشارها ومساسها بشرف العائلة.

٤) العنف الجسدي ضدها والحرمان الاجتماعي، وسلبها كل الحقوق الاجتماعية داخـل البيت وخارجه.

استخدام طرق بديلة للقتل يعتبر نوعا من التكيف الاجتماعي في هذه القـضية. انتهـاك شرف العائلة أصبح يفسر على أنها مشكلة خاصة بأهل الجانية فقط، فلا يشعر الأقارب بالذنب لأن الروابط والعلاقات الاجتماعية بينهم أصبحت غير مباشرة وضعيفة، فـلا يكـون هنـاك إحساس بالمسؤولية كما كان في الماضي. شرف العائلة أصبح محصورا أكثر وأكثر على أهل الجانية فقط وليس على كل أفراد الحمولة والعشيرة. ثم أن كثيرا من الحالات كحالات الصداقة

والعلاقات العاطفية الخالية من المعاشرة الجنسية، أصبحت لا تفسر على أنها مساس بـشرف العائلة، كثير من الشباب والفتيات يرتبطون اليوم بعلاقات عاطفية قبل عقد الزواج ويكون هذا الأمر معروفا للأهل والناس فلا يفسر على أنه انتهاك لشرف الفتاة أو لـشرف العائلـة (חאג יחיא- אבו חמד, 2006). لذلك هناك تخبط بتفسير شرف العائلة عند أبناء الأقلية العربية، فالتفسير متفاوت بين كل منطقة جغرافية وأخرى (شمال، جنوب، مدن مختلطة)، بين الطبقات الاجتماعية، بين أبناء الديانات والطوائف الأخرى، مما يجعل التعامل مع هذه القضية مختلف وغير موحد.

## ديناميكية اتخاذ القرار واستراتيجيات المقاومة

لقد كان لشيخ العائلة ولرب الأسرة دور هام ومركزي في اتخاذ القرار بما يخص عملية "القتل". الانصياع لأوامر الشيخ أو الأب كان شبه مقدس، فلا جدال ولا تراجع عن قـراراتهم إذا اتخذت (עזאיזה, ١٩٩٥). الأبناء كانوا بمثابة المنفذين لأوامر الكبـار. اليـوم ضـعفت الروابط الاجتماعية والعرفية بين الأبناء والشيوخ، وحتى بينهم وبين الآباء، وأصـبحوا فـي كثير من الأحيان مستقلين في اتخاذ القرار، حتى فيما يتعلق بشرف العائلة. اليوم يحظى المسن العربي باحترام كبير من قبل الأبناء والأحفاد ولا زالت هيبته الاجتماعيـة موجـودة، فيجـد المساعدة والعناية منهم في شتى المجالات (Weihl et.al., 1986). لكن تأثيره المباشـر فـي شؤون حياة الأسرة والمجتمع لم يعد كما كان في الماضي. أصبح الشيخ أو المسن في موقـع شفقة واحترام من قبل الجيل الجديد، لأنه لا حول له ولا قوة في ضوء التغيرات الاجتماعيـة والثقافية التي يعتبر فيها مغتربا وضعيفا، لأنها نزعت منه الهيبة والقوة الاجتماعية في العائلة والمجتمع، وأودعتها للشباب.

ضعف الشيخ أو المسن هو دليل على ضعف العائلة الموسـعة وسـلطة الكبيـر ، أي انحسار "شرف العائلة" في كثير من القرى والمدن العربية شيئا فشيئا على الأسرة النواة، فلـم يعد يخص كل العائلة والأقرباء. فمثلا، لا يستطيع شيخ العائلة الكبير أن يفرض علـى أحـد الشباب بقتل أمه أو أخته أو إحدى قريباته. حتى في المناطق المحافظة، كـالقرى الـصغيرة والمجتمع البدوي، فقد الشيخ من صلاحياته في أمور عائلية كثيرة (خوالدي، ١٩٩٨).

الحركات النسائية وسائر الفئات الاجتماعية التي تعتبر نفسها متحضرة ومتحـررة مـن القيود التقليدية-المحافظة ترى بالقتل على خلفية شرف العائلة ظاهرة مـن ظـواهر التخلـف الاجتماعي الذي لا يليق بالمجتمعات الحديثة المتحـضرة. إلا أن هـذه الحركـات والفئـات الاجتماعية تجهل أحيانا بأن القتل على خلفية شرف العائلة هو عبارة عن نظام اجتماعي وليس شكلا من أشكال الانحراف الاجتماعي. علم الاجتماع يعتبر"عملية القتل" في حالات ومجتمعات

معينة نوعا من أنواع النظام الاجتماعي وليس نوعا من أنواع الانحراف. مثـال علـى ذلـك الساموراي في الصين، حيث يقتل الرجل نفسه أمام الناس عند فشله في تنفيذ مهمة معينة، لأن هذا في نظرهم المعيار الصحيح للإخلاص للجماعة.

المجتمع العربي لم يجد حتى اليوم بدائل مرضية للحفاظ على هذا النظام الاجتماعي فهو يحاول أن يغير من أساليب عقابه كما ذُكر في النقاط الأخيرة آنفا. من أجل التغيير الـشامل لا بد للمجتمع أن يمر بتغييرات جذرية تجعله يستبدل المعايير التقليدية بمعـايير جديـدة تليـق بمستواه الحضاري. إذا كان القتل على خلفية شرف العائلة هو تخلفـا اجتماعيـا فمـاذا مـع السلوكيات والأفعال الاجتماعية الأخرى كزواج الأقارب، تفضيل الولد عن البنـت، الـزواج المبكر، العصبية القبلية وغيرها من أشكال الفعل الاجتماعي الكثيرة والشائعة فـي المجتمـع؟ المقصود هنا أن المجتمع العربي لم يصل حتى اليوم إلى مرحلة من التغير الثقافي التي تجعله يكف تماما عن "قتل المرأة على خلفية شرف العائلة"، لذلك ليس من المعقـول اعتبـار كـل سلوكيات المجتمع العربي تخلفا اجتماعيا. العنف ضد المرأة لا يعود لكون المجتمع رجوليـا، لأن هناك عوامل أخرى كثيرة مسؤولة عن ذلك (חאג יחיא, 2005). هذا من وجهة نظـر علم الاجتماع. من وجهة نظر الدين الإسلامي، لا يجوز قتل المرأة بأي طريقة وبأي حجـة، هناك أساليب عقاب للمرأة والرجل على حد سواء ولا يجوز لأحد تنفيـذ الحكـم إلا قـضاة مؤهلين ومتمرسين فقط ولا يجوز إيقاع الحكم إلا بعد أدلة وإثباتات قاطعـة وضـحها علـم العقوبات في الإسلام (زيدان، ١٩٩٧؛ الزحيلي، ١٩٩٧). إذا ما تمت المقارنة بين وجهة نظر علم الاجتماع ووجهة نظر الإسلام، فإن الإسلام هو الأكثـر عقلانيـة، لأنـه يعتمـد علـى الموضوعية والعدالة التامة في هذه القضية ولا يرضى بقتل أي شخص كان بحجـة أن هـذا نوع من أنواع "النظام الاجتماعي". الإسلام جمع بين النظام اجتماعي والانحراف الاجتماعي ، من جهة يراعي ظروف وحالات الجناة وحال المجتمع، ومن جهة أخرى يعاقب الجنـاة فـي حال خروجهما عن هذا النظام. بذلك تتحقق العدالة الاجتماعيـة وضـمان الاسـتقرار فـي المجتمع.

## "شرف العائلة" والأطفال

الشذوذ الجنسي للأطفال وخصوصا البنات منهم لا يعتبر مسا أو خرقا بشرف العائلـة، لأن الأطفال يعتبروا دائما ضحايا الاعتداءات الجنسية وليسوا مرتكبين متعمدين لها. موقـف الأسرة والمجتمع يكون تجاههم ليس عدائيا. المشكلة الحقيقية هي في عـدم معاقبـة مرتكـب الجريمة (الرجل) مع الأطفال إذا كان بالغا عاقلا، والحال هو نفس الحال عند انتهاكه لـشرف المرأة.

موقف الأسرة من الضحايا الجنسية في جيل الطفولة يكون أكثر إصلاحيا وعلاجيا منه عقابيا. الأسرة والمجتمع يرون بان الأطفال دائما بريئون ولا يتحملون مسؤولية أفعالهم (جنوح الأحداث) لذلك لا تنطبق عليهم قوانين البالغين. سقوط البنات الصغار في دائرة الممارسة الجنسية، أي استغلالهن من قبل الكبار، يرجع إلى قلة بل إلى عدم متابعتهن وحسن رعايتهن من قبل الأهل، لذا تتحمل الأسرة المسؤولية في مثل هذه الحالات. أغلبية الاعتداءات الجنسية على الأطفال والقاصرين تكون من قبل الجماعة المحيطة بهم، مثل: الأب، الأم، الأخوة، الأخوات أو الجيران، الأقرباء والأصدقاء (חאג יחיא, ١٩٩٨؛ السوار ،خريف ٢٠٠١).

في التقرير نصف السنوي لجمعية السوار النسائية ضد الاعتداءات الجنسية (من شهر ٢٠٠١/١ حتى شهر ٢٠٠١/٧) يتبين أن ٤٨% من المتوجهات للجمعية في هذه الفترة تعرضن للاعتداءات الجنسية وهن قاصرات لم تتجاوز أعمارهن ١٨ سنه، ومعظم الاعتداءات الجنسية (٩٣%) ترتكب من أحد أفراد العائلة أو شخص معروف للضحية (السوار ،خريف ٢٠٠١). وإحصائيات من سنة ٢٠٠٤ تبين أن ٣١٨ فتاة وامرأة عربية قد تـوجهن للجمعية بسبب تعرضهن لاعتداءات جنسية، ٨٠% من الحالات كانت من أحد أفراد العائلة وفقط ١% من إنسان غريب، لقد تبين أن ٥٨% من الحالات كانت في بيت الضحية ( المصدر السابق، ٢٠٠٤).

إذا كان أقرب الأقربين هم الجناة الذين انتهكوا شرف القاصرين والصغار والعائلة أجمع، فكيف لهم فضح أنفسهم والإساءة لسمعتهم؟ لذلك تأتي الشكاوى على هؤلاء من قبل الضحايا الصغار الأبرياء، الذين يتوجهون لمراكز الشرطة والجمعيات المحلية.

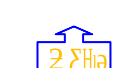
الأطفال هم الأكثر عرضة للاعتداءات الجنسية وهم الفئة الاجتماعية الوحيدة التي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها. الأطفال المعتدى عليهم يدخلون في أزمات نفسية خطيرة قد تصاحبهم مدى الحياة وخصوصا إذا كان المعتدي عليهم من أبناء العائلة أو الأقرباء.

الأطفال لا يحملون مسؤولية "شرف العائلة" لذلك لا يعاقبون عليها مثلما تُعاقب عليها فتاة أو امرأة بالغة وواعية. المعتدي ربما يكون من نفس العائلة أو قريبا إليها، فتكبر الفضيحة والجريمة في عيون الناس. التستر من الجريمة يعني التستر من جريمة العائلة نفسها. من هنا يبدأ التناقض في التربية ، وخصوصا تربية البنات، حيث تُربى البنت منذ نعومة أظافرها على حمل "شرف العائلة" وفي نفس الوقت ينتهك الأب أو أحد أفراد العائلة والأقارب هذا الشرف، فيصبح معنى "الشرف" عند البنت غير حقيقي وغير واقعي، مما يجعلها، ربما، في المستقبل غير مسؤولة عن "شرف عائلتها" التي دنّسه أقرب الأقربين إليها وجعله حقيرا في نفسها.

هذه تناقضات بين التربية "لشرف العائلة" وبين تدنيسه من العائلة نفسها له أسباب ترجع إلى كل المؤثرات البيئية كوسائل الإعلام، التأثر من الإباحية والشذوذ الجنسي لدى المجتمعات الغربية، الابتعاد عن شرائع الدين الحنيف والتربية الدينية، انعدام التربية الجنسية في البيت والمدرسة، وغيرها من الأسباب الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي لها علاقة بالتربية الأخلاقية.

ملخص القول هو، أن "القتل على خلفية شرف العائلة" لا زال متبعا في أوساط كثيرة عند العرب في إسرائيل، حتى بين أوساط المتعلمين والمثقفين منهم، لأن الأسرة لم تنجح حتى اليوم في تغيير التربية للقيم "كقيمة شرف العائلة" وملاءمتها للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمع. لا زالت الأسرة تتعامل مع "شرف العائلة" على أنه شأن المرأة وحدها ولا زالت تفضل الولد على البنت وتحملها مسؤولية هذا "الشرف" لوحدها. من الأسباب الحقيقية لتراجع "القتل على خلفية شرف العائلة" اليوم هو التغيرات التي حلّت على مبنى ووظيفة العائلة الموسعة، حيث أضعفت هذه التغيرات العلاقة بين الأقارب وبين والناس، مما جعل "شرف العائلة" ينحسر في نطاق الأسرة النواة تقريبا. ظروف الحياة تغيرت وجعلت الأسرة والمجتمع يفتشون عن بدائل لمعاقبة المرأة. هذه القضية تبقى رهينة التربية الأسرية، فإذا تغير نمط التربية للقيم فإن ظاهرة "القتل على خلفية شرف العائلة" سوف تتلاشى وتضعف أكثر وأكثر حتى أن تندثر بتاتا من تراث الأقلية العربية في إسرائيل.





# الأسرة الصحة والبيئة المحلية

صحة الأسرة هي من القضايا الأساسية التي تهم كل المجتمعات على الإطلاق وبـدون ضمان صحة أفراد الأسرة يضعف الإنتاج القومي وتضطرب كل وظائف المجتمـع. صـحة الأسرة تعكس صحة المجتمع ككل وتُعطي صورة حقيقية لمدى التقـدم والازدهـار المـادي والمعنوي للمجتمعات، فكما هو معروف فإن تدهور الأوضاع الصحية يعرقل تطور ويضعف وظائف المجتمع ويجعله غير قادر على العمل والإنجاز لتحقيق أهدافه.

سوف تقف الدراسة عند القضايا الصحية والبيئية الملحة في الوسط العربـي ومناقـشة علاقتها بالأسرة. السؤال المطروح هنا هو: هل تضعف الأسرة أمام المشاكل الصحية والبيئية أم أنها قادرة على التحمل والتحدي، وما هو دورها في الحفاظ على صحة العائلة والمجتمع؟

## لمحة عامة عن الأوضاع الصحية والبيئية

معظم الأبحاث الصحية أثبتت بأن الأمراض التي كانت شائعة في السنوات الأولى مـن قيام الدولة والمسبب الأول والرئيس للوفيات بين السكان العرب، كانت الأمـراض المتعلقـة بسوء التغذية ونظافة البيئة حيث أدت إلى انتشار الأمراض المعدية مثل التهابـات الأمعـاء، الكبد، المسالك البولية، الرئة، العيون، والجلد والتي كانت مسؤولة عن ارتفاع نسبة الوفيـات عند الأطفال بالـذات (Reiss, 1988; Davis & Czaczkes, 1970; Harlap & Prywes, 1977; Dagan & Sofer, 1983; Lavon & Tulchinsky, 1985; Yekutiel, 1979; Milton & Reshef, 1978; Palti & Strozzi, 1982).

لقد باشرت الدولة في حملات تطعيم في القرى والمدن العربية للـسيطرة علـى هـذه الأمراض والأوبئة ففتحت مراكز تطعيم للأم والطفل وبادرت فـي تقـديم التطعـيم لطـلاب المدارس وعملت على توعية الأسرة (Reiss 1988; Neserat (Rabia), ;1990)

حتى بعد تحسن الخدمات الصحية في الوسط العربي في سنوات السبعين، بقـي معـدل الوفيات من الأمراض المعدية كالتهابات الرئة والأمعاء أعلى بكثير عند المسلمين والـدروز (Neserat (Rabia), 1990; Gofin & Abramson, 1977).

كما ورد آنفا، عانت الأسرة العربية في السنوات الأولى من قيام الدولة من الأوضـاع الصحية المتردية وقلة الموارد الطبية المتاحة لها. معدل الوفيات وخصوصا وفيات الرضـع والأطفال كانت عالية والأمراض المعدية كانت منتشرة بسبب الأوضاع البيئية الصعبة التـي عاشتها القرى والمدن العربية إضافة إلى قلّة التوعية وقلّة برامج الوقايـة والعـلاج آنـذاك. الوضع الصحي كان يعكس مستوى المعيشة للناس، فكان المجتمـع العربـي يعـيش أسـوء

الظروف الاجتماعية-الاقتصادية في الدولة حيث أن الفقر لم يكن ظاهرة اسـتثنائية والبطالـة والأوضاع السكنية والاجتماعية الأخرى كانت سـيئة للغايـة (Reiss, 1988 ;Neserat, (Rabia) 1990).

عانت ولا زالت تعاني كثير من البيوت العربية من المشاكل المترتبة على شبكات المياه في البلادة. فكثير من البيوت لا تصلها المياه بسهولة بسبب وضعها الجغرافي في البلادة ومعظم البيوت العربية تعاني من كمية الكلس العالية في الأنابيب ومن سوء جودة مياه الشرب بـسبب قدم شبكة المياه التي لم تغيرها وتستبدلها السلطات المحلية والسلطات المختصة منذ أن نشأت، فينتج عن ذلك مخاطر صحية كثيرة. الأنابيب الحديدية القديمة أُستبدلت في البلـدان اليهوديـة بأنابيب بلاستيكية أو أسمنتية، خشية تكوين الصدأ والترسبات الأخرى التي تشكل خطرا على حياة المواطنين. في سنة ١٩٨٥ وجدت وزارة الصحة مياه ملوثة في ١١ بلدة عربيـة مـن العينة التي اختارتها (Reiss, 1988).

في الإحصائيات التي جمعها كشك وجريس عن الظروف المعيشية في البيوت العربيـة سنة ١٩٧١، وجدوا أن ٧٢% فقط من البيوت العربية يتواجد فيها المراحيض، ٥٤،١% فيها الحمام، و٢٦،٩% فيها ماء ساخن بينما في البيوت اليهودية كانت النـسبة بالترتيـب ٩٧%، ٩٤،١% و٨٥،٢%. ووجدوا أنه كلما كان مستوى التعليم لصاحب البيت أعلى كلما ارتفعـت نسبة تواجد هذه الأساسيات في البيت (كشك وجريس، ١٩٧٧).

أقيمت بجانب القرى غير المعترف بها محطات للكهرباء، منـاطق عـسكرية، مزابـل قطرية، مجمعات للمجاري، مصانع كيماوية..الخ. فمثلا في قرية وادي النعـيم جنـوبي بئـر السبع الذي يقطنها ما يقارب ٤٠٠٠ نسمة من أبناء عشيرة العزازمة هي قرية غير معتـرف بها تقع إلى جانب أكبر محطة لتطهير المواد الصناعية السامة. اتضح من الأبحاث والتحقيقات هناك بأن سكان القرية يعانون من مشاكل صحية كثيرة، مثل أمراض التنفس، العيون، الجلد، السرطان الخ، خصوصا عند الأولاد منهم. على بعد ٥٠٠ متر من القرية هناك محطـة قـوة للكهرباء تخرج منها إشعاعات قوية خطيرة للصحة. لا يسمح للسكان بناء شبكة مجـاري ولا يوجد خدمة لإبعاد النفايات البيتية والزراعية من القرية مما يزيد من المخاطر الصحية. سـنة ٢٠٠٢ هدم هناك ١٣ بيتا غير مرخص. تشير المعطيات أيضا أن ٦٠% من سكان القريـة عاطلين عن العمل وهذه المعطيات تنعكس على باقي القرى البدوية الأخرى. هـذه الـصورة تنعكس على باقي البدو في النقب (בוסתן לשלום, ٢٠٠٣).

الوضع البيئي العام في الوسط العربي يشير إلى مدى خطورة الوضع الصحي هنـاك. كثير من القرى والمدن شوارعها غير معبدة، معظم البيوت غير موصولة بشبكة المجـاري،

هناك مجمعات للنفايات في أماكن كثيرة في كل بلدة وبلدة، وتكثـر فـي الأحيـاء الـسكنية الورشات الصناعية الصغيرة المضرة للبيئة والصحة، مثـل الكراجـات، المنـاجر، مغاسـل السيارات، المحادد...وغيرها من الورش الـصناعية الأخـرى. "جمعيـة الجليـل للبحـوث والخدمات الصحية" تشير في تقاريرها المعتمدة على أبحاث واستطلاعات بأن المجتمع العربي يعاني من مشاكل بيئية صعبة(The Galilee Society, on-line ).

يمكن التمييز بين نوعين من أنواع المسؤولية البيئية في القرى والمدن العربية: النـوع الأول يرجع إلى السلطات الحكومية وسياسة الدولة عامة تجاه عملية التطوير، والنوع الثـاني يرجع إلى مسؤولية السلطة المحلية نفسها والسكان أنفسهم في محافظتهم على البيئة المحليـة. فمثلا، السلطة المحلية العربية لا تبادر بجدية وإصـرار فـي إغـلاق الـورش الـصناعية (كراجات...وغيرها) داخل البلدة وبنقلها إلى المنطقة الصناعية أو خارج البلدة، وحتى أنها لا تعاقب أصحابها وفق ما يقتضيه القانون، وذلك إما لاعتبارات عائليـة أو شخـصية (وعـادة لأغراض انتخابية) (ربيع، ٢٠٠٣). هذه الأوضاع ترجع إلى إهمـال المؤسـسات الرسـمية للتخطيط والتطوير في الوسط العربي. لكن المشكلة متعلقة أيضا بسلوك الناس وبالإمكانيـات المتوفرة لضمان المحافظة على البيئة لديهم. لا تستطيع السلطة المحلية أن تزيد وعي النـاس وتحثهم على المحافظة على البيئة وفي نفس الوقت تكون عاجزة لأسباب ما عن القيام بدورها في هذا المجال. المسؤول الأول عن صيانة وتطوير البيئة المحلية هي المجالس والبلديات لذلك يوجد اليوم قسم خاص في كل سلطة محلية بعنوان "قسم البيئة أو دائرة البيئة". هـذه الأقـسام نادرا ما تقوم بمبادرات لتوعية الناس في مجال البيئة لأنها نفسها غير قـادرة علـى القيـام بدورها كما يجب. العجز المتواصل فـي الميزانيـات وسـوء الإدارة المحليـة للميزانيـات والمشاريع أدت ولا زالت تؤدي إلى توسيع الفجوة بين المجتمع العربي والمجتمـع اليهـودي (רזין, ١٩٩٩).

السلطات المحلية العربية تغرق في الديون وتعاني من نقص شـديد فـي المـساعدات والمشاريع التطويرية وغير التطويرية، فمثلا كان معدل الدخل العادي (من الدولة ومن السلطة المحلية لتموين الخدمات المحلية وإدارة شؤون البلدة) بين السنوات ١٩٩٠-١٩٩٩ للـسلطات المحلية العربية ٢٤٠٢ شيقل جديد للفرد بينما المعدل العام للدولة كان ٣٨٠٧ شـاقلا ولمـدن التطوير خاصة (التي تتشابه ظروفها المعيشية مع القرى العربية) ٤١٧٦ شـاقلا (סבירסקי ואחרים, ٢٠٠٢).

في سنوات التسعين حصلت كل القرى والمدن اليهودية على فائض في التمويـل بينمـا القرى والمدن العربية عانت من عجز في التمويل، فمثلا وصل فائض التمويل للمـستوطنات

في الضفة الغربية وفي هضبة الجولان إلى ٢،٣ مليار شاقلا جديدا، وفـي مـدن التطـوير اليهودية إلى نفس المبلغ (٢،٣ مليار شاقل جديد)، أما في السلطات المحلية العربيـة فوصـل العجز إلى ٩،٢ مليار شاقل جديد (المصدر السابق). لقد كان أيضا فائض في النفقـات علـى الخدمات في السلطات المحلية اليهودية حيث وصل الفائض في مستوطنات الـضفة الغربيـة وهضبة الجولان إلى ١،٦ مليار شاقل وفي مدن التطوير اليهودية ١, ٨ مليارات بينمـا كـان عجز النفقات في السلطات المحلية العربية ٨ مليارات شاقل جديد ( المصدر السابق). إضـافة لذلك تعاني السلطات المحلية العربية من سوء الإدارة المالية، وقلـة جمـع الـضرائب مـن المواطنين فتغرقها في الديون وتعرقل عليها عملها في تطوير البلدة والحصول على مساعدات وتمويل من قبل الوزارات المختصة. كما وأن "المبدأ البطرسي"، أي المحسوبيات الشخـصية والحمائلية، تأتي على حساب المصلحة العامة في البلدة. بذلك تكون المشاكل التي تواجه القرية العربية كثيرة ومتعددة وتجعلها غير قادرة على القيام بواجباتها تجاه مواطنيها علـى الوجـه الصحيح.

ولا شك أن دعم السلطات الحكومية الأخرى للسلطات المحليـة العربيـة غيـر كـاف للسيطرة على مشاكل البلدة الاجتماعية والبيئية. مثال على ذلك قـضية المخـدرات التـي لا تستطيع السلطة المحلية حلها لوحدها دون مساعدة أجهزة الأمن الداخلي ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي، كذلك الأمر في مجال البيئة فإنها بحاجة لمساعدة الأجهزة المختصة للقيام بواجبها كما يجب. السلطة المحلية لا تعاقب المواطن الذي يخرق قوانين البيئة المحلية، فهي بحاجـة إلى أجهزة تساعدها بهذا العمل. لذلك تسيل مياه المجاري في الشوارع وتكثر القمامـة علـى حافات الطرقات، ويتم استخدام الأرصفة والشوارع لمآرب اقتصادية وتجاريـة أو شخـصية، دون معاقبة المتجاوزين.

يعاني المجتمع العربي من مجمعات النفايات الكبرى (القطرية) التي تتواجد بالقرب من القرى والمدن والتي تشكل مخاطر صحية كبيرة. في الآونة الأخيرة تشكلت لجـان تطوعيـة للاحتجاج على هذه المجمعات وتقوم هذه المبادرات الأهلية المنظمة بمتابعة المشكلة قـضائيا حيث تتجه إلى المحاكم وتقوم بمظاهرات جماهيرية حاشدة، كما حدث ويحدث في مدن عربية كثيرة.

تكثر الكسارات في منطقة الجليل والمتركزة بالقرب من القرى والمدن العربية. حـسب مراقب الدولة لسنة ١٩٩٨ وصلت مساحة الكسارات إلى ٤٦٠٠٠ دونـم والكـسارات غيـر المرخّصة إلى ٢٥%. عدا عن التلوث البيئي الناتج عن هذه الكسارات، فان المشاكل الصحية

باتت واضحة خصوصا في جهاز التنفس عند الأطفال مثـل الأزمـة وأمـراض القـصبات الهوائية.

أخذ الناس يعون الخاطر المترتبة عن الهوائيات الخاوية المعروف بأنها تسبب أمراضـا خبيثة. هناك أيضا المبادرات الجماهيرية التطوعية في كثير من القرى والمدن العربية، إلا أن هذه الاحتجاجات تكون عند الضرورة ولا يترتب عليها تكوين لجـان أو جمعيـات تطوعيـة وجماهيرية تواكب المشاكل البيئية والصحية في القرى والمدن العربية بشكل منظم ومـستمر. الجمعيات العاملة في مجال البيئة والصحة لا تتجاوز ١-٢% من مجموع الجمعيات واللجـان في الوسط العربي (لطفي، on-line).

تفاقم المشاكل البيئية في القرى والمدن العربية مرتبط ارتباطا وثيقا بسوء تطوير البنيـة التحتية. كل القرى والمدن العربية تعاني من عدم تطور البنية التحتية. هذه الظروف جعلـت الأسرة العربية تهمل البيئة المحيطة بها، بسبب استيائها من الأوضاع المترديـة، وتركيزهـا على نظافة البيت فقط. من الملاحظ أن الأسرة العربية تبذل جهدا كبيرا فـي نظافـة البيـت وفنائه، ولا يكون لديها اهتمام بنظافة البيئة المحلية في البلدة. بالعكس تكثـر القمامـة علـى الشوارع والساحات العامة ولا يقدم أحد على إزالتها.

والمجتمع العربي بأكمله لم يستطع الوقوف أمام تنفيذ شق شارع رقم ٦ "عابر إسرائيل"، الذي اخترق قسما كبيرا من الأراضي العربية، والذي يعتبر من أكبر ملوثات البيئة ومـصدر الضوضاء. ولم يستطع السكان العرب تغيير أماكن سـكناهم بـسبب مـصانع أو مزابـل أو كسارات أو محطات كهرباء وما شابه ذلك من مشاريع غير صحية قريبة للـسكنى. القـرار يرجع في مثل هذه الحالات إلى المؤسسات الرسمية في تغيير الواقع، وكما هو معروف فـان العرب في إسرائيل غير ممثلين في الوزارات مما يقلل من تأثيرهم في اتخاذ قرارات بشؤون الصحة والبيئة أو تغيير سياسات في هذا المجال.

الأسرة العربية محاطة إذا بمشاكل بيئية كثيرة منها العضوية وغير العضوية والتي تؤثر سلبيا على صحة أفرادها وأفراد المجتمع بأسره. والبيئة لا يمكن فصلها عن صحة المجتمـع فهناك ارتباط وثيق بين الاثنين.

والقرى والمدن العربية لا زالت تعاني من مشكلة تصريف المياه بسبب نقص الأراضي لتجميع مياه المجاري وبسبب سوء التخطيط وقلة الميزانيات لهذا الغرض. مشروع المجـاري يعتبر من المواضيع المركزية في الدعاية الانتخابية في كثير من القرى والمدن العربية، لمـا لها من أهمية في حياة وصحة المواطنين ولأنها شبه معدومة هناك. في الناصرة، التي تعتبـر عاصمة الشمال لعراقة تاريخها وقدسيتها ومكانتها السياحية العالمية، كان حتـى سـنة ١٩٧٧

فقط جزء قد تم إنهائه، أما باقي ضواحي البلدة فكانت تصرف مياه المجاري في آبار جوفيـة (הררי, ١٩٧٨). في أم الفحم التي تعتبر أكبر مدينة عربية في منطقة المثلـث كانـت فقـط ١٠% من بيوتها متصلة بشبكة المجاري (Reiss, 1988). في الجليل ومنطقة المثلـث تفتقـر ٣٣% من القرى والمدن العربية إلى شبكات المجاري وحوالي ٥٦% من البيوت غير متصلة بالمجاري. القرى والمدن المتصلة بشبكة المجاري لا تستخدمها أو تسيء اسـتخدامها بحيـث يمكن اعتبارها غير مربوطة بتاتا بالمجاري. وقد وجد البحث أن في ٩-٣٢% من هذه القرى والمدن العربية تتواجد مواسير مياه قديمة بحاجة إلى ترميم وتجديد لأنها تحتوي على درجـة عالية من الصدأ والتلوث الجرثومي. البيوت العربية هي المستهلكة الأساسية للمياه مما يـؤدي إلى مخاطر صحية كثيرة (The Galilee Society, on-line).

تفريغ آبار المجاري في البيوت يكون على حساب صاحب البيت وهناك آبار قد تشبعت تربتها من المياه والترسبات فلم تعد تمتص المياه بسرعة مما جعل الكثير من النـاس تـسكب المياه الملوثة إلى الشوارع لأنه لا بديل لذلك بالنسبة لها. تصريف مياه الآبار يتم عن طريـق صهاريج خاصة يتم عادة تفريغها في المناطق المجاورة للبلدة وفي الحقول مما يسبب التلـوث وانتشار البعوض والمكروبات وانتشار الروائح الكريهة. وآبار المجاري تشكل خطرا مباشرا لتلوث المياه الجوفية الصالحة للشرب.

في القرى البدوية غير المعترف بها لا توجد شبكات مجاري وتصريف للمياه وعادة ما تكون حظائر الماعز والدواب الأخرى بجوار المسكن مما يؤدي إلى ظروف بيئيـة صـعبة لجميع أفراد الأسرة. إضافة إلى ذلك هناك تزداد المخاطر الناجمة عن تواجد الزواحف، مثـل الأفاعي والعقارب السامة، في البيئة الصحراوية. وثمة خطر بيئي آخر هـو تواجـد معظـم القرى غير الأسرة العربية كانت ذات مستوى تعليمي متدن والأمية كانت مرتفعة في السنوات الأولى عند قيام الدولة فكان إدراك المخاطر قليلا عند جميع أفراد الأسـرة ولـيس عنـد الأم وحدها فقط. والأسرة العربية كثيرة الأولاد تسكن في بيت صغير يجعل انتشار الأمراض بين أفرادها سريعا. الأوضاع الاقتصادية الصعبة للأسرة العربية لم تساعد الأهـل علـى تـوفير مستوى صحي جيد، وكانت الأسرة منهمكة في توفير لقمة العيش حيث كان على سلّم أولوياتها آنذاك. إضافة لذلك كان نقص الخدمات الصحية من طرف الجهات المسؤولة سببا مباشرا في انتشار الأمراض المعدية والفتّاكة.

اليوم تختلف الصورة عما كانت عليه عند قيام الدولة، إلا أن معـدل وفيـات الاطفـال والرضع العرب بقي أعلى بكثير من الوسط اليهودي. معدل وفيات الأطفال العرب اليوم أعلى بثلاثة أضعاف من وفيات الأطفال اليهود. في سنة ٢٠٠٤ كان معدل وفيات الأطفال اليهـود

١٠٠٠/٣,١٧ لكل طفل حي وكان عند العرب ١٠٠٠/٨,٨٧ طفل حي، في المجتمع البدوي كان المعدل أعلى بكثير ووصل إلى ١٠٠٠/١٥,٠ لكل طفل حي (משרד הבריאות, דו"ח תמותת תינוקות 2004; The Galilee Society, on-line).

هذا بالنسبة لفئة الأطفال، أما بالنسبة للوضع العام فالأمراض الشائعة عند العرب في إسرائيل اليوم والمسبب الأساسي للوفاة عندهم هي ما تسمى "بأمراض العصر الحديث"، مثل أمراض القلب، السكري، الأمراض الخبيثة، الجلطة الدماغية، أمراض السمنة الزائدة، إضافة إلى الأمراض الوراثية المتعلقة بزواج الأقارب. فحسب تقرير وزارة الصحة من سنة ٢٠٠٥ يتضح أن هذه الأمراض هي سبب الوفاة الرئيسي عند العرب كما عند اليهود. إلا أن الخدمات الصحية والوعي الصحي عند اليهود أفضل بكثير منه عند العرب (משרד הבריאות: פרסום 226, 7/2005).

الرجال يعانون من أمراض القلب أكثر من النساء والرجال يصابون بالأمراض الخبيثة في البروستاتا والمسالك البولية، أما النساء تكثر عندهم الإصابة في سرطان الثدي والرحم. المرأة العربية تصاب بمرض السكري أكثر بكثير من الرجل، وتعاني من السمنة الزائدة أكثر من الرجل وأكثر من النساء اليهوديات. قليلا ما تمارس النساء العربيات الرياضة، ربما لقلة الوعي وقلة الإمكانيات المتوفرة على نطاق القرية (المصدر السابق).

هناك علاقة بين ارتفاع نسبة الوفيات والتغيرات التي طرأت على نظام العمل وخصوصا كون العرب أصبحوا بروليتاريا في سوق العمل اليهودي. فالتغيرات في سوق العمل وانتقال الأيدي العاملة العربية من الزراعة إلى فروع اقتصاديه أخرى كعمال أجيرين جعلتهن يتعرضون لأمراض وإصابات عمل بالإضافة إلى تغيير أسلوب حياتهم أدت إلى ارتفاع نسبة الوفيات عندهم (Makhoul, 1982).

يتعذر على هذه الدراسة الخوض في تفاصيل الأمراض والإحصائيات المترتبة عليها لكي لا تبتعد عن الهدف الرئيسي، لذلك تكتفي بهذا الحد من المعلومات عن الوضع الصحي العام.

## زواج الأقارب والأمراض الوراثية

تتفق الأبحاث العلمية فيما بينها أن زواج الأقارب ينجم عنه أمراض وراثية كثيرة. في المجتمع العربي لا زالت ظاهرة زواج الأقارب شائعة والأبحاث تُثبت شيوع الأمراض الوراثية لدى هذه العائلات (Jaber et.al, 1994؛ כבהה, ١٩٩٨). ووجدت إحدى الأبحاث أن زواج الأقارب عند العرب في إسرائيل وصل إلى ٤٤،٣% في سنة ١٩٩٤. النسبة كانت في

القرى أكبر منها في المدن. ثم أن الزواج من بنات العم كـان الأكثـر شـيوعا بـين زواج الأقارب، وهذا النوع من الزواج يدعى "زواج أقارب من الدرجة الأولى" (Jaber et.a., 1994).

حسب تقرير وزارة الصحة من سنة ٢٠٠٤، السبب الرئيسي لوفاة الأطفـال الرضـع العرب يرجع إلى عاهات خلقية ناتجة عن زواج الأقارب. في سنة ٢٠٠٣ كانت عند العرب ٣٤،٦% حالات وفاة للأطفال الرضع العرب بسبب هذه العاهات الخلقية مقابل ٢٧،٦% عنـد اليهود فقط. بكلمات أخرى: نسبة الوفيات الرضع من العاهات الخلقية لدى الأطفـال العـرب أكثر من ١،٩ مقارنة مع اليهود (משרד הבריאות, ٢٠٠٤).

**الأمراض التي لها علاقة بزواج الأقارب تتضح في الجدول التالي:**

**جدول ٢٢: العاهات الخلقية عند العرب واليهود سنة ٢٠٠٠ (عدد الحالات والمعدل لكل ١٠٠٠ مولود حي)**

| مكان العاهة المولودة في الجسم | العرب | | اليهود | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد الحالات | المعدل لكل ١٠٠٠ ولادة | عدد الحالات | المعدل لكل ١٠٠٠ ولادة |
| جهـاز القلـب والأوعية الدموية | ٤٤٢ | ١٠،٧١ | ١،٠٧٨ | ١١،٧٢ |
| الجهاز التناسـلي، الكلـى والمسـالك البولية | ٢٢٥ | ٥،٤٥ | ٥٧٦ | ٦،٢٦ |
| جهـاز العـضلات والهيكل العظمي | ١٦٥ | ٣،٩٧ | ٢١٨ | ٢،٣٧ |
| الوجه والرأس | ٧٧ | ١،٨٧ | ١٠٢ | ١،١١ |
| الجهاز العصبي | ٥٠ | ١،٢١ | ٤٥ | ٠،٤٩ |
| تـشويهات خلقيـة جينية أخرى (منهـا المنغولية) | ٣٧ | ٠،٩٠ | ٦٠ | ٠،٦٥ |
| الجهاز الهضمي | ٣٧ | ٠،٩٠ | ٤٩ | ٠،٥٣ |
| العيون | ١١ | ٠،٢٧ | ١١ | ٠،١٢ |

| الجهاز التنفسي | ٨ | ٠،١٩ | ١٢ | ٠،١٣ |
|---|---|---|---|---|
| **المجموع** | **١,٠٥١** | **٢٥,٤٧** | **٢,١٥١** | **٢٣,٣٩** |

ا ـ ـ ـ ـصدر: משרד הבריאות: מצב בריאות האוכלוסייה הערבית בישראל ٢٠٠٤.
ירושלים: המרכז הלאומי לבקרת מחלות

جدول آخر يوضح حجم وخطورة زواج الأقارب من الناحية الصحية.

**جدول ٢٣: أسباب وفاة الرضع العرب في مستشفى نهريا حسب زواج الأقارب وغير الأقارب**

| السبب | عدد الحالات | زواج أقارب | ليس زواج أقارب |
|---|---|---|---|
| عاهات مولودة | ٢٠ | %٦٥ | %٣٥ |
| פגות | ٤٦ | %٦٠ | %٤٠ |
| تلوثات | ٢٨ | %٦١ | %٤٠ |
| معاناة من الولادة | ١١ | %٥٢ | %٤٨ |
| غير معروف | ٢٣ | %٦١ | %٣٩ |

ا صدر: כבהה נ. (١٩٩٨). "נישואי קרובים כגורם סיכון לתחלואה" בתוך: חאלד אבו-עסבה (עורך). ילדים ובני נוער ערבים בישראל. ירושלים

كشفت إحدى الاستطلاعات أن معدل الإعاقات من نوع (ADL) والتي تخضع لرعاية شخصيه ، كذلك المشاكل النفسية، التخاف العقلي، العمى البصري هو ضعفان إلى ثلاثة أضعاف في المجتمع العربي مقارنة بالمجتمع اليهودي. مقابل ذلك الإعاقات في التعليم، النطق والسلوك في المجتمع اليهودي أكبر من المجتمع العربي (נאון ואחרים, ١٩٩٨).

يتضح من المعطيات في الجدولين أعلاه أن لزواج الأقارب دور كبير في انتشار الأمراض الوراثية ووفاة الأطفال الرضع عند العرب. هذه الحالات الكثيرة والنسب الكبيرة ناتجة عن أسباب اجتماعية-ثقافية أكثر منها صحية. لا زالت الأسرة العربية تعطي زواج الأقارب قيمة عالية، رغم وعي الكثير لمخاطرها الصحية على الأجيال القادمة. يستدل من المعطيات أن الأمراض الوراثية عند اليهود أقل بكثير من العرب لأن زواج الأقارب هناك قليل، ويتضح أن هذه الأمراض عند الأطفال العرب تتفاوت بتفاوت نسبة زواج الأقارب. إذا يمكن القول بأن الأمراض الوراثية في المجتمع العربي ترجع أسبابها الحقيقية إلى القيم الاجتماعية السائدة بين الناس والتي تلزم الكثير بالزواج من الأقارب. مكافحة الأمراض الوراثية يعني بشكل غير مباشر، إلغاء القيم الاجتماعية السائدة.

عدم انحسار هذه الظاهرة له علاقة بمدى تأثير الأكاديميين العرب في النظم الاجتماعية السائدة بمجتمعاتهم. الأطباء العرب مثلا، لا يملكون القدرة أو السلطة فـي تغييـر المفـاهيم المتعلقة بزواج الأقارب فهناك القيم والمفاهيم السائدة بين العائلات التي لا تسمح للأكـاديميين التأثير فيها. الأكاديميون العرب بشكل عام والأطباء بشكل خاص لا يبادرون بما فيه الكفايـة ليكونوا وكلاء تغيير النظم التقليدية السائد في مجتمعاتهم، العائلة تعتبرهم أكثر مصدر هيبة من أن يكونوا مصادر قوى ووكلاء تغيير فيها. السبب في ذلك هو عدم استعداد الـنظم التقليديـة (الأسرة الممتدة والحمولة) تقبل معايير وقيم حديثة تغير في فلسفتها ووظيفتها (ربيع، ٢٠٠٤).

أما بالنسبة للصحة النفسية فتشير إحدى الأبحاث في هذا المجال إلى أن الأشخاص الذين أصلهم من "عائلات متعددة الزوجات" (بولوجاميا)، يعانون من تصور ذاتـي وتقيـيم ذاتـي منخفض أكثر من الأشخاص الذين أصلهم من "عائلات أحادية الزوجات" (مونوجاميـا) (Al-Krenawi, et.al., 2002). هذه النتائج تشير أيضا إلى أن عادات وتقاليد المجتمع لها دور مهـم في انتشار الأمراض الوراثية. لكن إذا كان تعدد الزوجات شيء طبيعي في المجتمع، فـسوف لا ينتج عنه مشاكل نفسية، لأن هذا الشكل الأسري سوف لا يكون شاذا ولا يؤثر في نفـوس الأطفال وشخصياتهم سلبيا، كما هو الحال اليوم. الأسرة العربية في إسـرائيل هـي أحاديـة الزوج وتعدد الزوجات هو أمر غير قانوني وغير مألوف اجتماعيا أيضا. من هنا يتكون عند الأطفال من عائلات متعددة الزوجات تصور ذاتي متدني ومشاكل شخصية أخرى.

في المجتمع العربي ينقص الأطباء النفسيون والمتخصصون لذلك تنعدم المساعدة، الدعم والعلاج لهؤلاء المحتاجين وغيرهم ممن يعانون من مشاكل نفسية وسلوكية. هذا النقص يرجع في الأساس إلى سياسة التمييز التي لا تخصص وظائف وميزانيات كافية للوسـط العربـي. المؤسسات المختصة لا تعطي أيضا الإرشاد والتوعية الكافية للناس ولا تبادر في بناء مشاريع وخطط علاجية مناسبة لمثل هذه الفئات المحتاجة (The Galilee Society, on-line).

هناك مثلا نقص كبير في الخدمات النفسية والاجتماعيـة للأطفـال وخـصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة منهم في المدارس العربية، فمثلا ٣٦,٢% من المـدارس العربيـة فيهـا استشارة تربوية، بينما ٧٨,٧% في المدارس اليهودية، والاستشارة النفسية ٤٠% في المدارس العربية بينما في المدارس اليهودية تصل إلى ٨٣,٢%. فحسب معطيات مراقب الدولـة سـنة ١٩٩٧ حصلت المدارس العربية فقط على ٣٥% من ساعات الاستشارة التي كانت مخصصة لها (المصدر السابق).

نقص الخدمات في مجال الاستشارة التربوية والنفسية يؤدي إلى ازدياد حـدة العنـف، الانتحار والأمراض الاجتماعية والنفسية المختلفة. المجتمع العربي يعاني من مشاكل اجتماعية

واقتصادية كثيرة (فقر، بطالة، ضائقة سكنية، مشاكل صحية...) تجعل فئات كثيرة متضررة تدخل في دائرة الأمراض النفسية (المصدر السابق).

## الخدمات الصحية في الوسط العربي

تدريجيا تم فتح عيادات صحية في القرية العربية من قبل وزارة الصحة وصناديق المرضى المختلفة (صندوق المرضى العام، صندوق المرضى مكابي، صندوق المرضى ميؤحيديت وصندوق المرضى ليئوميت) التي بمجملها لا تكفي لسد حاجات أبناء الأقلية العربية كيفا وكما. في المجتمع اليهودي توجد عيادة صحية أولية واحدة لكل ٨,٦٠٠ مواطن بينما عند العرب كانت عيادة صحية أولية واحدة لكل ١١,٨٠٠ مواطن، وفي المدن اليهودية كانت عيادة صحية مهنية لكل ١٥,٥٠٠ مواطن بينما كانت عيادة صحية واحدة من هذا النوع لكل ٢٩,٥٠٠ مواطن عربي (דו"ח סיכוי ٢٠٠٤).

**جدول ٢٤: نسبة المنتسبين لصناديق المرضى في القرى والمدن العربية ٣١,١٢,٠٥**

| | صندوق المرضى العام | صندوق المرضى ليئوميت | صندوق المرضى مكابي | صندوق المرضى ميؤوحيديت |
|---|---|---|---|---|
| مدن | ٧٤,٢ | ١٠,٣ | ٦,٧ | ٨,٨ |
| قرى صغيرة | ٨٥,٦ | ٧,٥ | ١,٩ | ٥,٠ |

المصدر: בנדלק, ז. (יוני ٢٠٠٦). חברות בקופות חולים ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ירושלים: המוסד לביטוח לאומי

**جدول ٢٥: نسبة المنتسبين لصناديق المرضى في بعض القرى والمدن العربية ٣١,١٢,٢٠٠٥**

| | صندوق المرضى العام | صندوق المرضى ليئوميت | صندوق المرضى مكابي | صندوق المرضى ميؤوحيديت |
|---|---|---|---|---|
| الناصرة | ٥٩,٨ | ١٢,٩ | ١٥,٠ | ١٢,٣ |
| شفاعمرو | ٦٣,٧ | ٥,٥ | ١٨,٩ | ١١,٩ |
| كفر ياسيف | ٧٧,٩ | ١٢,٨ | ٨,٥ | ٠,٤ |
| عين ماهل | ٩٢,١ | ٠,٢ | ٠,٦ | ٧,١ |
| أم الفحم | ٨٢,٧ | ٠,١ | ٤,٢ | ١٣,١ |
| الطيبة | ٨٥,٦ | ٣,١ | ٧,٤ | ٣,٩ |
| جلجولية | ٨٩,٣ | ٠,٦ | ٩,٦ | ٠,٦ |
| قلنسوة | ٧٨,١ | ٢,٣ | ١٧,٧ | ٢,٠ |

| كفر قاسم | ٨٩,٠ | ١٠,٥ | ٠,٣ | ٠,٢ |
|---|---|---|---|---|
| تل السبع | ٩٨,٢ | ٠,٥ | ٠,٧ | ٠,٦ |
| حورة | ٨٥,٤ | ١٣,٧ | ٠,٨ | ٠,١ |

المصدر: المصدر السابق

الأغلبية الساحقة من المنتسبين لصناديق المرضى متواجدة في صندوق المرضى العام، وهو الأول الذي بدأ يقدم خدماته للعرب منذ قيام الدولة. صندوق المرضى العام تـابع لنقابـة العمال العامة وإلى حزب العمل الذين يعتبران نشيطين في الوسط العربي. الصناديق الأخرى هي مستقلة ولا توجد لها شعبية كبيرة بين المواطنين العرب كما لصندوق المرضى العام التي تتبع له معظم مستشفيات البلاد. شعبية هذه الصناديق منوطة بنوعية وكيفية الخـدمات التـي تقدمها للمريض. بشكل عام هناك نقص بالعيادات والمختبرات المختصة فـي كـل الوسـط العربي، فحتى اليوم لم تفتح هذه الصناديق مستشفى واحدا للوسط العربي.

سنة ١٩٩٣ بادرت وزارة الصحة بفتح وتجهيز مراكز لرعاية الطفل في القرى والمدن العربية من أجل سد الفجوة بينها وبين القرى والمدن اليهودية. لقد بنيت حتى سنة ٢٠٠٢ ٦٨ "مركزا لرعاية الأم والطفل" من ضمنها ثلاثة في قرى بدوية غير معترف بها. لقد أقرت سنة ٢٠٠١ ميزانية بمقدار ٢٠٤٤ مليون شيقل لفتح "عيادات لصحة العائلة" في القـرى والمـدن العربية ومبلغ ٨٩١ ألف شيقل (اقل ب٢٦% من ميزانية ٢٠٠٠) لـنفس الغـرض للقـرى البدوية. ٢٦٥ ألف شيقل خُصصت لدورات تأهيل الممرضات البدويات في مستشفى برزلـي. لقد خُصصت كذلك ميزانية بقدر ١٤،٥ مليون شيقل لمكافحة العاهات المولودة عند الأطفـال الرضع في كثير من القرى والمدن العربية مثل: حوره وتل السبع في النقب، وفي أبو غوش، الطيبة، قلنسوة، باقة الغربية، الناصرة وضواحيها. ومبلغ بمقدار ٨٢٠ ألف شـيقل خُـصص لمشروع تدخل بموضوع وفات الأطفال الرضع (סבירסקי ואחרים, ٢٠٠١).

الميزانية لسد الفجوات عند أبناء الأقليات والتي تعتبر المصدر الأساسي لبنـاء وفـتح "عيادات طبية" وصل سنة ٢٠٠١ إلى ٨ مليون شيقل – ما يقارب ٩% أقل من الميزانية لسنة ٢٠٠٠. حسب ادعاء وزارة الصحة فان انخفاض الميزانية يرجع إلى سياسة التقليص العامـة التي مست بكل ميزانيات الدولة (المصدر السابق).

هذه البرامج لسد الفجوات بين العرب أنفسهم وبين المجتمع اليهودي لا تكفي لسد كـل احتياجات المجتمع العربي الصحية، إذ هناك نواقص كثيرة في مجال الصحة العامة والخاصة التي تحتاج إلى ميزانيات كبرى وبرامج بعيدة المدى من أجل التغلب على المشاكل المتراكمة في هذا المجال منذ قيام الدولة حتى اليوم. التزايد السكاني في الوسط العربي كبير ويحتاج إلى

خدمات صحية تواكبه وتستجيب للمشكلات الخاصة المتعلقة بالأمراض الوراثية والأمـراض الأخرى المتعلقة بزواج الأقارب وغيرها. التأمين الصحي للعرب لا يختلف عنه عند اليهـود ونسبة المنتسبين لصناديق المرضى مشابهة للتي في المجتمع اليهودي، إلا أن الخدمات التـي تقدم للمؤمن العربي أقل بكثير من التي تقـدم للمـؤمن اليهـودي (Neserat (Rabia), 1990; Reiss, 1988).

تنقص المجتمع العربي الخدمة الصحية الليلية أو الطارئة، فهي ليست مطبقة فـي كـل الأماكن وكثير من المؤمنين لا يعلمون بوجودها. نتيجة ازدياد الحاجة في ساعات الليل وفـي نهاية الأسبوع (عندما تكون العيادات المحلية مغلقة) بدأت تظهر في القرى والمـدن العربيـة ظاهرة افتتاح مراكز طبية خصوصية تعمل على مدار الساعة، تقـدم الخدمـة فـي حـالات الطوارئ (عادة بحوزتها سيارة إسعاف). المريض يدفع الخدمة في هذه المراكز على حـسابه الخاص ولا يحق له استرجاع المبلغ من صندوق المرضى الذي ينتسب إليه.

## الوعي الصحي عند العائلة العربية

الوقاية ناتجة عن توعية للأمراض والمخاطر الصحية التي من شأنها أن تنتـشر فـي المجتمع. المسؤول الأول عن نشر التوعية الصحية بين المواطنين، هي المؤسسات الرسـمية باعتبارها المسؤولة عن صحة المجتمع وسلامته. وزارة الصحة، ثم صناديق المرضى علـى اختلافها وكذلك المؤسسات التربوية على اختلافها أيضا، تتحمل مسؤولية نشر الوعي الصحي بين المواطنين وعند كل الأجيال. لقد تحسن الوعي الصحي في الوسط العربي بعدما فتحـت العيادات الطبية في القرى العربية وبعدما فتحت مراكز رعاية الأم والطفـل وبعـدما ارتفـع مستوى التعليم والثقافة عند فئات كثيرة في المجتمع. يمكن القول بأن التوعية فـي المجتمـع العربي لا زالت غير منظمة وغير منتظمة وغير كافية.

فمثلا، لا زالت نسبة المدخنين العرب أعلى منها عند اليهـود، حيـث وصـلت نـسبة المدخنين العرب حسب تقرير وزارة الصحة لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٤٥,١% مقابل ٢٨,٥% فقط عند اليهود، نسبة المدخنين العرب في الصف السادس، الثامن والعاشـر وصـلت سـنة ٢٠٠٢ إلى ١٤,٢% بينما وصلت عند الطلاب اليهود إلى ٣,١% فقـط (משרד הבריאות, 2005). نسبة التدخين لها علاقة بالتوعية المبكرة عند الأجيال الشابة بالذات وردعهم عـن هذه الآفة الخطيرة، فهنا يكون دور الأسرة في الأساس ثم المؤسـسات التربويـة والمراكـز الصحية المتواجدة في محيط الأولاد والشباب. أما تدخين الكبار يمكن الحد منه إذا كانت هناك توعية صحية، نفسية، واجتماعية مكثفة وهادفة من قبل الجهات المختصة.

هناك تحسن في التوعية لدى الفتيات العربيات بما يخص الإنجاب وضـرورة متابعـة الفحوصات الطبية أثناء الحمل. الجيل المثالي لإنجاب الطفل الأول هو ٢٣،٢٩% حسب رأي الفتيات العربيات و ٢٦،٠٦% حسب رأي الفتيات اليهوديات والجيل المثالي لإنجاب الطفـل الأخير هو ٣٢،٨٦% عند العربيات و ٣٧،١٣% عنـد اليهوديـات (פוגל-ביז'אוי ובכר, ٢٠٠٣). يتبين من هذا البحث أنه لا يوجد فرق شاسع بين كلتا الفئتين. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البحث قد أجري على طالبات كلية لأعداد المعلمين، أي فتيات ونساء صغيرات الـسن ومثقفات، وليس على كل النساء العربيات من كل الفئات الاجتماعية. لو أجري هـذا البحـث على فئات ممثلة للمجتمع كله لكانت النتائج غير هذه. الرجل العربي يقرر في العائلة أكثر من المرأة وله حق القرار في عدد الأولاد والجيل التي ينبغي أن لا تنجب فيه المرأة. القـرار إذا ليس قرارا نسائيا فقط دون اعتبار سلطة وقرار الرجل بذلك.

اليوم تبادر صناديق الصحة بين الفينة والأخرى في تقديم المشورة وإعطـاء النـصائح للأسرة عن طريق ندوات تقيمها في مراكزها المنتشرة في القرى والمـدن العربيـة وتتلقـى الأمهات الإرشاد بعد الولادة ورعاية الطفل. لكن في منطقة النقب تمـارس "جمعيـة الجليـل للبحوث والخدمات الصحية" دورها في توعية الأسرة عن طريق الحضانات، المدارس وعـن طريق برامج خاصة للقرى غير المعترف بها بالذات (The Galilee society, on-line).

حسب معطيات قد جمعها "المركز الطبي نبيه تسيونه" من قبل "دائرة تسجيل الـسرطان الطبية" التابعة لخدمات الصحة الشاملة في وزارة الصحة الإسرائيلية، تبين أن حالات الإصابة بسرطان الأمعاء عند النساء العربيات أكبر ب ٢٠% من النساء اليهوديات. لقد أرجع المركز السبب لقلة وعي وقلة توجه النساء العربيات لإجراء فحوصات مبكـرة عـن هـذا المـرض (Arabynet.com, on-line). الإصابة بسرطان الثدي عند النساء العربيات ارتفـع مـن سـنة ١٩٨٠ حتى سنة ٢٠٠٠ إلى ١٤٠% (أي من ١٦,١/١٠٠,٠٠٠ امـرأة للـسنوات ١٩٨٠-١٩٨٢ ارتفعت إلى ٢٨,٨/١٠٠,٠٠٠ في السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠) مقابل ٣٧% (أي مـن ٦٩,٦/١٠٠,٠٠٠ امرأة إلى ٩٥,٤/١٠٠,٠٠٠) عند النساء اليهوديـات (משרד הבריאות, 2005). النساء العربيات والدرزيات لا يقدمن كثيرا على فحوصات الكشف المبكر لـسرطان الثدي، لأنهن لا يشعرن بالارتياح من هذا الفحص (عيب)، كما ويعتقدن أن لا جدوى من هذه الفحوصات بسبب عدم وجود العلاج لمثل هذا المرض، ويعتقدن كذلك أن هذا الفحص ربمـا يكون مضرا للصحة إضافة إلى خوفهن من الآلام لبعض الفحوصات مثل CBE )) Azaiza & Cohen, 2006.

وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن ٣٣,٣% من النساء اليهوديات يمارسن الرياضـة مقابل ٥,٦% من النساء العربيات ذوات ١٢,٥ سنوات تعليم، والنتيجة لا تتغير رغم ارتفـاع المستوى التعليمي والثقافي، إذ أن ٣٠,٩% من اليهوديات الأكاديميات يفعلن ذلك مقابل ٨,٦% فقط من الأكاديميات العربيات (משרד הבריאות, 2005). هذه المعطيات الرسمية تشير إلى قلة الوعي الصحي عند النساء العربيات في شتى المجالات.

وجد أحد الاستطلاعات أن العرب أقل إقداما على الفحوصات المتعلقة بسرطان الأمعاء الغليظة، والمعروف عنها من الأمراض المنتشرة في صفوف العرب واليهود على حد سـواء والتي تعتبر من الأمراض الحضارية. ٤٥% من اليهود الذي تخللهم الاستطلاع تقدموا لهـذا الفحص ولو مرة واحدة في حياتهم، بينما النسبة عند العرب كانت ٢١% فقـط. الاسـتطلاع يشير إلى أهمية دور طبيب العائلة في توعية المريض وكذلك دور صناديق المرضى للتعرف على عوارض المرض المبكرة لإنقاذ حياة المصابين (עזאיזה וכהן, 2006).

أما بالنسبة للمخدرات فقد أجري استطلاع في الوسط العربي حول حملة التوعية التـي جرت في ٣٧ قرية ومدينة عربية، بين شهر مارس وشهر ابريل ٢٠٠٢ بعنوان "إما الحيـاة وإما المخدرات"، وتبين أن ما يقارب الربع من المستطلعين قالوا بأن المخدرات منتشرة فـي بلداتهم. النصف تقريبا قالوا أن المخدرات لم تتراجع في الأشهر الأخيرة، وأكثر من النـصف قالوا أنهم لم يرو ولم يسمعوا عن حملة التوعية (סמית, 2006). يستدل من ذلك أن التوعية الصحية في الوسط العربي إما أن تكون غير منظمة وفعالة أو أن الناس لا يهتمون بحمـلات كهذه لقلة الوعي الصحي والتربية الصحية لديهم.

هناك تغير في موقف العرب تجاه عدد الأولاد في الأسرة. تراجـع عـدد الأولاد فـي الأسرة العربية تراجع إلى معدل خمسة أفراد في الأسرة بدل أن كان أكثر من ثمانية أفراد في سنوات سابقة (למ"ס, ٢٠٠٥). كذلك الأمر بالنسبة لتراجع نسبة الزواج من الأقارب والتوجه نحو الفحوصات الوراثية قبل الإنجاب وخلاله.

المرافق الطبية المتواجدة في أماكن السكنى إضافة إلـى دور وسـائل الإعـلام علـى اختلافها ساهمت جميعها في تحسين الوعي الصحي عند قطاعات كبيرة من المجتمع العربي. هنا يدخل أيضا ارتفاع مستوى التعليم والثقافة العامة عند العرب في إسرائيل التـي تجعلهـم يهتمون بأمور بأحوالهم الصحية. رغم هذا الوعي تبقى الحاجة ملحة لتحسين قنوات التوعيـة وتكثيفها، لأن صحة المجتمع العربي والعائلة العربية خاصة، لا زالـت، حـسب المعطيـات والنتائج المنشورة، أسوء بكثير منها في المجتمع اليهودي.

## صحة المسن العربي

صحة المسن العربي تنعكس بنسبة تواجدهم في المجتمع وبتقيـيمهم لـصحتهم. نـسبة المسنين العرب أقل بكثير من نسبة المسنين اليهود وهذا يرجع إلى نسبة الوفيات العالية مـن بينهم. تبلغ نسبة المسنين العرب ٣،٨% بينما عند اليهود فتبلغ ١١،٥%. ٤٩% من الرجـال اليهود أبناء جيل ٦٥ فما فوق قيموا وضعهم الصحي بأنه "جيد إلى جيد جدا" بينما فقط ٣١% من الرجال العرب قيموا صحتهم بأنها "جيدة". أما بالنسبة للنساء اليهوديات في نفـس الجيـل كانت النسبة ٣٥%، للنساء العربيات ٢٩% فقط. السبب لذلك يرجع إلـى نوعيـة ومـستوى الخدمات الصحية المقدمة لهذا الجيل إضافة إلى الوعي المبكر لزيارة الطبيب. ينقص المـسن العربي أيضا مختصون في "علم الشيخوخة" (The Galilee Society, on-line).

نسبة المصابين بمرض السكري عند الرجال العرب بجيل ٥٥-٦٤ وصلت سنة ٢٠٠١ إلى ٢٣% بينما عند الرجال اليهود إلى ١٥,٣% فقط، وعند النساء العربيات في نفس الجيـل إلى ٣٦,٧% مقابل ١٣,٣% عند النساء اليهوديات فقط. الأمراض الخبيثة منتشرة أيضا لـدى المسنين العرب وتكاد تصل إلى النسبة عند المسنين اليهود. أمراض القلب منتشرة أكثر عنـد الرجال العرب من جيل ٥٦ فما فوق وتفوق نسبة النساء التي تنتشر عندها الأمراض الخبيثـة وأمراض السكري أكثر. وتشير المعطيات إلى أن النساء العربيات سمينات أكثر مـن النـساء اليهوديات (משרד הבריאות: פרסום 226, 7/2005)

في سنة ٢٠٠١ وصل عدد المسنين العرب إلى ٣٨,٥٠٠ ، العدد المتوقع لعـام ٢٠٢٠ هو ٩٢,١٠٠ مسن، إي زيادة بمعدل ٢,٥ أضعاف. وكما تبين مـن الدراسـة أن الأمـراض المزمنة آخذة بالازدياد كلما ارتفع الجيل. جيل المسنين العرب اقل بكثير من أجيال المـسنين اليهود، بمعنى أنهم بحاجة إلى عناية طبية واجتماعية أكثر. المسنين العرب الـذين يعيـشون لوحدهم والذين هم بحاجة إلى مساعدة ورعاية، هم أكثر بضعفين من المسنين اليهـود. ٣٠% من المسنين العرب (٣٩% نساء و ٢٠% رجال) مقابل ١٤% من المـسنين اليهـود (١٧% نساء و ١١% رجال) بحاجة إلى مساعدة في الحياة اليومية وفي قضاء الحاجـات الاساسـية مثل، الملبس، النظافة، الكل، المشي، القيام من الـسرير الـخ ( Azaiza & Brodsky, 2003). أمراض الشيخوخة عند العرب لا تختلف عن الأمراض في المجتمع اليهودي، إلا أن الخدمات الصحية تنقص المسن العربي أكثر من المسن اليهودي الذي يتمتع بكل الخدمات اللازمة لـه. قلة الخدمات الصحية العامة في الوسط العربي لهي خير دليل على نقـص وقلـة الخـدمات الخاصة بالمسنين العرب. جيل الشيخوخة بالذات بحاجة إلى رعايـة طبيـة وخدمـة مكثفـة ومتخصصة من قبل صناديق المرضى ومؤسسات التـأمين الـوطني. المـسنون العـرب لا

يحصلون على كل هذه الخدمات وبالشكل اللازم. الأسرة العربية تعـيش ظروفـا اقتـصادية واجتماعية صعبة ولا تستطيع أن تسد مكان المؤسسات الرسمية في إعطاء المسن حقـه فـي الرعاية والخدمة اللازمة.

الظاهرة الآخذة بالازدياد اليوم هي، افتتاح بيوت للمسنين ومراكز يومية يقـضي فيهـا أبناء هذا الجيل أوقات فراغهم. كمجتمع تقليدي كان رأي المجتمع العربي من بيوت المـسنين سلبي، لكن مع التغيرات التي حصلت في المجتمع ازداد استخدام مثل هذه المؤسسات من أجل المسن. في بحث أجري على ٦٠ قريبا لمسنين يعيشون في بيت المسنين في دبوريه، تبين أن ٨٨% منهم كان له موقف سلبي تجاه بيوت المسنين قبل دخول قريبهم إليه، بعد ستة أشهر من مكوث المسن في بيت المسنين تغير الموقف إلى إيجابي وكان رضا عند ٨٣% مـن العنايـة الصحية والخدمات الأخرى في المؤسسة. ٩٠% قالوا أنهم يزورون قريبهم في المؤسسة مرة على الأقل في الأسبوع وأنهم و ٧٥% قالوا أنهم يريدون أن يشاركوا في في إي تغيير يتصل بقريبهم (סולימאן ועזאיזה, 2005)

الوضع الصحي للمسن العربي يبقى متعلقا بالخدمات التي تقدمها صـناديق المرضـى ومؤسسات التامين الوطني، يصعب على الأسرة العربية الوقوف أمام هذا التحدي الذي يدعى "جيل الشيخوخة" وما يترتب عليه من رعاية في كل المجالات. هنا تضعف الأسرة ولو أنهـا تحاول في كثير من الحالات الصمود أمام هذا التحدي. للأسرة العربية احتياجـات وأهـداف كثيرة. ضعفت مكانة المسن في المجتمع والأسرة والقيم السائدة تجاهه، ولم تعد كما كانت عليه من قوة وثبات، مما أدى في كثير من العائلات إلى اعتبار المسن عالة اجتماعية واقتـصادية عليها وليس فخرا ووقارا لها.

ورد في هذه الدراسة أن الأسرة العربية تعاني من مشاكل صحية وبيئية كثيـرة وفـي نقص في الخدمات الصحية اللازمة. الدولة ومؤسساتها مسؤولة إلى حد كبيـر عـن نقـص الخدمات اللازمة وتردي الأوضاع الصحية والبيئية في الوسط العربي، والتي تعتبر جزأ مـن سياسة التمييز المستمرة منذ قيام الدولة حتى اليوم، ومن ناحية أخرى تتحمل الأسرة مسؤولية التواطؤ مع المشكلات الصحية والبيئية التي تعود عليها بالضرر، خصوصا وأن بعض القـيم الاجتماعية السائدة غير مرنة وغير قابلة للتغيير من أجل التغلب على أمراض شائعة ونـسبة وفيات عالية، مثل زواج الأقارب. الأسرة العربية تعيش صراعا حادا فـي مواجهـة التغيـر الاجتماعي، وتخضع إلى سياسة صحية غير عادلة من قبـل مؤسـسات الدولـة وصـناديق المرضى المختلفة. الوضع الصحي العام لعرب إسرائيل يخطّر جميع أفراد العائلة بكل أجيالها

وأجناسها. هذا التهديد شأنه أن يؤدي إلى تضعضع وهوان الأسرة العربية بشكل عام والمجتمع العربي بشكل خاص.

الأسرة العربية تقف أمام المشاكل البيئية المحلية موقفا سلبيا. بما أن الأسـرة العربيـة كانت أساسا أسرة زراعية ذات وعي بيئي متميز بسبب قربها من الطبيعة والحياة البسيطة إلا أنها تفتقر اليوم لهذا الوعي. رغم أن الأسرة العربية تتمتع بانتماء قوي للبلاد والأرض فإنها لا توفي بدورها الكامل تجاه البيئة المحلية. هنالك عوامل تجعلها غير مبالية تجاه هذه القـضية، لأنها تعيش اليوم حياة حضرية وليست حياة قروية. هذا يعني أنها قسمت الأدوار بينها وبـين المؤسسات الحديثة فيما يخص الخدمات الاجتماعية والعامة، كصيانة البيئة والمحافظة عليهـا. الأسرة تتوقع من السلطات المسؤولة أن تحافظ لها على البيئة فتتنحى جانبا بما يخـص هـذا المجال كما هو الحال في المجتمعات المتحضرة. هذا ما نشاهده على سبيل المثال فـي حالـة إضراب السلطات المحلية في المدن الكبرى, فتتراكم النفايات على أطراف الشوارع وتنتـشر الروائح الكريهة ويتشكل خطر الأوبئة والأمراض المعدية. في هذه الحالات لا يبادر الفرد أو الأسرة بأية حلول وإنما يتنحى جانبا حتى إلى أن تقوم السلطات المسؤولة بدورها. وثمة عامل آخر هو التغير السريع الذي مر به المجتمع العربي والذي اصطحب معه "ظاهرة اللامعيارية" في المجتمع، بحيث أن المجتمع أصبح يتّبع أكثر من معيار في حالة واحدة. النتيجة هي ظهور أشكال مختلفة لحالة أو موقف واحد. هنالك أناس تحاول الحفاظ على البيئة المحلية من منطلق الوعي والمسؤولية وإدراكهم ضعف السلطة المحلية بالقيام بالواجب, وهنالـك أنـاس عكـس هؤلاء تماما فهم لا يبدون مسؤولية أو أية مبادرة ذاتية من أجل البيئة المحلية. هنا يتـضح أن المجتمع يتأرجح بين معايير مختلفة في قضية أو ظروف حالة واحدة.

# الأسرة والهوية

تعتبر الأسرة وكيل التنشئة الأساسي في تحديد الهوية. إضـافة إلـى الهويـة الذاتيـة (البيولوجية) توجد عدة هويات أخرى تكون الأسرة مسؤولة عن إكسابها للفرد، مثـل الهويـة الدينية، والاجتماعية، والسياسية، والعائلية، والجغرافية. لكن من أهم المواضيع والقضايا التي يناقشها الباحثين في المجتمع العربي اليوم هي قضية "الهوية السياسية". الباحثون يتفقون بينهم على أن أبناء الأقلية العربية في إسرائيل، يواجهون اليوم أزمة حقيقية فـي تحديـد هـويتهم السياسية، لأنهم يعيشون كمواطنين في دولة إسرائيل، ويحصلون فيها على بعـض الحقـوق، ولأنهم في نفس الوقت جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني. منهم من يرى نفسه أنـه إسرائيلي, ومنهم من يرى نفسه أنه فلسطيني، ومنهم من يدمج بين الهـويتين، بـل ويـضيف عليها صفات أخرى، مثل الانتماء الطائفي، الجغرافي، العرقي...الخ.

لماذا هذه البلبلة وهذا التخبط؟ وما هو دور الأسرة وموقفها من تحديد الهوية؟

## دور الأسرة في بلورة الهوية السياسية

المؤسسة الأولى والمهمة من بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي لها دور مهـم فـي صقل شخصية الفرد وبلورتها، هي الأسرة. فهي الوكيل الأول الذي ينمـي بـراعم الهويـة الاجتماعية والهويات الأخرى مثل: الهوية القومية، والدينية، والسياسية عند الفرد منذ نعومـة أظافره. لا أحد يستطيع أن يماثل الأسرة في بلورة الشخصية، في السنوات الأولى من حيـاة الطفل. أسس الشخصية تُبنى في الأسرة أولا ثم تتبنّى تطويرها وتشكيلها مؤسسات أخرى في مراحل الحياة التالية.

إلى جانب هوية الأنا الأساسية تتشكل هويات فرعية أخرى يساهم المجتمع في تحديدها وبلورتها في مراحل تطور الشخصية، من هذه الهويات الفرعية، الهوية السياسية. كثيرا مـا تشير الأبحاث والدراسات أن المدرسة ومناهجها تساهم مساهمة مباشرة فـي تحديـد الهويـة السياسية عند الطلاب العرب في إسرائيل. لكن المدرسة لا تستطيع لوحـدها تحديـد الهويـة السياسية وصقلها لدى الطالب، لأنها مؤسسة رسمية تؤثر أقل بكثير من الأسرة فـي تحديـد وبناء الهوية السياسية. المدرسة تريد من الطالب العربي أن يتبنى وأن يتفاعـل مـع الهويـة الإسرائيلية عن طريق إكسابه الانتماء القوي للدولة. الوسيلة لتحقيق هذه الأهداف هي المناهج المدرسية والسياسة التربوية تجاه المجتمع العربي بشكل عام. الأسرة العربيـة لهـا سياسـة وأهداف تربوية تختلف عن سياسة وأهداف الدولة في هذا الجانب، فهي معنية أن تقـوي فـي الفرد الهوية القومية والدينية والعرقية وليس الهوية التي تسعى الدولة مـن خـلال المـدارس

والمناهج الدراسية لتحقيقها. والمؤسسة الرسمية، لا تتعامل مع الطالب مثلما يفعل الوالدين مع أبنائهم. فالطالب يتأثر من التربية الأسرية ويثق بهـا أكثـر ممـا يتـأثر مـن المؤسـسات البيروقراطية والرسمية الأخرى. فالأب والأم بالنسبة للطالب أهم من المعلم والمعلمة، معظـم وقت الطالب في البيت، الدفء الاجتماعي والاطمئنان النفسي في البيت أكثر منه في المدرسة، والبيت هو الذي يوفر له الاحتياجات الأساسية والضرورية وليست المدرسة، والجماعة التـي يحبها ويعيش في كنفها هي أفراد الأسرة وليس طلاب المدرسة. فهو ينشأ ويترعـرع علـى أسس تربوية موجهة من الأهل والبيئة القريبة من العائلة وينمي براعم ما تعلمه واكتسبه فيمـا بعد، والهوية السياسية هي جزء مهم وأساسي من هذا التوجه وهذه التنشئة الأسـرية (גאנם, 1998). تشير بعض الأبحاث أن التوجه السياسي للطلاب العرب وطنيا وقوميا أكثـر منـه معتدلا أو وسطيا. الشباب العرب لهم انتماء قومي ووطني أكثر من انتمـائهم للدولـة التـي يعيشون فيها (פרס ויובל-דיויס, ١٩٧٠). مصدر هذا التوجه هو البيت والبيئة العربية التي نشئا فيها هؤلاء الشباب وأثرت على شعورهم وتفكيرهم السياسي، وليست المناهج المدرسـية التي لم تنجح في ترسيخ هوية المواطنة فيهم.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: إذا كان توجه الشباب العرب اليوم قوميـا ووطنيـا، وانتماؤهم فلسطينيا أكثر منه إسرائيليا، فأين كان دور المناهج المدرسية ودور المعلم في تنمية "هوية المواطنة" عند الطلاب العرب؟ الإجابة هي أن الأسرة والبيئة الاجتماعية المحلية التـي ينتمي إليها الطالب تؤثر في تحديد هويته السياسية أكثر من المناهج المدرسية الهادفـة إلـى أسرلة الهوية لدى الطالب.

للمدرسة دور مهم في تنمية الهوية الاجتماعية والثقافية وصقلها عند الطالب، أكثر مـن الهوية السياسية، لأنها تكسبه من جهة، ثقافة مجتمعه بكل ما يحتويـه مـن عـادات وتقاليـد وأعراف ولغة وعلوم وغيرها ومن جهة أخرى، تكـسبه قيمـا ومبـادئ وأفكـارا ومفـاهيم حديثة/جديدة لكي يستطيع التكيف مع العالم المتغير حوله. هذه الوظائف المكملة للأسرة مـن المفروض أن تكون منسجمة في أهدافها ومنهجها مع الأسرة لكي ينـشأ جيـل ذو شخـصية وهوية مكتملة ومتكاملة، له ميزاته الواضحة، ومتفرد في خصائصه عـن الآخـرين. مـنهج الأسرة ومنهج المدرسة العربية ليسا متفقين في الأهداف والمضامين، بكل ما يخـص الهويـة السياسية، لكن في المجالات الاجتماعية الأخرى هناك تشابهه وتقارب أكثـر، رغـم وجـود إشكاليات وتناقضات أيضا في هذا المجال (ربيع، ٢٠٠٥).

الظروف السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع العربي تـؤثر فـي بلورة الهوية السياسية. فالطفل منذ البداية يسمع, يتعلم وينشأ في بيئة تعرفه على أنه عربـي-

فلسطيني، وأنه يختلف في نظرته إلى الوطن والأرض عن الولد اليهودي، فهو يتعلم أنه يعيش في ارض فلسطين وأنه ينتمي إلى العالم العربي أكثر من انتمائه إلى العـالم اليهـودي. مـن الصعب تغيير هذا الشعور لأنه يرافقه منذ الطفولة ويسمعه ويتربى عليه منذ نعومة أظفـاره. اعترافه بالهوية الإسرائيلية هو ليس إلا تكرارا بديهيا (عفويا) لتعريف "مصطلح" سمعه ورافقه منذ الطفولة، "الهوية الإسرائيلية" بالنسبة له تكون بمثابة تعريف سطحي وميكانيكي يـستخدمه ليعرف نفسه من الناحية الجغرافية، وليس من الناحية الشعورية والحسية الوطنية، بذلك يريـد أن يقول لنفسه وللآخرين أنه موجود كمواطن في دولة إسرائيل، لكن هويتـه الحقيقيـة هـي الهوية القومية والدينية التي يعتز بها.

فئة كبيرة من جيل الآباء والأجداد ، رغم مصادرة أراضيهم، وملاحقتهم واضـطهادهم من طرف الحكم العسكري، ورغم تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وقلّة مـشاركتهم السياسية، عودوا أبنائهم على التبعية والخنوع للسلطة بدل مواجهتها والمطالبة بحقوقهم. كمـا أن هذه الفئة كانت ولا زالت معجبة بخدمات الدولة التي تمنحها لهم، مثل مخصصات التأمين الوطني، ومخصصات الأولاد، ومخصـصات الـشيخوخة، والتـامين الـصحي، وحقـوق عمل...الخ) مما يجعلها شاكرة ومدينة للدولة على هذه الخدمات. هذا الشعور وهـذه القناعـة ينقلونها أيضا إلى أبنائهم وأحفادهم فينشأ جيل جديد يحذر المواجهة والمطالبة بالحقوق، لأنـه يشعر أن الدولة قد منحته الكثير، أو أكثر مما يستحق. هذه التربية تساعد على وجود فئة مـن العرب عندهم الشعور بالانتماء للدولة وهوية الأسرلة (סמוחה, 1999). ليست المدرسة هي الصانعة لهذا النوع من الشعور والانتماء، وإنما الأسرة التي تحدده.

تسعى المناهج المدرسية منذ قيام الدولة حتى اليوم وتهدف في كل المواضـيع الأدبيـة والاجتماعية إلى تعزيز "هوية الأسرلة" لدى الطالب العربي. فالطالب يتعلم الأدب اليهـودي، واللغة العبرية، وتاريخ اليهود، وعادات اليهود، وديانة اليهود، وغيرها من المواضيع الأخرى لكي تقوي فيه التضامن مع الشعب اليهودي والدولة اليهودية سياسيا وحضاريا. رغم تركيـز الأهداف المدرسية "لأسرلة" الطالب العربي، تظل الأسرة والبيئة المحلية أهم بكثير في تحديـد الهوية القومية وبلورتها.

توجد مواقف كثيرة تؤكد فلسطنة الهوية السياسية عند عرب إسرائيل مثـل التـضامن والحماسية في حالة حرب مع الدول العربية والإسلامية في المنطقة وخصوصا مـع الـشعب الفلسطيني. في مثل هذه المواقف والأزمات فان الذي كان يعرف نفسه بأنه "عربي-إسرائيلي" ينفي هذا التعريف ويبدله بالتعريف الحقيقي وهو"عربي-فلسطيني". حـوادث أكتـوبر ٢٠٠٠ التي وقع ضحيتها ١٢ شابا عربيا على أيدي الجنود الإسرائيليين، هي إحدى الشهادات علـى

توجه الجيل الجديد إلى الهوية القوميـة وهـي "هويـة الفلـسطنة" (אוסצקי-לזר וגאנם, 2003).

الأسرة العربية تنشئ الفرد منذ البداية على انه ابن المجتمـع العربـي، وان الـشعوب المجاورة هي شقيقة شعبه، وان القضية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من تاريخ وواقع العرب في إسرائيل. المدرسة بكل مناهجها الموالية لشرعية الدولة والتعاطف مع ديانة الشعب اليهـودي وتاريخه لا تستطيع بسهولة تغيير الهوية المكتسبة من الأسرة والبيئة التي نـشأ بهـا الطفـل والشاب العربي. وسرعان ما يتضح للطلاب أنهم أبناء أقلية لا يحصلون على كافة الخـدمات والحقوق مثل أبناء الشعب اليهودي، لذلك لا تستطيع المدرسة أن تحدد الهوية السياسية لجيـل بأكمله لوحدها. فالمواطنون العرب يحتكون ويتعاملون مع الشعب اليهودي فـي كثيـر مـن مجالات الحياة، لكن موقفهم من سياسة الدولة تجاههم معروف وواضح بأنه غير عادل، لذلك يميل معظمهم إلى تبنّي هوية الفلسطنة أكثر من هوية الأسـرلة (פרס ויובל-דיוויס, ١٩٧٠, אוסצקי-לזר וגאנם, 2003).

المدرسة، باعتبارها المؤسسة الثانية بعد الأسرة من ناحية أهميتها في تنشئة الفـرد، لا تعمل عند العرب في إسرائيل على تقوية الهوية القومية العربية، بقدر ما تعمل علـى تقويـة الهوية الإسرائيلية. كما ذكر آنفا، فإن المناهج المدرسية تهدف بالأساس إلى تقويـة الانتمـاء للدولة اليهودية، وتحاول أن تبعث روح الشفقة عند الطالب العربـي حـول مـصير اليهـود التاريخي وان يعترفوا بحقهم بإقامة دولة في فلسطين، وأن اليهود ساهموا مساهمة عظيمة في بناء الحضارات. الاتجاه الأكثر دقة في المناهج وخصوصا لموضوع التـاريخ, والمـدنيات, والدين والأدب، اليهودي هو تعزيز هوية "المواطنة" عند الجيـل الجديـد (אלחאג, 1996 ; مركز الدراسات الفلسطيني ).

هنا يوجد صراع بين الأسرة واتجاهها في بناء "هوية قومية عربية فلسطينية" وترسيخها في أبنائها وبين المدرسة التي تسعى إلى بلورة وتقوية "هوية المواطنة" على حـساب طمـس "الهوية القومية العربية الفلسطينية" في الطالب (גאנם, ١٩٩٨). حاولت "لجنة متابعة قـضايا التعليم العربي" إدخال تعليم موضوع "الهوية القومية العربية" عن طريق مـشاريع تجريبيـة قامت بها في بعض المدارس. وهذه المشاريع هي تجريبية فقط ولا تساهم بشكل فعالـي فـي تحديد الهوية القومية العربية وبلورتها عند الطالب. التغيير الجذري يأتي عن طريـق بـرامج مدرسية-أسرية تسعى إلى ترسيخ الهوية، فالمدرسة عبارة عن مساعدة ومكملـة لمـا تبنيـه الأسرة (لجنة متابعة التعليم العربي، ٢٠٠٠).

كلما ابتعد الأهل عن العملية التربوية والتعليمية في المدرسة وكانت المشاركة ضعيفة، زاد ذلك من تأثير المناهج على الطلاب في هذا المجال. وضعف أو انعدام المشاركة الفعلية مع المدرسة في بلورة الهوية، يجعل الأسرة بعيدة عما يدور في أروقة المدرسة وبذلك ينعدم التكامل بين المؤسستين في هذا المجال. والمجتمع هو كتلة متماسكة لابد للنظم فيها أن تتصل بعضها ببعض لتحقق التكافل، فعندما لا يتم هذا فان النتيجة الحتمية تكون عكس ذلك. تختلف أهداف الأسرة عن أهداف المدرسة في تحديد نوع الهوية السياسية، الأسرة العربية تهدف إلى إكساب الفرد الهوية الأصلية، الهوية القومية، أما المدرسة العربية في إسرائيل بالذات، فتهدف إلى إكساب الطالب هوية الأسرلة وطمس الهوية القومية. بما أن الأسرة لها تأثير أكبر في مجال التربية فإن الهوية السياسية التي تريدها تكون أوضح من التي تريدها المدرسة.

يحاول الجيل الجديد أن يتخلّص من البلبلة في أمر الهوية عن طريق تحديد هوية جديدة له (ربيع، ٢٠٠٥). فعدم وضوح الهوية لا بد له أن يؤدي في النهاية إلى وضوح الهوية، لذلك يرى الباحثون والمراقبون أن شباب اليوم يختارون الهوية القومية ويفضلونها على هوية المواطنة لأن الأسرة زرعتها في نفوسهم منذ الصغر ولأن الحروب والنزاعات المستمرة بين العرب والدولة اليهودية تساعدهم على هذا الاختيار( רכס, 1998; Liebes & Ribak, 1993).

الشعور بالانتماء لا يتغير بسهولة لأن الفرد يكتسبه منذ نعومة أظافره. فالأسرة والبيئة المحلية، أي الجماعات الأولية التي ينتمي إليها الفرد، تقوي في نفسيته هذا الانتماء. جيل الشبيبة اليهودي والعربي وطني أكثر من جيل الآباء. مواقف الجهتين متطرفة أكثر من مواقف الآباء، وهذا لا يرجع سببه بالضرورة إلى اختلاف الأجيال وإنما إلى مرحلة من التغير الأيديولوجي الآخذ بالازدياد عند هذه الفئة الشابة من كلا الطرفين (Liebes & Ribak, 1993). هذه المواقف الوطنية، عكس ما تريده المدرسة، الأسباب التي تم ذكرها آنفا من وقت قريب.

الهوية القومية يمكن تشبيهها بالهوية الدينية التي يصعب على الفرد أن يتخلّى عنها وأن يغيرها بسهولة رغم الضغوطات الحضارية والعقائدية والفكرية المختلفة. وسبب ذلك هو تذويت الهوية في شخصية الفرد منذ نعومة أظفاره والترعرع في بيئة تشعره وتكسبه أهمية هذه الهوية التي تعتبرها ميزة جماعية متفردة.

"**الهوية العائلية**" (الحمائلية والعشائرية) هي أيضا من ابرز الهويات الاجتماعية التي تصقلها الأسرة العربية في الفرد والتي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، فيمكن اعتبارها "عنصرا ثقافيا" مهما في حياة العرب في إسرائيل. يشعر الفرد منذ نعومة أظفاره أنه تابع لعائلة كبيرة، تسمى حمولته، وأنه يجب أن يخلص إليها وأن يتبع معاييرها. الحمولة هي

الإطار الاجتماعي الذي يضم كل أبناء المجتمع في داخله ويكسبهم هوية اجتماعية مختلفة عن المجتمع اليهودي.

كما يوجد هوية قومية توجد أيضا "الهوية العائلية". وكما ذكرنا، والانتماء الحمـائلي أو العشائري هو جزء من الانتماء القومي والحضاري الذي يوحد الناس فـي نظـام اجتمـاعي وقومي واحد في كل بلدان الشرق الأوسط. هذا النظام الأسري الموسع يجعـل العـرب فـي إسرائيل ينتمون إلى شعوب الشرق الأوسط التي يسود فيها نفس هذا النظـام، ومـا يجعلهـا تختلف عن النظام الأسري السائد في دولة إسرائيل. لذلك يمكن اعتبار هذا الإطار الاجتماعي، ميزة ثقافية واجتماعية للعرب يتفردون بها ويختلفون عن غيرهم، إي أن لديهم مبنى اجتماعي، هوية اجتماعية وثقافية مغايرة.

رغم التغيرات التي طرأت على المجتمع، لا زالت الهوية الحمائلية والعشائرية ملازمة للفرد ومرافقة له، حيث يلاحظ تأثيرها وفاعليتها في الانتخابات المحليـة، وفـي المناسـبات العائلية، أو الصراعات والمشاكل الحمائلية، والعـشائرية (ربيـع، ٢٠٠٣). بمـا أن الهويـة الحمائلية هي هوية عربية-فلسطينية فلا بد أن يكون لها علاقة بالهوية القومية-الفلسطينية أكثر من هوية المواطنة الإسرائيلية التي تعتبر حديثة ودخيلة (منذ ١٩٤٨) على أبناء الأقلية العربية . الهوية القومية والعائلية مرافقة للعرب منذ قرون تمتد إلى كل شعوب الشرق الأوسط، أمـا الهوية الإسرائيلية فإنها ليست إلا وليدة عصر جديد لا يتعدى بضع عشرات من السنين فقط.

أما "**الهوية الجغرافية**" فمعناها الانتماء للبلاد التي يعيش فيها الإنسان، وخصوصا تنمية حب البلاد والبيئة التي يسكن فيها. يمكن تحديد "الهوية الجغرافية" لأبناء الأقلية العربيـة فـي إسرائيل حسب التوزيع الجغرافي لهم: الشمال، والمركز، والجنوب، والقدس. هـذه الهويـات الفرعية تتّضح باختلاف العادات، والتقاليد، واللهجة فيما بينهم. فمثلا حيـاة البـدو ولهجـتهم تجعلهم يختلفون عن العرب في الشمال، والمركز، وفي القدس. قلة الهجرة الداخلية تؤدي إلى تمركز "الهوية الجغرافية" وتقويتها عند كل فئة وفئة فلربما ينتج عن ذلـك "انغـلاق ثقـافي". بعض الفئات وخصوصا مؤسسات الدولة تحاول أن تجعل من الهويات الجغرافية، سـببا فـي اختلاف العرب بين أنفسهم، فتقسم التعليم مثلا إلى "تعليم بـدوي"، "تعلـيم درزي" و "تعلـيم عربي"، كما وتقسم المناطق إلى دوائر حكومية تفصلهم جغرافيا عن بعض. هذا الاختلاف في الهوية الجغرافية لا يشكل مشكلة بحد ذاتها، لأنه موجود في كل المجتمعـات عامـة، وفـي المجتمع الإسرائيلي خاصة.

كما وأن الأسرة تتبنى بلورة "**الهوية الدينية**". الأهل هم الذين يغرسون الانتماء الـديني بالفرد وهم المسؤولون الرئيسيون عن تنمية قيم التسامح والحوار الديني والطائفي. ففي كثيـر

من القرى والمدن العربية يعيش أبناء الديانات والطوائف المختلفة بانسجام وتكافل جنبـا الـى جنب منذ زمن طويل. "والهوية الدينية" لا تنحصر فقط على بالانتماء لديانة أو طائفة، معينـة وإنما تعني الروح الأخلاقية والتعامل الحسن والتكافل الاجتماعي التي تزرعه الأسرة العربيـة في أبناءها.

## الهوية بين الجيل القديم والجيل الحديث

الجيل القديم لم يدرك أهمية تحديد الهوية السياسية بالنسبة لمكانته في الواقع الـسياسي الذي يعيشه المجتمع في هذه الدولة. ولم يحاول ذلك الجيل، الذي عـاش حـرب ١٩٤٨/٤٩ وعاش النكبة والتهجير تحديد موقف واضح لنفسه يجعله يتعامل من خلاله مع الدولة الجديدة. أكثر ما حاول ذلك الجيل هو، أن ينصاع للقوانين والظروف التي تحكمت به وفرضت عليـه منذ البداية، ودون أن يتدخل في تحديدها وتغييرها أن يتوافق وواقعه الجديد الجديد. هذا الجيل أنشأ جيلا مشابها له يتأرجح بين "الأسرلة" "والفلسطنة"، الأسرلة هي الانصياع لكل ما تمليـه الدوله عليه من سياسات وقوانين، وقبولها كما هي باعتباره مواطنـا صـالحا فـي الدولـة، والفلسطنة هو الشعور بالانتماء للأصل، وهو الشعب العربي الفلسطيني. مع مرور الوقت نشأ جيل متعلم ومثقف واجه جراء هذه البلبلة والتخبط في الانتماء صعوبات ومشاكل أعاقت تحديد دوره ومكانته في المجتمع. لقد أدرك المثقف العربي أنه غير متساو بالحقوق، وأنه موجود في مكانة سياسية واجتماعية-اقتصادية يحسد عليها. لم يقتنع المثقف العربي بهـذا الحـال فأخـذ يبحث عن موقف جديد وواضح من خلال دراسته للهوية والمكانة السياسية في هذه الدولة. لقد أدرك المثقف أنه يعاني من مشاكل في إيجاد عمل مناسب له، وأن أبواب المجتمع الإسرائيلي مغلقة تقريبا في وجهه. بناء عليه انطلق ليناضل من أجل نيل الحقوق من خلال تحديد جديـد لهويته في الواقع الذي يعيشه. لقد شرعت هذه الشريحة الواعية والمثقفة في إنـشاء أحـزاب عربية وحركات وجمعيات مستقلة لتجعلها إطارا واضحا له ينادي من خلاله ينادي بحقوقـه، ويحدد موقفه من سياسات الدولة تجاهه.

يهتم الباحثون العرب اليوم بدراسة الهوية السياسية، وينادي القـادة الـسياسيون مـنهم بتغيير رموز تتعلق بالمواطنة العربية، مثل تغيير النشيد الوطني وألوان علم الدولـة...الـخ، وتحاول أطراف أخرى وتنادي بإدخال تعليم الهوية السياسية في المناهج المدرسية.

لا زال الجيل الجديد يسعى لتحديد هويته ومكانته داخل المجتمع الإسـرائيلي، وكيـف يلعب دوره داخل الدولة كمواطن من جهة، وتجاه الشعب الفلسطيني والعالم العربي من جهـة أخرى. الأحزاب السياسية تحاول أن تلعب دورا مركزيا لينال العـرب الحقـوق كمـواطنين متساوين في الدولة.

الأسرة العربية أنشأت أبناءها على أنهم عربا وعلى أنهم فلسطينيون لكنها تجاهلت التغيرات التي طرأت على الساحة السياسية، وعلى الواقع ألاثني داخل دولة إسرائيل، ووصل الأمر بالجيل الجديد أن يحتار في ظل هذه التغيرات في تحديد الهوية المناسبة له. كان على الأسرة العربية من البداية، أن تحدد موقفها من الواقع الجديد وأن تنشئ أبناءها على هوية خاصة بها تتوافق مع الواقع التي تعيشه محليا وإقليميا.

## محاولة تحديد الهوية

لم تتطرق الأبحاث عن الهوية السياسية حتى اليوم لحقيقة العرب في إسرائيل وواقعهم ومكانتهم من حيث وجود الهوية القومية وثباتها عندهم، وتشير معظم الأبحاث أن العرب يعانون من عدم تحديد الهوية السياسية. لماذا لا تشير هذه الأبحاث إذا إلى عدم تحديد الهوية الدينية؟ معروف أن العرب في إسرائيل لا يواجهون أية مشكلة في تحديد هويتهم الدينية والطائفية. الهوية القومية لها تقريبا نفس قدسية الهوية الدينية. والمقصود بذلك هو أن لكل ثقافة أو مجتمع "هوية قومية ثابتة" وأن التخبط بتحديد الهوية السياسية لا يرجع إلى التشكك في الهوية القومية، وإنما هو عبارة عن إضافة تعريفات أخرى للهوية الأصلية، كأن يعرف نفسه الشخص بأنه 'عربي-إسرائيلي'. إضافة الهوية الإسرائيلية جاءت بعد الهوية العربية ولم تحل محلها.

يمكن إذا حق القول مع نوع من الجراءة، تحديد نوع عادل ووسطي متزن لتعريف هوية العرب في إسرائيل وفقا لظروفهم الحالية. هذه الهوية يمكن تسميتها "هوية فلسطينيو إسرائيل"، لأن مكونات هذه الهوية تحتوي على كل الهويات الممكن استخدامها من أبناء الأقلية العربية في ظل الظروف التي يعيشونها اليوم. فمثلا تتضمن هذه الهوية العنصر الفلسطيني والعنصر الإسرائيلي على حد سواء. بما أن الهوية السياسية في العصر الحاضر تحدد وفقا للقومية والوطن فإن الهوية الدينية تصبح فرعية وليست أساسية. لذلك يستطيع "فلسطينيو إسرائيل" أن يحددوا هويتهم الدينية إذا سئلوا عنها. في دول العالم توجد عدة طوائف دينية فلا يستخدم أحد هذه الهوية كأساس لتعريف نفسه وإنما يبرز الهوية السياسية ليعرف نفسه بها. هكذا يمكن للعرب في إسرائيل أن يتعاملون مع هذه الهوية التي تتناسب وكل الأجيال وكل الطرائف الدينية فيها.

هذه الهوية تعطي هوية غير معقّدة ولكنها فريدة من نوعها. تظهر هذه الهوية المقترحة واقعية أكثر من الهويات الجزئية التي تُنسب إليهم، وبالتالي لا ترضي جميع فئات المجتمع. "هوية فلسطينيو إسرائيل" هي ملائمة كل فرد من أبناء الأقلية العربية في إسرائيل ومن الصعب تجزئتها إلى هويات فرعية كالتي تتناولها الأبحاث بشكل عام.

أما إذا تم إمعان النظر في مكوناتها فإن منها الهوية القومية، أي العربيـة-الفلـسطينية، وهي الأساسية، أما الهوية الإسرائيلية فإنها حديثة السن وناتجة عن طفرة تاريخية لا ترضـي حاملها. النتيجة إذا، أن الهوية القومية هي الهوية الثابتة والحقيقية التي تطفو على السطح كلما واجهت أبناء هذه الأقلية أزمات أيا كانت.

الأسرة تبقى الوكيل والمسؤول الأول الذي يأخذ على عاتقه صـقل الهويـة الـسياسية، والجغرافية، والدينية والاجتماعية وبلورتها. الظروف الصعبة والمتغيرة التي تعيشها الأسـرة العربية منذ قيام الدولة لا تثنيها عن القيام بواجبها في تحديد الهوية القومية. من جهة يتـضح أنها متكيفة للتغيرات فتحاول أن تساهم في إيجاد هوية سياسية متكيفة، ومن جهة أخرى يبـدو عليها ملامح الخنوع والخضوع للصراع التي تواجهه منذ قيام الدولة حتى اليـوم. المدرسـة، وسائل الإعلام، ودور العبادة، والمؤسسات، والمجتمع وكل ما هو موجود من مـؤثرات فـي تحديد هوية الفرد، لا تستطيع جميعها أن تطمس براعم الهوية القومية التي تكـسبها الأسـرة للفرد.

اليوم يمكن التحدث عن "هوية فلسطينيو إسرائيل" بينما لم يكن ذلك ربما مناسـبا قبـل سنة ١٩٦٧ لأنه حتى ذلك الحين كان كل العرب عندهم الأمل باسترجاع كل أراضي فلسطين، لذلك كان الإحساس بالقومية العربية الفلسطينية أقوى منه في الفترات التي تلتها. ربمـا لهـذا السبب لم تهتم الأسرة العربية في الماضي بالتعامل مع قضية الهوية الجديدة بـشكل واضـح وجدي، لأنها ربما آمنت بالعودة إلى ما قبل الحرب. وليس من السهل توقع تحديد هوية جديدة في ظل ظروف وتغيرات فجائية لم يتوقها جيل الآباء والأجداد. اليوم وبعد ما استيقن المجتمع العربي أن أقصى انجاز سوف يصل إليه الفلسطينيون والعرب هو إقامة دولة فلسطينية إلـى جانب دولة إسرائيل، فأصبح من الممكن التحدث عن بلورة هوية أكثر واضحة وحقيقية للعرب في إسرائيل، ألا وهي "هوية فلسطينيو إسرائيل" التي تتضمن في داخلها الهويتين الفلـسطينية والإسرائيلية.

# الأسرة والتعليم

مع قيام دولة إسرائيل انهار جهاز التربية والتعليم العربي الذي كان يعمل أبان الانتداب البريطاني. ومنذ ذلك الحين حل محله جهاز جديد تشكل وفقـا لأيدلوجيـة وسياسـة الدولـة الحديثة. كل ما يخص التعليم من معلمين، ومناهج، ومدارس، وقوانين...الخ أصبحت خاضعة لسياسة الحكم العسكري الذي تدخّل بشؤون التعليم العربي بشتى المجالات (אלחאג, ١٩٩٦; בנזימן ומנצור, ١٩٩٢). والأوضاع الاقتصادية كانت آنذاك صعبة للغايـة، وكـان الفقـر منتشرا في القرى والمدن العربية، مما جعل الناس يهتمون بلقمة العيش قبل الاهتمام بـالتعليم. وقد فرضت الدولة على العرب رسوم تعليم باهظة، مثـل ضـريبة الـرأس "מס גלגולת"، عرقلت تعليم كثير من الأولاد العرب (المصدر السابق). أما من الناحيـة الاجتماعيـة فكـان المجتمع تقليديا-محافظا مما أدى إلى تعليم البنات حتى الصفوف الدنيا من المرحلة الابتدائية. والأوضاع السياسية لم تسمح بنشوء نخبه سياسية عربيه من قاده سياسيين يطالبون ويـسعون لتحسين التعليم العربي. ومن الناحية الثقافية لم يكن هناك طبقة مثقفين وأكاديميين يـشاركون في العملية التعليمية وتخطيط المناهج الدراسية وتوعية الناس لضرورة التعليم ورفع المستوى الثقافي في المجتمع.

بدأ التعليم في التحسن في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، بعـدما انتهـى الحكـم العسكري سنة ١٩٦٦. كثير من الباحثين العرب واليهود يدعون بأن جهاز التربيـة والتعلـيم العربي هو من أكثر النظم الرسمية تطورا في الوسط العربي. لكن هل يقاس تطـور التعلـيم بشكل كمي أو كيفي؟ هل ازدياد المدارس والمؤسسات التعليمية تعني تطور جهـاز التعلـيم؟ الحقيقة هي أن تطور جهاز التعليم يقاس بشكل كيفي، أي حسب ما ينتجه ذلك الجهـاز مـن شخصيات مبدعة، وعلمية، ومنتجة، وقيادية، ذات هوية قومية واضحة ... إلـخ ولا يقـاس حسب عدد الخريجين منه أو عدد المدارس والمؤسسات التي يشملها.

رغم هذا التحسن "المزعوم" لا يزال يعاني التعليم العربي من مشاكل كثيـرة يـصعب حصرها في هذه الدراسة. لذلك سوف يكون الاهتمام هنا في علاقة الأسرة العربيـة بـالتعليم بشكل عام وفحص مدى تكيفها وعدم تكيفها مع قضايا التعليم بشكل خاص.

## مراحل تطور جهاز التعليم

لا بد من وقفة تاريخية موجزة توضح تطور جهاز التعليم العربي من أجل التعرف على الأسباب التاريخية للمشاكل التي يواجهها التعليم العربي اليوم ويعاني منها.

مر التعليم العربي في البلاد بمراحل عصيبة منذ الفترة العثمانية حتى اليوم والتـي لـم تشجع ولم تمنح الناس فرص التعليم. في الفترة العثمانية كانت المدارس ضعيفة وهزيلة كمـا كانت الإمبراطورية كذلك، لم يكن بمقدورها ولا على سلم أولوياتها تطوير التعليم في فلسطين وتحقيق الرقي والتقدم الحضاري. ولم تتح فرص التعليم لكل فئات الشعب، فمن كان يعـيش قريبا من المدن كان يحظى بمستوى تعليم أفضل ممن كان يعيش في القرى. معظـم الـسكان العرب، أي ما يقارب ٧٠% منهم، كانوا يعيشون في القرى ويعملون في الزراعة. كان التعليم باللغة التركية مما يدل على سياسة التتريك ومحو الهوية العربية، بعكس المـدارس اليهوديـة والمدارس المسيحية التي حظيت باستقلالية، باعتبارها تابعة "لأهل الذمة"، فكانت منظمة ولها منهجية واضحة وكانت لديها الحرية أن تدرس باللغة التي تريدها. لذلك كان معظم المثقفـين والأدباء والسياسيين العرب في فترة ما قبل قيام الدولة من المسيحيين (אלחאג, 1996).

عند استبدال الحكم التركي بالاستعمار البريطاني على فلسطين بدأت حكومة الانتـداب بإدخال تغييرات على جهاز التربية والتعليم تتناسب وسياستها الاستعمارية. بادئ ذي بدء أخذ الانتداب البريطاني بإبدال المدارس الحكومية التركية بمدارس حكومية انجليزية. فقد استمرت المدارس المسيحية واليهودية وقويت إبان الانتداب البريطاني والى جانبهـا أقيمـت مـدارس الأوقاف الإسلامية التي خدمت سكان القرى في الأساس لأن حكومة الانتداب لم توفر فـرص التعليم لكل فئات الشعب. وهكذا نشأت أربعة أنواع مدارس: ١) حكومية انجليزية (عادة فـي المدن وضواحيها)، ٢) مسيحية (بإدارة محلية وإدارة أجنبية)، ٣) يهوديـة (فـي الموشـاف والكيبوتس) ٤) ومدارس أوقاف إسلامية (عادة في القرى). هذا التغير من حال إلى آخر لـم يخدم تطور جهاز التعليم لأنه لم يحقق الاستمرارية وإنما ألغى ما قبله وأنشأ جهـازا جديـدا مكانه. هذا التغير لم يطرأ على المدارس المسيحية واليهودية وإنمـا فقـط علـى المـدارس الرسمية، الحكومية، التي من المفروض أن تخدم معظم، بل كل أبناء الشعب الفلسطيني. كانت مدارس الانتداب ترفض ما يقارب نصف الطلاب المتقدمين للدراسة، مما ساعد على انتـشار الأمية والجهل بين الناس (أمركز المعلومات الوطني الفلسطيني، on-line).

بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين أقيمت دولة إسرائيل التي غيرت هي أيضا بدورها كل سياسة التربية والتعليم ونهجه عند العرب. فالمدارس الحكومية البريطانية أغلقـت واستبدلت بمدارس حكومية إسرائيلية. أما المدارس المسيحية فاسـتمرت قائمـة، والمـدارس اليهودية أصبحت تحت رعاية الدولة، أما مدارس الأوقاف الإسلامية فقد أغلقت بسبب إغلاق الحدود مع الضفة الغربية ومنعت الدولة مؤسسات الأوقاف في القـدس مـن ممارسـة أيـة نشاطات داخل الخط الأخضر.

بذلك يكون جهاز التربية والتعليم الذي خدم أغلبية أبناء الشعب الفلـسطيني، المـسلمين بالتحديد، قد مر بمراحل وسياسات مختلفة منعت وصعبت تطوره وتقدمه، بعكـس المـدارس المسيحية واليهودية التي ازدادت حرية وتقدما ودعما وازدهارا كلما تغير نظام حكم. الأكثرية العربية المسلمة لم تحظ بجهاز تربية وتعليم يحقق لها التطور والتقدم، لذلك كانت نسبة الأمية وعدم اهتمام الناس بالتعليم كبيرة جدا حيث وصلت إلى ٧٠% في فترة الانتداب البريطـاني. وسياسات التجهيل عبر الأزمنة والعصور طمست اهتمام العائلة العربيـة المـسلمة بـالتعليم وجعلتها تركز على توفير لقمة العيش لأبنائها بدل تعليمهم، لأن الحاجـات الأساسـية للحيـاة كانت على سلم أولوياتها في مجتمع القرية.

مع قيام دولة إسرائيل بدأ يتبلور جهاز تربية وتعليم عربي جديد رغم المعوقـات التـي أحاطت به منذ نشأته. كانت الأوضاع الاقتصادية صعبة والمجتمع تقليدي-محافظ ولـم تكـن هناك أحزاب عربية أو سلطات محلية أو وعي سياسي، ولم تكن تتواجد آنذاك فئة مثقفة تساهم في بناء هذا الجهاز وقيادته.

في سنة ١٩٤٨ كانت فقط ٤٥ مدرسة ابتدائية لكل الوسط العربي ٤٥ مدرسة ابتدائيـة فقط تعلم فيها ٩,٩٩١ طالب وطالبة (למ"ס, 2004)، وفي سنة ١٩٥١ كانت مدرسة ثانويـة واحدة في شمال البلاد تدعى "الكوليج العربي". النقص في المعلمين وخصوصا المؤهلين منهم أدى إلى تعيين معلمين يهود شرقيين في المدارس العربية، فوصلت نسبتهم إلى مـا يقـارب ٢٠% من مجمل المعلمين في المدارس العربية. أما المعلمون العرب فكانوا يخضعون لسيطرة السلطات ومراقبتها الشديدة وخصوصا جهاز الحكم العسكري بغية صدهم عن النشاط والتأثير السياسي باعتبارهم الفئة المثقفة والمؤثرة في المجتمع. أما المناهج المدرسية فكانت تترجم عن اللغة العبرية إلى اللغة العربية ولم يطرأ عليها تغيير إلا بعد ٢٣ سنة، بعد توصـيات لجنـة يدلين ولجنة بيلد التي تلتها مباشرة في أوائل السبعينات (אלחאג, ١٩٩٦).

**جدول ٢٦: عدد المدارس في الوسط العربي من سنة ١٩٤٨/٤٩ حتى سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥**

| | 1948/ 1949 | 1959/ 1960 | 1969/ 1970 | 1979/ 1980 | 1989/ 1990 | 1999/ 2000 | 2003/ 2004 | 2004/ 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مدارس ابتدائية | 45 | 139 | 219 | 312 | 330 | 401 | 442 | 454 |
| مدارس إعدادية | ----- | ----- | ٤ | ٤٣ | ٦٩ | ١٠٦ | ١٣٢ | ١٣٨ |
| مدارس | ١ | ٥ | ١٨ | ٥١ | ٨٠ | ٧٤ | ١٠٥ | ١٠٣ |

| ثانوية عامة | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مدارس صناعية/ تكنولوجية | ---- | ---- | ١٦ | ٣١ | ٤٣ | ٤ | ٢٢ | ٢٣ |
| مدارس زراعية | ----- | ١ | ١ | ٢ | ٢ | ----- | ----- | ---- |

المصدر: למ"ס, ٢٠٠٥

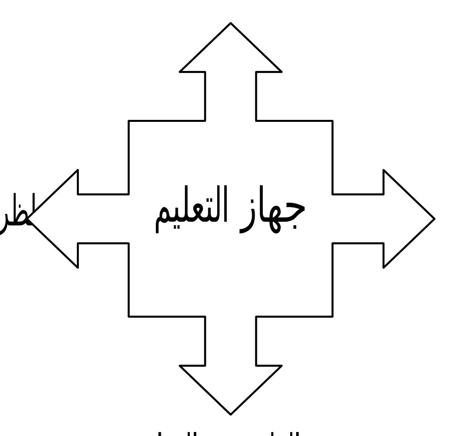
**جدول ٢٧: عدد الطلاب في المدارس العربية من سنة ١٩٤٨/٤٩ حتى سنة ٢٠٠٤/٠٥**

| | ١٩٤٨/٤٩ | ١٩٥٩/٦٠ | ١٩٦٩/٧٠ | ١٩٧٩/٨٠ | ١٩٩٩/٠٠ | ٢٠٠٣/٠٤ | ٢٠٠٤/٠٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رياض أطفال | ١,١٢٤ | ٧,٢٧٤ | ١٤,٢١١ | ١٧,٣٤٤ | ٥٥,٤٨٠ | ٨٣,٣٠٥ | ٨٤,٠٠٠ |
| مدارس ابتدائية | ٩,٩٩١ | ٣٦,٦٥٢ | ٨٥,٠٩٤ | ١٢١,١٠١ | ١٧٩,٤٤٦ | ٢٠٦,٥١٨ | ٢٠٩,٥٩٤ |
| مدارس التعليم الخاص | ---- | ٧٧ | ٣٥٥ | ٨٨٤ | ٢,١٩٤ | ٢,١٧٧ | ٢,٣٢٣ |
| مدارس إعدادية | ---- | ----- | ٢,٤٥٧ | ١٤,٨٠٣ | ٤٧,٨٤٤ | ٦٣,٤١٤ | ٦٧,٩٢٧ |
| مدارس ثانوية | ١٤ | ١,٩٥٦ | ٨,٠٥٠ | ٢٢,٤٧٣ | ٤٩,٥٤٣ | ٦٠,٤٧١ | ٦٤,٨٧٣ |

المصدر: למ"ס, ٢٠٠٥

أوقف الحكم العسكري حتى منتصف الستينيات حركة التطوير فـي الوسـط العربـي. والظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية كانت متخلّفة وكذلك جهاز التربيـة والتعليم.

النموذج التالي يبين مكانة جهاز التربية والتعليم من النظم الأخرى التـي تـؤثر عليـه وعلى تطوره:




هذه أهم أربعة مجالات محيطة بجهاز التربية والتعليم كانت في حالة متردية ومتخلفـة بحيث يمكن من خلالها استنتاج سوء وترد جهاز التعليم العربي خلال العشرين سنه الأولى من قيام دولة إسرائيل. فبيئة جهاز التربية والتعليم تعكس مدى تطور أو تخلف هذا الجهـاز، إذ لا يمكن له أن يكون متطورا ما دام موجودا في بيئة غير متطـورة لا تـساعده علـى التقـدم والنهوض. رغم التطور "الكمي" الذي مر به جهاز التربية والتعليم العربـي، إلا أنـه لا زال حتى اليوم متخلفا قياسا بجهاز التربية والتعليم اليهودي.

الأسرة العربية واجهت مصاعب كثيرة في تعليم أبنائها أثناء فترة الحكـم العـسكري. كانت المدارس قليلة ولم تتواجد في كل قرية مما عرقل ذهاب البنات خاصة إلـى المـدارس، لعدم سماح كثير من الآباء لهن الذهاب إلى المدارس البعيدة عـن مكـان الـسكنى. ورغـم الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مر بها المجتمع العربي فرضت الدولة رسوم تعليم باهظة، تدعى "ضريبة الرأس" (מס גלגולת) على كل أفراد الأسرة الذين تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة فما فوق. وكذلك لم تتوفر الكتب الدراسية والمنهاج المناسبة لثقافة المجتمع واحتياجاته، إضافة إلى نقص المعلمين المؤهلين وفرض التعليم المختلط حتى في الصفوف العليا، وأخيرا العراقيل المقصودة للطلاب الراغبين في الانتساب إلى المعاهد العليا والجامعات. كـل هـذه العوامـل جعلت الأسرة العربية تقف أمام تحد لم يسبق له مثيل في تـاريخ التعلـيم العربـي (אלחאג, ١٩٩٦; מרעי, ١٩٧٥; אמארה, 1993).

في الماضي كانت الأسرة العربية تدرب أبناءها على اكتساب مهنة. وكانت مهنة الفلاح هي الشائعة إضافة إلى مهن أخرى مثل: الحدادة، والنجارة، والبنـاء، والتجـارة، والحـرف

اليدوية البسيطة. كانت الأسرة مدرسة مهنية بالنسبة للأبناء والبنات. أما اليوم فتوجد المدارس والمعاهد المهنية التي تقوم بهذا الدور لأن المهن أصبحت بحاجة إلى دراسة نظرية وعمليـة واسعة ومكثفة.

ظلت نظرة المجتمع العربي تجاه التعليم المهني سلبية لأن العمل اليدوي يعتبر أقل شأنا من العمل العقلي. لهذا السبب لم يتجه سابقا إلى هذه المدارس والمعاهد إلا الطلاب الـضعفاء الذين لم يستحقوا إكمال التعليم في المدارس النظرية. فهناك من العائلات التي فضلت إخـراج أبنائها إلى مجال العمل بدل أن يتعلموا في المدارس المهنية خوفا من وصمة الضعف والفشل، لأن التعليم فيها كان يعتبر فقط للطلاب الضعفاء والفاشلين في التعليم (אלחאג, 1996).

كما بدأ اتجاه الأسرة العربية نحو التعليم المهني بالتحسن، كذلك بدأ موقف الأسرة نحـو التعليم الخاص بالتحسن أيضا. كثير من العائلات العربية كانت تخجل مـن إظهـار أطفالهـا المعاقين، أو ذوي الاحتياجات الخاصة على المجتمع فكانت تحاول أن تبعدهم عن مؤسـسات التعليم الخاص للحفاظ على مكانتها وهيبتها. لقد عانى المجتمع العربي من نقـص المـدارس والمؤسسات لذوي الاحتياجات الخاصة لسببين رئيسيين: الأول: لأن الأسرة العربية لم تتعاون في هذا المجال ، والثاني: لأن المدارس والمؤسسات كانت شبه معدومـة ولـم يكـن هنـاك مختصون عرب في هذا المجال (אלחאג, 1996). يعتبر التعليم الخاص متخلفـا مقارنـة بالوسط اليهودي. اليوم يصل عدد المدارس للتربية الخاصة إلى ٤٧ مدرسة فقـط، منهـا ٣٦ ابتدائية يتعلم فيها ١,٩٤٦ طالبا وطالبة (חידר, ٢٠٠٥) كما أفتتحـت تخصـصات للتربيـة الخاصة في كل الكليات لإعداد المعلمين العرب.

الميزانيات وكل ما يتعلق بإصلاحات وتطوير جهاز التعليم العربي والمناهج الدراسـية يعتبر حسب كل الأبحاث والتقارير التي أجريت في هذا المجال متخلفـة بالنـسبة لحاجـات المجتمع ومقارنة مع جهاز التعليم اليهودي. تنقص المدارس العربيـة الخـدمات الاجتماعيـة والمادية التي بدونها لا يستطيع المنهاج الحديث أن يفي بأهدافه المنشودة على أحـسن وجـه. كثير من التقارير والأبحاث حذّرت من النقص في الغرف التعليمية، المستـشارين التربـويين والنفسيين، والمختبرات والقاعات الرياضية، والمكتبات، والحواسيب، الممرضات...وغيرهـا (חידר, ٢٠٠٥؛ אלחאג, ١٩٩٦؛ סברסקי, ٢٠٠٢؛ אבו עסבה, ٢٠٠٤; لجنـة متابعـة قضايا التعليم العربي، ٢٠٠٠).

كان جهاز التربية والتعليم العربي دائما في صراع مستمر مع التغيرات التـي طـرأت عليه، خصوصا السياسية منها. لم يستطع أن يتكيف مع ما فُرض عليه من قـوانين ومبـادئ وسياسات بل خضع لها وعجز عبر مئات السنين من تقديم الخدمات التربوية والتعليمية لأبناء

الشعب الفلسطيني كما يجب. تطور المجتمع كان بطيئا، والتغير الاجتماعي لم يكن سريعا لأن مستوى التعليم كان متدن عبر هذه الفترة الطويلة التي مر بها أسيرا للنظم السياسية المختلفة. كبت التعليم انعكس في الماضي ولا زال ينعكس سلبا على كل مجالات الحياة في المجتمع، لأن علم الاجتماع يؤمن اليوم بأن التعليم هو محرك المجتمعات إلى التقدم والازدهار.

تتابع القيادة التربوية والسياسية قضية التعليم العربي وتعتبرها من أهم القضايا على الإطلاق. أعضاء الكنيست العرب يناشدون دائما لتحسين المدارس والمرافق التعليمية، وكل المؤسسات التربوية الأخرى، "لجنة متابعة التعليم العربي" المنبثقة عن "اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية" وغيرهم من شخصيات وهيئات أهلية أخرى يحاولون ممارسة الضغط على الوزارات الحكومية من أجل تغيير سياستها التربوية تجاه الوسط العربي. هذا ولا زال جهاز التعليم "يحتضر" لأنه لا يتلاءم من ناحية الكيف والكم مع احتياجات المجتمع العربي (أبو عصبة، ٢٠٠٦؛ אבו עסבה, ٢٠٠٤).

لقد كان تلخيص "تقرير جمعية سيكوي لدعم المساواة المدنية" لسنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كالتالي: "رغم ارتفاع معدل الأولاد العرب من ٣-٤ سنوات في الحضانات، ورغم ارتفاع معدل المتقدمين لامتحانات التوجيهي (البجروت) والحاصلين عليها، لا زال التعليم العربي يعاني من تخلّف حقيقي مقارنة بالتعليم اليهودي. واضح أن هناك فجوات في تخصيص ساعات التعليم، وتأهيل المعلمين ومستواهم العلمي. المجتمع العربي يعاني من أزمة مستمرة في كل مجالات الحياة لأكثر من خمسين سنة، وفي استطاعة التعليم أن يساهم في تقدمه وتطوره. الدولة لها دور مركزي بذلك وعليها أن توفّر الموارد لتحقيق هذه المهمة" (דו"ח סיכוי ٢٠٠٢-٢٠٠٣).

يمكن القول بأن مشاكل التعليم العربي استمرت بعد الستينيات وأن مصدرها الأساسي يرجع إلى السياسة المجحفة تجاه المجتمع العربي. فعلى سبيل المثال، مشكلة المناهج الدراسية التي لا تجيب على حاجات المجتمع العربي منذ قيام الدولة حتى اليوم، ترجع أساسا لأهداف سياسية تربوية وقومية وليس لأسباب أخرى كقلة الموارد أو الكوادر المختصة في هذا المجال. يوجد اليوم نخبه من رجال التربية وذوي الاختصاص والعلم، الذين يستطيعون صياغة مناهج دراسية لكل المستويات وفي كل المجالات بحيث تتلاءم مع ثقافة وواقع المجتمع العربي، ولا ينقص المدرسة العربية المعلمون والمعلمات الذين يستطيعون تطبيق هذه المناهج.

مثال آخر هو النقص الكبير في دور حضانة يومية لجيل الغض (٠-٣ سنوات) في القرى والمدن العربية. نسبة هذه المساكن للعرب هي ٢% فقط (٣٦ مسكن للعرب فقط مقابل

١٧٠٠ مسكن لليهود) مع أن العرب يكونون ١٩% من سكان الدولـة ومـع أن ٢٣% مـن الأطفال في جيل ٠-٤ سنوات ومع أن نسبة العائلات الفقيرة تصل إلى ٢٨،٤%. لقد أثبتـت الدراسات أن لمثل هذه الحضانات حسنات وفوائد كثيرة من أهمها أنها تُؤهـل أبنـاء الجيـل الغض للاندماج السريع والناجح في المدارس مستقبلا وتُكسبهم مهارات تجعلهم ينجحون فـي مسار حياتهم المستقبلية بسبب التأهيل والرعاية المبكرة، كما وتتيح للأمهات المـشاركة فـي مجال العمل بدل البقاء في البيت. ونتيجة عدم تواجد هذه المساكن تنزلق هذه الفئة مستقبلا إلى ضائقة ومحنة اجتماعية واقتصادية كبيرة (דו"ח סיכוי ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ).

كذلك شح الميزانيات في جهاز التربية والتعليم مصدره سياسي وليس اقتصاديا، كما كان سابقا، لأن كل الميزانيات التي أُقرت للتعليم العربي منذ قيام الدولة حتى اليـوم غيـر كافيـه لتحسينه، وإصلاحه وتطويره، وإنما هدفها السياسي هو الحفاظ على الوضع القـائم، المـسمى "بسياسة إطفاء الحرائق" (אלחאג, ١٩٩٦; מרכז אדוה , ٢٠٠٣, דו"ח סיכוי ٢٠٠٣; אבו עסבה, 2005)).

نتيجة هذه السياسة نقص ما يزيد عن ٢٥٠٠ غرفة تعليمية في المـدارس، والـصفوف مكتظة بالطلاب، والمناخ التعليمي فيها غير ملائم للعملية التعليمية والتربوية. حسب توقعـات "لجنة متابعة قضايا التعليم العربي" فان نصف البلديات العربية ربما تكون غير قـادرة علـى افتتاح العام الدراسي الجديد (٢٠٠٤/٢٠٠٥) بسبب النقص الحـاد فـي الغـرف التعليميـة والروضات (דו״ח סיכוי 2003-2004).

مر جهاز التربية والتعليم العربي بمراحل تاريخية وسياسية حدت من تطوره، المرحلـة الأخيرة التي وصل إليها هي ما هو عليه اليوم. لا شك أنه تطور مقارنة لما كان عليه قبل قيام الدولة ومقارنة بالسنوات الأولى الصعبة عند قيام الدولة، لكنه رغم التطـور الـسريع لا زال يعاني من مشاكل عديدة وكثيرة تجعله متخلفا عن تلبية حاجات المجتمع ومقارنة بجهاز التربية والتعليم اليهودي (أبو عصبة، ٢٠٠٦).

## علاقة الأسرة بالتعليم

تحرص الأسرة العربية اليوم على تعليم أبنائها. يعتبر التعليم مصدر للهيبة الاجتماعيـة لكل أفراد الأسرة، وليس فقط للشخص المتعلم. كثير من العائلات العربية مستعدة أن تـضحي بكل ما عندها من أجل تعليم أبناءها لأن التعليم أصبح قيمه عليا منشودة، ولأن التعليم يعتبـر الوسيلة المثلى للصعود في السلم الاجتماعي وتحقيق الأهداف الفرديـة والجماعيـة (ربيـع، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥؛ אלחאג, ١٩٩٦, מרעי, ١٩٧٥). ولم تعد الأسرة العربية تفرق بين تعلـيم الولد وتعليم البنت فمن كتاب الإحصاء السنوي يستدل على أن نسبة البنـات فـي المـدارس

الثانوية العربية أعلى من نسبة الأولاد، وأن التحصيلات عند البنات العربيات أعلى منه عنـد الأولاد. (למ"ס, ٢٠٠٥). توجه الأسرة اليوم هو الاستثمار في تعليم الأبناء الذي يضمن لهـم راحة وسعادة وتحقيق الأهداف.

الإستراتيجية التي اتبعتها الأسرة العربية للتكيف مع جهاز التعليم حتى سنوات الستينيات هي " استراتيجية الوسطية". القصد من ذلك أن الأسرة لم تمنع أبناءها من التعليم رغم الفقـر الذي ساد في تلك الفترة، ولم تمنع البنات من التعليم بتاتا رغم الموقف المحافظ تجاه التعلـيم المختلط. أيضا لم تعترض على المناهج والظروف التعليمية السيئة التي سادت آنذاك. لم تُضح الأسرة بكل ما عندها لتعليم كل أبناءها وبناتها ولكن أعطتهم الفرصة للتعلم بقدر ما تقتـضيه الحاجة والظروف الأسرية في تلك الفترة. لعبت العادات والتقاليد دورا مهما في وتيرة ارتفاع مستوى التعليم، فقضية "التعليم المختلط" على سبيل المثال، التي لا زالت حتـى اليـوم تقلـق الجهات المحافظة في المجتمع وخصوصا الدينية منها، جعلت هذه الفئـة تمنـع بناتهـا مـن الالتحاق بالتعليم فوق الابتدائي. لقد نجحت فئات محافظة في أم الفحم من إنشاء مدرسة بنـات ثانوية (مدرسة خديجة بنت خويلد)، مما يدل على تمسك فئات معينة بالتعليم المنفـصل حتـى اليوم، لأن أساس التعليم المنفصل يرجع لأسباب دينية وليس لأسباب اجتماعية فقط. الأسـرة العربية مبنية اليوم أكثر من الماضي على مساواة الفرص بين الجنسين، لذلك تـرى نفـسها ملزمة بتوفير فرص التعليم للأولاد والبنات على حد سواء. ومتطلبات العصر الحديث تفرض على الأسرة تقبل التعليم المختلط كشرط أساسي للتكيف مع الأنماط الحياتية الجديدة. من هنـا يمكن القول، بأن الأسرة حاولت ولا زالت تحاول أن تكيف نفسها لمثل هذه القضايا.

من الناحية الاقتصادية تعاني الأسرة العربية أكثر من الأسـرة اليهوديـة. فالمعطيـات الإحصائية تشير إلى أن ما يزيد عن ٥٠% من الأسر العربية، وما يقارب ٦٠% مـن الأولاد العرب يعيشون اليوم تحت خط الفقـر (המוסד לביטוח לאומי, דו״ח 2005). إذا كـان الوضع الاقتصادي للأسرة العربية صعبا، فكيف لها أن توفر المناخ الدراسـي والمـستلزمات المدرسية لأبنائها؟

نسبة التسرب من المدارس العربية لا زالت هي الأعلى في الدولة. كثيرا مـن الأولاد العرب يتسربون من المدارس والنسبة تصل إلي ٣٠% تقريبا منذ سنة ١٩٩٠ حتى اليوم بقي معدل التسرب للجيل ما بين ١٤-١٧ سنه ضعفي ما هو عليه فـي الوسـط اليهـودي. فـي المدارس الثانوية، وفي المدارس البدوية في النقب النسبة أعلى من ذلك بكثير. الأسباب كثيرة ومتنوعة لكن أسباب رئيسية ترجع في الأساس لتردي الوضـع الاقتـصادي لأسـر هـؤلاء المتسربين (الأسرة العربية لا زالت كثيرة الأولاد مقارنة مع الأسرة اليهودية).

إحدى المؤشرات المهمة على ضعف جهاز التربية والتعليم العربي هو نـسبة الطـلاب الذين يحصلون على شهادة البجروت من بين الطلاب المتقدمين للامتحانات. اليوم تصل نسبة الطلاب العرب الحاصلين على شهادة البجروت إلى ٥٣,٤% وعنـد الطـلاب اليهـود إلـى ٦٨,٠% في المناطق التي تتمتع بوضع اقتصادي جيد (למ"ס, 2005). حسب تقرير مركـز أدفا كانت نسبة الحاصلين على شهادة البجروت لـسنة ٢٠٠٥ كالتـالي (סבירסקי ושורץ, 2006):

- يهود (من مناطق تتمتع بوضع اقتصادي جيد ): ٦٧,٤%
- عرب (من مناطق تتمتع بوضع اقتصادي جيد): ٣٢% فقط
- يهود (المعدل عام): ٥٧,١%
- دروز: ٣٧,٣%
- مسلمون ومسيحيون: ٣٢,٢%
- بدو النقب: ٢٦,٦%

إذا انتهى الطالب من المرحلة الثانوية، هذا لا يعني انه قـادر حتمـا علـى الالتحـاق بالكليات والجامعات. فحسب نفس التقرير أعلاه وصلت نسبة الذين يوفون بشروط الإلتحـاق بالجامعات كالتالي:

- يهود: ٨٨%
- دروز: ٧٢,٢%
- مسلمون ومسيحيون: ٧٩,٩%
- بدو النقب: ٦٠,٤%

أعلى نسبة عند اليهود وصلت إلى ٩٠% تقريبا من بين الذين أنهوا المدارس الحكومية العامة.

تدني التحصيل العلمي متعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للأهل، والمجتمع العربي يعاني من تدني الأجور والمستوى المعيشي بشكل عام إضافة إلى المشاكل البنيوية التي يعاني منها جهاز التربية والتعليم. تدني التحصيل يعيق الطلاب العرب مـن الالتحـاق بالجامعـات وبمؤسسات التعليم العالي.

هناك تحسن ملحوظ في علاقة الأهل بالمدرسة إذا ما قورن بالفترات السابقة. لقد نـشأ جيل متعلم بعد الستينيات يعي أهمية العلاقة بين الأسرة والمدرسة من أجـل إنجـاح العمليـة التعليمية والتربوية للأبناء والبنات. اعتناء المدرسة والأهل بشؤون الطـلاب يعـزز ويقـوي

الأواصر بين الطرفين، ويرجع بالفائدة الجمة على الطلاب. رغم المـشاكل التـي تواجههـا المدرسة العربية مثل: نقص في الخدمات المادية والتربوية, والميزانيات, واكتظاظ الـصفوف, والمحسوبية العائلية، والشخصية...وغيرها, فان علاقة الأهل بالمدرسة باستطاعتها تذليل هذه المشاكل لمصلحة الطالب. فالأهل يتبرعون للمدارس وينفقون على الطلاب من أجـل تـذليل المشكلات الأخرى والتغلب عليها في كثير من الأحيان. من الناحية التربويـة هنـاك أحيانـا تصادم بين أسلوب المدرسة وأسلوب الأهل مما يخلق توترا في العلاقات بين الطرفين. مثـل أن يتدخل الأهل في شؤون تعليمية، تربوية وإدارية مما يسئ ويعكّر الأجواء والعلاقـة بـين الأهل والمدرسة. غالبا ما تغيب لغة الحوار والتفاهم بينهما، فكثير مـن مـديري المـدارس يجعلون مدارسهم منغلقة على نفسها وغير متصلة مع البيئة الاجتماعية التي تحيطها. وكثيـر من الأهالي الذين يتصلون مع المدرسة في حالات طارئة فقط ولا تكون بينهم لغـة تواصـل مستمرة ومنهج عمل مدروس. لا زالت هناك ضرورة في توعية الأهل بما يخص العلاقة مع المدرسة، والعكس صحيح (ريناوي).

بالنسبة للتعليم العالي، الأسرة العربية بشكل عام تضحي اليوم من أجل تعلـيم أبنائهـا (الأبناء والبنات) لأسباب كثيرة أهمها: الهيبة الاجتماعية: تعليم الأبناء هو بمثابة شرف وفخر للأسرة نفسها، ولأنه يعتبر بالنسبة لها إنجازا كبيرا قد قدمته لهم ولمجتمعهم. مستقبل الأبنـاء: تعليم الأبناء والبنات يعني ضمان مستقبل جيد لهم ولأبنائهم وضمان مكانة اجتماعية معتبـرة لهم في المجتمع؛ وعي حضاري: الأسرة التي تعلم أبناءها تعتبر اليوم أسرة واعية ومتحضرة تقدر قيمة العلم وأهميته؛ واجب اجتماعي وديني: التعليم يعتبر واجبا اجتماعيا، بـل فريـضة اجتماعية، على كل إنسان متحضر ومؤمن با .

رغم الأعباء الاقتصادية على الأسرة العربية إلا أنها تضحي من أجـل تعلـيم أبنائهـا وبناتها لتضمن لهم مستوى معيشي أفضل (مصطفى، ٢٠٠٦).

اهتمام الأسرة العربية بتعليم الأبناء يظهر في النسب العالية من الطلاب والطالبات الذين يدرسون في الجامعات خارج البلاد، حيث تشير الأبحاث إلى أن أعدادا كبيـرة تـصل إلـى عشرات الآلاف متواجدة في كل دول العالم من أجل العلم (חאג יחיא, 2002)، في السنوات الأخيرة وصل عدد الطلاب العرب من إسرائيل الذين يدرسون في جامعات الأردن ومعاهدها العليا إلى ما يقارب الأربعة آلاف طالب وطالبة، حسب تقديرات صـحفية يوميـة. وتجـدر الإشارة هنا، إلى أن معظم الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية والخارجية، وفي معاهـد إعداد المعلمين، لا يحصلون على منح دراسية، فتقع نفقات التعليم كاملة على أسـرة الطالـب (مصطفى، ٢٠٠٦؛ אלחאג, 1996, 1988; חאג יחיא, 2002).

سفر الطلاب للتعليم خارج البلاد ناتج عن صعوبة قبولهم للجامعات الإسرائيلية، ورفض طلباتهم. في سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ تم قبول ٥٦% فقط من طلبات المتقدمين العرب للجامعـات الإسرائيلية، أقل معدل في القبول هو في المواضيع الطبية إذ تم قبـول ٣٨% مـن الطـلاب العرب مقابل ٧٠% من الطلاب اليهود. نسبة العرب حسب انتـسابهم لـدرجات الأكاديميـة المختلفة كان سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ كالتالي، نسبة الطلاب العرب من مجمل الطلاب اليهودي في كل التخصصات كان ٧,٨% فقط، نسبة الطلاب العرب من مجمل الطلاب للقب الأول كانـت ٩% فقط، للقب الثاني ٤,١% فقط، وللقب الثالث ٣,٣% فقط (חידר, 2005 ). نسبة كبيرة من الأكاديميون عاطلة عن العمل أو لا تجد عملا فـي مجـال تخصـصاتهم، ٤٠% مـنهم مضطرون للعمل في سلك التربية والتعليم وفي مهن غير تخصصاتهم. امتحان الدولـة الـذي يتقدم له الطلاب العرب العائدون من دول الخارج في موضوع الطب، والصيدلة والمحامـاة، يشكل عقبة كبيرة أمام الطلاب في الاندماج المبكر في سوق العمل إضـافة إلـى التكـاليف الباهظة والضغط النفسي والاجتماعي الذي يواجه هؤلاء الخريجين وعائلاتهم. هذه المـشاكل تشكل عبئا اقتصاديا، واجتماعيا ونفسيا على الأسرة العربية التي تريد من جهة أن تعلم أبناءها ولا تتاح لجميعهم الفرص أن ينتسبوا للتخصصات التي يريدونها في الجامعـات الإسـرائيلية، ومن جهة أخرى يصبحون عاطلين عن العمل بعد إنهائهم الدراسة، لأن سوق العمـل ضـيق بالنسبة لهؤلاء الخريجين، مما يضطرهم إلى الانضمام إلى العاطلين عن العمل أو العمل فـي مهن بعيدة عـن تخصـصاتهم (مـصطفى، ٢٠٠٦؛ אלחאג, 1996, 1988; חאג יחיא, 2002).

## الحمولة والتعليم

تلعب الحمولة دورا نشطا في إدارة المؤسسات التربوية في القرية العربية. لقد كانت كل القرية تحت سيطرتها بما فيها المؤسسات والأفراد. الحمولة حاولت دائما السيطرة على إدارة المدارس والنوادي المحلية منذ أن دخلت القرية، وعملت على احتكارهـا لتعزيـز مكانتهـا وهيبتها الاجتماعية في البلدة. الحمولة تحاول حتى اليوم أن تتدخل وأن تسيطر على مجريات التربية والتعليم في القرية والمدينة العربية. مصدر القوة التي بحوزتها هي السيطرة الـسياسية في القرية، الحمولة المنتخبة التي تدير شؤون البلد من خلال السلطة المحلية تحاول أن تبـسط نفوذها على المؤسسات التربوية وغير التربوية، فمثلا المدارس الثانوية والنـوادي المحليـة والمؤسسات التربوية غير المنهجية الأخرى (المراكز الجماهيرية، المكتبات العامة...) التـي تخضع بشكل مباشرة أو غير مباشر إلى إدارة السلطة المحلية (قسم المعارف)، يكون مديروها ومعظم معلميها من حمولة الرئيس المنتخب. في المدارس الابتدائيـة والإعداديـة لا يختلـف

الأمر كثيرا فهناك أيضا تتدخل الحمائل المسيطرة في البلدة في توزيـع الوظـائف الإداريـة والتدريسية حسب مصالحها الخاصة. لذلك كان ولا زال جهاز التعليم العربي يعاني من هـذا التدخل غير الموضوعي في شؤون المؤسسات التربوية المحلية (ربيع، ٢٠٠٤).

أحيانا تكون الهوية الحمائلية أقوى وأهم من المـؤهلات الأكاديميـة والمهنيـة للفـوز بمناقصة للإدارة المدرسية، أو لأي مؤسسة تربوية أخرى على مستوى القرية. للحمولة طابع احتكار المؤسسات التربوية باعتبارها مركز قوة وثقل بالنسبة لها وزيادة على ذلك عبارة عن توسيع نطاق النفوذ والتأثير على السياسة المحلية ومجالات أخرى كثيرة.

الأكاديمي بدأ يحتل مكانة مهمة في حياة الحمولة من الناحية الإدارية والشكلية، لكنه لا زال لا يملك القدرة على تغيير مفاهيم وقيم سائدة في حياة الحمولة، كصدها مثلا عن دورهـا التقليدي في السياسة المحلية أو التخلي عن زواج الأقارب أو عدم الأخذ بالثأر ...الـخ مـن مبادئ وقيم سائدة (المصدر السابق).

يلاحظ في القرى والمدن العربية أن الرئيس المنتخب (على أساس حمائلي) يحرص في فترة رئاسته في السلطة على بناء مدارس أو مراكز جماهيرية، أو افتتاح نـواد مدرسـية، أو ثقافية في حارة حمولته أو قريب منها وذلك لخدمة أبناء حمولته وتوفير الراحـة لهـم. هـذه المؤسسات التربوية غالبا ما يترأسها شخص من حمولة الرئيس أو إحدى الأفراد المتحـالفين معه "حمائليا". بذلك تضمن الحمولة لها النفوذ والسيطرة وتقدم لنفـسها الخـدمات المريحـة والضرورية بعيدا عن مصلحة البلد العامة.

الناس في البلدة العربية ينظرون إلى تقسيم الوظائف في سلك التربيـة والتعلـيم مـن منظور حمائلي. فلو أجريت إحصائية حول العاملين في سلك التربية والتعليم في إحدى البلدات العربية لوجدت أن نسبة الموظفين تتناسب ومدى نفوذ وسيطرت حمولة ما وسـيطرتها فـي البلدة على باقي الحمائل الأخرى. فمثلا، إذا استلمت إحدى الحمائـل إدارة الـسلطة المحليـة عشرات السنين لوجدت الإحصائية أن نسبة الموظفين والإداريين من نفس الحمولة في سـلك التربية والتعليم تفوق باقي الحمائل الأخرى. هذه تعتبر بديهية ولا تحتاج لبحث علمي يثبتهـا لأن لسان حال القرية العربية اليوم ينطق بذلك. تواجد الحمائلية في مؤسسات الدولـة علـى المستوى المحلي ليس ظاهرة شاذة.

في النهاية يمكن استخلاص الآتي: المراحل التي مر بها جهاز التعليم العربي منذ الفترة العثمانية حتى العشرين سنة الأولى من قيام دولة إسرائيل، كانت صعبة ولـم تمـنح فـرص التطور والتقدم للمجتمع. تطور التعليم لم يكن استمراريا، على الأقل لدى أبناء المسلمين الذين كونوا الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني. التغيرات التي حصلت علـى مراحـل تطـور

التعليم أدت إلى ضعف الجهاز نفسه وعرقلته في تحقيق ما يجب أن يحقـق. الأسـرة كانـت أسيرة هذا التطور وحاولت التكيف معه بقدر استطاعتها. تفاعل الأسرة مع جهاز التعليم يعتمد على جدارة الجهاز نفسه ومدى تطوره في فتح إمكانيات التعليم وآفاق التعاون مع الأسرة. لـم تسع الحكومات عبر كل السنين إلى رفع مستوى التعليم العربي، فبقيت الأسرة رهينة العادات والتقاليد، غير قادرة على لعب الدور المهم في العملية التعليمية. بعد الستينيات بدأ جهاز التعليم العربي بالتطور (الكمي) وأعطى الأسرة أن تتفاعل معه وتؤثر فيه كما تتأثر منـه. أدركـت الأسرة بعد هذا الانفتاح والتطور أهمية تعليم أبنائها واستجابت لذلك فأصبح من هم في سـن التعليم من أبناء المجتمع العربي في المدارس، وارتفع مستوى التعليم وتلاشت الأميـة بـشكل سريع. توجه الأسرة العربية إلى التعلـيم كـان ولا زال منوطـا بالإمكانيـات الاقتـصادية والاجتماعية. وبعد تحسن الظروف المعيشية للعرب استطاعت الأسرة أن تتجـه إلـى تعلـيم أبنائها، لأن الإمكانيات أصبحت متوفرة ولأن متطلبات الحياة وحاجات المجتمع تلزمها علـى ذلك. لكن الأصوات اليوم تنادي باستقلالية جهاز التربية والتعليم العربي عن جهـاز التربيـة والتعليم اليهودي، لأن النتائج الحقيقية لهذا الجهاز أثبتت فـشلها منـذ عقـود كثيـرة، ولأن المشكلات التي تواجه الجهاز لم تعالج كما يجب فتراكمت وازدادت وجعلت مـستوى التعلـيم والثقافة عند العرب غير متساو عند اليهود (אבו עסבה, 2003, 2006). لا يكفي أن تهـتم الأسرة بالتعليم، إذ يجب أن يتكيف الجهاز وحاجات المجتمع، وأن ينتج أجيالا قـادرة علـى الإنتاج، والإبداع، وتحمل مسؤولية التقدم والتطور.

إن هيمنة الدولة على جهاز التعليم العربي هو خير دليل على تعميق الهوة بين التعلـيم العربي والتعليم اليهودي. هذا يرجع حسب معظم الدراسات والأبحاث إلى سيطرت الـوزارة والدولة بشكل عام على أهم الموارد التي ينبغي أن تساهم في تطوير الجهـاز. هنـا تتحقـق نظرية الصراع التي تؤمن بان الطبقات العليا والمسيطرة غير معنية في تقليص الفجوة بينهـا وبين الطبقات الدنيا. فالتقليصات في جهاز التعليم ورفع الرسوم الجامعية وصـعوبة شـروط القبول للجامعات وما شابه من محدوديات، تهمش أبناء الطبقات الدنيا وترفع أبنـاء الطبقـات العليا. جهاز التعليم العربي تأثر من السياسة العامة وساهم هو الآخر في توسيع الفجـوة بـين أبناء الطبقات المختلفة في المجتمع العربي، فاصبح التعليم الاكـاديمي والرقـي فـي الـسلم الاجتماعي لصالح بعض الشرائح الاجتماعية المتميزة بقدرات اقتـصادية، ثقافيـة وسياسـية معينة، التي همشت شرائح أخرى في المجتمع. من ذلائل "اللاوظيفية" للجهاز وبروز ظفـرة الصراع هو، بطالة الاكاديمون العرب الذين سرعان ما يدركون أن الدرجات الأكاديمية ليست هي الأساس في ضمان مكان العمل، أي ان هناك "إفلاس ثقافي" يرجع أصله بشكل عام إلـى

طبيعة الصراع بين الفئة المسطرة (اليهود) والفئة غير المسيطرة (العرب). لم يتحقـق مبـدأ الوظيفية لأن الجهة المسيطرة لا تسمح بتقليص الفجوة في كل مجالات التعليم ولا تعمل علـى تطويرها باي شكل من الأشكال.

هكذا يبقى جهاز التعليم العربي متميز بجهاز ضعيف تابع لأقلية لا تملك مـن أمرهـا شيء. الاقتراحات لإقامة إدارة عربية مستقلة للتعليم العربي لم تلق حتى اليوم أذان صـاغية، مما يدل على استمرار الرغبة في السيطرة والهيمنة على كل ما يتعلق بالتربية والتعليم للعرب في إسرائيل.

# الأسرة والتحدي الحضاري

المجتمع العربي في إسرائيل موجود في صراع مستمر مع التحديات الحضارية التي تنتابه من كل الجوانب وكل النواحي، لأنه مجتمع أقلية ضمن مجتمع أغلبية منفتح كل الانفتاح على العالم الغربي، ولأنه باتصال مباشر وقوي بمجتمع الأغلبية، يجعله عرضة لكل وسائل التأثير والغزو الحضاري أكثر من أي مجتمع آخر، أو أي أقلية أخرى في الشرق الأوسط. لقد تأثر المجتمع العربي في إسرائيل كثيرا من المجتمع اليهودي في كل أمور حياته الاجتماعية، والثقافية، والفكرية والعملية. هذا التأثر أدى إلى تغييرات في النظم الاجتماعية وأساليب الحياة وجعل المجتمع يواجه مشاكل وصراعات لم يألفها من قبل.

الأسرة لها دور مهم في مواجهة التحدي الحضاري وذلك عن طريق التنشئة والتربية التي تهدف إلى تعليم الأبناء الحفاظ على هويتهم، وتراثهم، وحضارتهم. لكنها قد تضعف أمام زخم التجديدات والتغييرات التي تدخل على المجتمع وتجعله ضعيفا أمامها وغير قادر على المواجهة والتحدي؛ والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو دور الأسرة العربية في مواجهة التحدي الحضاري، أقادرة هي على التحدي أم لا؟

## المجتمع العربي والتحدي الحضاري

ربما لا يعتبر التحدي الحضاري عند كثير من الناس "قضية ملحة" كالقضايا الأخرى (مثل الفقر، البطالة، الطلاق ...الخ)، لان المجتمع لا يستطيع أن يحمل المسؤولية أو أن يوجه إصبع الاتهام لجهة معينة، ولأن المجتمع لا يرى دائما في هذا التحدي الحضاري ظاهرة سلبية. لا يوجد متهم أو مسؤول، ولا يوجد قانون أو وسيلة رسمية يمكن للمجتمع أن يستخدمها ضد الغزو الحضاري، لأن الغزو الحضاري هو ظاهرة عامة ليس لها حدود ولا قوانين وتأتي من كل حدب وصوب، وأهدافها شاملة لا تقتصر على فئة دون أخرى أو مجتمع دون آخر. يمكن وصف الغزو الحضاري ببضاعة معروضة بالسوق لعدة تجار ولا يجبر التجار أحدا على شرائها، لكن تميزها ونوعيتها يغريان المشتري بها فيشتريها. هذا مثل العالم الغربي الذي يعرض مبادئه، وقيمه، وعاداته، وتقاليده، ودينه، ومفاهيمه على مجتمعات العالم باسم العولمة، دون أن يجبره على تبنيها. المجتمع العربي في إسرائيل يرى في المجتمعات الغربية نموذجا حريا بالتقليد والاتباع.

المعنى الحقيقي للتحدي الحضاري هو "نفي الآخر" (Negation). فالثقافات السائدة تحاول بكل الوسائل أن تسيطر على الثقافات الأخرى المغايرة، أحيانا بسبل حكيمة وذكية لا تُظهرها بمظهر الغاصبة أو المحتلة. المفتاح الشرعي لهذا الغزو يسمى "العولمة". والعولمة

تعتبر اليوم مصدر قوة، ووسيلة شرعية لدول غربية في ممارسة تأثيرها على دول وحضارات أخرى في شتى مجالات الحياة. تحاول المجتمعات الغربية بكل قواها أن تنشر أفكارها (مبادئها) وسلعها للمجتمعات الأخرى لتكون لها أسواقا فكرية واقتصادية على حد سواء.

أتت "النسبية الثقافية" (Cultural Relativism) لتضع حدودا أمام تعجرف فئات قوية، وطغيانها الحضاري على فئات ضعيفة. إلا أن "النسبية الثقافية"، التي تعترف بالفوارق الثقافية بين المجتمعات، كل حسب زمانها ومكانها، لم تستطع حتى اليوم تغيير هذا المنهج الذي يفضل حضارات على حضارات أخرى (مبدأ الإثنية "Ethnocentrism"). تحاول الحضارة الغربية اليوم أن تفرض سيطرتها وهيمنتها على الحضارات الأخرى بشتى السبل والوسائل، حتى بالوسائل الحربية. والمجتمع العربي في إسرائيل موجود في خضم هذا الصراع الحضاري بين الثقافات والذي يصل تأثيره إلى مستوى الأسرة. فمن هنا أهمية هذه القضية بالنسبة للأسرة خاصة والمجتمع العربي عامة.

المجتمع العربي في إسرائيل يخضع لضغوط حضارية مباشرة وغير مباشرة. فالتحدي المباشر الذي يخضع له المجتمع العربي هو من تاثير المجتمع اليهودي-الإسرائيلي الذي يفرض هيمنته السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية على أبناء الأقلية العربية. والتحدي غير المباشر هو الاحتكاك الثانوي مع المجتمعات الغربية عن طريق التجارة، والعلم، والرحلات وسائل الإعلام، وغيرها. بذلك يكون المجتمع العربي معرضا لاكتساب مبادئ، وقيم وسلوكيات غريبة تهدد عناصر ثقافية عربية راسخة. يكفي أن يحتك المجتمع العربي بالمجتمع اليهودي-الإسرائيلي الذي يمثل المجتمعات الغربية الحديثة برمتها، فلا داع أن يحتك المجتمع العربي بالمجتمعات الغربية لأن طابع ذلك المجتمع لا تختلف عن طابع المجتمعات الغربية الحديثة.

المجتمع العربي مكون من عناصر مادية وغير مادية كأي مجتمع آخر. هذه العناصر تميزه عن غيره من المجتمعات والثقافات الأخرى. فإذا طرأ تغير ما على أحد هذه العناصر فان العناصر الأخرى سوف تتأثر لا محالة. من هنا الترابط والعلاقة الوثيقة بين العناصر المادية وغير المادية. فعندما يتأثر المجتمع العربي في عناصره المادية (مثل: المسكن، والملبس، والمأكل... الخ) بالحضارات والثقافات الأخرى فانه سوف يحدث تغييرا في العناصر غير المادية (مثل: العادات، والتقاليد، والمفاهيم، والقيم...الخ).

إن ما يجعل قضية التحدي الحضاري عند العرب في إسرائيل "مشكلة حقيقية" جديرة بالتأمل والتفحص، هو عدم وجود حدود قصوى أو خطوط حمراء يرى بها المجتمع الخطر

الداهم الذي يهدده، ذلك أن من صفات الغزو الفكري والحضاري أنه يوهم المجتمع أنه يـسير في الطريق الصحيح، إذا ما تبنّى الآخرين وأسلوب حياتهم. تتركز المشكلة تقع في عدم القدرة على التمييز بين ما هو صحيح ونافع وما هو غير صحيح وضار، ما هو خطير وما هو غير خطير. لا يعرف المجتمع أحيانا متى عليه التصدي للتسربات الحضارية الغريبة ومتى عليـه تبنيها والتكيف معها.

من الأسباب المهمة التي تجعل المجتمع العربي يخضع للغزو الحضاري ولا يتحداه، هو انعدام البدائل الحضارية التي يسترشد بها. الضعف الحضاري والفكري المعاصر في الأمـة الإسلامية والعربية الشرق أوسطية عامة تجعل الأرض خصبة لانتشار فلسفات ومبادئ غريبة فيها، ولا تعتبر بالنسبة للأقلية العربية في إسرائيل قدوة حضارية يحتذى بها. فالعالم المسيطر اليوم هو العالم الغربي والعالم الضعيف هو العالم الإسلامي والعربي. الحضارة الغربية تصبح القدوة لكثير من الناس وليس الحضارة العربية الإسلامية "الضعيفة". يزيد انقطـاع التواصـل الثقافي والاجتماعي مع المجتمعات الإسلامية والعربية واغتراب هذه الأقلية عـن التطـورات فيها، يزيد من اغترابها الثقافي والحضاري فتجد البديل في المجتمعات الأخرى الأكثر اتصالا بها والأكثر تأثيرا عليها.

لذلك فان المجتمع العربي في إسرائيل لا يشابهه مجتمع في الشرق الأوسط من ناحيـة حدة التلاصق والاتصال المباشر مع المجتمع الغربي. فالأسرة تتحمل العبء الكبير جراء هذا التحدي القوي، وعليها مسؤولية كبرى في التصدي له أو التكيف معه. التنشئة الاجتماعية هي السلاح الوحيد الذي تمتلكه الأسرة لضبط النشء وتوجيههم وإرشادهم إلى أسـس حـضارتهم وتراثهم. وللمجتمع القدرة على ضعضعة أسس التنشئة وممارسة التأثير على الـنشء الجديـد عن طريق مؤسسات، وسائل، وطرق وسياسات هادفة. لكن الأسرة العربية متـأثرة بـالغزو الحضاري وغير قادرة على التصدي لكل المستجدات الحضارية. لذلك فإن أثر الغزو الفكري والحضاري موجود في كل ناحية وكل جانب من جوانـب المجتمـع العربـي، فـي اللغـة، والعادات، والمبادئ، والقيم، والمعايير...الخ.

## أثر التحدي الحضاري في المجتمع

فيما يلي نماذج مختصرة لتأثير التحدي الحضاري على أسلوب حياة المجتمع العربي في إسرائيل.

العناصر الثقافية المادية التي تغيرت نتيجة المؤثرات الحضارية كثيرة. مثال على ذلـك تغيير "**ثقافة الملبس**" عند المرأة والرجل على حد سواء. لباس المرأة العربية اليـوم متـأثر بشكل واضح بلباس المرأة الغربية. نادرا ما تلبس الفتاة والمرأة الملابـس العربيـة التقليديـة

(الزي الفلسطيني). تقليد لباس المرأة الغربية هو ليس في المظهر فقط وإنما يعني أيضا تبنّـي الذوق والموضة بكل ما تعنيه من مفاهيم وقيم مثل "جمال المرأة"، و"حشمة المرأة"، و"تنـسيق الألوان"، و"الأناقة" ...الخ. لم تعرف المرأة العربية في السابق ألوانا من الموضات الأجنبيـة لأن الاتصال الحضاري لم يكن قويا ومباشرا كما هو الحال في العصر الحاضر.

كذلك الأمر بالنسبة للباس الرجل العربي الذي لا يمتّ اليوم للّبـاس العربـي التقليـدي بصلة. البنطلون والقميص والبذلة وغيرها من ألوان اللباس الأجنبي دخل إلى عـالم الرجـال العرب فحل محل اللباس العربي التقليدي المعروف بالجلابية والدشداشة، والكوفيـة. تغيـرت أيضا قيم متعلقة بالذوق، مثل: "الرجل الأنيق"، و"الرجل المتحضر"، و"الرجل الرقيق"...الخ.

مثال آخر هو تغيير "**ثقافة المأكل**". لقد دخلت الى المجتمع والبيت العربي أنـواع مـن المأكولات الأجنبية المختلفة التي أُضيفت الى المأكولات العربية أو احتلـت مكانهـا. فهنـاك المأكولات السريعة مثل الهامبورجر، والنقانق، والشنيتسيل، ومشتقات الألبان، والمعلبات على شتى أنواعها، وهناك أيضا المأكولات المجففة والمجمدة الأخرى والمشروبات الأجنبية الخفيفة الغازية (مثل الكولا وغيرها) وغير الغازية (العصير وغيره) التي لا يخلو منها البيت العربي. هناك أيضا المرطبات والمسليات المصنّعة والمغلّفة التي أصـبح البيـت العربـي يـستعملها للضيافة والمتعة الشخصية بشكل مستمر وكبير. تبني هذه المأكولات والمشروبات هو انعكاس لمدى تأثير الحضارات الأخرى على "ثقافة المأكل" عند العرب في إسرائيل.

وثمة مثال آخر هو تغيير "**ثقافة المسكن**" إذ أصبح البيت العربي يبنى بأشكال ومـواد غريبة (مثل القرميد وغيره). كذلك هناك تغير بالنسبة للتخطيط الداخلي الذي يعكـس ثقافـة المسكن عند شعوب أخرى كالكوتيج والفيلات بكل ما تحويه من تصميمات داخلية غير مألوفة في ثقافة العربي المسلم، مثل: عزل غرف النوم في طابق علوي وغرفة الاستقبال والمطـبخ في الطابق السفلي الذي يربط بينها سلم (درج) داخلي. مثال آخر للطابع الأجنبـي للتخطـيط الداخلي هو دمج المطبخ (عادة ما يكون فاخرا) مع غرفـة الاسـتقبال بحيـث أن الـضيوف يجلسون مقابل المطبخ الذي لا يستر المرأة خلال عملها فيه ساتر. والبيت العربي يحتوي في كثير من الحالات على "غرفة عربية" وهي غرفة مفروشة بالوسائد والسجاد العربي مع بعض التحف والزخارف العربية القديمة، في نفس البيت توجد غرفة الاستقبال وتحتوي على الكنبات والاسكملات والتحف والبراويز وكثير من الأشياء غير العربية.

هذه العناصر المادية التي تغيرت في عالم الأسرة العربية تلتها تغييرات في العناصـر المعنوية أو غير المادية.

العناصر المعنوية أو غير المادية هي من الظواهر التي يمكن ملاحظتها ولمـسها فـي كثير من أمور الحياة. فمثلا ظاهرة "تحديد النسل" تعتبر من الظواهر الحديثـة فـي الوسـط العربي. الأسرة العربية الحديثة لم تعد تنجب الأطفال دون تحديد أو تنظيم العـدد كمـا كـان سابقا. تأثرت الأزواج الشابة بأساليب وبأنماط الحياة الحديثة وبدأت ترى بالأسرة الكبيرة عائقا للرفاهية وتحقيق الذات فأخذت تلجأ الى نمط الأسرة الغربية. فالبنات العربيات تعطي التعلـيم أهمية كبرى في حياتهن باعتباره اتجاه حضاري و قفزة نوعية نحو التحرر من قيود المجتمع التقليدي المحافظ ووسيلة لتحقيق الذات. النساء العربيات اليوم يحبذن تحديد النسل ليتسنى لهن ممارسة حياتهن برفاهية ونجاح أكبر (Seginer, 1988 ). والأسرة تكتفـي بولـدين أو ثلاثـة لتضمن لهم مستقبلا مضمونا. أضف إلى ذلك عدم الاكتراث الكبير لإنجاب الولد الذكر كمـا كان الأمر في الأسرة العربية التقليدية.

أصبح الزواج من امرأة واحدة يعد سلوكا حديثا وحضاريا، بينما أصبح تعدد الزوجـات يعتبر سلوكا متخلفا لا يتلاءم مع روح العصر، رغم أن الدين الإسلامي يبيح تعدد الزوجـات. اختيار شريك/ة الحياة لا يرجع لقرار الأب والأم كما كان سابقا بل للشاب والفتاة فـي أغلـب الأحيان.

مفهوم الحرية عند الأبناء العرب لا يختلف عنه عند أبناء الأجانب، مثل حرية المظهـر الخارجي، واختيار المهنة، واختيار شريك/ة الحياة، وأسلوب الحياة، والتفكير...الخ. لوسـائل الإعلام، خصوصا التلفزيون والانترنت، دور كبير وأساسي في نقل مفـاهيم الحريـة عنـد الشباب والفتيات (انظر: صراع الأجيال). نتيجة ذلك تأثرت العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة العربية وأخذت تتّجه نحو النمط الغربي الحديث وتبتعد عن النمط العربي المألوف.

تأثر نظام القرابة تأثرا كبيرا جراء التحدي الحضاري الذي يخضع له المجتمع العربي. لقرابة الدم عند العرب أبعادا اجتماعية، واقتصادية وسياسية حيوية جعلت العلاقات الاجتماعية بين الناس قوية وحافظت على التضامن بين أبناء العائلة الواحدة. اليوم أخذت الأسرة العربيـة تبتعد شيئا فشيئا عن عنصر القرابة وهذا يتّضح في "ظاهرة تغريب النكاح" التـي أصـبحت مألوفة في المجتمع. كذلك العلاقات الاجتماعية بين الأقرباء ضعفت لأن الأبعاد الاجتماعيـة، والاقتصادية، والسياسية ليست مركزية وهامة كما كانت سابقا وذلك بسبب التغير الذي طـرا على المجتمع بشكل عام. المجتمعات الغربية والمجتمع اليهودي الاشكنازي لا تعيـر القرابـة أهمية كبيرة، وهذه الميزة كانت عندهم قبل مرحلة التقدم التكنولوجي والتغير الاجتماعي الذي طرأ بعد الثورة الصناعية والثورة الفرنسية. انتقلت هذه المفاهيم والأيديولوجيات الغربية التي لا تعطي علاقات القرابة أهمية في حيـاة المجتمعـات الحديثـة بأسـاليب الغـزو الفكـري

والاجتماعي المختلفة الى المجتمع العربي وأثرت فيه بشكل مباشر وغير مباشـر بحيـث أن التركيز على "الحياة الفردية" بدا اليوم أكثر منه على "الحياة الجماعية".

الفنون الشرقية تأثرت من الحضارات الغربية فأصبحت عبارة عن مـزيج لـه طـابع خاص يمتاز بالتعددية غير المقصودة. أثر الموسيقا الغربية على الموسيقا العربية (كـالأدوات والألحان وألوان الغناء) وإدخال رقص الباليه والنحت والرسم الغربي وغيرها مـن الفنـون يمكن اعتبارها "تعددية فنية-حضارية". استخدام الموسيقى والفنون الغربية أصـبحت موضـة تفرض نفسها على المجتمع خصوصا في نظر الأجيال الشابة.

إن أسلوب حياة العرب في إسرائيل تغير، واخذ منحى حديثا يختلف عن المنحى التقليدي القديم وذلك في المفاهيم المتعلقة بالذوق، و"حسن الضيافة"، و"ثقافة وقت الفراغ"، و"الترفيـه"، و"طقوس الأعراس"...الخ.

تبقّى هناك الكثير من العناصر غير المادية التي تأثرت من التحدي الحـضاري والتـي يصعب هنا الحديث عنها جميعها.

## الطلاب في دول الغرب والتحدي الحضاري

للطلاب الجامعيين العرب الذين يسافرون للدول الأجنبية (أوروبا، وأمريكا) طلبا للعلـم دور في نقل المفاهيم، والتيارات الفكرية، وأنماط السلوك، والحياة الغربية الى قراهم ومدنهم. أبناء أسر الفلاحين البسطاء ربما يرجعون متأثرين بمنهج الحضارة الغربية التي اتصلوا بهـا مباشرة فمنهم من يتزوج من أجنبية ويرجع بها إلى بلاده فيدخل بذلك ألوانا غربية جديدة الـى العائلة العربية والبيئة التي يعيش فيها. يصل عدد الطلاب الذين يتعلّمون في الدول الأجنبيـة إلى الآلاف من كل أطياف المجتمع العربي وهذا العدد ليس بسيطا باعتبار إذا ما رجع هؤلاء بمفاهيم، ومبادئ، وأنماط سلوك جديدة تختلف عن التي هي في مجتمعهم. الطلاب فـي دول الغرب مجبرون على التكيف لحياة المجتمعات التي يدرسون فيها وهـم يخـضعون للتـأثير الحضاري المباشر عليهم بصفتهم يعيشون في تلك المجتمعات. وكون الشاب العربي ضـعيف أمام المجتمعات والثقافات الغربية فإنه يكون قابلا ومستجيبا أكثر من غيره في تبنـي أفكـار، مفاهيم وسلوكيات الآخر (חאג יחיא, 2002). في نفس الوقت، هنالك الطلاب الذين يعيشون "صدمة حضارية" تجعلهم يتمسكون بثقافتهم، ويتصدون لتـأثير الحـضارة الغربيـة علـيهم ويرفضونها. كلتا الفئتين: المتغيرة والمحافظة، بحاجة إلى إعادة التـأقلم مـن جديـد عنـدما ترجعان إلى بلاديهما، مما يدل على مدى تأثرهما بالمجتمع الغربي. في كثير من الأحيان يكون تأثير هذه المجتمعات على الطلاب كبيرا جدا بحيث لا يرغبون العودة في إلى بلادهم ومـسقط رأسهم، رغم نجاحهم في الدراسة وحصولهم على الشهادات الجامعية. كثير منهم من يفـضل

العيش في دول الغرب، رغم اختلافها عن مجتمعاتهم. في هذه الحالة تفقد الأسـرة العربيـة أبناءها الذين يرفضون العودة إليها ويبقون في الدول الغربية، يتزوجون بالأجنبيـات ويبنـون حياتهم الخاصة بهم بعيدا عن ثقافتهم وحضارتهم، فينشأ أبناؤهم ويترعرعـون فـي صـرح الحضارة الغربية حاملين للفكر الغربي والثقافة الغربية أكثر من الثقافـة العربيـة (المـصدر السابق).

هذا شكل من أشكال التحدي الحضاري الذي ربما لا تعيره الدراسات أهمية كبرى مـع أنه جزء لا يتجزأ من التغير الحضاري الذي يحدث للمجتمع العربي فـي إسـرائيل. هـؤلاء الطلاب يمكن اعتبارهم وسيلة مباشرة لنقل الثقافة الغربية إلى ثقافة مجتمعهم.

ثمة ظاهرة عالمية هي "هجرة العقول" التي يتخذها الغرب من أجل إثـراء مجتمعاتـه بالعقول المبدعة والمفكرة من الدول النامية. هناك كما ذكر للتو من ينهي دراسته في الـدول الأجنبية فتتاح له الفرصة للعمل هناك فيبقى ويخدم تلك المجتمعات بعلمه، وقدراته، ومهاراته بدل أن يخدم مجتمعه الذي هو بحاجة إليه. لا تأثير للأسرة في هذا المجـال إذ أن اسـتقلالية الأبناء تبدأ عندما يغادرون البلاد ويبتعدون عن سيطرة عـائلاتهم وتأثيرهـا علـى حيـاتهم وقراراتهم. المجتمعات الغربية تمتلك "قوة الجذب" واستقطاب الأدمغة العربية وغير العربيـة ممن يمتلكون القدرات والكفاءات في تغيير المجتمع. الأبواب المغلقة أمام الأكاديميين العـرب في سوق العمل الإسرائيلي تمثل "قوة الطرد" بحيث يندفع بعضهم إلى مغادرة بلادهم من أجل حياة أفضل في عالم الغرب. الأكاديميون على وجه التحديـد هـم الـذين يتـأثرون بـالغزو الحضاري والفكري ويؤثرون به بحكم الظروف التي يمرون بها خلال فترة الدراسة وفي مـا بعدها.

إما العودة أو الهجرة، كلتا الحالتين تتأثر من الحضارة الغربية التي تنعكس على طبيعة حياة أسر أولئك وأبنائهم لتنشر في بيئتهم وتشكل ألوانا جديدة من فلسفات الحياة داخل المجتمع العربي.

من جهة أخرى يجب النظر الى الجوانب الايجابية للتحدي الحضاري أو لمـا يـسمى "بالعولمة". فإدخال عناصر مادية وغير مادية (معنوية) على أية حضارة كانت لا بد أن تُعتبر نوعا من الإثراء الثقافي والحضاري، مع التنبيه إلى خطر تفضيل كل ما هو غربي والنظـر إليه وكأنه الأحسن بالمقارنة مع ما خلّفه العرب من حضارة في المأكل، والملبس والمـسكن. وحسب العالم توينبي فان التحدي يحدث التغيير للمجتمعات وبدون التحدي والاسـتجابة لهـذا التحدي يصعب على المجتمعات أن تتغير. وإذا أراد المجتمع أن يستفيد من الحداثة فلا بد لـه من الاحتكاك بمصادر التحديث. الأسرة بإمكانها أن تكـون الموجهـة لأبنائهـا وأن تعلمهـم

الاستفادة من هذه المصادر وأن تنبههم على المخاطر المحيطة بهم وبمجتمعهم وتعلمهم وسائل التحدي والاستجابة لتأثيرات الحضارات الأخرى.

بنيت الحضارات بعضها على البعض، فلا توجد حضارة لم تقتبس من حضارات سبقتها. فلا ضير إذا أن يقتبس المجتمع العربي في إسرائيل الكثير من المجتمعات التي يحتك بها بطريقة مباشرة (المجتمع اليهودي) وبطريقة غير مباشرة (المجتمعات الأخرى).

## موقف الأسرة من التحدي الحضاري

استُبدل في هذه الايام مصطلح "التحدي الحضاري" بمصطلح "العولمة" مع عدم تغير المغزى والهدف. تعتبر "العولمة" العالم متساويا فلا بد من تعميم المبادئ والقيم، وفتح القنوات الحضارية على بعضها البعض، واعتبار العالم سوقا حرا يتنافس فيه الجميع، والمقصود من ذلك هو نشر المبادئ والحضارة الغربية، وأن تحتكر السوق العالمي بعض الدول الغربية المسيطرة. فلا يوجد هناك تأثير للحضارة وللتجارة الشرقية أو الأفريقية على الحضارات الغربية لذلك يتضح أن "العولمة" معمول بها من طرف واحد وتعني بشكل غير مباشر "التحدي الحضاري" بالنسبة للآخرين.

لا تستطيع الأسرة العربية وحدها الوقوف أمام تلك التيارات الفكرية التي تنصب في رؤوس أبنائها، لأن الثقافات المسيطرة لا بد أن تؤثر على الثقافات الفرعية غير المسيطرة خصوصا إذا كان المجتمع مجتمع أقلية لا يملك من أمره شيئا أمام تلك المبادئ التي تُطبق على أرض الواقع. المجتمع الإسرائيلي لا يبعد عن المجتمعات الغربية المسيطرة في العالم سواء كان ذلك من ناحية ثقافية-حضارية أم من ناحية قوة سياسية-عسكرية وقوة تجارية عالمية. الأقلية العربية في إسرائيل تخضع بشكل مباشر إلى مبادئ التحدي الحضاري والعولمة فتتأثر كل مجالات الحياة والنظم الاجتماعية بها. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، هل التأثر إيجابي أو سلبي؟ الإجابة على ذلك تحتاج إلى الدقة والتمييز ما بين ما هو إيجابي وما هو سلبي بالنسبة للأقلية العربية نفسها، لذلك من الصعب إيجاد إجابة سريعة ودقيقة على هذا السؤال الذي يحتاج إلى دراسة واسعة وعميقة في هذا المجال.

الأسرة العربية لا تستطيع أن تقاوم مثلا إغراء السلع الغربية المعروضة في الأسواق، والتي ترى الأسرة أنه لا بد لها من شرائها (مثل الأدوات الكهربائية المنزلية، السيارات، الهواتف الخلوية، المأكولات والمشروبات والملابس وغيرها من سلع تملأ الأسواق المحلية). لا توجد خيارات أمام الأسرة العربية في توجيه أبنائها إلى منتجات بديلة أو إلى تبني مفاهيم وقيم حضارية أخرى لأنها بدورها تعتبر تابعة وليست مسيطرة. التبعية تؤدي إلى التعلّق والتأثر بكل مجريات الأمور في الحياة. تحاول الأسرة العربية بشتى الطرق الحفاظ على

الأسس الحضارية والميزات الثقافية عن طريق التصدي من خلال التنشئة ومن خلال تغيير التعامل مع الواقع الجديد، والتمسك ومحاولة الرجوع إلى الهوية الحضارية الأصيلة، كما استعرضتها النقاط الأخيرة أعلاه.

**أصبحت الأسرة العربية تدرك نتائج التحدي الحضاري فأخذت تتعامل معها بأشكال مختلفة:**

١) هناك ازدياد في ظاهرة "ارتداء اللباس الديني" المحتشم للمرأة المسلمة.

٢) إحياء ظاهرة "الزواج المبكر" عند كثير من العائلات.

٣) ازدياد في نسبة الأعراس الدينية وغير المختلطة.

٤) ازدياد الوعي السياسي وتقوية الهوية القومية في الأسرة العربية

الأسرة ضعيفة أمام التحدي القوي لأنها تقف وحيدة أمام هذا الصراع فلا تساعدها مؤسسات ولا سياسات بهذا الخصوص. سلوك الأبناء والعلاقات بين الناس وفي العائلة أخذت تتغير، أسلوب الحياة ومفاهيم كثيرة متعلقة بالأسرة والمجتمع تأثرت من المجتمع اليهودي والمجتمعات الأخرى وأصبحت تبعد المجتمع العربي عن هويته الحضارية الأساسية. لا توجد توعية أسرية ولا يوجد دعم أسري لمواجهة تحديات العصر، بالعكس فإن المجتمع اليهودي يحاول من خلال مؤسساته ووسائله الإعلامية والتربوية أن يؤثر في المجتمع العربي وأن يكسبه هوية حضارية غير هويته الأصلية. فمثلا، المناهج المدرسية والبرامج التلفزيونية والقنوات الإعلامية الأخرى، كالانترنت وغيرها، لا تراعي طبيعة المجتمع العربي الحضارية والثقافية، بل تحاول أن تدخل إلى الأسرة عناصر جديدة لتستطيع السيطرة من خلالها على المجتمع في شتى مجالات الحياة. يؤثر التحدي الحضاري في كل جوانب المجتمع، لذلك لا تملك الأسرة الإمكانيات والاستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذا التأثير على المجتمع. النتيجة هي الاستجابة للمؤثرات والتكيف معها، أكثر من التحدي لها. إلا أن المد الديني المتمثل في الحركات الإسلامية نجح في مواجهة التحديات الغربية إلى حد ما وأصبحت ظاهرة الرجوع إلى الدين تؤثر على أنماط حياتية للأسرة العربية الإسلامية.

# استنتاجات

لم تستطع هذه الدراسة لضيق المجال أن تعالج وتناقش كل قضايا المجتمع العربي وعلاقتها بالأسرة، وإنما ركّزت على معظمها، خصوصا على تلك التي تقف في الوقت الحاضر على سلم أولويات المجتمع لسبب أهميتها وقوة تأثيرها على حياة الفرد والجماعة. لقد تم التركيز على أهم وأحدث المعطيات حول كل قضية وقضية ثم تمت مناقشتها ومعالجتها من وجهة نظر علم اجتماع الأسرة. لا يمكن فصل الأسرة عما يدور في المجتمع من تغيرات وتحولات في شتى المجالات، لأنها هي اللبنة الأساسية التي يتكون منها المجتمع والتي تعتمد عليها كل النظم الاجتماعية على الإطلاق. كل المشاكل والقضايا المختلفة لا بد وان يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حياة الأسرة. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على علاقة الأسرة بأهم قضايا المجتمع العربي وتستخلص النتائج العلمية والعملية ليستفيد منها أهل العلم وصنّاع القرار.

الحقيقة التي لا يساوم عليها في هذه الدراسة وفي كل الدراسات المتعلقة بالأسرة هي، أنه لولا الأسرة لما كان هناك مجتمع. لكن ما هو شكل هذا المجتمع التي تكون فيه الأسرة ضعيفة وربما عاجزة عن الوقوف أمام المصاعب والتحديات التي تواجهها؟ هل تستطيع عندها الحفاظ على بنيتها والقيام بوظائفها كما يجب؟

هذه الدراسة اعتمدت الإجابة على هذا السؤال، فاتخذت لها منحى الصراع والوظيفية كمفتاح لفهم هذه الحقائق. هذا الإطار النظري بإمكانه تسهيل فهم عمليات التغير الاجتماعي وأثرها على الأسرة، ومن ثم استدلال مدى توافق أو عدم توافق الأسرة مع القضايا الناجمة عن هذه العمليات.

القضايا التي تمت معالجتها ومناقشتها في هذه الدراسة تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى وهي قضايا لها علاقة مباشرة بالمكانة السياسية للمجتمع العربي في الدولة؛ والمجموعة الثانية هي قضايا لها علاقة بالمبنى الاجتماعي-الثقافي للمجتمع العربي.

المجموعة الأولى تشير إلى أن الدولة هي المسؤولة الرئيسية عن مشاكل المجتمع العربي وهي الكفيل الأول للاستقرار الأسري. كلما اهتمت الدولة في شؤون المجتمع العربي، كلما كانت الأسرة قادرة على تحمل المشاكل ومواجهة الأزمات. كلما كانت الدولة غير معنية في تغيير حال المجتمع العربي، كلما ازدادت معاناة الأسرة من كل المشاكل والقضايا الناتجة عن هذا الإهمال. مهما كانت النتائج، سلبية أم إيجابية، فإنها في النهاية سوف تعود على المجتمع العربي والدولة بالمثل. فمثلا إذا عملت الدولة على حل مشكلة الفقر، البطالة، الضائقة السكنية، الأراضي وغيرها بشكل جدي، فإنها سوف تخفف الأعباء على الأسرة العربية

وسوف يكون هناك رقي ورفاه يرجع مردوده على المجتمع بأكمله، لأن الأسرة في هذه الحالة سوف تتحرر من دوامة الصراع على البقاء وتتجه نحو الإنتاج والتقدم والرقي أكثر وأكثـر. في هذه الحالة تخفف الدولة من حدة الصراع بينها وبين المجتمع العربي والعكس صحيح.

لم تسن الدولة حتى اليوم قوانين داعمة للأسرة العربية بأي شكل من الأشكال. قـوانين الأسرة من ضمان اجتماعي، ارث، النفقة، حضانة، سن الزواج، طلاق وغيرها سـنّت فـي السنوات الأولى من قيام الدولة لتخدم الأسرة اليهودية فقط ولم تأخذ بالحسبان ظروف الأسـرة العربية. القوانين المدنية المتعلقة بالأسرة لا تنطبق على الأسرة العربية في كل الحالات. هناك اختلاف في العادات والتقاليد، القيم والمعايير، الثقافة، ظروف المعيشة، حجم الأسرة، مكانـة المرأة، الوضع الاقتصادي، مستوى المعيشة، الأحوال الدينية والطائفية وغيرها مـن أشـياء تجعل القوانين غير مناسبة للأسرة العربية. الأسرة العربية لها خاصيتها الدينية والاجتماعيـة والثقافية تجعلها مختلفة تماما عن الأسرة اليهودية مما يـدعو إلـى انفرادهـا واسـتقلاليتها وضرورة إعطائها دعما قانونيا خاصا. فمثلا استمرار مـصادرة الأراضـي وعـدم توسـيع الخرائط الهيكلية في القرى والمدن العربية تزيد من معاناة الأسرة العربيـة ولا توجـد أيـة إصلاحات قانونية أو مشاريع حكومية لتحسين الوضع القائم. استثناء الأسرة العربيـة وعـدم الوقوف إلى جانبها بشكل رسمي وقانوني يجعلها تتخبط في التعامل مـع التحـديات الكثيـرة والشائكة التي تواجهها.

السبب في عدم منح الأسرة العربية اهتماما قانونيا وسياسيا خاصا، يرجع إلى المكانـة السياسية للعرب في الدولة بشكل عام. معظم الباحثين، عربا ويهودا، يتفقون على أن الدولـة هي "دولة اليهود" لها طابع قومي-يهودي وأنها ليست "دولة كل مواطنيها". رموز الدولة مثـل العلم والنشيد الوطني ونجمة داوود غير قابلة للتغيير أو التعديل من أجل دمج رموز تدل على أنها "دولة كل مواطنيها". رغم أن الدولة تتمتع بنظام ديمقراطي إلا أنها رغم ذلك لا تعطي كل مواطنيها نفس الحقوق والواجبات. المواطنين العرب في إسرائيل ليـسوا متـساوي الحقـوق والواجبات مع باقي المواطنين في الدولة. ما تقدمه الدولة للمـواطنين العـرب لا يكفـي إلا "لإطفاء الحرائق" أو الحفاظ على الوضع القائم، ولا يساهم في تطوير وتقدم المجتمع. "الاثنية اليهودية" راسخة في مبادئ وقوانين الدولة ولا تفسح المجال للأقلية العربية أن تحصل علـى حقوقها كالمواطنين اليهود. لذلك يعاني العرب في إسرائيل من تمييز صارخ في كل الأمـور المتعلقة بحياتهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. الدولة تطلب من المواطنين العرب التنـازل عن ثوابت لديهم من أجل أن تمنحهم نفس الحقوق التي يحصل عليها اليهود، لكن العـرب لا يملكون ما يقدمون للدولة، أكثر مما قدموا من أراضي وممتلكات وامتثال سياسي تام منذ قيـام

الدولة. الصراع العربي الإسرائيلي والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لا يبعـث الثقـة لـدى الحكومات الإسرائيلية والشعب اليهودي بأن تمنح العرب كل ما يستحقونه مـن حقـوق، لأن العرب في إسرائيل يعتبرون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربيـة. القواسـم الاثنية والثقافية المشتركة مع الفلسطينيين والعرب، الذين هم أصحاب الصراع مع إسـرائيل، تجعل الدولة تتمسك بطابع "الإثنية اليهودية" وبالحفاظ على "دولة اليهـود" أكثـر ولا تُحفزها على أن تكون "دولة كل مواطنيها".

التغيير الإيجابي في المجتمع العربي متعلق بسياسة الدولة وموقفها من مواطنيها العرب. مردود التغير الايجابي يعود على نظام الأسرة ويحقق فيها التكافل والتضامن الاجتماعي. لكن الوضع القائم المتميز بكثرة المشاكل في كل النظم والمجالات يجعل المجتمع غير قادر علـى التطور والتقدم وتحقيق التكافل الاجتماعي بين النظم المختلفة. المشكلة إذا بنيوية ولا تنحصر على النظام الأسري بالذات. لذلك يعتبر النهوض بالمجتمع العربي بشكل عام ضروريا وهاما من أجل تحقيق التوازن والتكافل الأسري بشكل خاص. فعندما يبدأ الحديث عن علاقة الـنظم الاجتماعية بعضها ببعض فان من الضروري تتبع ومعرفة المكانة السياسية للمجتمع العربـي أولا ومن ثم تحديد طبيعة العلاقة بين النظم مشكلاتها وأسباب عـدم توازنهـا واسـتقرارها. مشاكل النظام الأسري يعكس مشاكل النظم الأخرى المتمثلة في قضايا المجتمع، لذلك كل مـا يدور في المجتمع من مشاكل، لا بد وأن ينعكس على الأسرة.

المجموعة الثانية من القضايا لها علاقة مع العادات والتقاليد، أسلوب الحيـاة، العقيـدة الدينية، القيم والمعايير السائدة. لكن حتى هذه القضايا الاجتماعية، كقضية "القتل على خلفيـة شرف العائلة" أو قضية "الزواج المبكر"، لها علاقة ، ولو غير مباشرة، مع القضايا الأخـرى التي لها طابع سياسي أو اقتصادي، لأن عملية التغير الاجتماعي انتشارية وتصل إلى كل جزء من أجزاء المجتمع. فمثلا "مصادرة الأراضي" لها علاقة مع قضية "الزواج المبكـر" وتلعـب دورا مهما في "قضية المرأة" وتحديد "الهوية السياسية" (راجـع الفـصول المختـصة بهـذه القضايا). المجتمع العربي لا يزال يمر في مرحلة انتقالية تجعله يقف بين التقليديـة والحداثـة ويجعله عرضة للغزو الحضاري والفكري فينشا عن ذلك مشكلات وقضايا عصرية لها طابع اللامعيارية والتخبط الاجتماعي. التغير الاجتماعي يصل إلى كل جوانـب المجتمـع الماديـة والمعنوية فيحدث فيها التحولات فينتج عنها أشكال جديدة للتفكير والسلوك وتنـشأ منظومـات جديدة من القيم والمعايير التي يؤيدها طرف ويرفضها طرف آخر. هذه القضايا تبقى عالقـة لأن المجتمع متواجد في المرحلة الانتقالية ولم يصل بعد إلى حد النضوج في التقدم والتطـور

الاجتماعي. المسؤول عن التغيرات الاجتماعية هو المجتمع المحيط بالأسرة، لذلك هناك علاقة بين القضايا الاجتماعية والقضايا الأخرى.

الصراع المتواجدة فيه الأسرة من أجل الحفاظ على كينونتها ليس مؤقتا، بل استمراري وله تاريخ طويل يرجع إلى اليوم الأول من قيام الدولة. منذ ذلك الحين لـم يتحـسن وضـع الأسرة العربية لأن الأوضاع العامة من حولها لم تتحسن أيضا. لم يكن لدى الأسـرة خبـرة سابقة في التعامل مع ظروف جديدة وتغيرات جذرية كالتي مرت عليها وعلى المجتمع العربي منذ قيام الدولة حتى اليوم. الأوضاع الصعبة التي عاشتها الأسرة تحت الاستعمار الانجليـزي وتحت الحكم الإسلامي العثماني ليست متشابهة مع أوضاع اليوم. لم تواجه الأسـرة تحـديات حضارية مباشرة أو مشاكل في الهوية، مكانة المرأة، الانحراف الاجتماعي، الضائقة السكنية، مصادرة الأراضي، الطلاق، البطالة وما إلى ذلك من قضايا أساسية تهدد كيانهـا ووظائفهـا مثلما هو الحال اليوم. في أقل من قرن عاش ولا يزال المجتمع العربي والأسرة العربية تعيش كثيرا من المشاكل والقضايا التي لا يعرف لها حل في الأفق. تراكم المشاكل والقضايا، كالتي تناولتها هذه الدراسة ترهق الأسرة وتجعلها ضعيفة وملزمة في تقبل الواقـع الـذي يفـرض عليها. بكلمات أخرى: ينقص الأسرة استراتيجيات التعامل والتكيف مع القضايا الكثيرة التـي تعيشها.

من جهة أخرى يستنتج من الدراسة أن الأسرة العربية لا بد لهـا أن تمـر الـصعاب والمشاكل قبل أن تصل مرحلة الحداثة وما بعد الحداثة، كما جرى للأسرة الغربيـة الحديثـة. فقبل أن تصل الأسرة الغربية الحديثة إلا ما وصلت إليه من تغير أعان المجتمع على التقـدم والتطور، مرت بمراحل عصيبة وشائكة أنهكتها تارة وأعطتها الخبرة والمهارة تارة أخـرى كي تستطيع التكيف مع الظروف الجديدة. المجتمع العربي يمر اليوم في مرحلة انتقالية سريعة نحو الحداثة مصحوبة باللامعيارية المتمثلة بالمشاكل والقضايا الكثيرة التي تجعل الأسرة تحت اختبار حقيقي بين التحدي والاستجابة. لكن ما يميز هذه المرحلة في المجتمع العربي هـو أن المشاكل والقضايا تبقى عالقة ومستديمة، أحيانا مقصودة، ولها طابع يختلف عن طابع المشاكل والقضايا التي يمر بها مجتمع الأكثرية والذي يحرك ويدير عمليـة التغيـر بـشكل مقـصود ومدروس. المجتمع العربي لا يملك الصلاحية ولا القدرة على التحكم في عجلـة التغيـر ولا يملك السيطرة على منهجية التعامل معه كمجتمع أقلية متعلق وتابع بالأكثرية. الأسرة تنتظـر الاستقرار والوصول إلى مرحلة من التغير تستطيع أن تستعيد قواها وأن تجدد نفسها وتكيـف ذاتها لما يحدث من حولها. مجتمع الأكثرية في إسرائيل لا يعطي الأسرة العربية هذه الفرصة،

فتبقى في صراع دائم مع المشاكل والقضايا التي تزداد حدة يوما بعد يوم بدل أن تنتهي وتتبدل بأخرى ملائمة لمرحلة التغير الاجتماعي.

النظرية التي يمكن أن تنتج عن هذه الدراسة هي ما يمكن تسميتها "بنظرية توازن الصراع الاجتماعي في مجتمع الأقليات". المقصود بذلك هو الحفاظ على عدم تأزم وتفاقم المشاكل والقضايا التي يعاني منها مجتمع الأقلية من أجل إعطاء الأسرة الفرصة على التكيف مع هذا الصراع وإيجاد التوازن والاستقرار في ظل الظروف التي تتواجد فيها. أما إذا لم يكن كبح وضبط لتضخم وازدياد المشاكل والقضايا، فإن الأسرة سوف لا تستطيع أن تقف في ظل هذا الصراع إلى أمد بعيد، فتفقد من قوتها، توازنها استقرارها، حتى يؤول بها الحال إلى الانهيار والانحلال. هذه النظرية واقعية ويمكن العمل عليها إذا تكاتفت الجهات الرسمية والسياسية مع القوى والطاقات الاجتماعية الكامنة في مجتمع الأقلية من أجل الحفاظ على مستوى مستقر للمشاكل والقضايا إذا استعصى حلها والحد من خطرها. من الصعب أن تزول المشاكل والقضايا الاجتماعية في مجتمع الأقليات تماما، بالعكس ففي طبيعتها أنها تكبر وتزداد بدل أن تنقص وتزول. لذلك يكون تطبيق هذه النظرية الحديثة اقرب إلى الواقع منه إلى الخيال. تحذر هذه الدراسة من استغلال مثل هذه النظرية للحفاظ على الوضع القائم في الوسط العربي وعدم السعي لحل كل مشكلاته. المقصود بهذه النظرية هو إمهال الأسرة الوقت ومنحها الإمكانيات لاستعادة قواها ونشاطها عن طريق ضبط وكبح المشاكل المستعصية في المجتمع.

من الصعب تطبيق "نظرية توازن الصراع الاجتماعي في مجتمع الأقليات" على مجتمع الأكثرية، لأن الشروط التي تعتمد عليها هذه النظرية مبنية على كون المجتمع مجتمع أقلية له مكانته الخاصة ووضعه الخاص، يختلف عن مجتمع الأكثرية. من اجل إيجاد حل كهذا لمجتمع الأكثرية لا بد من إيجاد نظرية أخرى لتخفيف حدة الصراع.

من الصعب صياغة معادلة سحرية تُخرج الأسرة مما هي فيه من صراع، لكن يمكن القول وبكل تحفظ، بأن المجتمع العربي يستطيع التغلب والتكيف مع القضايا الاجتماعية إذا ما سعى إلى تطبيق هذه النظرية التي من شأنها أن تمنح الأسرة التكيف مع القضايا المختلفة. قضايا المجتمع العربي تبقى عالقة ما دامت الأسرة خارج نطاق الحل. الأسرة متأثرة ومؤثرة في نفس الوقت بهذه القضايا، فلا بد من إعطائها دورها الحقيقي في التفاعل مع مشاكل المجتمع وقضاياه لكي تساهم في تحقيق التوازن والاستقرار.

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن مستقبل الأسرة العربية متعلق بتغيير المحيط التي تعيش فيه فبدون التدخل المنظم والهادف لإصلاح المجتمع العربي ككل، يكون من الصعب

إصلاح مشاكل وقضايا الأسرة العربية في إسرائيل. قضايا الأسرة هي من قـضايا المجتمـع بشكل عام. ويتضح أيضا من هذه الدراسة أن الأسرة العربية ليس لها أية اعتبار وأية مكانـة تذكر في السياسة الاجتماعية للدولة. لا يكفي معالجة قضايا المجتمع بعيدا عن الأسـرة، بـل يجب إشراكها في عملية الإصلاح، فمثلا كيف يمكن للمجتمع أن يصلح مفاهيم وقـيم متعلقـة بقضية "القتل على خلفية شرف العائلة"، أو "الزواج المبكر"، أو "مكانة المرأة" ..الـخ، دون أن يكون دور تربوي واجتماعي مركزي للأسرة فـي عمليـة التنـشئة الاجتماعيـة والـوعي الاجتماعي؟

على الجهات المختصة والمسؤولة أن تجد الإمكانيات والاستراتيجيات لمعالجة مـشاكل وقضايا الأسرة العربية، مثل وضع برامج طويلة المدى للنهوض بالأسرة العربيـة ودعمهـا ومساعدتها في التغلب على المصاعب التي تواجهها. فمستقبل المجتمع العربي هو من مستقبل الأسرة العربية، ومستقبل المجتمع اليهودي منوط بمدى التوازن والاسـتقرار فـي المجتمـع العربي. من سياق نتائج البحث يمكن التنبؤ بأن المشاكل والقضايا سوف تكبـر وتتفـاقم فـي المجتمع العربي بدل أن تتراجع وتتلاشى، لأن الدراسة لم تجـد حلـول أو بـرامج تطـوير وإصلاح حقيقية مطروحة لقضايا المجتمع العربي عامة والأسرة العربية خاصة. لا بد علـى الأقل من إيجاد معادلة تعتمد على "نظرية توازن الصراع الاجتماعي في مجتمع الأقليات" لكي يتسنى للأسرة أن تتكيف مع هذه المشاكل والقضايا.

المجتمع العربي بحاجة إلى استغلال الطاقات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية الكامنة فيه. هذه الطاقات ليست مستغلة حتى اليوم بكامل قواها وقدراتها من أجـل رفـع المـستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العربي والتغلب على مشاكله. معظم هذه الطاقـات موجهـة نحو النجاح والطموح الشخصي في مجال العمل والحياة الشخصية، أكثر من تكريـسها نحـو رفعة وتقدم الأسرة والمجتمع. الجهود المبذولة حتى الآن غير قادرة على تغيير واقع المجتمع العربي وواقع الأسرة العربية، لأنها عادة تكون عشوائية وغيـر منظمـة، لـذلك لا يكـون بمقدورها إحداث التغيير المطلوب.

بدل أن يتجه المجتمع إلى البناء، التقدم والتطور الحضاري، لا زال يئن من ثقل وازدياد المشاكل التي تقتحمه في كل وقت وحين. النتائج مردودها سلبي علـى المجتمعـين العربـي واليهودي، لأنها لا تساهم في تحقيق التعايش السلمي الاستقرار الاجتماعي والأمني، بل تعمق الفوارق بين المجتمعين وتزيد الصراع حدة وخطورة. هذا ما تبين في "انتفاضة أكتوبر" التـي عبرت حينها عن الأزمة الحقيقية بين المجتمعين المتمثلة بكل إشـكال التمييـز واللامـساواة الاجتماعية منذ قيام الدولة حتى اليوم.

يجب أن تجري أبحاث حثيثة لدراسة الأسرة وقضايا المجتمع العربي من أجـل أيجـاد الحلول اللازمة والواقعية لرفع مكانتها في المجتمع. على المؤسسات الرسمية والحكوميـة أن تساهم في إيجاد الحلول لقضايا الأسرة العربية وعلى المجتمع العربي أن يبـادر فـي تنظـيم طاقاته وإنشاء أطر جماهيرية مختلفة تساعد الأسرة في مواجهة مشاكل وقضايا المجتمع التي تنخر في بنيانها.

# المراجع

## بالعربية


- القرآن الكريم.
- أبو عصبة، خ. (٢٠٠٦). **جهاز التعليم في "إسرائيل": البنية، المضامين، التيـارات وأساليب العمل**. رام ا : مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.
- الإفرنجي، م. (٢٠٠٥). التمييز ضد العرب في أوجه – نسبة البناء غير المرخص في الوسط اليهودي تصل إلى حوالي ٤٥%". القدس. ٣ تشرين الثاني. (on-line) شـبكة الانترنت للإعلام العربي http:/www.amin.org
- الجنابي، ع. س. (١٩٨٣). **التغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطـلاق**. بغـداد: دائرة الشؤون الثقافية والنشر
- حاج يحيى، هـ. (٢٠٠٠). الجنسوية في جهاز التربية والتعليم المعد للعـرب فـي إسرائيل. **الرسالة**: مجلة تربوية أدبية وعلمية. ٩: ٨٥-١٢٤
- حسن، م. (١٩٦٧). **الأسرة ومشكلاتها**. بيروت: دار النهضة العربية
- خوالدي، س. (١٩٩٨). مفهوم العرض والشرف والقتل على خلفيتـه لـدى البـدو الحضر في الجليل. **مجلة الرسالة**: ٣٨٩-٤٠٦
- خوالدي، س. (٢٠٠٦). دراسة ميدانية حول ظاهرة العنوسة. **مجلة اشراقة**، العـدد ٥٢: ٢٤-٢٧ (قيد النشر).
- دعبس، ي. (١٩٩٥). التكوين النفسي للمدمن في الثقافات المختلفـة – دراسـة فـي الأنتروبولوجيا السيكولوجية. (د.م): (د.ن).
- ربيع، حمد ا . (٢٠٠٤). الحمولة العربية - بين التقليدية والحداثة. جـت المثلـث: مسار – معهد أبحاث وتخطيط واستشارة تربوية.
- ربيع، حمدا (٢٠٠٥). الفوضى التربوية في الوسط العربـي – مـسؤولية الاسـرة والمجتمع. إصدار أكاديمية القاسمي-باقة الغربية
- ريناوي، خ. (د. ت). جهاز التعليم العربي في إسرائيل بين مطرقة السلطة وسـندان المجتمع المحلي. حيفا: مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية.
- الزحيلي، و. (١٩٩٧). **الفقه الإسلامي وأدلته**. ج٥. ط٤. سوريا: دار الفكر.

- زيدان، ع. (١٩٩٧). أحكام المرأة والبيت المـسلم فـي الـشريعة الإسـلامية. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، الجزء الخامس، الطبعة الثانية
- سابق، س. (١٩٩٨). **فقه السنة**. ج٢. ط٢. بيروت: دار الفكر.
- "سرطان الأمعاء يقتل العربيات أكثر من غيـرهم". (on-line) http://www . Arabynet.com
- السمالوطي، ن. (١٩٨٣). علم اجتماع العقاب. ج١. جده- المملكة السعودية: (د.ن).
- **السوار**. الحركة النسويه العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية. نـشره فـصليه: العدد السادس والعشرون، خريف ٢٠٠١
- **السّوار**. الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية خريف ٢٠٠١ وكل النشرات الفصلية الأخرى
- سويف، م. (١٩٩٦). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت: (د.ن).
- شرابي، هـ. (١٩٨٤). مقدمات في دراسة المجتمع العربي. بيروت: (د.ن).
- صـحيفة بانورامـا ٢٠٠٣/٨/١، ٢٠٠٣/٨/١٥، ٢٠٠٤/٤/٣٠، ٢٠٠٤/٥/٢١، ٢٠٠٤/٧/١٦
- ظاهر، ب. (٢٠٠٣). العرب في إسرائيل: مخطط الاستيلاء على أراضي عرب النقب يتواصل بشتى الحيل والأساليب. في المشهد الإسرائيلي. مدار – المركز الفلـسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣/٥/٢٩.
- عمر، م. خ. (١٩٩٤). علم اجتماع الأسرة. عمان: (د.ن).
- كشك، أ وجيريس، ص. (١٩٧٧) الضائقة السكنية في الوسط العربي. الناصرة
- محجوب، م. ع. (١٩٧٣). الضبط الاجتماعي في المجتمعات القبليـة، دراسـة فـي الأنتروبولوجيا السياسية.مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب
- المحكمة الشرعية في الطيبة: سجلات الزواج والطلاق ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.
- مصطفى، مهند (٢٠٠٦). **التعليم العالي لدى الفلسطينيين في إسرائيل-تحدي حالـة الهامشية**. أم الفحم: إصدار "إقرأ" لدعم التعليم في الوسط العربي
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (١٩٩٩). **التعليم مـا قبـل ١٩٤٨**. (on-line) www. Nakba.sis.gov
- المؤسسة العربية لحقوق الإنسان. (آذار ٢٠٠٥). ملف يوم الأرض. **أروقة**. نـشرة إلكترونية.

- ميرون، م. وفلدمان، ش. (١٩٩٧). **تحديات سن المراهقة: الحاجات والضغوط والمواجهة**. مج١. (ج. غنايم، مترجم) القدس: (د. ن).



## بالعبرية


- "זו הדרך" עיתון שבועי של מק"י , ٢٠٠٢/٢/١٢, ٢٠٠١/١٢/١٨
- http://www.iasa.jlm.k12.il
- אבו בקר, ח. (ללא שנה). בדרך לא סלולה, נשים ערביות כמנהיגות פוליטיות בישראל. רעננה: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל
- אבו עסבה, ח. (١٩٩٩). "נשירת תלמידים ממערכת החינוך הערבית בישראל: תאור מצב והצעות לטיפול" בתוך: בן-אריה, א. וציונית, י. ילדים בישראל על סף האלף הבא. ירושלים
- אבו עסבה, ח. (٢٠٠٣). עמדות גורמים שונים בחברה הערבית בשאלת "מבנה אלטרנטיבי למערכת החינוך הערבי בישראל". גת: מסאר, מכון מחקר, תכנון וייעוץ חינוכי
- אבורוכון, ס. (١٩٩٧). הבדלים בין המינים בתפיסת השיח המוסרי חינוכי בסיטואציית רצח על כבוד המשפחה. אוניבסיטת חיפה: החוג לחינוך (עבודת מ"א)
- **אטרש, ע. (١٩٩٥). יום ועוד יום, בטלה ערבית בישראל. רעננה: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל**
- אלבדור, ס. (٢٠٠٥). אלימות נגד נשים בדואיות בנגב. שתיל on-line
- אל-אעסם, ס. (?) "השירותים הסוציאליים במגזר הבדווי בנגב" (on-line ) מתוך: רשימות ומאמרים – אוסף מאמרים מתוך ימי העיון בנושא הבדווים שנערכו במדרשת שדה בוקר לזכרו של יצחק נצר http://www.snunit.k12.il/beduin/
- אלחאג, מ. (١٩٨٨). מצוקת התעסוקה בקרב האקדמאים הערבים בישראל. חיפה: אוניברסיטת חיפה, המרכז היהודי-ערבי
- אלחאג, מ. (١٩٩٦). החינוך בקרב הערבים בישראל. ירושלים
- אלקרינאוי, ע. ולב-וזיל, ר. (٢٠٠٢). "הזיקה בין אלימות בין זוגית לבין תחושת היכולת בקרב נשים בחברה הבדואית-ערבית בהקשר של דפוס משפחה פוליגמי/מונוגמי. בתוך: מפגש לעבודה חינוכית-סוציאלית, ١٦, ١١٥-١٣١

- אמארה, ט. (١٩٩٣). תכניות הלימודים בבתי ספר  תכוניים במגזר הערבי. קליפורניה (עבודת דוקטורט)
- אמארה, מ. (١٩٩٧). האלימות הפיליטית בקרב הערבים בישראל, מניעיה ואופיה. גבעת חביבה: המכון לחקר השלום (סקירות על הערבים בישראל מס´ ٢٢)
- אוסצקי-לזר ש. וגאנם, א. (٢٠٠٣) (עורכים), עדויות אור, ٧ חוות דעת מקצועיות שהוגשו לוועדת אור, כתר והמכון לחקר השלום גבעת חביבה.
- אסידון, י. (?). "הכביש שיחצה את ישראל חברתית וכלכלית" (on-line) מתוך: כחול ירוק, גליון ٣١
- http://www.geo.cet.ac.il/plain/docs/plain5.doc
- ארליך-חי, ל. (١٩٩٥). השפעת הזיקה למשפחה על תפרוסת המגורים ביישובים ערביים בישראל. חיפה: הטכניון, המחלקה לתכנון ערים ואזורים (עבודת מ"א)
- בוסתן לשלום (٢٠٠٣). בניית מרפאה בת-קיימא בנגב. (on-line) /www.bustanshalom.org
- ביגוי-פוגל, ס. ובכר, שלומית (אוקטובר ٢٠٠٣). "אוטופיה רומנטית", משפחתיות ושינוי חברתי: עמדות של סטודנטיות וסטודנטים, יהודיות/ם וערביות/ם המכשירים/ות את עצמן/ם למקצועות ההוראה ביחס למוסד המשפחה. מכללת בית ברל: היחידה למחקר ולהערכה בהכשרה להוראה ובחינוך (דו"ח מחקר)
- בנדלק, ז. (יוני ٢٠٠٦). חברות בקופות חולים ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ירושלים: המוסד לביטוח לאומי
- בנזימן, ע. ומנצור, ע. (١٩٩٢). דיירי משנה, ערביי ישראל מעמדם והמדיניות כלפיהם. ירושלים
- בן-יצחק, י. (١٩٨١). שירותים חברתיים במגזר הערבי. ירושלים: משרד העבודה והרווחה (דו"ח)
- בן-שאול, ת. (٢٠٠٣). אינטימיות ביחסים קרובים כפונקציה של אוטונומיה ותרבות: סטודנטיות ערביות ויהודיות. חיפה: אוניברסיטת חיפה, המחלקה לפסיכולוגיה (עבודת מ"א)

- ג´אבר, ל.; רומנו, א. ושוחט, מ. (١٩٩٧). נישואי קרובים באוכלוסייה הערבית בישראל. בתוך: הרפואה, ١٣٣ <ט>, ٣٤٥-٣٤٨
- גאנם, א. (١٩٩٨). " סוציאליזציה אזרחית בקרב בני נוער ערבים בישראל – האמנם?" בתוך: אבו-עסבה, ח. (עורך): ילדים ובני נוער ערבים בישראל – ממצב קיים לקראת סדר יום עתידי. ירושלים: מכון ברוקדייל, ١٩٧-٢٠١
- גונן, ע. וחמאיסי, ר. (١٩٩٣). לקראת מדיניות של מוקדי עיור לאוכלוסייה הערבית בישראל. ירושלים: מכון פולסהיימר למחקרי מדיניות
- גורדון, ד. (٢٠٠١). עבודת הורים ותפקוד בלימודים של ילדים במשפחות המקבלות גמלה להבטחת הכנסה בישראל ٢٠٠٠. ירושלים: המוסד לביטחון לביטוח לאומי, מינהל המחקר והתכנון
- גליקמן, א.; אורן, ע.; לוין-אפשטיין, נ. (١١/٢٠٠٣). "מוסד הנישואין בישראל בפתח של המאה ה-٢١". בתוך: דעות בעם, גליון ٧ (מכון ב.י. ולוסיל כהן לחקר דעת קהל
- גנאיים-סלימאן, ס. (٢٠٠١). פרופיל תעסוקתי של נשים ערביות בישראל. חיפה: אונברסיטת חיפה, החוג לסוציולוגיה ואנתרופולוגיה (עבודת מ"א)
- גת, ד. (١٩٩٧). מעגל היאוש ומעגל התקוה: יהודים, ערבים ומשאבים בארץ ישראל. חיפה: הטכניון, הפקולטה לארכיטקטורה ובינוי ערים והמרכז לחקר העיר והאזור (דו"ח)
- דקה, ל. (١٩٩٣). שינויים בעבריינות נוער ערבי בישראל בתקופת האינתיפאדה. אוניברסיטת תל-אביב: בית ספר לעבודה סוציאלית (עבודת מ"א)
- האגודה למלחמה בסרטן www.cancer.org.il .
- הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה: שנתון סטטיסטי לישראל ١٩٨٧, ٢٠٠٢, ٢٠٠٣, ٢٠٠٥,
- המוסד לביטוח לאומי, דו"ח ממדי העוני והפערים בהכנסות ٢٠٠٤, ירושלים ٢٠٠٥
- המוסד לביטוח לאומי, דו"ח ממדי העוני והפערים בהכנסות ٢٠٠٥, ירושלים ٢٠٠٦ (אחדות לאה ואחרים)
- הרצוג, ח. ובדר-עארף, כ. (٢٠٠٠). מנהיגות או מסתגרות: אקדמאיות פלסטיניות אזרחיות ישראל. ירושלים (דו"ח)

- חאג יחיא, מ. (١٩٩٨). "התעוללות בילדים בחברה הערבית בישראל" בתוך חאלד אבו-עסבה (עורך). ילדים ובני נוער ערבים בישראל – ממצב קיים לקראת סדר יום עתידי. ירושלים, עמ´ ٢٨٥-٢٩٠
- חאג יחיא, מ. (נובמבר ٢٠٠٥). על האופי הפטריארכלי של החברה, אי-שוויון בין נשים לגברים ואלימות נגד נשים במשפחה: המקרה של החברה הפלסטינית. גליון עדאלה האלקטרוני, מס´٢٠
- חאג יחיא- אבו אחמד, נ. (٢٠٠٦). זוגיות והורות במשפחה הערבית בישראל: תהליכי שינוי ושימור בשלושה דורות. אוניברסיטת חיפה: בית הספר לעבודה סוציאלית (עבודת דוקטור)
- חידר,ע. (עורך) (٢٠٠٥). ספר החברה הערבית בישראל. אוכלוסייה, חברה, כלכלה. ירושלים: מכון ון ליר, הוצאת הקיבוץ המאוחד:
- חילו, נ. (١٩٩٢). השפעת הסביבה, המשפחה והחברים על עבריינות נוער ביפו. ירושלים: משרד העבודה והרווחה, האגף למחקר תכנון והכשרה
- חשיבון, ס. (١٩٩٧). קהילה, משפחה ומעמד האישה הערבייה בישראל. חיפה: אוניברסיטת חיפה, בית הספר לעבודה סוציאלית (עבודת מ"א)
- ידיעות אחרונות ٢٠٠٤/٣/٥
- יפתחאל, א. (٢٠٠٤). "האזרחים הערבים-פלסטינים ועיצוב המרחב הישראלי". בתוך: חסון, ש. ואבו-עסבה, ח. : יהודים וערבים בישראל במציאות משתנה. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקרי מדיניות, עמ´ ٢٠٠٢-٢١٣
- ישי, י. (١٩٩٨). "נשים ערביות ופוליטיקה: זהות מינית או זהות לאומית?" בתוך אלי רכס (עורך): הערבים בפוליטיקה הישראלית: דילמות של זהות. תל-אביב: מרכז משה דיין ללימודי המזרח התיכון ואפריקה
- כאהן-סטרבצ´ינסקי ואחרים (١٩٩٩). סקר בני נוער בטיפול היחידות לקידום נוער שבפיקוח מינהל חברה ונוער, במשרד החינוך, התרבות והספורט: מאפיינים, צרכים ומענים – דו"ח מחקר. ירושלים: מכון ברוקדייל; משרד החינוך והתרבות, מנהל חברה ונוער

- כבהה, נ. (١٩٩٨). "נישואי קרובים כגורם סיכון לתחלואה" בתוך חאלד אבו-עסבה (עורך): ילדים ובני נוער ערבים בישראל – ממצב קיים לקראת סדר יום עתידי. ירושלים, עמ´ ١٦١-١٧٠
- כבהה, נ. (٢٠٠٠). עמדות והתנהגויות הקשורות בתכנון משפחה בחברה הערבית בישרל- case-study בעיר באקה אלגרבייה. רמת-גן: אוניברסיטת בר-אילן, המחלקה לסוציולוגיה (עבודת מ"א)
- כהן, ה. (٢٠٠٠). הנפקדים הנוכחים: הפליטים הפלסטינים בישראל מאז ١٩٤٨. ירושלים: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל, מכון ון ליר
- כהן, ח. (٢٠٠٠). ידע ועמדות בני נוער ערביים לגבי נישואי קרובים כגורם משפיע אפשרי על התנהגותם בעתיד. רמת גן: אוניברסיטת בר אילן, המחלקה לסוציולוגיה ואנתרופולוגיה (עבודת מ"א)
- לוין-אפשטטין, נ.; אלחאג, מ. וסמיונוב, מ. (١٩٩٤). הערבים בישראל בשוק העבודה. ירושלים: מכון פולסהימר למחקרי מדיניות
- מרכז מוסאוא (٢/١١/٢٠٠٤). "לצורך המשך יישום תכניות הפיתוח ליישובים ערביים" http://www.Mossawa on-line
- מועדי, מ. (١٩٩٥). "גם אלכוהול הוא סם". הכל על אלכוהול. עמותת אפש"ר לפיתוח שירותי רווחה, ٦،٧
- משרד הבריאות (٢٠٠٤ יולי). מצב בריאות האוכלוסייה הערבית בישראל ٢٠٠٤. המרכז הלאומי לבקרת מחלות, פרסום ٢٢٦, ירושלים
- משרד הבריאות, דו"ח תמותת תינוקות ٢٠٠٤. on-line))
- מרכז אדוה (٢٠٠١). "הקצאות לאוכלוסיות מיוחדות" (on-line), http://www.adva.org
- נאון, ד. ואחרים (١٩٩٨). סקר ארצי על ילדים עם נכויות בישראל, שלב ١: הסינון. ירושלים: מכון ברוקדייל
- סבירסקי, ש. ואחרים (٢٠٠٢/١). מימון ממשלתי של ההתיישבות הישראלית ביש"ע ובגולן בשנות התשעים: רשויות מקומיות, בנייה למגורים וסלילת כבישים. מרכז אדוה-מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל

- סבירסקי, ש. ויחזקאל, י. (١٩٩٩). תקציב המדינה לשנת ٢٠٠٠ והאזרחים הערבים בישראל, מרכז אדוה-מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל
- סבירסקי, ש.; אטקין, א. (٢٠٠٢/٧). זכאות לתעודת בגרות לפי יישוב ٢٠٠٠-٢٠٠١. מרכז אדוה-מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל
- סבירסקי, ש. (٢٠٠٣). זכאות לתעודת בגרות לפי יישוב – ٢٠٠١-٢٠٠٢. מרכז אדוה-מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל
- סבירסקי, ש. ושורץ, א. (٢٠٠٦). זכאות לתעודת בגרות לפי יישוב – ٢٠٠٤-٢٠٠٥. מרכז אדוה-מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל
- סולימאן, ח. ועזאיזה, א. (٢٠٠٥). "עמדותיהם של משפחות ערביות כלפי בית האבות לפני ואחרי שהייתו של קרובן במוסד ומעורבותן באשפוזו". גרונטולוגיה, ל"ב: (١) עמ´١٢٣-١٣٢
- סופר, א. ואחרים (١٩٩٥) ייזום ותיעוש במגזר הערבי בישראל. ירושלים: המכון לחקר החברה הערבית בישראל
- סופר, מ. ושנל, י. (١٩٩٦). "התעשייה הערבית במשק הישראלי". רבעון לכלכלה, ٤ <٣>, ٤٨٢-٤٩٩
- סמוחה, ס. (١٩٩٩). אוטונומיה לערבים בישראל. רעננה: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל
- עבדאלקאדר יחיא, נ. (١٩٩٥). היחסים במשפחה הערבית כלפי הילד המחונן. אוניברסיטת תל-אביב, בית הספר לחינוך
- עזאיזה, פ. (١٩٩٥). "תמורות במשפחה הערבית ופיתוח שירותים לזקינים ערבים בישראל בעשור האחרון". בתוך: גרונטולוגיה, ٧٠, ٦٩-٨٠
- עזאיזה, פ. וכהן, מ. (٢٠٠٦). יהודים וערבים למען גילוי מוקדם של סרטן המעי הגס. אוניברסיטת חיפה: בית הספר לעבודה סוציאלית
- עזאיזה, פ. ואבו עסבה, ח. (٢٠٠٤). השימוש בחומרים פסיכו-אקטיביים של תלמידים מבתי-ספר בקרב האוכלוסייה הערבית והדרוזית במדינת ישראל.: מחקר איפדמיולוגי. ירושלים: הרשות הלאומית בלחימה בסמים
- עמותת סיכוי – העמותה לקידום שיוויון אזרחי: דו"ח סיכוי ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ירושלים (יולי ٢٠٠٣)

- פלטק, י. ומחאמיד, מ. (١٩٨٩). אות של פחם: עולמם של צעירים ערבים בישראל. גבעת חביבה: המכון ללימודים ערביים
- פרס, י. ויובל-דויס, נ. (١٩٧٠). "עמדותיהם של תלמידים ערביים כלפי יהודים כפרטים וכלפי ישראל כמדינה" מגמות, י"ז <٣>, ٢٥٤-٢٦١
- צוובנר, ש. (٨/٢٠٠١). נייר ראשוני לדיון דחוף בוועדה בנושא: אבטלה. מוגש לוועדת עבודה, רווחה ובריאות.הכנסת – מרכז מחקר ומידע
- קורן, א. (١٩٩٩). "קרימינליזציה של קונפלקט פוליטי: פשיעה בקרב האזרחים הערבים בשנות החמישים". בתוך: פלילים, ١٥٧-١٩١
- קיפינס, ב. (١٩٩٦). "שינויים נורמטיביים בדפיסי המגורים של האוכלוסייה הערבית בישראל מסוף שנות ה-٧٠ עד ראשית שנות ה-٩٠". בטחון סוציאלי, ٣٧-٥٣; ٤٥
- רוטמן, י. ונולמן, ר. (? ). קרקעות, תכנון ואי שוויון: חלוקת המרחב בין יהודים וערבים בישראל. ביה"ס למדעים ולאומניות. אתר אנטרנט
- רבינושטיין, ד. (٢١/٤/٢٠٠٥). עיתון הארץ
- רזין, ע. (١٩٩٩). פערים תקציביים בין רשיות מקומיות ערביות ליהודיות – האם מצטמצם הפער? הצעת מדיניות. ירושלים: מכון פולסהיימר למחקרי מדיניות פרסום מס´ ١/٣٨)
- רינאוי, ח. (٢٠٠٣). החברה הערבית בישראל: סדר יום אמביוולנטי. המכללה למינהל
- רינאל, נ. וחיימוב-אילי, ר. (ינואר ٢٠٠٥). בצל ההתמכרות: פגיעות ותקווה של מתבגרים שגדלו עם הורה מכור. ירושלים: הרשות הליאומית בלחימה בסמים
- רפי. ס. (٢٠٠٦). סקר במגזר הערבי אחרי הקמפיין "או חיים או סמים". ירושלים: הרשות הליאומית בלחימה בסמים
- רכס, א. (עורך) (١٩٩٨). הערבים בפוליטיקה הישראלית: דלימות של זהות. אוניברסיטת תל אביב: מרכז משה דיין ללימודי מזרח התיכון
- רשות התעסוקה, מידע וניתונים סטטיסטיים יוני ٢٠٠٦ ונובמבר ٢٠٠٥

- שור, ר. (١٩٩٧). "השלכות העוני בקרב משפחות בישראל על מצבי פגיעה של ילדים והזנחתם" בתוך: גל, ג. (עורך): ילדים עניים בישראל: סקירה רב-תחומית. ירושלים: המועצה הלאומית לשלום הילד, ٤٩-٥٦
- שחר, ר. ומאיר, ר. (١٩٩٨). "הצעירה הערביה בישראל – מסורת ושינוי: עמדות לגבי שוויון בין המינים במשפחה ובחברה הערבית". החינוך וסביבו, כ׳, ٢٤٨-٢١٥
- שמש, ע. ורסולי, א. (٢٠٠٣). בריאות הקשישים בקהילה. ירושלים: משרד הבריאות
- שנל, י. (١٩٩٤). זהות מציירת טריטוריה. תפיסת המרחב של הערבים בישראל. בית ברל: המכון לחקר החברה הערבית בישראל
- שעיו, מ. וקנין, מ. (٢٠٠٠). "עוני מתמשך בישראל: תוצאות ראשונות מהקובץ המזווג של מפקדי האוכלוסין והדיור ١٩٩٨٣ ו-١٩٩٥" בתוך: רבעון לכלכלה, ٤٧ <٤>, ٦٢٨-٥٩٧
- שפירא, ח. והרץ-לזרוביץ, ר. (٢٠٠٢). "נשים מובילות שינוי בבית הספר הערבי". עיונים במינהל ובארגון החינוך, ٢٦, ٦٧-٣٥
- תורג׳מן, ח. (٢٠٠٠). תגובות לעבריינות. אוניברסיטת חיפה: החוג לסוציולוגיה ואנתרופולוגיה (עבודת מ"א)

## بالانجليزية

- Al-Krenawi, A.; Graham, J. R.; Slonim-Nevo, V. (2002). „Mental Health Aspects of Arab Israeli Adolescent from polygamous versus monogamous Families". In: J. of social Psychology, 142 <4>, 446-460
- Azaiza, F. (1996). "Family planning among rural Moslem women in Israel". In: J. of Comparative Family Studies. 27<3>, 559-568
- Azaiza, F. & Brodsky, J. (2003). "The aging of Israels arab population: needs, existing, responses, and dilemmas in the development of services for a society in transition."> Israel Medical Association Journal, 5(5): 383-6
- Azaiza, F. & Cohen, M. (2006). "Health Beliefs and rates of breast cancer screening among Arab women". Journal Womens Health, 15 (5): 520-30
- Blood, O. R. (1969). Marriage. Tokyo
- Cohen, Aharon. (1970). Israel and the Arab World, London
- Cohen, O. & Savaya, R. (1997). ""Broken Glass": The divorced woman in Moslem Arab Society in Israel". In: Family Process, 36 <3>, 225-245

- Falah, G.; Hoy, M.; Sarker, R. (2000). "Co-Existence in selected mixed Arab Jewish Cities in Israel: by choice or by default? In: Urban Studies, 37<4>, 775-796
- Fedida, M. (1984). Honor, Kinship and Marriage in Arab Culture. Chicago
- Ginat, J. (1982). Women in Muslim rural society; status and Role in the Family and Community. New Brunswick, N.J.: Transaction Books
- Gofin, R. & Abranson, J. H. (1977). The Causes of Death of Moslems, Druze and Christians in Israel. Jerusalem: Brookdale Institute
- Haj-Yahia, M. (2000). "Wife Abuse and Battering in the sociocultural Context of Arab Society". In: Family Process, 39 <2>, 237-255
- Hassin, Y. (1986). Jewish and Arab Juvenile Delinquency in Israel: The Problem and its Remedies. The Hebrew University of Jerusalem: Faculty of Law
- Horton, P. & Leslie, G. (1960). The Sociology of social Problems. New York
- http://www.rikaz.org
- Jaber, L. et.al. (1994). „Consanguineous mating in an Israeli-Arab community. In: Archives of Pediatrics & adolescent Medicine, 148 <4>, 412-415
- Kamel Nahhas, F. (1994). Toddler Behavior Problems among the Arab Population in Israel and the Correlation with Marta Discord. Jerusalem: The Hebrew University of Jerusalem Department of Psychology (M.A.)
- Kressel, G. M. (1992). Descent Through Males: An Anthropological Investigation into the Patterns underlying social Hierarchy, Kinship, and Marriage among Former Bedouin in the Ramla-Lod area (Israel). Wiesbaden
- Liebes, T. & Ribak, R. (1993). " Socialization to conflict: How Jewish and Arab Adolescents in Israel negotiate their political Identity". In: Int. J. Of Public Opinion Research, 5 <4>, 362-368
- Lustik, I. (1980). Arabs in the Jewish state: Israel's Control of a National Minority. Austin: University of Texas Press
- Makhoul, N. (1982). "Changes in the employment Structure of Arabs in Israel". In: J. of Palestine Studies, 11<3>, 77-102
- Marie-Alsana, W., Haj Yahia, M. & Greenbaum, CW. (2006). "Violence among Arab elementary school pupils in Israel". Journal Interpersonal Violence, 21 Jan. (1): 58-88
- Merton, R. (1968). Social Theory and Social Structure. New York: Free Press
- Mesh, G. &Fishman, G. (1999). Entering the System: Ethnic Differences in Closing Juvenile Criminal Files in Israel". In: J. of Research in Crime & Delinquency, 36 <2>, 175-193
- Mikulincer, M.; Weller, A.; Florian, V. (1993). "Sense of Closeness to Parents and Family Rules: A study of Arab and Jewish Youth in Israel". In: Int. J. Of Psychology, 28<3>, 323-335

- Moore, M. & Weiss, S. (1991). "Alcohol drinking among Moslem and Druze Adolescents in Israel in 1990" in: Drug & Alcohol Dependence, 28 <2>, 189-193
- Parsons, T. (1951). The social system. New York: press free
- Rabin, B. & others (1999). A comparative study of Jewish and Arab Battered Women presenting in the Emergency Room of a general Hospital. In: Social Work in health care, 29 <2>, 69-84
- Rikaz –Databank for the Palestinian Minority in Israel. "Medical Insurance Members ship Data" (on-line)
- Rosenfeld, Jona, M. & Tardier, B. (2000). Artisans of Democracy: How ordinary People, Families in Extreme Poverty, and Social Institutions become Allies to overcome social Exclusion. Lanheim: University Press of America
- Savaya, R.; Cohen, O. (1998). "A qualitative Cum quantity. Approach to construct Definition in a minority population Reason for Divorce among Israeli Arab Women". Journal of Sociology and social Welfare, 25(4), 157-179
- Savaya, R.; Cohen, O.; Nature, K.A. (1999). Divorce among Moslem Arabs in Israel: Reasons, Coping and Adjustment. Jerusalem: The Ministry of Science
- Seginer, R. (1988). " Adolescents facing the Future; Cultural and sociopolitical Perspectives". In: Youth & society, 19<3>, 314-333
- Shalhoub-Kevarkian, N. (1999). "Towards a cultural Definition of Rape: Dilemmas in dealing with Rape Victims in Palestinian Society". Women's Studies international Forum, 22<2>, 157-173
- Sherer, M. (1992). "Gender Differences in criminal Activity among Jewish and Arab junior and senior High scholars in Israel". In: Int. J. Of Intercultural Relations, 16 <4>, 361-381
- Shokeid, M. (1993). "Ethnic Identity and the Position of women among Arabs in an Israeli Town". In: Azmon, Y.; Israeli, D.N. (ed.): Women in Israel. New Brunswick, N.J.: Transation Pub., 423-441
- The Galilee Society – The Arab National Society for Health Research & Services. "Background Information on the Arab Bedouin of the Negev". (on-line) http://www. Gal-soc.org/projects/negev
- The Galilee Society – The Arab National Society for Health Research & Services. "State of the environment in Arab towns" (on-line) http://www. Gal-soc.org/projects/environment/
- Weihl, H. Et.al. (1986). Living Conditions and Family Life of the Rural Arab Elderly in Israel. Jerusalem: Brookdale Institute
- Weller, A.; Florian, V.; Mikulincer, M. (1995). " Adolescents´ Report of Parental Division of Power in a Multicultural Society". In: J. of Research on adolescence, 5<4>, 413-429

